



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول MENA

دراسة قياسية تحليلية للفترة: 2009-2021

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ(ة):

- د.أ. ضيف روفية

من إعداد الطالب(ة):

- قاسمي مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
لطرش جمال	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -	رئيسا
ضيف روفية	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -	مشرفا ومقررا
مشري فريد	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -	مدعوا
بن جدو سامي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -	ممتحنا
إبراهيم سالم ياسمينه	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -	ممتحنا
طوبال ابتسام	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 -	ممتحنا
بوحبل عز الدين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هداني إلى هذا الطريق، وبصّرني بنور العلم، وأمّذني بالعزيمة والصبر حتى أتممت هذا العمل. فله الحمد أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وله الشكر ما تعاقب الليل والنهار

إن الامتنان شعور تفرضه الأخلاق الرفيعة، وحقّ يقتضيه الوفاء. فكيف لي أن أختزل مشاعري في كلمات، وأنا أقف اليوم على عتبة الإنجاز، محاطة بمن كانوا عوناً وسنداً، ممن منحوني من وقتهم وجهدهم وعلمهم، لا لشيء سوى إيمانهم برسالة العلم ورغبتهم الصادقة في دعمي

أولاً، أرفع كلمات الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة ومشرفتي الكريمة "ضيف روفية"، التي لم تكن مشرفة على رسالتي فحسب، بل كانت قدوة في الصبر والحكمة، ومثالاً في التوجيه السديد والرؤية العميقة. علمتني كيف أن البحث رحلة لا مجرد غاية، وكيف يكون العلم مسؤولية قبل أن يكون معرفة، فلها مني خالص الدعاء أن يجزيها الله عني خير الجزاء، وأن يمدّها بفيض من الخير والتوفيق.

كما أتقدم بشكر خاص إلى الأستاذ القدير "عبدلي محمد الأمين"، الذي كان نهراً لا ينضب من المعرفة، ويداً تمتد بسخاء كلما احتجت شيئاً يخص رسالتي هذه، فسهّل لي كل عسير، وذلل العقبات أمام بحثي، سيظل فضله محفوراً في ذاكرتي، وستبقى دعواتي له شهادة عرفان لا تنقطع.

ولا يكتمل الشكر دون أن أخصّ عائلتي، التي كانت الحاضنة الأولى لأحلامي، والسند في كل خطوة، أهلي الذين كانوا لي وطناً حينما ضاقت بي السبل، لكم من القلب شكر لا تفيه الحروف وحبّ لا تبلغه الكلمات.

وأخيراً، شكر خالص مني لكل من دعمني بكلمة... لكل من رأى فيّ ما لم أره في نفسي... لكل من من آمن بي.... لكم جميعاً، أقول: لولاكم ما كنت هنا.

شكراً من القلب

الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسير الله، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضلته، فله الحمد أولا وآخرا، وله الشكر والامتنان أن بلغني هذه اللحظة التي كنت أنتظرها وأعمل من أجلها.

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

الغائبة عن عيني الحاضرة في قلبي، الى أمي الغالية رحمها الله وجعل مقامها في الفردوس الأعلى الى سندي وملاذي في كل خطوة من حياتي، أبي رعاه الله، وحفظه وشفاه، وجزاه عني خير الجزاء

الى اخوتي الأعزاء وأخواتي الغاليات

وأخيرا، إلى كل من علمني حرفا، ومنحني من علمه دون مقابل، إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا يوما بالنصح والتوجيه، شكرا لكم، فبكم ترسخت في داخلي قيم العلم والمعرفة

أسأل الله أن يجزيكم عني خير الجزاء، وأن يجعل هذا الإنجاز في ميزان حسناتكم

مريم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة مختارة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة من 2009 إلى 2021. تعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى انتشار الخدمات المالية، مثل عدد الفروع البنكية، وانتشار الصرافات الآلية، والخدمات المالية عبر الإنترنت، وانتشار مؤسسات التأمين، ومدى استخدام الخدمات المالية مثل الاقتراض والإيداع لدى القطاع الرسمي، واستخدام بطاقات الخصم. تم تطبيق نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression)، والذي يسمح بفحص تأثيرات الشمول المالي عند مستويات مختلفة من الاستقرار المالي.

تشير النتائج إلى أن زيادة عدد الفروع البنكية تسهم إيجابياً في تحسين الاستقرار المالي، لا سيما في الدول التي تعاني من مستويات استقرار مالي منخفضة. كما أن مؤشر نسبة انتشار الصرافات الآلية له أثر إيجابي ولكنه محدود، حيث يعزز الثقة في النظام المالي في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، في حين لم يكن له أثر معنوي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض أو المرتفع. أما انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت، فقد تبين أن أثره الإيجابي يزداد مع ارتفاع مستوى الاستقرار المالي، مما يشير إلى دور التكنولوجيا المالية في دعم استقرار الأنظمة المالية.

من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن انتشار مؤسسات التأمين يرتبط سلباً بالاستقرار المالي، خاصة في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض والمتوسط، كما كان أثر الاقتراض من القطاع الرسمي غير متجانس، حيث ظهر أثر إيجابي ضعيف في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، بينما كان سلبياً في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع. وبالمثل، كان لمؤشر الإيداع لدى القطاع الرسمي أثر سلبي على الاستقرار المالي، حيث يزداد هذا التأثير السلبي في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط.

أما استخدام بطاقات الخصم، فقد أظهر أثراً إيجابياً في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، حيث يسهم في تقليل المعاملات النقدية وتعزيز الشفافية، إلا أنه ارتبط بتراجع الاستقرار المالي في الدول ذات المستويات المتوسطة والعالية من الاستقرار المالي.

تعكس هذه النتائج الطبيعة غير المتجانسة للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مما يؤكد أهمية مراعاة السياق الاقتصادي والمؤسسي عند تصميم السياسات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي دون الإضرار بالاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، السلامة المالية، المؤشر التجميعي، نموذج الانحدار الكمي

Abstract:

This study aims to estimate the impact of financial inclusion on financial stability in a selected sample of countries from the Middle East and North Africa (MENA) region during the period 2009–2021. The study relies on a set of indicators reflecting the prevalence of financial services, such as the number of bank branches, the spread of ATMs, online financial services, the penetration of insurance institutions, and the use of financial services like borrowing and depositing in the formal sector, as well as the use of debit cards. The Quantile Regression model was applied, which allows for examining the effects of financial inclusion at different levels of financial stability.

The results indicate that an increase in the number of bank branches positively contributes to improving financial stability, particularly in countries with low levels of financial stability. Additionally, the indicator for the prevalence of ATMs has a positive but limited impact, as it enhances confidence in the financial system in countries with normal financial stability, while it had no significant effect in countries with low or high financial stability. As for the spread of online financial services, it was found that its positive effect increases with higher levels of financial stability, highlighting the role of financial technology in supporting the stability of financial markets.

On the other hand, the results showed that the penetration of insurance institutions is negatively associated with financial stability, especially in countries with low and medium financial stability. Similarly, the impact of borrowing from the formal sector was heterogeneous, with a weak positive effect in countries with low financial stability, while it was negative in countries with high financial stability. Likewise, the indicator for deposits in the formal sector had a negative impact on financial stability, with this negative effect being more pronounced in countries with medium financial stability compared to others.

As for the use of debit cards, it showed a positive effect in countries with low financial stability, as it contributes to reducing cash transactions and enhancing transparency. However, it was associated with a decline in financial stability in countries with medium and high levels of financial stability.

These results reflect the heterogeneous nature of the relationship between financial inclusion and financial stability in the MENA region, emphasizing the importance of considering the economic and institutional context when designing policies aimed at promoting financial inclusion without compromising financial stability.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Stability, Financial Soundness, Composite Indicator, Quantile Regression Model.

Résumé :

Cette étude vise à estimer l'impact de l'inclusion financière sur la stabilité financière dans un échantillon de pays sélectionnés de la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (MENA) au cours de la période 2009–2021. L'étude s'appuie sur un ensemble d'indicateurs reflétant la prévalence des services financiers, tels que le nombre de succursales bancaires, la diffusion des distributeurs automatiques de billets (DAB), les services financiers en ligne, la pénétration des institutions d'assurance, ainsi que l'utilisation des services financiers tels que l'emprunt et le dépôt dans le secteur formel, et l'utilisation des cartes de débit. Le modèle de régression quantile a été appliqué, permettant d'examiner les effets de l'inclusion financière à différents niveaux de stabilité financière.

Les résultats indiquent qu'une augmentation du nombre de succursales bancaires contribue positivement à l'amélioration de la stabilité financière, en particulier dans les pays ayant des niveaux de stabilité financière faibles. De plus, l'indicateur de la prévalence des DAB a un impact positif mais limité, car il renforce la confiance dans le système financier dans les pays ayant une stabilité financière normale, tandis qu'il n'a pas eu d'effet significatif dans les pays ayant une stabilité financière faible ou élevée. En ce qui concerne la diffusion des services financiers en ligne, il a été constaté que leur effet positif augmente avec des niveaux plus élevés de stabilité financière, soulignant le rôle de la technologie financière dans le soutien à la stabilité des marchés financiers.

D'un autre côté, les résultats ont montré que la pénétration des institutions d'assurance est négativement associée à la stabilité financière, en particulier dans les pays ayant une stabilité financière faible et moyenne. De même, l'impact de l'emprunt auprès du secteur formel était hétérogène, avec un effet positif faible dans les pays ayant une stabilité financière faible, tandis qu'il était négatif dans les pays ayant une stabilité financière élevée. Par ailleurs, l'indicateur des dépôts dans le secteur formel a eu un impact négatif sur la stabilité financière, cet effet négatif étant plus prononcé dans les pays ayant une stabilité financière moyenne par rapport aux autres.

En ce qui concerne l'utilisation des cartes de débit, elle a montré un effet positif dans les pays ayant une stabilité financière faible, car elle contribue à réduire les transactions en espèces et à renforcer la transparence. Cependant, elle a été associée à un déclin de la stabilité financière dans les pays ayant des niveaux de stabilité financière moyens et élevés.

Ces résultats reflètent la nature hétérogène de la relation entre l'inclusion financière et la stabilité financière dans la région MENA, soulignant l'importance de prendre en compte le contexte économique et institutionnel lors de la conception de politiques visant à promouvoir l'inclusion financière sans compromettre la stabilité financière.

Mots-clés : Inclusion financière, Stabilité financière, Solidité financière, Indicateur composite, Modèle de régression quantile.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
I	اهداء
I	الملخص باللغة العربية
I	الملخص باللغة الإنجليزية
I	الملخص باللغة الفرنسية
VII	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XII	قائمة المختصرات
الفصل الأول: مقدمة عامة	
2	مقدمة الفصل
3	1.1. إشكالية الدراسة
4	2.1. فرضيات الدراسة
5	3.1. أهمية الدراسة
5	4.1. أهداف الدراسة
6	5.1. حدود الدراسة
6	6.1. أسباب اختيار الموضوع
7	7.1. منهج الدراسة
7	8.1. مخطط الدراسة
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة	
10	مقدمة الفصل
11	1.2. الإطار النظري للشمول المالي
11	1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي
13	2.1.2. مفهوم الشمول المالي
14	أولاً: تعريف الشمول المالي
15	ثانياً: أهمية الشمول المالي
18	ثالثاً: أهداف الشمول المالي

19	3.1.2. مكونات الشمول المالي
19	أولاً: أبعاد الشمول المالي
20	ثانياً: مبادئ الشمول المالي
21	ثالثاً: سياسات الشمول المالي
23	1.4.2. مؤشرات قياس الشمول المالي
23	أولاً: مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى العالم
25	ثانياً : مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى الدولة
29	5.1.2. مقومات تعزيز الشمول المالي
31	6.1.2. تحديات انتشار الشمول المالي
31	أولاً: تحديات جانب العرض
32	ثانياً: تحديات جانب الطلب
33	2.2. الإطار النظري للاستقرار المالي
33	1.2.2. مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي
33	أولاً: المبادئ الأساسية لتعريف الاستقرار المالي
36	ثانياً: التفسير النظري للاستقرار المالي
39	ثالثاً: أهمية الاستقرار المالي
41	رابعاً: المتطلبات الأساسية للاستقرار المالي
42	2.2.2. مفاهيم أساسية حول عدم الاستقرار المالي
42	أولاً: تعريف عدم الاستقرار المالي
43	ثانياً: فرضية عدم الاستقرار المالي
45	ثالثاً: مصادر عدم الاستقرار المالي
46	رابعاً: مراحل عدم الاستقرار المالي
49	3.2.2. قضايا الاستقرار المالي
49	أولاً: الاستقرار المالي والكفاءة
50	ثانياً: العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي
52	4.2.2. ضمان الاستقرار المالي
53	أولاً: سياسات السلامة الاحترازية
63	ثانياً: المؤشر التجميعي

68	ثالثا: نظم الانذار المبكر
72	رابعا: إختبارات الاجهاد المالي
76	5.2.2. آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي
77	6.2.2. جهود البنوك المركزية و الهيئات الدولية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي
77	أولا: جهود البنوك المركزية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي
78	ثانيا: جهود الهيئات الدولية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي
80	3.2. العلاقة النظرية بين الشمول المالي والاستقرار المالي
80	1.3.2. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي حسب النظرية الكينزية
81	2.3.2. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي حسب النظرية المؤسسية
82	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	
85	1.3. منهجية مسح الدراسات
86	2.3. مصادر جمع الدراسات
86	3.3. البحث المنهجي واختيار الدراسات
86	4.3. تقييم جودة الدراسات المختارة
87	5.3. مراجعة الدراسات المختارة
88	6.3. تفرغ الدراسات المختارة
108	7.3. الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية
الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة	
مقدمة الفصل	
112	1.4. مجتمع وعينة الدراسة
113	1.1.4. مجتمع الدراسة
113	2.1.4. عينة الدراسة
113	2.4. منهجية الدراسة
114	3.4. أدوات الدراسة
116	1.3.4. مصادر جمع البيانات
117	2.3.4. متغيرات الدراسة

117	أولاً: المتغير المستقل
117	ثانياً: المتغير التابع
118	4.4. نموذج الدراسة
121	1.4.4. التعريف بالنموذج
123	2.4.4. أسباب اختيار النموذج
124	3.4.4. معادلة النموذج
125	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
مقدمة الفصل	
129	1.5. الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة
129	1.1.5. تحليل تطور الشمول المالي في عينة من دول MENA خلال الفترة (2009-2021)
129	أولاً: تطور بعد الوصول للخدمات المالية في عينة من دول MENA
134	ثانياً: تطور بعد استخدام الخدمات المالية في عينة من دول MENA
146	ثالثاً: تطور بعد جودة الخدمات المالية في عينة من دول MENA
148	2.1.5. تحليل تطور المؤشر التجميعي لعينة من دول MENA خلال الفترة (2009-2021)
149	أولاً: تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري
153	ثانياً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي المصري
157	ثالثاً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي
160	رابعاً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي المغربي
163	خامساً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي السعودي
167	سادساً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي القطري
170	سابعاً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي الاماراتي
174	ثامناً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي الكويتي
177	تاسعاً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي في الأردن
179	عاشراً: تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي العراقي
184	2.5. الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة
184	1.2.5. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
185	2.2.5. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
186	3.2.5. اختبارات التوصيف

186	أولاً: اختبارات التجانس
187	ثانياً: اختبارات السببية
187	4.2.5. تقدير النموذج القياسي
187	أولاً: تقدير نموذج الانحدار الكمي
188	ثانياً: تقدير نموذج الانحدار الكمي المحسن
189	ثالثاً: المعنوية الإحصائية للمعالم حسب مؤشرات الشمول المالي
193	3.5. اختبار الفرضيات
196	خلاصة الفصل
	الفصل السادس: تفسير ومناقشة النتائج
	مقدمة الفصل
199	1.6. النتائج
200	1.1.6. نتائج أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي
200	2.1.6. نتائج تأثير أبعاد الشمول على الاستقرار المالي
201	2.6. التفسير الاقتصادي للنتائج
201	1.2.6. التأثير الإيجابي لعدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ
202	2.2.6. التأثير الإيجابي لعدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ
203	3.2.6. التأثير الإيجابي لنسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط
204	4.2.6. التأثير السلبي لعدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ
204	5.2.6. التأثير غير المتجانس لمؤشر الاقتراض الرسمي
205	6.2.6. التأثير السلبي لمؤشر الادخار الرسمي
206	7.2.6. التأثير غير المتجانس لعدد بطاقات الخصم
207	3.6. اقتراحات وتوصيات
209	قائمة المصادر والمراجع
	ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول رقم
55	مؤشرات السلامة الاحترازية	الجدول (1,2)
97	ملخص الدراسات السابقة	الجدول (1.3)
116	مصادر جمع البيانات	الجدول (1.4)
119	المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي	الجدول (2.4)
123	متغيرات الدراسة	الجدول (3.4)
129	عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ	الجدول (1.5)
131	عدد الصرافات الآلية (ATMs) لكل 100 ألف بالغ في بعض دول MENA	الجدول (2.5)
135	نسبة البالغين الذين قاموا بعملية اقتراض من مؤسسة مالية في دول MENA	الجدول (3.5)
138	نسبة البالغين الذين قاموا بعملية ادخار لدى مؤسسة مالية في دول MENA	الجدول (4.5)
141	نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية	الجدول (5.5)
147	نسبة مؤشر محو الأمية المالية في دول MENA لسنة 2015	الجدول (6.5)
149	تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الجزائري	الجدول (7.5)
153	تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المصري للفترة (2009-2021)	الجدول (8.5)
157	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي التونسي للفترة (2009-2021)	الجدول (9.5)
160	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المغربي للفترة (2009-2021)	الجدول (10.5)
163	تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي للفترة (2009-2021)	الجدول (11.5)
167	تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي القطري للفترة (2009-2021)	الجدول (12.5)
171	تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي للفترة (2009-2021)	الجدول (13.5)
174	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي للفترة (2009-2021)	الجدول (14.5)
177	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني للفترة (2009-2021)	الجدول (15.5)
179	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي للفترة (2009-2021)	الجدول (16.5)
184	نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	الجدول (17.5)
185	الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	الجدول (18.5)
186	نتائج اختبارات التجانس	الجدول (19.5)
187	اختبارات سببية (DH) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	الجدول (20.5)

188	نتائج تقدير النماذج الثلاثة قبل التحسين	الجدول (21.5)
189	نتائج تقدير النموذج بعد التحسين	الجدول (22.5)
191	نتائج اختبار الفروق بين ميول معادلة الانحدار الكمي	الجدول (23.5)
192	نتائج التقدير حسب الربيعات	الجدول (24.5)
193	نتائج التقدير حسب الربيعات لمؤشرات الشمول المالي حسب أبعادها	الجدول (25.5)

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الشكل رقم
23	سياسات الشمول المالي	الشكل (1.2)
48	مراحل عدم الاستقرار المالي	الشكل (2.2)
115	خطوات المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	الشكل (1.4)
117	متغيرات الدراسة	الشكل (2.4)
130	التمثيل البياني لتطور مؤشر عدد الفروع المصرفية	الشكل (1.5)
132	التمثيل البياني لعدد الصرافات الآليات (ATMs) لكل 100 ألف بالغ	الشكل (2.5)
133	تطور عدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ في دول منطقة MENA	الشكل (3.5)
137	نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية	الشكل (4.5)
140	نسبة البالغين المودعين من مؤسسة مالية رسمية	الشكل (5.5)
143	نسبة البالغين الذين قاموا بأجراء أو تلقى مدفوعات رقمية بمناطق العالم	الشكل (6.5)
144	نسبة مالكي ومستخدمي البطاقة البنكية حسب دول MENA	الشكل (7.5)
145	نسبة مالكي ومستخدمي البطاقة البنكية في بعض مناطق العالم	الشكل (8.5)
150	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الجزائري	الشكل (9.5)
152	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الجزائري خلال (2009-2021)	الشكل (10.5)
154	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المصري	الشكل (11.5)
156	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المصري خلال (2009-2021)	الشكل (12.5)
157	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي التونسي	الشكل (13.5)
159	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي التونسي للفترة (2009-2021)	الشكل (14.5)
161	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المغربي	الشكل (15.5)
162	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المغربي للفترة (2009-2021)	الشكل (16.5)
164	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي	الشكل (17.5)
166	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي للفترة (2009-2021)	الشكل (18.5)
167	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي	الشكل (19.5)
170	تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي للفترة (2009-2021)	الشكل (20.5)
171	التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي القطري	الشكل (21.5)

173	الشكل (22.5) تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي القطري للفترة (2009-2021)
174	الشكل (23.5) التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي
176	الشكل (24.5) تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي للفترة (2009-2021)
177	الشكل (25.5) التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني
179	الشكل (26.5) تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني للفترة (2009-2021)
180	الشكل (27.5) التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي
182	الشكل (28.5) تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي للفترة (2009-2021)

قائمة الملاحق

الملحق رقم	العنوان
الملحق (01)	البيانات المستخدمة في حساب المؤشر التجميعي
الملحق (02)	نتائج تعبير البيانات
الملحق (03)	الرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة
الملحق (04)	الرسوم البيانية المجمعة لمتغيرات الدراسة
الملحق (05)	الرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة حسب المتوسط المقطعي
الملحق (06)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
الملحق (07)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
الملحق (08)	نتائج اختبارات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
الملحق (09)	نتائج اختبار التجانس بين متغيرات الدراسة
الملحق (10)	نتائج تقدير الانحدار الكمي
الملحق (11)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج
الملحق (12)	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء للنموذج بحسب المقاطع
الملحق (13)	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء للنموذج بحسب الأزمنة
الملحق (14)	نتائج تقدير الانحدار الكمي بعد التحسين
الملحق (15)	بواقي تقدير النموذج المحسن
الملحق (16)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج المحسن
الملحق (17)	اختبار الفروق بين ميول النموذج المحسن
الملحق (18)	نتائج التقدير حسب الربيعات للنموذج المحسن
الملحق (19)	نتائج اختبار التماثل للنموذج المحسن
الملحق (20)	نتائج اختبار القيود لمؤشرات الوصول
الملحق (21)	نتائج اختبار القيود لمؤشرات الاستخدام

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات	
FI	Financial Inclusion
FS	Financial Stability
GDP	Gross Domestic Product
IMF	International Monetary Fund
OCED	Organization for Economic Co-operation and Development
BIS	Bank for International Settlements
G20	Group of Twenty
FINTECH	Financial Technology
WEF	World Economic Forum
AFDB	African Development Bank
SDGs	Sustainable Development Goals
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit
AFI	Alliance for Financial Inclusion
GKI	Global Knowledge Index
FLI	Financial Literacy Index
FIDWC	Financial Inclusion and Development World Committee
MENA	Middle East and North Africa Countries

الفصل الأول

مقدمة عامة

مقدمة

- 1.1. إشكالية الدراسة
- 2.1. فرضيات الدراسة
- 3.1. أهمية الدراسة
- 4.1. أهداف الدراسة
- 5.1. حدود الدراسة
- 6.1. أسباب اختيار موضوع الدراسة
- 7.1. مخطط الدراسة

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية عميقة ومتسارعة تلقي بتحديات متزايدة على الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية، مما يدفع صانعي السياسات إلى تبني أدوات مبتكرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار برز الشمول المالي كركيزة أساسية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد سلطت أزمة الرهن العقاري العالمية في عام 2008 الضوء على العديد من أوجه القصور الهيكلية في الأنظمة المصرفية والمالية، بما في ذلك ضعف مستويات رأس المال، وارتفاع معدلات الديون المتعثرة، وتآكل الثقة في المؤسسات المالية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الأزمة بشكل واضح عن مشكلة الاستبعاد المالي، حيث كانت وقتها لا تزال شريحة كبيرة من سكان العالم، خاصة في الدول النامية، غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، فوفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2011، كان هناك حوالي 2.5 مليار شخص من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 مليارات، محرومين من الخدمات المالية الرسمية.

يعتبر الشمول المالي أداة فعالة لتحسين توزيع الموارد المالية وتعزيز العدالة الاجتماعية، إذ تكمن فعاليته في توفير الفرص المتكافئة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية ذات الجودة العالية وبأسعار معقولة لمختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك ذوو الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح إمكانات أكبر للدخار والاستثمار ويعزز كفاءة إدارة المخاطر.

في المقابل، فإن الاستقرار المالي يعد عنصرا محوريًا لسلامة الاقتصاد الكلي، حيث يعبر عن قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد بكفاءة، والحفاظ على ثقة الأفراد والمستثمرين في المؤسسات المصرفية والمالية، مما يعزز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. ووفقا لصندوق النقد الدولي (IMF)، يتمثل الاستقرار المالي في نظام مالي قادر على امتصاص الأزمات وتقليل التقلبات الحادة التي قد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، مما يخلق بيئة مواتية للنمو والاستثمار طويل الأجل، كما يعتبر الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك المركزية في تصميم وتنفيذ السياسات النقدية والرقابية، لضمان عدم وقوع اضطرابات قد تؤدي إلى انهيارات مالية واسعة النطاق.

في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة تعيق تحقيق الاستقرار المالي، أبرزها الانتشار الواسع للاقتصاد غير الرسمي، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن هذا القطاع غير الرسمي يشغل نحو 60% من القوى العاملة في بعض دول المنطقة، مثل الجزائر، مصر، والعراق، مما يضعف فعالية السياسات المالية والنقدية. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقارير البنك الدولي لعام 2021 إلى أن نسبة امتلاك الحسابات المصرفية الرسمية بين البالغين في المنطقة لا تتجاوز 38%، وهو معدل منخفض مقارنة بمناطق

أخرى مثل أمريكا اللاتينية (55%) وجنوب آسيا (48%). كما تعاني العديد من دول المنطقة من ضعف الأطر التنظيمية والرقابية، مما يزيد من مخاطر الأزمات المالية ويهدد سلامة النظام المالي. دفعت هذه التحديات الاقتصادية بالموازاة مع التحديات السياسية التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا سيما عقب عام 2010، إلى إعادة النظر في مدى قدرة الأنظمة المالية على الصمود أمام الاضطرابات العالمية والإقليمية، وإلى طرح تساؤلات جوهرية حول دور الشمول المالي في تعزيز هذا الصمود. من هنا تبرز أهمية فحص أثر الشمول المالي والاستقرار المالي لا سيما في ظل التنوع المؤسسي والاقتصادي الكبير الذي يطبع دول المنطقة.

1.1. إشكالية الدراسة

أشارت بعض الدراسات إلى إمكانية مساهمة الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي عبر الحد من الاعتماد على قنوات التمويل غير الرسمية وزيادة الشفافية في المعاملات المالية، مما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتقليل مخاطر الأزمات المالية من خلال تعزيز الثقة في النظام المالي. بالمقابل، حذرت دراسات أخرى من أن التوسع غير المنضبط في الشمول المالي قد يستحدث مخاطر جديدة على النظم المالية، خاصة في غياب أطر تنظيمية ورقابية فعالة، فقد يؤدي التوسع السريع في الشمول المالي دون مراعاة الجوانب التنظيمية إلى زيادة تعرض النظم المالية للصدمات، وارتفاع معدلات الديون المتعثرة. بناء على ذلك، تبدو الحاجة ملحة إلى إجراء دراسة معمقة حول العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي بواسطة أبعاده الثلاثة (الوصول، الاستخدام، الجودة) والاستقرار المالي في دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تتسم بالتفاوت الاقتصادي وتباين البيئات المؤسسية، لا سيما أن الجهود الرامية إلى تحسين مستويات الشمول المالي بالمنطقة لا تزال دون المستوى المأمول، ما يجعل مسألة فهم تبعات هذه الجهود على استقرار الأنظمة المالية ضرورية لتوجيه السياسات المالية والاقتصادية لدول المنطقة نحو صياغة أهداف فعالة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة وأمنة.

وانطلاقاً مما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة من 2009 إلى 2021؟

تنبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية مفادها:

- ما أثر مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 إلى 2021؟
- ما أثر مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 إلى 2021؟

- ما أثر مؤشر نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؟
- ما أثر مؤشر عدد مؤسسات التأمين لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؟
- ما أثر مؤشر عدد المقترضين من مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؟
- ما أثر مؤشر عدد المودعين لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؟
- ما أثر مؤشر عدد مستخدمي بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؟

2.1. فرضيات الدراسة

- تقوم دراستنا الاحصائية على فرضية رئيسة مفادها " للشمول المالي أثر ايجابي على الاستقرار المالي في دول منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط خلال الفترة من 2009 الى 2021" ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:
- هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لمؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدد مؤسسات التأمين لكل 100,000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدد المقترضين لكل 1000 بالغ على مؤسسة مالية رسمية على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدد المودعين لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021؛
 - هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لعدد مستخدمي بطاقة الخصم لكل 100 بالغ على الاستقرار المالي في عينة الدراسة خلال الفترة من 2009 الى 2021.

3.1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى:

- فهم العلاقة بين مفهوم الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث في الوقت الذي يعمل فيه الشمول المالي على تنويع قاعدة العملاء في النظام المالي، وبالتالي التقليل من الاعتماد على فئة محدودة مما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد، يمكن أن يؤدي أيضا التوسع المفرط في استخدام الخدمات المالية دون ضوابط كافية إلى زيادة المخاطر المالية، مما قد يهدد استقرار النظام المالي. لذلك، فإن فهم طبيعة هذه العلاقة ثنائية الاتجاه وآليات تفاعلها يعد أمرا بالغ الأهمية لصانعي السياسات في دول المنطقة؛

- سد ثغرة بحثية مهمة عبر تقديمنا إطارا تحليليا وقياسيا متكاملا لفهم طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في بيئة تتسم بتنوع الخصائص الاقتصادية والمؤسسية كمنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط، حيث تركز الدراسة بشكل خاص على الفترة من 2009 إلى 2021، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية هامة أثرت بشكل مباشر على الأنظمة المالية لدول المنطقة، إذ أن بدايتها كانت فترة تداعيات الازمة المالية العالمية 2008، ونهايتها كانت بداية فترة التعافي من جائحة كوفيد-19؛

- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه دول (MENA)، مثل ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي، وضعف البنية التحتية المالية، هذه التحديات تجعل من الضروري دراسة كيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في ظل هذه الظروف، مما يوفر رؤية قيمة لتصميم سياسات مالية أكثر فعالية من أجل توسيع نطاق الشمول المالي على نحو يضمن الحفاظ على سلامة النظم المالية، ويعزز من استدامة التنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

4.1. أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيسي وهو فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة: 2009-2021، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، تم وضع مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة واقع الشمول المالي في منطقة (MENA) وتقييم مستوى الوصول إلى الخدمات المالية ومستوى استخدامها مقارنة بمناطق أخرى من العالم؛

- بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة (MENA)؛

- تقييم مستويات الاستقرار المالي في دول منطقة (MENA)، وتحليل العوامل المؤثرة عليها بناءا على قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي؛

- تحليل تأثير مؤشرات الشمول المالي المختلفة على المؤشر التجميعي الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة (MENA)؛

- تحديد الفروق في تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي عبر مستويات مختلفة من الاستقرار المالي باستخدام النموذج الاحصائي المستخدم؛
- تقديم توصيات علمية تسهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في دول منطقة (MENA) بناء على نتائج الدراسة.

5.1. حدود الدراسة:

- تقتصر هذه الدراسة على تحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة (MENA) خلال الفترة من 2009 إلى 2021:
- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2009-2021).
- **الحدود المكانية:** تشمل حدود الدراسة الجغرافية عينة مختارة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تضم عشر دول عربية هي: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، السعودية، قطر، الامارات، الكويت، الأردن و العراق، من خصائص هذه العينة هي أنها لم يتم اختيارها بطريقة عشوائية، إذ تم التركيز على الدول العربية نظرا لأنها تشكل الأغلبية ضمن دول المنطقة، مما يجعل النتائج أكثر تجانسا وقابلية للتعميم على الاقتصادات العربية المشابهة، أما فيما يتعلق باستبعاد بعض الدول العربية الأخرى من العينة، فيعود ذلك إلى النقص الكبير في البيانات المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي، مما حال دون إدراجها في التحليل الإحصائي، نظرا لأهمية توفر بيانات كاملة ودقيقة لضمان موثوقية النتائج وصحة الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة.

6.1. أسباب اختيار الموضوع:

- يعود اختيار موضوع أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) إلى عدة أسباب جوهرية، منها:
- **أهمية الشمول المالي والاستقرار المالي في التنمية الاقتصادية:** باعتباره أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين توزيع الموارد المالية وزيادة الاستثمارات. كما أن الاستقرار المالي يضمن سلامة الأنظمة المالية ويعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين في الأسواق المالية؛
- **التحديات الاقتصادية في منطقة (MENA):** حيث تتميز المنطقة بتنوع اقتصادي ومؤسسي كبير، مما يفرض تحديات خاصة على تحقيق الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ تتيح دراسة هذه العلاقة في هذا السياق فهم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها المنطقة؛
- **الفجوة البحثية:** بالرغم من الاهتمام المتزايد بالشمول المالي والاستقرار المالي، إلا أن العلاقة الدقيقة بينهما في سياق منطقة (MENA)، لم تحظ بدراسة كافية. تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل يستند إلى بيانات كمية حديثة؛

- **الأهمية العملية:** تعنى الدراسة بتقديم توصيات عملية لصناع القرار والممارسين الماليين في منطقة (MENA) حول كيفية تعزيز الشمول المالي بطريقة تدعم الاستقرار المالي، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية متوازنة.

7.1. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، وتحقيق الأهداف المرجوة، تم الاعتماد على مزيج من المناهج البحثية والتي شملت:

- المنهج الوصفي الذي استخدم في وضع الإطار النظري للدراسة، حيث تم تحديد أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي؛
- المنهج التاريخي الذي استخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي عبر فترة زمنية ممتدة من 2009 الى 2021، مما سمح برصد التطورات والتغيرات التي شهدتها الدول محل الدراسة على مدى الزمن؛
- المنهج المقارن الذي أتاح تحليل الفروقات والتشابهات بين الدول في مستويات الشمول المالي ومدى تأثيره على استقرار أنظمتها المالية؛
- المنهج الإحصائي القياسي الذي سمح بقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي مما أضفى طابعاً كمياً على التحليل وعزز من دقة النتائج المستخلصة.

7.1. هيكل الدراسة:

- تتألف الدراسة من ستة فصول رئيسية جاءت كالتالي:
- الفصل الأول:** تناول إشكالية الدراسة، أهميتها، وأهدافها.
- الفصل الثاني:** استعرض الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث تضمن مفاهيم أساسية حول الشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة النظرية بينهما.
- الفصل الثالث:** خصص لمسح منهجي ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، مما يساعد في فهم السياق البحثي وتحديد الفجوة العلمية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها.
- الفصل الرابع:** تضمن وصف الإطار المنهجي للدراسة، من حيث مجتمع وعينة الدراسة، أدوات ومصادر جمع البيانات، وأسلوب التحليل الإحصائي المطبق.
- الفصل الخامس:** تم فيه رصد تطور مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي على مستوى دول المنطقة، بالإضافة الى تحليل البيانات واختبار الفرضيات.
- الفصل السادس:** تمت فيه مناقشة النتائج التي أظهرها نموذج لقياس وتفسيرها من الناحية الاقتصادية، مع تقديم مقترحات عملية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام في المنطقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

للدراصة

مقدمة الفصل

1.2. الإطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي

1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي

2.1.2. مفهوم الشمول المالي

أولاً: تعريف الشمول المالي

ثانياً: أهمية الشمول المالي

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

3.1.2. مكونات الشمول المالي

أولاً: أبعاد الشمول المالي

ثانياً: مبادئ الشمول المالي

ثالثاً: سياسات الشمول المالي

4.1.2. قياس الشمول المالي

5.1.2. مقومات تعزيز الشمول المالي

6.1.2. تحديات انتشار الشمول المالي

2.2. الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المالي

1.2.2. مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي

2.2.2. مفاهيم أساسية حول عدم الاستقرار المالي

3.2.2. قضايا الاستقرار المالي

4.2.2. ضمان الاستقرار المالي

أولاً: سياسات السلامة الاحترازية

ثانياً: المؤشر التجميعي

ثالثاً: نظم الإنذار المبكر

رابعاً: إختبارات الاجهاد المالي

5.2.2. آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

6.2.2. جهود البنوك المركزية والهيئات الدولية لتحقيق الاستقرار المالي

3.2. العلاقة النظرية بين الشمول المالي والاستقرار المالي

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل

تلعب العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في عالم الاقتصاد الحديث دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز قدرة الأنظمة المالية على مواجهة التحديات المتعددة. لذلك، يتطلب فهم هذه العلاقة تحليلا دقيقا للمفاهيم الأساسية التي تشكل أساس الدراسة، وهي الشمول المالي والاستقرار المالي، خاصة في سياق منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) التي تتميز بتنوع اقتصادي كبير.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم شرح واف للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي، ومن ثم استعراض الخلفية النظرية للعلاقة بين هذين المتغيرين مما سيساهم في توفير فهم أعمق لكيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويمهد الطريق لتحليل معمق في الفصول اللاحقة.

1.2. الإطار النظري للشمول المالي

سنتناول في هذا القسم من الدراسة المفاهيم الأساسية للشمول المالي، بدءاً بنشأته وتطور مفهومه، منذ ظهور مصطلحه إلى غاية يومنا، بعدها نقوم بتحديد مفهومه، أهميته، وخصائصه، ثم نعرض مكوناته، ومؤشرات قياسه، وفي الأخير نعرض على التحديات التي تعيق إنتشاره.

1.1.2. التطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي في مطلع الألفية الثالثة نتيجة للوعي المتزايد بالحاجة إلى معالجة الفجوات المالية والاجتماعية داخل المجتمعات، وكجزء من الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة (Alexandra & Laurent, 2016, p. 04)، فقد أثبتت الدراسات أن الكثير من الأفراد والفئات، خاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية، لا يمكنهم الوصول حتى إلى الخدمات المالية الأساسية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة البنك الدولي (World_Bank, 2021)، أن حوالي 1.7 مليار شخص من بين حوالي 8 مليار شخص حول العالم، لا يمتلكون حسابات مصرفية رسمية، هذا يعني أن حوالي 21% من سكان العالم لا يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020) إلى أن الفئات المهمشة ماليا تشمل النساء والشباب والأقليات العرقية، الذين يواجهون تحديات إضافية في الوصول إلى الخدمات المالية بسبب القيود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان النامية، تصل نسبة النساء غير المصرفيات إلى أكثر من (40%)، مقارنة بنسبة أقل بين الرجال، مما يعكس التمييز الجنسي والقيود الاجتماعية التي تحد من وصولهن إلى الخدمات المالية.

تشير هذه الإحصاءات إلى وجود فجوات مالية كبيرة تؤثر سلباً على قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار، مما يرفع من مستويات الفقر ويحد من فرص النمو الاقتصادي، وقد نشأ وتطور مفهوم الشمول من خلال مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى: أصول المفهوم (1999)

برزت مبادرات القروض الصغيرة (التمويل الأصغر)، كنواة أولية لمفهوم الشمول المالي، حيث كانت أشهر هذه المبادرات من طرف "بنك جرامين" في بنغلاديش، حين ركز على تقديم قروض صغيرة للفقراء بدون ضمانات بهدف تمكينهم من بدء مشاريع صغيرة وتحسين مستوى معيشتهم. نجحت هذه المبادرة في إثبات أن الأشخاص ذوي الدخل المحدود يمكن أن يكونوا عملاء ماليين موثوق فيهم، مما فتح الباب أمام التفكير في إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي (Mahmoud, 2019, p. 10).

المرحلة الثانية: تبلور المفهوم (2000-2010)

بدأ مصطلح الشمول المالي يتبلور بشكل أكبر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة للإدراك المتزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية والحكومات بأن القروض الصغيرة وحدها غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المطلوبة، إذ أدركت هذه الجهات أن مفهوم الشمول المالي يجب

أن يتعدى استخدام القروض ليشمل جوانب أخرى من الخدمات المالية الأساسية، فقد أصبح يأخذ طابعاً أشمل يتضمن الوصول إلى حسابات الادخار، التأمين، وخدمات المدفوعات، مما يعزز من قدرة الأفراد والمؤسسات على إدارة مواردهم المالية بشكل فعال وآمن (وسام و كامل، 2020، صفحة 10).

شهدت هذه الفترة تعاوناً دولياً متزايداً لتبادل أفضل الممارسات وتطوير استراتيجيات مشتركة لتعزيز الشمول المالي، فقد قامت مؤسسات التمويل الدولية بتنظيم ورش عمل ومؤتمرات تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ثم بدأت مؤسسات كبرى مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بتطوير مبادرات وبرامج شاملة تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات أوسع من المجتمع، بما في ذلك النساء، الشباب، والأقليات العرقية التي كانت سابقاً تواجه صعوبات في الوصول إلى النظام المالي الرسمي. فعلى سبيل المثال، عملت منظمة (OECD)، على تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية لضمان استدامة هذه المبادرات وتوسيع نطاق تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الكلي. بالمقابل، قامت حكومات الدول بمبادرات من أجل تعزيز الثقافة المالية بين الأفراد والمؤسسات (Attia & Benson, 2018, p. 09).

ساهمت هذه المرحلة بشكل كبير في توسيع مفهوم الشمول المالي ليشمل مجموعة أوسع من الخدمات المالية، مما عزز من دوره كأداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، فقد وضعت الأسس التي عملت على تطور مفهوم الشمول المالي في العقد التالي، حيث استمرت الجهود في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق أوسع.

المرحلة الثالثة: إدراج الشمول المالي في الأجندة العالمية للتنمية (2010 - 2012)

أصبح الشمول المالي مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة جزءاً من الأجندة العالمية للتنمية، ففي عام 2010، أطلقت مجموعة العشرين (G20) خطة عمل الشمول المالي التي تهدف إلى تسهيل وصول الفئات المحرومة في جميع أنحاء العالم إلى الخدمات المالية، كما بدأت المؤسسات المالية مثل البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الهندي بوضع سياسات وبرامج وطنية لتعزيز الشمول المالي (CFI, 2018).

أحد التطورات المهمة خلال هذه الفترة كان اعتماد الأمم المتحدة للشمول المالي في مقدمة الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة لعام 2030، حيث أدرج ضمن الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام (Lynne, 2015, p. 11)، ثم تم بعد ذلك في سنة 2011، تم إطلاق المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex" الذي وفر أول قاعدة بيانات عالمية شاملة لقياس مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية لأكثر من 140 دولة حول العالم (Summit, 2013, p. 7)، كان لهذا المؤشر الدور الحاسم في فهم التحديات المرتبطة بالشمول المالي، حيث

أظهرت بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2011، أن أكثر من 2.5 مليار شخص كانوا يعانون من الإقصاء المالي آنذاك (CGAP & IFC, 2013, p. 4).

المرحلة الرابعة: التكنولوجيا المالية والشمول المالي (2013-2020)

شهد العالم خلال هذه الفترة طفرة تكنولوجية كبيرة ساهمت بشكل ملحوظ في ظهور وانتشار مصطلح التكنولوجيا المالية (Fintech)، التي أحدثت تحولاً جوهرياً في تعزيز الشمول المالي وتسريع انتشاره، وذلك بفضل الابتكارات المالية الحديثة التي تجاوزت حدود النظم المالية التقليدية، فقد أتاحت تطبيقات التكنولوجيا المالية حلولاً رقمية ساهمت في تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في أي وقت ومن أي مكان خاصة في المناطق النائية، من بين هذه التطبيقات نجد أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية التي هي بمثابة أدوات مرنة وآمنة لإدارة الأموال من المنزل، مما زاد من قابلية استخدامها في مختلف الفئات السكانية، إلى جانب ذلك، شكلت منصات التمويل الجماعي قناة فعالة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل جمع الأموال من الممولين للأفراد مباشرة دون الحاجة إلى وسيط، أما على صعيد الأمان والشفافية، فقد برزت تقنية البلوك تشين كحل مبتكر لضمان نزاهة العمليات المالية، مدعومة بتطبيقات العقود الذكية التي مكنت من أتمتة المعاملات المعقدة دون الحاجة إلى وسطاء. إضافة إلى ذلك، فتحت العملات المشفرة آفاقاً جديدة للدفع والتحويل المالي تجاوزت الحواجز الجغرافية والتنظيمية.

بفضل هذه التطورات مجتمعة زادت ثقة الأفراد في القطاع المالي الرسمي، وأصبح للتكنولوجيا المالية دوراً هاماً في رفع مستوى الشمول المالي وتعزيزه على مستوى العالم، حيث اثبتت الدراسات أن عدد الأفراد غير المشمولين مالياً انخفض من 2.5 مليار شخص في عام 2011 إلى 1.7 مليار شخص في عام 2021. (World-Bank, 2021)

المرحلة الخامسة: الشمول المالي في العقد الحالي (2020 وما بعده)

مع استمرار التطور التكنولوجي أصبحت التكنولوجيا المالية جزءاً لا يتجزأ من القطاع المالي العالمي نظراً لمساهمتها في زيادة انتشار الخدمات المالية، حيث أصبحت بمثابة أداة فعالة لتوجيه الحكومات والمؤسسات المالية نحو تعزيز البنى التحتية الرقمية التي تمكن من إدراج المزيد من الأفراد ضمن النظام المالي الرسمي، وكوسيلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبح ينظر إلى الشمول المالي الآن كآلية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الفئات المهمشة (كيلان و نهى، 2021، صفحة 244).

2.1.2. مفهوم الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محور اهتمام السياسات الاقتصادية على مستوى العالم، حيث أدركت الحكومات أهمية تعزيز الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، تقليل الفقر وتحقيق العدالة

الاجتماعية. من هذا المنطلق، تكتسب دراسة مفهوم الشمول المالي أهمية كبيرة في الأوساط الأكاديمية والاقتصادية، باعتباره عنصرا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقرار النظام المالي.

أولا: تعريف الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي مفهوما معقدا ومتعدد الأبعاد، وقد تم تعريفه بطرق متنوعة من قبل الهيئات الدولية والخبراء الاقتصاديين بناء على الزاوية التي ينظر إليه منها، من بين التعاريف العديدة للشمول المالي نذكر:

تعريف البنك الدولي: الشمول المالي هو إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها من قبل الأفراد والشركات بطريقة آمنة تلبي احتياجاتهم، وأسعار معقولة تتناسب ومستويات دخلهم، بما في ذلك حسابات الدفع، الادخار، الائتمان، والتأمين، مما يعزز تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد" (World Bank Group, 2020).

يبرز هذا التعريف مجموعة عناصر أساسية هي: إتاحة الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية بأسعار معقولة، مما يضمن أن تكون هذه الخدمات متاحة لفئات متنوعة من المجتمع، كما يشدد البنك الدولي على أن استخدام هذه الخدمات يجب أن يلبي احتياجات الأفراد والشركات بشكل فعال، مما يسهم في تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. يظهر هذا التعريف أن البنك الدولي يرى في الشمول المالي أداة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): يعبر الشمول المالي عن القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات والقروض والمدفوعات والتحويلات النقدية، بطريقة متاحة وموثوقة، وآمنة، وبأسعار معقولة، مع الحماية من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية" (IMF, 2020).

ركز صندوق النقد الدولي في تعريفه للشمول المالي على عدة جوانب مهمة، منها الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية بطريقة موثوقة وآمنة، مما يعزز ثقة الأفراد والمستثمرين في النظام المالي بالإضافة إلى ذلك، يشدد الصندوق على الأسعار المعقولة للخدمات المالية كعامل حاسم في تحقيق الشمول المالي، مما يضمن أن تكون هذه الخدمات ميسرة للجميع، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، كما يضيف الصندوق أهمية الحماية من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية، مما يعزز من الاستقرار المالي ويحد من مخاطر الأزمات المالية، يظهر هذا التعريف أن صندوق النقد الدولي يرى في الشمول المالي وسيلة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال توفير خدمات مالية آمنة وميسرة وتحمي المستخدمين من المخاطر.

تعريف مجموعة العشرين (G20): الشمول المالي هو عملية تمكين الأفراد والشركات، ولاسيما الفئات الضعيفة، من الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية بطريقة مسؤولة ومستدامة لتحسين رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية (G20 Financial Inclusion Action Plan, 2017).

ركزت مجموعة العشرين في تعريفها للشمول المالي على تمكين الأفراد والشركات، مع إعطاء أولوية للفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأقليات العرقية، مما يعكس اهتماما خاصا بالشمولية والعدالة الاجتماعية، كما شددت على أن عملية الشمول المالي يجب أن تكون مسؤولة ومستدامة، مما يضمن أن تكون الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي قابلة للاستمرار على المدى الطويل، ولا تخلق مخاطر مالية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط تعريف مجموعة العشرين للشمول المالي بتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعكس الدور الحيوي للشمول المالي في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): الشمول المالي هو عملية توسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة والمهمشة من المجتمع، بما يعزز الشمولية الاقتصادية والتنمية المستدامة (World Economic Forum، 2015).

ركز المنتدى الاقتصادي العالمي في تعريفه للشمول المالي على توسيع إمكانية الوصول كعنصر رئيسي، مع التركيز على الفئات المحرومة والمهمشة، مما يعكس أهمية دمج هذه الفئات في النظام المالي الرسمي، كما يربط المنتدى بين الشمول المالي والشمولية الاقتصادية، مشددا على أن توفير الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد والشركات من المشاركة الفعالة في الاقتصاد. يظهر هذا التعريف أن المنتدى الاقتصادي العالمي يرى في الشمول المالي أداة لتعزيز الشمولية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة، مما يساهم في تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات.

تعريف البنك الأفريقي للتنمية (AfDB): الشمول المالي هو إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية لجميع الأفراد والشركات، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية أو الفقيرة، مما يمكنهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهم. (AfDB، 2019)

ركز البنك الأفريقي في تعريفه على التحديات الخاصة بالمناطق النائية والفقراء.

تتفق كل التعاريف السابقة على أن الشمول المالي يتعلق بتوفير الوصول إلى خدمات مالية أساسية ومتنوعة لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على التكلفة المعقولة، الأمان والموثوقية، وتنوع الخدمات لتلبية احتياجات الأفراد والشركات. بناءا على ذلك، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه العملية التي تهدف إلى تمكين جميع أفراد المجتمع خاصة المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، من الوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية، الائتمان، التأمين، والمدفوعات، بطريقة آمنة، شفافة، وبأسعار معقولة، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي زيادة رفاهيتهم الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في عدة جوانب اقتصادية واجتماعية، أهمها:

1. تحفيز النمو الاقتصادي و التقليل من الفقر و البطالة: يلعب الشمول المالي دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الوصول إلى الائتمان والتمويل اللازمين لبدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هذه المشاريع غالبا ما تكون مصدرا رئيسيا لخلق فرص عمل جديدة (Beck, Demirgüç, & Levine, 2007, p. 29)، حيث أظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2021 من خلال ورقة عمل أجراها الباحثان مارتن شيهاك و رانتا ساهاي (Martin Čihák & Ratna Sahay)، حول الشمول المالي وعدم المساواة، إتجاها عاما نحو انخفاض معدل البطالة العالمي مقابل إرتفاع معدل الشمول المالي العالمي، إذ ارتفع معدل هذا الأخير من 62% سنة 2014 إلى 69% سنة 2017، بالمقابل انخفضت معدلات البطالة العالمية من 5.8% سنة 2014 إلى 5.6% سنة 2017 (Čihák & Sahay, 2020, p. 16) ما يعكس دور انتشار الشمول المالي في تقليص معدل البطالة العالمي خلال هذه الفترة. من جهة أخرى، وبالرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة حول العالم إلى 6.2% سنة 2021 بسبب الإغلاقات الاقتصادية، فإن معدل الشمول المالي العالمي ارتفع إلى 76% بسبب التكنولوجيا المالية التي ساعدت على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية خلال الجائحة، هذه التحسينات ساهمت في تقليل التأثير السلبي للجائحة على سوق العمل عبر تمكين الأفراد والشركات من الاستفادة من التمويل الرقمي لتأمين الاستمرارية الاقتصادية (The Global Findex Database, 2021) إن هذه العلاقة المباشرة بين الشمول المالي وانخفاض معدلات البطالة تؤكد أهمية تعزيز الوصول إلى التمويل كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر والبطالة في مختلف أنحاء العالم.

2. تعزيز الاستقرار المالي: يسهم الشمول المالي بشكل فعال في تعزيز الاستقرار المالي عبر عدة آليات رئيسية وذلك من خلال:

- يقلل الشمول المالي من الاعتماد على الوسائل غير الرسمية للحصول على التمويل، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بهذه القنوات غير المنظمة مثل ارتفاع معدلات الفائدة والافتقار إلى الشفافية، حيث عندما يتمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى الائتمان وخدمات الدفع بشكل رسمي، يتمكنون من إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل والاستعداد لمواجهة المخاطر المالية. على سبيل المثال، يمكن للأفراد استخدام القروض الرسمية لتمويل المشاريع الصغيرة بدلا من اللجوء إلى قروض ذات شروط قاسية من مصادر غير رسمية، مما يقلل من احتمالية التعثر المالي (وسام وكامل، 2020، صفحة 126)؛
- يعزز الشمول المالي من قاعدة الودائع المصرفية، مما يزيد من سيولة النظام المالي ويجعله أكثر قدرة على مواجهة فترات الضغط المالي، حيث توصلت دراسة هان و ميليكى، إلى أن زيادة الشمول المالي يبطئ من انخفاض السيولة خلال فترات الضغط المالي من خلال تعزيز قاعدة الودائع، مما يوفر دعما نقديا للنظام المالي في الأوقات الحرجة (Rui & Martin, 2013, p. 16) ؛
- يساهم الشمول المالي في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث أظهرت دراسة أجراها البنك المركزي الأوروبي، أن الشمول المالي يقلل من التفاوت المالي بين الفئات

الاجتماعية، مما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدعم يأتي من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز من توزيع الموارد المالية بشكل أكثر عدالة وكفاءة داخل المجتمع (European Central Bank - eurosistem, 2022)

3. تشجيع الادخار والاستثمار: للشمول المالي دور كبير في تشجيع الادخار، حيث يوفر للأفراد والمؤسسات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (Amatus & Alireza, 2015, p. 45)، ففي عام 2011، كانت معدلات الادخار منخفضة في العديد من الدول النامية بسبب قلة الوصول إلى الخدمات المالية وتفضيل معظم الناس للادخار النقدي التقليدي بدلا من استخدام المؤسسات المالية. ومع ذلك، بحلول 2021، ارتفعت معدلات الادخار بشكل ملحوظ، حيث أشار البنك الدولي في تقريره حول الشمول المالي لسنة 2021 إلى أن 47% من البالغين في الدول النامية يملكون حسابات لتوفير الأموال، مقارنة بـ 36% في 2011 (World-Bank, 2021, p. 79)، هذه الزيادة تعكس دور الشمول المالي في توفير بيئة آمنة وموثوقة لحفظ الأموال من خلال توفير قنوات رسمية للادخار.

كذلك يساهم الشمول المالي في تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال إتاحة التمويل للأفراد بسهولة خاصة في الدول النامية، أين ساعد انتشار التقنيات الرقمية الحديثة مثل منصات التمويل الرقمية من استفادة الشباب وخاصة فئة النساء من التمويل اللازم لبدأ مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة (Peter & Victor, 2017, p. 16)، فقد أثبتت الاحصائيات أن نسبة الشباب في الدول النامية الذين استفادوا من القروض الرسمية بلغت 9% في سنة 2011، وارتفعت إلى 13% سنة 2021، و قد كانت حصة النساء من هذه النسبة تقدر بـ 6% في نفس السنة، بالمقابل تضاعف عدد الشركات المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، المملوكة من قبل الشباب خلال العقد الماضي، مما عزز مساهمتها بنسبة 50% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 70% من العمالة سنة 2021 (World-Bank, 2021, p. 90).

4. تحقيق أهداف التنمية المستدامة: يلعب الشمول المالي دورا هاما في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر ضمن متطلبات الهدف الأول، والمساواة بين الجنسين ضمن الهدف الخامس، و تحفيز النمو الاقتصادي ضمن الهدف الثامن من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الاقتصادية الكاملة (وسام و الزيدوي، 2020، صفحة 127).

5. تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية، تمكين المرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين: يساهم الشمول المالي في تقليص الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع من خلال توفير فرص متكافئة في الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها، مما يعزز العدالة في توزيع الثروة ويدعم المشاركة الاقتصادية لجميع الفئات، بما في ذلك الفئات المحرومة مثل النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الشمول المالي في تقليل الفجوة بين الجنسين في إطار استخدام الخدمات المالية، حيث أظهرت بيانات البنك الدولي أن الفجوة العالمية في امتلاك الحسابات البنكية بين

الرجال والنساء بلغت 9% سنة 2011، ومع الجهود والمبادرات التي تم بذلها لتعزيز الشمول المالي، انخفضت هذه الفجوة إلى 6% سنة 2021 (World-Bank, 2021, p. 20).

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:

تهدف السياسات المتعلقة بالشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: (نعم حسين و أحمد نوري، 2019، صفحة 20)

1. توفير الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية واستخدامها بفعالية: يمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية والائتمان، وتعزيز الاستخدام الفعال لهذه الخدمات، وضمان جودتها لجميع فئات المجتمع؛

2. تعزيز التنمية الاقتصادية: يساهم الشمول المالي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي؛

3. الحد من الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعي: يساعد الشمول المالي على توسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل الفئات المهمشة يمكن أن يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية؛

4. تحسين الاستدامة المالية للأسر: يوفر الوصول السهل والسريع إلى الأدوات المالية مثل الادخار والتأمين يساعد الأسر على إدارة مواردها المالية بفعالية؛

5. تشجيع الادخار والتخطيط المالي: يعزز الوعي المالي لدى الأفراد، والقدرة على اتخاذ قرارات مالية أكثر ذكاءً، كما يشجعهم على الادخار والتخطيط للمستقبل؛

6. زيادة الشفافية والمساءلة: الشمول المالي يعزز من الشفافية في المعاملات المالية من خلال إدماج الأفراد في النظام المالي الرسمي، مما يسهل تتبع الأموال ومحاربة الأنشطة المالية غير القانونية مثل التهرب الضريبي وغسيل الأموال؛

7. دعم الابتكار المالي: من أهداف الشمول المالي تعزيز الابتكار في تقديم الخدمات المالية من خلال التكنولوجيا المالية، مما يساعد على تطوير أدوات مالية جديدة توفر الوصول بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة أقل للأفراد، خاصة في المناطق الريفية؛

8. تحسين جودة الحياة وزيادة الرفاهية الاجتماعية: يساعد الشمول المالي الأفراد في الحصول على الأدوات المالية التي يحتاجونها واستخدامها بفعالية من أجل تحسين مستويات المعيشة، سواء من خلال الوصول إلى القروض، أو الادخار، أو التأمين الصحي، أو غيره من الخدمات المالية التي تحسن جودة الحياة بشكل عام؛

9. دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs): جاء الشمول المالي كداعم للعديد من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك القضاء على الفقر، تعزيز التعليم الجيد، تقليل الفجوة بين الجنسين، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

3.1.2. مكونات الشمول المالي:

يضم الشمول المالي مجموعة من المكونات تشكل في مجملها الإطار المتكامل الذي يعزز من فعالية الشمول المالي واستدامته، وتتمثل هذه المكونات في ثلاثة عناصر رئيسية هي: أبعاد، مبادئ، وسياسات الشمول المالي، حيث تحدد الأبعاد نطاق وتنوع الخدمات المالية المتاحة، وتضمن المبادئ تطبيق القيم الأخلاقية والتنظيمية في تقديم هذه الخدمات، وتوفر السياسات البيئة التنظيمية الداعمة التي تيسر تنفيذ مبادرات الشمول المالي بنجاح. من خلال هذا التكامل بين الأبعاد والمبادئ والسياسات، يمكن تحقيق شمول مالي فعال يسهم في تحسين استقرار النظام المالي، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: أبعاد الشمول المالي:

تمثل أبعاد الشمول المالي الجوانب المختلفة التي يتجسد من خلالها مفهومه، مثل الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها الفعال، والجودة التي تقدم بها، حيث تساعد هذه الأبعاد على قياس مدى انتشار الخدمات المالية ومدى استفادة الأفراد والمجتمعات منها وتتمثل في:

1. بعد الوصول للخدمات المالية: يقصد به القدرة على الوصول للخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المنظمات المالية الرسمية، أي ينبغي أن تكون الخدمات المالية متاحة بسهولة للمستخدمين المحتملين، يركز هذا البعد على توفير قنوات وآليات تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة، من خلال إزالة العوائق الجغرافية، الاجتماعية، والتقنية التي تحد من إمكانية الوصول إلى البنوك، مؤسسات التمويل، وشركات التأمين (sarma, 2012, p. 04).

2. بعد استخدام الخدمات المالية: يتجاوز هذا البعد مسألة الإتاحة ليشمل مدى استخدام الخدمات المالية بشكل فعال ومستدام من قبل الافراد و الشركات، و ذلك من خلال تشجيعهم على الاستفادة الفعلية من الخدمات المالية المتاحة مثل الحسابات المصرفية، القروض، وخدمات الادخار بواسطة تقديم حلول مالية ملائمة لاحتياجاتهم مثل القروض الصغيرة للأعمال المنزلية، أو خطط الادخار المصممة للأسر منخفضة الدخل، كما يقصد به أيضا تثقيف العملاء حول كيفية استخدام هذه الخدمات وإدارة مواردهم المالية بشكل صحيح، يهدف هذا البعد إلى استخدام الخدمات المالية بشكل مستدام مما يعزز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي، ويحول الوصول إلى الخدمات من مجرد إمكانية إلى ممارسة حقيقية تعزز التنمية الاقتصادية (sarma, 2012, p. 04).

3. بعد جودة الخدمات المالية: يقصد به قدرة الخدمات المالية على تلبية طلبات العملاء، حيث يركز هذا البعد على تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء لضمان تلبية احتياجاتهم الفعلية بطريقة فعالة، ويشمل ذلك تصميم منتجات مالية تتناسب مع الفئات المختلفة للمجتمع مثل النساء والشباب ورواد الأعمال، كما يركز أيضا على خفض تكاليف الوصول إلى الخدمات المالية مما يجعلها أكثر جاذبية وشمولية، هذه التحسينات تسهم في بناء ثقة العملاء في النظام المالي وتعزز من ارتباطهم به،

مما يدعم استدامة الشمول المالي على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، فإن تحقيق المرونة والملاءمة لهذه الخدمات يزيد من فعاليتها ويعزز دورها في توسيع نطاق الشمول المالي عالميا (Asli Demircuc & Klapper, 2012, p. 05).

ثانيا: مبادئ الشمول المالي:

تنبت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي، حيث تهدف هذه المبادئ تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية، و استخدامها بفعالية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (حسين نعمة و أحمد نوري، 2018، صفحة 36)

1. القيادة: تشير إلى وجود جهة أو هيئة قوية ومؤثرة تقود الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي. هذه الجهة قد تكون حكومية أو غير حكومية، وتلعب دورا محوريا في تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية، مثل البنوك، المؤسسات المالية، والمنظمات الدولية. لذلك، فإن القيادة الفعالة تضمن وضع استراتيجيات واضحة وتنفيذها بشكل متسق لتحقيق أهداف الشمول المالي.

2. التنوع: يعني توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تلبي احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يشمل توفير منتجات مالية متنوعة، مثل الحسابات البنكية، القروض، التأمين، وخدمات الدفع، والتي تكون مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأفراد والشركات بغض النظر عن حجم أعمالهم أو مستوى دخلهم.

3. التمكين: يركز على تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، ويشمل تحسين الوعي المالي للأفراد وتمكينهم من استخدام الخدمات المالية بشكل فعال لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، أي أن التمكين يهدف إلى جعل الأفراد أكثر استقلالية وقدرة على إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل.

4. التطوير: يتعلق بتحسين وتحديث الأنظمة والخدمات المالية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للأفراد والشركات، ويشمل تطوير منتجات مالية جديدة، تحسين البنية التحتية المالية، وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة الخدمات المالية، أي أن التطوير المستمر يضمن أن تظل الخدمات المالية ذات صلة وفعالة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

5. الحماية: تشير إلى ضمان أن الخدمات المالية المقدمة آمنة وموثوقة، وأن المستخدمين محميون من الممارسات غير العادلة أو الاحتيالية. هذا يشمل وضع قوانين وسياسات تحمي حقوق المستهلكين، و ضمان شفافية الخدمات المالية، وتوفير آليات لتسوية النزاعات، بمعنى أن الحماية تعزز ثقة الأفراد في النظام المالي وتشجعهم على استخدام الخدمات المالية بشكل أكبر.

6. التعاون: يعني العمل المشترك بين مختلف الأطراف المعنية، مثل الحكومات، البنوك، المؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، لتحقيق أهداف الشمول المالي، ويشمل تبادل المعرفة، الموارد، والخبرات

لتصميم وتنفيذ برامج فعالة لتعزيز الشمول المالي، بمعنى أن التعاون يضمن أن تكون الجهود متكاملة ومتناسقة لتحقيق أقصى تأثير.

7. المعرفة: تشير المعرفة إلى أهمية جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالشمول المالي لفهم التحديات والفرص بشكل أفضل، وتشمل إجراء البحوث، جمع الإحصاءات، وتقييم تأثير السياسات والبرامج المطبقة، أي أن المعرفة الدقيقة تساعد في تصميم استراتيجيات أكثر فعالية تستند إلى الأدلة والبيانات.

8. التناسب: يعني تصميم الخدمات المالية لتكون مناسبة لاحتياجات وقدرات مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل تقديم خدمات مالية بأسعار معقولة، ذات شروط مرنة، ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الفئات المهمشة مثل النساء، الشباب، وسكان المناطق الريفية.

9. إطار العمل: يشير إلى الهيكل التنظيمي والقانوني الذي يدعم جهود تعزيز الشمول المالي، ويشمل وضع سياسات، قوانين، ولوائح تنظيمية تهدف إلى توفير بيئة مواتية لتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: سياسات الشمول المالي

تمثل سياسات الشمول المالي الجانب العملي الذي يترجم الأبعاد والمبادئ إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ، تصمم هذه السياسات لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وإزالة العوائق التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية و استخدامها بما يلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، حيث قامت الشركة الألمانية للتعاون الفني (GIZ)* بتطوير وتنفيذ مجموعة من السياسات الرامية لتعزيز الشمول المالي في العديد من الدول النامية من خلال دراسة وتحليل تجارب عشرة دول، قامت (GIZ) بوضع 35 سياسة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف الفئات الاجتماعية بما في ذلك الفئات المحرومة والفقراء، وبعد تنفيذ هذه السياسات في تلك الدول، تم التعرف على ستة سياسات رئيسية أظهرت فعالية كبيرة في تعزيز الشمول المالي، ونذكرها فيما يلي: (صندوق-النقد-العربي، 2020، صفحة 22)

1. الوكيل البنكي (Agent Banking): تعد هذه السياسة من أكثر السياسات فعالية، حيث تسمح للبنوك باستخدام وكلاء غير مصرفيين مثل متاجر التجزئة، أو محطات الوقود، أو مكاتب البريد لتقديم خدمات مالية بسيطة مثل فتح الحسابات، وصرف الأموال، وقبول الودائع، وهذا يساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل المناطق الريفية والنائية التي لا توجد بها فروع للبنوك، كما تساعد هذه السياسة

*الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ): هي وكالة التنمية الألمانية الرئيسية ومقرها في بونوايشرنو تقدم خدمات في مجال التعاون الإنمائي الدولي من أجل التنمية المستدامة والعمل التعليمي الدولي. وهي مؤسسة دولية مملوكة للحكومة الفيدرالية الألمانية، وتعمل في العديد من المجالات في أكثر من 130 دولة <https://www.giz.de/en/html/index.html>.

على تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المالية وتقليل الفجوة في الوصول بين الحضر والريف، مما يسهم في شمول الفقراء والمحرومين في النظام المالي.

2. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة (Mobile Payments): يعتبر الدفع عبر الهواتف المحمولة من أبرز الابتكارات التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي، حيث تتيح للأفراد في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية مصرفية تقليدية إجراء المدفوعات المالية، والتحويلات، ودفع الفواتير باستخدام هواتفهم المحمولة، كما تعد هذه الطريقة حلاً مناسباً للحد من العوائق التي تواجه الفئات الفقيرة والمحرومة في الوصول إلى الخدمات البنكية التقليدية.

3. سياسة الهوية المالية: تهدف إلى معالجة المشكلات التي تمنع الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسبب نقص الوثائق الرسمية، أو صعوبة تقييمهم بشكل عادل من قبل النظام المالي، فعلى سبيل المثال في العديد من الدول النامية تواجه الفئات الفقيرة أو المحرومة صعوبات كبيرة في الاستفادة من الخدمات المالية بسبب مشكلتين رئيسيتين، تدور الأولى حول تقديم التقييم الائتماني بطريقة متحيزة أو غير عادلة، والثانية حول افتقار الأفراد إلى الوثائق الرسمية المطلوبة واللازمة لطلب الائتمان. لذلك، فإن وضع هذه السياسة جاء من أجل ضمان حصول جميع الفئات بما في ذلك ذوي الدخل المنخفض على تقييم إئتماني عادل دون تمييز، كما أنهم الحق في هوية مالية تمكنهم من فتح حسابات بنكية واستخدام الخدمات المالية.

4. إصلاح البنوك الحكومية (Reform of State-Owned Banks): تلعب البنوك الحكومية في العديد من الدول النامية دوراً مهماً في تقديم الخدمات المالية للفقراء مثل الادخار والائتمان في مجالات الزراعة والإسكان، وفي بعض البرامج الاجتماعية، ولكن في كثير من الأحيان، تفتقر هذه البنوك إلى الكفاءة والابتكار لتلبية احتياجات هذه الفئات، وبالتالي فإن إصلاح هذه البنوك من خلال تحسين الإدارة والكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، مثل القروض الصغيرة، يجعلها أكثر فاعلية في توفير خدمات مصرفية تناسب احتياجات الفقراء.

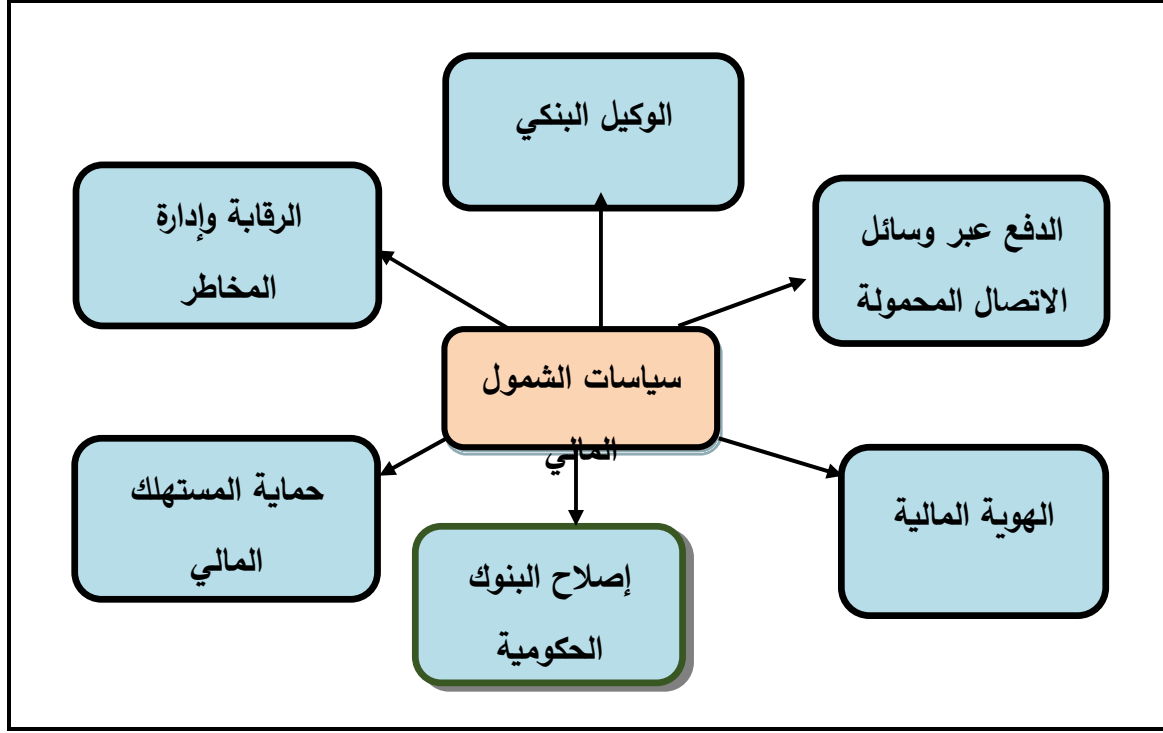
5. حماية المستهلك المالي (Consumer Protection): تهدف هذه السياسة إلى حماية الأفراد من الاستغلال أو المعاملات المالية غير العادلة، وتشمل توفير تشريعات تضمن الشفافية في المعاملات المالية، وضمان حقوق المستهلكين في الحصول على معلومات واضحة عن المنتجات المالية وأسعار الفوائد والرسوم، ما يعزز الثقة في النظام المالي، هذه السياسة ضرورية لضمان أن الفئات المحرومة تتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل عادل وآمن.

6. الرقابة وإدارة المخاطر (Regulatory and Risk Management Strategy): تركز هذه السياسة على تطوير أطر تنظيمية قوية لضمان الاستقرار المالي ومنع المخاطر، من خلال استراتيجيات مختلفة لإدارة مخاطر الخدمات الائتمانية والإيداعية، والتي تسمى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر، وشملت تراخيص مخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع المصرفي،

أو تراخيص بنكية للتحويلات لمنظمات غير حكومية، إضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية. تهدف هذه السياسة إلى خلق بيئة مواتية لتحقيق الشمول المالي من جهة وضمان الاستقرار المالي من جهة أخرى.

ويمكن تمثيل سياسات الشمول المالي وفق الشكل التالي:

الشكل(1.2): سياسات الشمول المالي



المصدر: (صورية و السعيد، 2019، صفحة 113)

4.1.2. مؤشرات قياس الشمول المالي

تعد مؤشرات قياس الشمول المالي أداة أساسية لتقييم مدى إدماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى العالمي، فهي تعكس صورة حقيقية عن قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بكفاءة وجودة، و لأن تحديد مستوى الشمول المالي الحقيقي يعتمد أساساً على قوة المؤشرات الفرعية المستخدمة في قياسه، سوف نتناول أبرز المؤشرات المعتمدة من قبل تحالف الشمول المالي العالمي (AFI) والتي تنقسم إلى مؤشرات متعلقة بقياس الشمول المالي على المستوى العالمي، ومؤشرات لقياس الشمول المالي على المستوى الداخلي للدولة.

أولاً: مؤشرات قياس الشمول المالي على المستوى العالمي:

تتيح هذه المؤشرات إمكانية المقارنة بين الدول والمناطق، مما يساعد على رصد التقدم المحرز في تحقيق الشمول المالي عالمياً، ودعم الاهداف الإنمائية المستدامة، وتتمثل في:

1. المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex): يعتبر مؤشر الشمول المالي العالمي مقياساً لقدرة الأفراد و المؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية و غير الرسمية و استخدامها كالوصول الى التمويل، إمكانية الادخار و سداد الفواتير و غيرها، وتعد قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي (Global Findex Database) المصدر النهائي والاكثر موضوعية للبيانات المتعلقة بكيفية وصول البالغين عبر العالم للخدمات المالية واستخدامها، تم اطلاقها سنة 2011، بدعم من مؤسسة (Bill & Melinda Gates)، حيث قام البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة (Gallup Icl)، بعملية مسح منهجية لاستطلاعات الرأي لأكثر من 150 000 بالغ في أكثر من 140 دولة بهدف جمع بيانات شاملة

وإعطاء نظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية (Sahay, Cihak, & N'Diaye, 2015, p. 14)

يتم اعلان و نشر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي مفصلة كل ثلاث سنوات، حيث صدرت النسخة الأولى منه سنة 2011، تلتها النسخة الثانية سنة 2015 والتي تضمنت بيانات سنة 2014، بينما صدرت النسخة الثالثة في سنة 2018 التي تضمنت بيانات سنة 2017، أما النسخة الرابعة فقد صدرت مؤخراً في 2022، متضمنة بيانات سنة 2021 ، و قد تضمن هذا الاخير بيانات إضافية حول استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية (World-Bank, 2021) ، وتجدر الإشارة الى أن هذه البيانات أصبحت أداة هامة لصناع القرار لتقييم التقدم المحرز في مجال الشمول المالي وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيزه ومعالجة التحديات.

2. مؤشر المعرفة العالمي (GKI): أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (MBRF)، مبادرة مشتركة تعرف بمؤشر المعرفة العالمي (GKI)، والتي تهدف إلى تقديم فهم شامل لمكونات المعرفة وتأثيرها على التنمية، تشمل مكوناته كل من التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والمهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد والبيئة التمكينية العامة (Global knowledge Partner, 2017).

يساعد هذا المؤشر في توضيح العلاقة بين المعرفة والتنمية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أظهرت دراسة حول أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على الشمول المالي في العالم عام 2017 وجود تأثير إيجابي لمؤشر المعرفة على مستوى الشمول المالي. (مصطفاوي و عطيل، 2020).

3. مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy Index): تعد سياسة محو الأمية المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومع تزايد تعقيد الأنظمة المالية وانتشار الخدمات المالية الرقمية، أصبحت المعرفة المالية ضرورية للأفراد لإدارة مواردهم المالية بشكل فعال. وفي هذا الصدد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلت منها مسؤولية مشتركة. ففي الولايات المتحدة، أسس الكونغرس عام 2003 لجنة عرفت باسم لجنة التعليم والثقافة المالية، والتي وضعت استراتيجية قومية لتعزيز الثقافة المالية، كما يساهم البنك المركزي

الأمريكي بالتعاون مع المصارف التجارية والوزارات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم برامج متخصصة لنشر الثقافة المالية (بن موسى، 2017، صفحة 23).

تعرف الأمية المالية بالقدرة على فهم المفاهيم المالية الأساسية واستخدامها في اتخاذ قرارات مالية سليمة، مما يساهم في تحسين الرفاهية المالية للأفراد والمجتمعات. ظهرت كمفهوم استجابة للحاجة إلى تمكين الأفراد من التعامل مع التحديات المالية المتزايدة في عالم يتسم بالعولمة والتطور التكنولوجي السريع، ثم بدأ الاهتمام بهذا المفهوم بشكل جدي في أوائل القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 التي كشفت عن ضعف المعرفة المالية لدى الأشخاص (بن موسى، 2017، صفحة 20). تعد الأمية المالية اليوم عنصراً حاسماً في سياسات الشمول المالي، حيث تساهم في حماية المستهلك، وتشجيع الادخار والاستثمار.

إن انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية، بالتزامن مع تدني مستويات الدخل، يعد من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق شمول مالي أكبر (أحمد العراقي و فخرى النعمة، صفحة 186)، يحتاج المواطن إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة شؤونه المالية بكفاءة، وهو في ذلك شبيه بالحاجة إلى حد أدنى من الثقافة الطبية للعناية بصحته (Yaroslava, Maya, & Davit, 2018, p. 29).

وقد لعبت ماليزيا دوراً ريادياً في تعزيز محو الأمية المالية كجزء أساسي من سياساتها للاندماج المالي، حيث أدركت السلطات الماليزية أنه من أجل إنجاح استراتيجية الشمول المالي لا بد من الاهتمام بحماية المستهلك ومحو الأمية المالية، فأولته أهمية كبيرة من خلال اتخاذ خطوات استباقية لتثقيف السكان، مساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل، والحد من استخدام الأموال النقدية واعتماد تقنيات جديدة (IMF, 2020). في الوقت نفسه، توفر ماليزيا إطاراً مؤسسياً لحل شكاوى المستهلكين بسرعة، وتحظى المؤسسات المسؤولة عن معالجة شكاوى الخدمات المالية بتقدير كبير من جانب المجتمع الماليزي والمصرفيين، بحيث إنها مثال جيد يمكن للمؤسسات الأخرى المشاركة في تقديم الخدمات أن تضعه في الاعتبار من أجل تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة (World Bank Group, 2020, p. 56).

ثانياً: مؤشرات قياس الشمول المالي على مستوى الدولة:

قام تحالف الشمول المالي (AFI) عام 2011، بإنشاء رابطة عمل لبيانات الشمول المالي (FIDWG)، والتي صممت من قبل صناع القرار لتكون مرنة وقادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بكل بلد، مع السماح بإجراء مقارنات وقياسات بين الدول، حيث ركزت الرابطة في بدايتها على بعدين رئيسيين لقياس الشمول المالي، وهما: الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. وفي العام نفسه، تم الكشف عن المؤشرات الفرعية الخاصة بقياس كل بعد وتقديمها رسمياً للدول الأعضاء لبدء العمل بها (sarma, 2012, p. 03).

تطورت جهود الرابطة في عام 2012 خلال مؤتمر لوس كابوس في المكسيك، الذي نظّمته مجموعة العشرين (G20) حول الشمول المالي كعنصر رئيسي لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية الشاملة. خلال المؤتمر، تم التركيز على السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، حيث اتفقت رابطة (FIDWG) مع مجموعة العشرين على إضافة بعد ثالث لقياس الشمول المالي، وهو جودة الخدمات المالية، إلى القائمة الأولية التي أعلن عنها سابقاً. وتم تحديد مجموعة من النقاط التي يجب جمع بياناتها وتحليلها لكل بعد، مما أدى إلى تكوين مجموعة من المؤشرات المختلفة التي تقيس كل جانب من جوانب الشمول المالي (ياسر طه و عجور، 2019، الصفحات 16-18). وأصبحت رابطة (FIDWG) بواسطة هذه الجهود، إطاراً شاملاً لقياس الشمول المالي، يعكس أبعاده الرئيسية ويسمح بتحليلها بشكل دقيق وفعال.

وفيما يلي المؤشرات الفرعية لقياس أبعاد الشمول المالي:

1. مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية

تقيس مؤشرات الوصول مدى توفر وتيسير وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، وتتضمن المؤشرات التالية: (Sarma, 2008, p. 06)

- عدد فروع البنوك لكل 100,000 بالغ: يعكس مدى توفر المؤسسات المالية في المجتمع؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل 100,000 بالغ: يعكس سهولة الوصول إلى النقد والخدمات البنكية الأساسية؛
- عدد مؤسسات التأمين لكل 100,000 بالغ: يعكس مدى توفر خدمات التأمين للأفراد والشركات؛
- عدد وكلاء الخدمات المالية (مثل الوكلاء المصرفيين) لكل 100,000 بالغ: يعكس وجود بدائل للوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية؛
- عدد نقاط البيع (POS) لكل 100,000 بالغ: يعكس مدى توافر الأنظمة الرقمية للتجارة والتعاملات غير النقدية.

2. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

- تركز مؤشرات بعد الاستخدام على قياس مدى تفاعل الأفراد والشركات مع الخدمات المالية المتاحة لهم، وتشمل ما يلي: (Asli Demircug & Leora, 2012, pp. 11-13; sarma, Index of Financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness, 2012, pp. 10-11)
- عدد المقترضين (مؤسسات أو أفراد) من المؤسسات المالية الرسمية لكل 1,000 بالغ: يقيس مدى استخدام الأفراد والشركات للخدمات الائتمانية؛
 - عدد المودعين (مؤسسات أو أفراد) لدى البنوك والمؤسسات المالية لكل 1,000 بالغ: يعكس مدى استخدام الحسابات البنكية وخدمات الادخار؛
 - عدد مستخدمي البطاقات البنكية (البطاقات الائتمانية أو بطاقات الخصم) لكل 1000 بالغ: تعكس استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية في العمليات اليومية؛

- عدد الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي لكل 1,000 بالغ: يقيس نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات بنكية؛
- عدد مستخدمي القروض الصغيرة لكل 1,000 بالغ، يعكس استخدام التمويل الصغير لدعم الفئات الأكثر فقرا.

➤ التعديلات الأخيرة على مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

- صاحب ظهور التكنولوجيا المالية استحداث مؤشرات جديدة لقياس بعد استخدام الخدمات المالية وتتمثل في: (world bank;, 2021)
- مؤشرات استخدام الهواتف المحمولة في المعاملات المالية، مثل عدد المستخدمين الذين يستخدمون تطبيقات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف؛
- نسبة المدفوعات الرقمية من إجمالي المعاملات المالية، تعكس مدى انتشار التكنولوجيا المالية واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني؛
- عدد حسابات النقود الإلكترونية كنسبة من إجمالي الحسابات المصرفية،
- نسبة الأفراد أو الشركات التي تستخدم خدمات التأمين أو المدخرات الرقمية، يعكس الاتجاه نحو استخدام حلول مالية رقمية.

3. مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية

تركز مؤشرات قياس هذا البعد على تقييم مدى فعالية وكفاءة الخدمات المالية التي يتم تقديمها للأفراد والشركات، وهي تعكس أكثر من مجرد الوصول والاستخدام، حيث تسلط الضوء بشكل خاص على جودة الخدمات المالية وتأثيرها المباشر على حياة المستخدمين، وتشمل هذه الجوانب مدى ملائمة الخدمات لاحتياجات المستخدمين، وشفافيتها، وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى مدى قدرتها على تعزيز الثقة المالية وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية سليمة. بذلك، تعتبر مؤشرات جودة الخدمات المالية أداة أساسية لفهم الفوائد الحقيقية التي تعود على المستخدمين من الأنظمة المالية الشاملة، وقد تم تفصيل المؤشرات الفرعية على النحو الآتي: (Asli Demirguc & Leora, 2012)

- **تكلفة الخدمات المالية وتقاس بـ:**
 - معدل الفائدة على القروض: يعكس تكلفة الاقتراض، ومدى تناسبها مع الظروف الاقتصادية للأفراد والشركات؛
 - تكلفة فتح الحسابات المصرفية: يعكس مدى سهولة الوصول إلى القنوات الرسمية بدون أعباء مالية زائدة؛
 - تكاليف التحويلات المالية: يعكس مدى كفاءة أنظمة الدفع والتحويلات المالية محليا ودوليا.
- **الشفافية والإفصاح وتقاس بـ:**

- مستوى وضوح المعلومات المالية المقدمة للعملاء: يعكس مدى فهم الأفراد والشركات لحقوقهم وواجباتهم المرتبطة باستخدام الخدمات المالية؛
- الإفصاح عن الرسوم والفوائد: يقيس مدى شفافية المؤسسات المالية في الإعلان عن تكلفة الخدمات والفوائد، مما يؤثر على ثقة العملاء.
- **حماية المستهلك وتقاس بـ:**
 - وجود سياسات لحماية المستهلكين: يعكس مدى تنظيم القوانين والسياسات التي تحمي الأفراد والشركات من الممارسات المالية غير العادلة أو الاحتيال؛
 - إمكانية تقديم الشكاوى وحل النزاعات المالية: يعكس مدى سهولة وقدرة العملاء على الوصول إلى قنوات لتقديم الشكاوى وحل النزاعات مع المؤسسات المالية.
- **ملاءمة المنتجات المالية وتقاس بـ:**
 - تنوع المنتجات المالية وتناسبها مع احتياجات العملاء: يعكس مدى تنوع وتخصيص المنتجات المالية (مثل القروض، الحسابات، التأمين) بما يناسب احتياجات مختلف الشرائح من العملاء (الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة)؛
 - مرونة المنتجات والخدمات المالية: يقيس مدى توافر منتجات مالية مرنة تلبي احتياجات العملاء المختلفة، مثل القروض الصغيرة أو المدخرات القصيرة الأجل.
- **الثقة في النظام المالي وتقاس بـ:**
 - مستوى رضا العملاء عن الخدمات المالية: يعكس مدى رضا الأفراد والشركات عن الخدمات المالية المقدمة، سواء من حيث الجودة أو الكفاءة؛
 - درجة الأمان المالي: يقيس مدى شعور العملاء بالأمان فيما يتعلق بمدخراتهم ومعاملاتهم المالية داخل النظام المصرفي.
- **التثقيف المالي ويقاس بـ:**
 - مستوى الوعي المالي: يعكس مدى فهم الأفراد والشركات للمفاهيم المالية الأساسية، مثل فوائد الادخار أو تكلفة الاقتراض؛
 - التعليم المالي المقدم من المؤسسات المالية: يعكس مدى اهتمام المؤسسات المالية بتثقيف عملائها حول كيفية استخدام الخدمات المالية بشكل فعال ومسؤول.
- **الاستمرارية والاستدامة المالية وتقاس بـ:**
 - استمرارية الخدمات المالية: تعكس مدى قدرة العملاء على الاستمرار في استخدام الخدمات المالية دون انقطاع بسبب مشكلات اقتصادية أو شخصية؛
 - استدامة التمويل: يعكس مدى استدامة المؤسسات المالية نفسها في تقديم خدماتها على المدى الطويل بدون حدوث تقلبات تؤثر على العملاء.

– مدى التغطية الجغرافية وجودة الخدمات في المناطق الريفية والنائية وتقاس بـ:

- جودة الخدمات في المناطق النائية: يعكس مدى جودة الخدمات المالية المقدمة في المناطق الريفية والنائية مقارنة بالمناطق الحضرية؛
- إمكانية الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت أو الهواتف المحمولة في المناطق النائية: تعكس مدى توفر خدمات رقمية أو عبر الإنترنت لتغطية الفجوات الجغرافية.

➤ التعديلات الأخيرة على مؤشرات جودة الخدمات المالية:

- تم استحداث مؤشر جديد يقيس نسبة جودة الخدمات المالية في ظل انتشار الخدمات المالية الرقمية عبر الهواتف المحمولة وذلك وفقا لتقرير (world bank, 2021)، ويتمثل في مؤشر الابتكار المالي والتكنولوجيا وهو يعكس جانبين أساسيين من بعد جودة الخدمات المالية وهما:
- سهولة استخدام التكنولوجيا المالية: يقيس مدى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتطبيقات الإلكترونية؛
 - جودة الخدمات الإلكترونية: يعكس مدى كفاءة وموثوقية الأنظمة الإلكترونية احتياجات العملاء دون تعقيدات تقنية.

5.1.2. مقومات تعزيز الشمول المالي

يتطلب تحقيق الشمول المالي بشكل فعال ومستدام، وجود مقومات أساسية تعمل في إطار متكامل لضمان فعالية السياسات والبرامج المطبقة، وتشمل هذه المقومات البنية التحتية المالية، الإطار التنظيمي والقانوني، التعليم والثقافة المالية، بالإضافة إلى الابتكار التكنولوجي والسياسات الحكومية الداعمة.

أولاً: البنية التحتية المالية:

تمثل البنية التحتية المالية العمود الفقري لأي نظام مالي ناجح، وهي أهم المقومات الأساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تعتمد قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، على توفر شبكة واسعة من نقاط الخدمة مثل الفروع البنكية، أجهزة الصراف الآلي، ووكلاء الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والريفية، وقد أشار تقرير الشمول المالي لعام (2021) أن تحسين البنية التحتية المالية يمكن أن يزيد من نسبة الشمول المالي بنسبة تصل إلى 20% في مناطق جنوب الصحراء الكبرى.

ثانياً: الإطار التنظيمي والقانوني:

يعتبر الإطار التنظيمي والقانوني عنصراً حاسماً في تعزيز الشمول المالي، حيث يوفر البيئة التشريعية اللازمة لضمان شفافية الخدمات المالية وحماية المستهلكين، وتشمل هذه التشريعات قوانين تسهل فتح الحسابات البنكية للأفراد ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى سياسات تحمي المستخدمين من الممارسات غير العادلة، وقد أشارت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, Financial

(Consumer Protection Assessment, 2018) ، إلى أن الدول التي لديها إطار تنظيمي قوي تشهد زيادة في نسبة الشمول المالي تصل إلى 15% مقارنة بالدول التي تفتقر إلى إطار قانوني داعم.

ثالثا: التعليم والثقافة المالية:

تلعب الثقافة المالية دورا محوريا في تمكين الأفراد من استخدام الخدمات المالية بشكل فعال، حيث يساهم في تحسين فهم الأفراد للمفاهيم المالية الأساسية مثل الادخار، الائتمان، والتأمين، يمكن أن تزيد برامج التوعية المالية من نسبة استخدام الخدمات المالية بين الفئات المهمشة، مثل النساء وسكان المناطق الريفية. وقد أظهرت دراسة أجراها (Lusardi & Mitchell, 2014, p. 37)، أن زيادة الوعي المالي يمكن أن يرفع نسبة الادخار بين الأفراد بنسبة تصل إلى 25% .

رابعا: التكنولوجيا المالية (FinTech) :

تعد أحد المحركات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تسمح بظهور تقنيات جديدة للدفع والتمويل عبر الهاتف المحمول، هذه الخدمات تسمح للأفراد بإجراء المعاملات المالية بسهولة وسرعة، مما يقلل من الحاجة إلى الوصول إلى فروع بنكية تقليدية، وقد أشارت دراسة (GSMA, 2020)، إلى أن الدول التي تعتمد على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تشهد زيادة في نسبة الشمول المالي تصل إلى 30% مقارنة بالدول التي تعتمد على الخدمات التقليدية.

خامسا: السياسات الحكومية والمبادرات:

تلعب دورا رئيسيا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الدعم المالي والتشريعي اللازم، وتشمل هذه السياسات برامج التحويلات النقدية المشروطة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقد أظهرت دراسة (Banerjee, Karlan, & Zinman, 2015, p. 18) أن برامج التحويلات النقدية يمكن أن تزيد من نسبة الشمول المالي بين النساء بنسبة تصل إلى 50% .

سادسا: القدرة على تحمل التكاليف:

يعد ارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات المالية عائقا رئيسيا أمام الشمول المالي، خاصة للفئات منخفضة الدخل، أي ان ضمان توفير خدمات مالية بأسعار معقولة يزيد من فرص استخدامها من طرف هذه الفئات، حيث ان تخفيض رسوم الحسابات البنكية يمكن أن يزيد من عدد الحسابات البنكية بنسبة تصل إلى 15% (Asli, Demirguc-Kunt, & Klapper, 2020, p. 4).

سابعا: التركيز على الفئات المهمشة:

يعد التركيز على الفئات المهمشة من النساء، الشباب، وسكان المناطق الريفية يعد عنصرا أساسيا في تعزيز الشمول المالي، حيث أن توفير خدمات مالية تلبي احتياجات هذه الفئات يمكن أن يزيد من مشاركتهم في النشاط الاقتصادي (Lusardi & Mitchell, 2014, p. 38).

ثامنا: البيانات والمؤشرات:

تلعب البيانات والمؤشرات دورا حاسما في قياس تقدم مستوى الشمول المالي وتحديد الفجوات الموجودة، أي أن توفير بيانات دقيقة يساعد في تصميم سياسات أكثر فعالية تستند إلى الأدلة (IMF, 2020).

تاسعا: الاستقرار المالي:

يعتبر الاستقرار المالي شرطا أساسيا لتعزيز الثقة في النظام المالي، حيث يضمن توفير خدمات مالية آمنة وموثوقة، كما أن إدارة المخاطر بشكل فعال يمكن أن يقلل من احتمالية حدوث أزمات مالية. (IMF, 2020)

عاشرا: الابتكار والتطوير:

يلعب تشجيع الابتكار التكنولوجي دورا هاما في تحسين كفاءة الخدمات المالية وجعلها أكثر

ملاءمة لاحتياجات المستخدمين (GSMA, 2020)

6.1.2. تحديات انتشار الشمول المالي

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الدولية على غرار مجموعة العشرين ومجموعة البنك الدولي لتعزيز الشمول المالي عالميا، وكذلك سعي معظم دول العالم لتحقيقه عن طريق جعله جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها الاقتصادية، إلا أنه توجد العديد من التحديات التي تعيق تعزيزه. تختلف هذه التحديات وفقا لخصائص كل دولة، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى تحديات متعلقة بجانب العرض وأخرى متعلقة بجانب الطلب (Akhil, 2013, p. 57).

أولا: تحديات جانب العرض:

1. **التفاوت الجغرافي:** تؤدي الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية إلى تركيز الخدمات المالية في المدن الرئيسية، مع تهميش المناطق البعيدة وضعف تغطية الخدمات المالية؛
2. **نقص مرافق البنية التحتية والتكنولوجيا:** يؤدي غياب البنية التحتية التكنولوجية المناسبة إلى تقييد قدرة المؤسسات المالية على توفير الخدمات في المناطق البعيدة، ويشمل ذلك ضعف شبكات الاتصال ونقص أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك؛
3. **ضعف مشاركة القطاع الخاص:** على الرغم من مرونة القطاع الخاص في توفير خدمات مالية مبتكرة، إلا أن مشاركته محدودة في بعض الدول، خاصة إذا لم تصمم قواعد تنظيمية تحفز هذه المشاركة وتضمن الامتثال للمعايير الرقابية؛
4. **ضعف التوعية بفوائد الشمول المالي:** يمثل غياب الفهم الكافي لأهمية الشمول المالي وخدماته تحديا أساسيا، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تنخفض مستويات المعرفة المالية لدى السكان؛
5. **التكاليف المرتفعة للخدمات المالية:** تشكل التكاليف العالية المرتبطة بفتح الحسابات المصرفية أو استخدام الخدمات المالية عبئا إضافيا على الأفراد ذوي الدخل المنخفض، مما يحد من شمولهم المالي؛
6. **قيود تنظيمية غير فعالة:** تكون القوانين والسياسات التنظيمية في بعض الحالات غير موجهة نحو تعزيز الشمول المالي، ما يؤدي إلى تعقيد عملية توفير الخدمات.

ثانيا: تحديات جانب الطلب:

1. ارتفاع مستويات الأمية المالية: تعد الأمية المالية من أكبر المعوقات أمام الشمول المالي، حيث يفقر العديد من الأفراد إلى فهم أساسي للمنتجات والخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة؛
 2. ارتفاع معدلات التضخم: يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل القدرة الشرائية، مما يقلل من قدرة الأفراد على الادخار واستخدام الخدمات المالية الرسمية، ويدفعهم نحو بدائل غير رسمية؛
 3. انتشار الفقر: ترتبط زيادة معدلات الفقر بانخفاض الشمول المالي، حيث تتركز أولويات الأفراد ذوي الدخل المحدود على تلبية الاحتياجات الأساسية بدلا من استخدام الخدمات المالية؛
 4. ضعف نظام الأجور: يؤدي النظام غير التنافسي للأجور، خاصة في القطاع غير الرسمي إلى تصنيف شريحة كبيرة من العاملين ضمن الفئات المستبعدة ماليا بسبب انخفاض دخلهم الشهري الذي لا يكفي لاستخدام الخدمات المصرفية؛
 5. نقص الوثائق الثبوتية: يعاني العديد من الأفراد في المناطق النائية من عدم توفر الوثائق الشخصية الضرورية، مثل بطاقات الهوية أو مستندات إثبات السكن، ما يمنعهم من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية؛
 6. الثقة المحدودة في النظام المالي: يشكل ضعف الثقة في المؤسسات المالية عقبة إضافية، حيث يفضل العديد من الأفراد في المناطق النائية الاعتماد على الحلول غير الرسمية لتلبية احتياجاتهم المالية؛
- يتطلب التغلب على هذه التحديات وضع سياسة شاملة ونهجاً داعماً يعالج الجوانب التقنية والتنظيمية والاجتماعية، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المبادرات المبتكرة للوصول إلى الشمول المالي المستدام

2.2. الإطار النظري للاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي أحد العوامل الأساسية التي تضمن صحة واستدامة اقتصاد أي دولة، فهو يشير إلى قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بفعالية، مثل تخصيص الموارد وتوفير السيولة دون التعرض لأزمات تؤدي إلى تقلبات حادة، إذ يعتمد الاستقرار المالي على توازن دقيق بين العوامل الاقتصادية، المؤسسات المالية، والتشريعات المنظمة في ظل التحديات المعاصرة، مثل الابتكارات التكنولوجية والتغيرات المناخية، لذلك أصبح فهم ديناميكيات الاستقرار المالي أكثر أهمية من أي وقت مضى لضمان تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

1.2.2. مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي

يتجاوز مفهوم الاستقرار المالي مجرد التركيز على إدارة الأزمات عند حدوثها، بل يستهدف في جوهره تهيئة القطاع المالي لامتناع الصدمات المحتملة وتقادي نشوئها، إضافة إلى منع انتقال تأثيرات الأزمات الخارجية إليه، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اعتماد مستوى عال من الشفافية وحوكمة المؤسسات والأسواق المالية، مع مراعاة ارتباط هذه الإجراءات بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات السلامة المصرفية، بما يعزز قدرة النظام المالي على الصمود والاستجابة الفعالة أمام التحديات المختلفة.

أولاً: تعريف الاستقرار المالي:

يكتسي تعريف الاستقرار المالي أهمية كبيرة لتطوير أدوات التحليل ووضع الأطر اللازمة، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بقضايا الاستقرار المالي، إلا أنه ولحد الآن يجد المهتمون بالموضوع (الأكاديميون والمشاركون في السوق وصانعو السياسات) صعوبة في إعطاء تعريف للاستقرار المالي يكون مقبولا على نطاق واسع، وتعود هذه الصعوبة لحدثة البحث النسبي في مجال الاستقرار المالي مقارنة مع تحليل الأسعار أو الاستقرار النقدي الذي لهما تاريخ طويل في مجال البحث (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010). لذلك، وقبل التطرق إلى تعريف الاستقرار المالي يجب أولاً معرفة المبادئ الأساسية التي ينبغي توفرها في مفهوم الاستقرار المالي.

1. المبادئ الأساسية لتعريف الاستقرار المالي: نستعرض فيما يلي مجموعة المبادئ الأساسية التي

اعتمدتها الهيئات الدولية في تعريفها للاستقرار المالي (بوكساني ومزيان، 2011، صفحة 239):

المبدأ الأول: الاستقرار المالي هو مفهوم شامل يتضمن جميع مكونات النظام المالي وقطاع التمويل، فبسبب الترابط الوثيق بين هذه العناصر، يمكن لأي اختلال في أحدها أن يؤثر على الاستقرار الكلي للنظام المالي. ومن ثم، فإن تحقيق الاستقرار المالي يستلزم تبني منظور شامل يأخذ بعين الاعتبار أدوار وتأثيرات كل من المؤسسات العامة والخاصة وإجراءاتها ذات الصلة؛

المبدأ الثاني: لا يقتصر الاستقرار المالي على قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد والمخاطر، أو على تعبئة المدخرات، تنمية الثروات، وتحقيق النمو، بل يتعدى ذلك إلى ضمان كفاءة وسلامة أنظمة

الدفع. وبذلك، يمثل الاستقرار المالي عنصراً محورياً في تأمين الاستقرار النقدي ومنع الاضطرابات في ميزان المدفوعات؛

المبدأ الثالث: يتجاوز مفهوم الاستقرار المالي مجرد تفادي الأزمات الراهنة ليشمل أيضاً قدرة النظام على معالجة الاختلالات قبل تفاقمها، ويفترض بالنظام المالي المستقر أن يمتلك آليات تصحيح ذاتية تسمح له بالاستجابة بسرعة للاختلالات، مع الحفاظ على سياسات تتيح للأسواق إعادة التوازن داخلياً؛

المبدأ الرابع: يتعين تقييم الاستقرار المالي من خلال رصد تأثيراته المحتملة على الاقتصاد الحقيقي، إذ لا يعد أي اضطراب في الأسواق المالية أو المؤسسات الفردية تهديداً للاستقرار المالي ما لم ينعكس سلباً وبصورة ملموسة على النشاط الاقتصادي ككل؛

المبدأ الخامس: ينبغي فهم الاستقرار المالي بوصفه عملية ديناميكية ومتواصلة، إذ يخضع النظام المالي لتطورات مستمرة بفعل الابتكارات المالية والتغيرات الزمنية. وعليه، لا يعد الاستقرار المالي حالة ثابتة، بل يمثل قدرة النظام على التكيف مع الاختلالات عبر آليات تصحيح ذاتية، دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار العام.

2. تعريف الهيئات الدولية للاستقرار المالي:

حسب المفهوم الواسع والشامل للاستقرار المالي، فقد تم تعريفه بطرق مختلفة من قبل الهيئات الدولية والخبراء الاقتصاديين بناء على الزاوية التي ينظرون إليها، ومن بين هذه التعاريف:

تعريف صندوق النقد الدولي: يشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية، وضمان قابليته على أداء وظائفه الرئيسية في ظروف الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية، من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها. وبالتالي، ينبغي أن يكون النظام المالي مؤهلاً لتبسيط وتسهيل أداء الاقتصاد القومي، ومعالجة حالات عدم التوازن المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث سلبية غير متوقعة (Schinasi, 2004, p. 8).

ركز صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستقرار المالي على العناصر التالية:

- **التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية:** يعني ذلك قدرة النظام المالي على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وفعالية؛
- **إدارة المخاطر المالية:** وتعني تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجه النظام المالي، مثل مخاطر الائتمان والسيولة؛
- **القدرة على مواجهة الصدمات:** بمعنى ضمان استمرارية وظائف النظام المالي حتى في ظل الصدمات الخارجية أو الاختلالات الداخلية؛
- **آليات التصحيح الذاتي:** أي وجود أنظمة وقواعد تمكن النظام المالي من استعادة توازنه تلقائياً بعد حدوث الاختلالات.

تعريف البنك الدولي: يشير الاستقرار المالي من منظور البنك الدولي الى الحالة التي يعمل فيها النظام المالي المكون من المؤسسات المالية والأسواق والبنى التحتية للأسواق بكفاءة، ويظل قادرا على الصمود أمام الصدمات، ويواصل تسهيل تخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. يضمن النظام المالي المستقر تدفق الائتمان بسلاسة إلى الشركات والأسر، ويحافظ على الثقة بين المستثمرين والمستهلكين، ويمنع حدوث الأزمات المالية التي يمكن أن تعطل الأنشطة الاقتصادية (Benjamin, 2010, p. 791).

ركز البنك الدولي في تعريفه للاستقرار المالي على العناصر التالية:

- **كفاءة النظام المالي:** ويقصد بها عمل المؤسسات المالية والأسواق والبنى التحتية بشكل فعال وسلس؛
- **الصمود أمام الصدمات:** وتعني قدرة النظام المالي على تحمل الأزمات والصدمات دون انهيار؛
- **تسهيل تخصيص الموارد:** وتعكس ضمان تدفق الأموال والائتمان بسلاسة إلى القطاعات المنتجة (مثل الشركات والأسر)؛
- **دعم النمو الاقتصادي المستدام:** وتعني مساهمة النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛

- **الحفاظ على الثقة:** أي تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين في النظام المالي.

تعريف بنك التسويات الدولية (BIS): يعكس الاستقرار المالي حسب بنك التسويات الدولية قدرة النظام المالي على الحفاظ على وظائفه الأساسية مثل تسوية المدفوعات، وإدارة المخاطر بشكل فعال، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويمنع حدوث أزمات مالية، كما يجب ان يكون قادرا على تحمل الصدمات المالية في حال حدوثها دون أن يتسبب ذلك في اضطرابات كبيرة في الاقتصاد الحقيقي، ويشمل ذلك استقرار أسعار الأصول، السيولة الكافية، وإدارة المخاطر الفعالة. (Schinasi, 2004, p. 9)

ركز صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستقرار المالي على العناصر التالية:

- **الحفاظ على الوظائف الأساسية:** مثل تسوية المدفوعات وإدارة المخاطر بشكل فعال؛
- **الثقة في النظام المالي:** من خلال ضمان استقرار أسعار الأصول وتوافر السيولة الكافية؛
- **القدرة على تحمل الصدمات:** وتعني منع حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد الحقيقي نتيجة الصدمات المالية؛

- **إدارة المخاطر الفعالة:** أي قدرة المؤسسات المالية على تحديد وإدارة المخاطر التي تواجهها.

تتفق كل التعاريف السابقة على أن جوهر مفهوم الاستقرار المالي يتمحور حول أربعة عناصر رئيسية هي: كفاءة النظام المالي، القدرة على تحمل الصدمات، تعزيز الثقة في النظام المالي، دعم النمو الاقتصادي.

من خلال المبادئ الأساسية الواجب توفرها في مفهوم الاستقرار المالي، و على ضوء تعاريف الهيئات الدولية للاستقرار المالي، يمكننا تعريف الاستقرار المالي على أنه الحالة التي، يتمتع فيها النظام

المالي المتكون من المؤسسات المالية، الأسواق، والبنى التحتية المالية، بالقدرة على العمل بكفاءة ومرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية، كما يجب ان يضمن الاستقرار المالي تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل فعال نحو الأنشطة الإنتاجية، وإدارة المخاطر بفعالية لمنع تراكم الاختلالات المالية، بالإضافة الى تعزيز الثقة بين المستثمرين والمستهلكين، من خلال توفير بيئة مالية آمنة ومستقرة تعزز من قدرة الاقتصاد القومي على التكيف مع التغيرات المفاجئة والأحداث السلبية غير المتوقعة، وبالتالي تمنع حدوث أزمات مالية قد تعرقل الأنشطة الاقتصادية .

ثانيا: التفسير النظري للاستقرار المالي

يرتكز التفسير النظري للاستقرار المالي على مجموعة من المفاهيم الأساسية، مثل سلامة المؤسسات المالية، كفاءة الأسواق، والقدرة على إدارة المخاطر، كما يلعب الدور الرقابي للحكومات والبنوك المركزية دورا هاما في الحفاظ على هذا الاستقرار من خلال سياسات نقدية ومالية فعالة، وبالتالي فإن فهم الاستقرار المالي يتطلب تحليلا شاملا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأسواق والمستثمرين، ومنه جاءت مدرستين لتفسير الاستقرار المالي هما مدرسة عدم الاستقرار المالي ومدرسة الاستقرار المالي.

1. مدرسة عدم الاستقرار المالي

ترى هذه المدرسة أن عدم الاستقرار المالي هو الحالة التي يحدث فيها اضطراب كبير للنظام المالي، مما يعيق قدرته على أداء وظائفه الأساسية. وفقا لـ فريدريك ميشكين، فإن عدم الاستقرار المالي ينتج عن توقف تدفق المعلومات داخل النظام المالي، مما يؤدي إلى عواقب سلبية عديدة على النظام المالي. وفقا لفكرته فإن تدفق المعلومات الدقيقة و الموثوقة يعتبر عنصرا حيويا في عمل النظام المالي، وذلك من أجل التقييم الجيد للمخاطر واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وبالتالي فإن الأزمات المالية ترتبط بتوقف تدفق المعلومات داخل النظام المالي، أي عندما يتعطل هذا التدفق، يصبح من الصعب تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين أو جودة الأصول المالية و منه عدم القدرة على تقييم المخاطر فيفقد النظام المالي قدرته على تخصيص المدخرات بشكل كفاء وتوجيهها نحو الاستثمارات المثلى، وهذا يؤدي إلى عدة مشكلات منها (Mishkin, 1992, p. 119):

- **زيادة تكلفة التمويل:** عندما يصعب تقييم المخاطر، يطلب المقرضون علاوات مخاطر أعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، حيث خلال الأزمات المالية، ترتفع أسعار الفائدة على القروض، مما يعيق قدرة الشركات والأفراد على الحصول على التمويل؛
- **تخصيص غير فعال للموارد:** فبدون معلومات دقيقة، يتم توجيه الموارد المالية إلى استثمارات غير مجدية أو محفوفة بالمخاطر، مما يقلل من الإنتاجية الاقتصادية؛
- **فقدان الثقة:** يتسبب توقف تدفق المعلومات في فقدان الثقة بين المستثمرين والمقرضين مما يؤدي

الى تراجع الأنشطة 2.مدرسة الاستقرار المالي

تركز هذه المدرسة على الوظائف الأساسية للنظام المالي باعتبارها الركيزة التي تضمن استقراره وكفاءته في دعم النمو الاقتصادي. تشمل هذه الوظائف الوساطة المالية، تسعير الأصول، إدارة المخاطر، توفير السيولة، تخصيص الموارد بكفاءة، ودعم الاستقرار المالي والنقدي. من خلال هذه الوظائف، يعمل النظام المالي على تعبئة المدخرات، تسهيل تدفق رؤوس الأموال، الحد من المخاطر المالية، وتعزيز استقرار الأسواق المالية. لذلك، فإن أي خلل في هذه الوظائف قد يؤدي إلى اضطرابات مالية تؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي، مما يجعل تحقيق الاستقرار المالي مرهوناً بضمان كفاءة هذه الوظائف الأساسية.

وبناء على ذلك، يرى باتنايك (Pattanaik) أن تحقيق الاستقرار المالي يتطلب توفر أربعة عناصر رئيسية تشكل الركائز الأساسية لهذه المدرسة (Pattanaik, 2008, p. 92):

- **الاستقرار النقدي:** يشير إلى قدرة النظام النقدي على الحفاظ على استقرار قيمة العملة والسيطرة على التضخم، إذ يعد الاستقرار النقدي ضرورياً لتقليل عدم اليقين في الأسواق المالية، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة في الأسعار إلى تشوهات في تخصيص الموارد والاستثمار. وفقاً للنظرية النقدية لفريدمان (Friedman)، يساهم الاستقرار النقدي في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، مما يقلل من مخاطر الائتمان والتقلبات الدورية في الأسواق المالية، من جهة أخرى تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الاستقرار من خلال استهداف معدلات تضخم منخفضة للحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة؛

- **توازن سوق العمل واستدامة مستويات التوظيف:** يرتبط الاستقرار المالي بشكل وثيق بسوق العمل، حيث يعتمد على تقارب مستويات التوظيف مع معدل البطالة الطبيعي، مما يعكس التوازن بين العرض والطلب دون خلق ضغوط تضخمية أو انكماشية كبيرة، إذ تؤدي البطالة المرتفعة إلى زيادة القروض المتعثرة (NPLs)، مما يرفع مخاطر الالتزامات المصرفية ويؤثر على استقرار القطاع المالي. بالمقابل، فإن التشغيل الكامل غير المستدام قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي، مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي. خلال أزمة الرهن العقاري العالمية (2008)، أدى الارتفاع الحاد في معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاقم أزمة السيولة المصرفية مما أثر سلباً على الأسواق المالية العالمية. وفقاً للبيانات الرسمية للبنك الفدرالي الأمريكي، ارتفع معدل البطالة من 5% في ديسمبر 2007 إلى 9.5% في يوليو 2009، ليصل إلى ذروته عند 10% في أكتوبر 2009. وقد ترافق هذا الارتفاع في معدلات البطالة مع زيادة حادة في معدلات التخلف عن سداد الرهون العقارية عالية المخاطر، حيث ارتفعت هذه المعدلات من 12% في عام 2007 إلى أكثر من 20% بحلول عام 2008، لتصل إلى ذروتها عند 30% في عام 2010 (Federal Reserve history, 2013). هذه الزيادة في معدلات التخلف عن السداد أدت إلى أزمة سيولة مصرفية، حيث واجهت البنوك صعوبات كبيرة في تلبية التزاماتها المالية بسبب تراجع قيمة الأصول المالية المدعومة بالرهن العقاري. نتيجة لذلك، انتقلت

الصدمة من القطاع المصرفي الأمريكي إلى الأسواق المالية العالمية، مما تسبب في اضطرابات واسعة النطاق في النظام المالي الدولي؛

- **الثقة في عمل المؤسسات والأسواق المالية:** تعتبر الثقة في المؤسسات والأسواق المالية عاملاً جوهرياً في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تعتمد الأسواق المالية على التوقعات والتفاعلات بين المستثمرين، مما يجعل الثقة أساسية لمنع الأزمات المالية. وفقاً لنظرية المخاطر النظامية (Systemic Risk Theory)، فإن فقدان الثقة في المؤسسات المالية قد يؤدي إلى سحب الودائع بشكل جماعي (Bank Runs)، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة واحتمالية حدوث أزمات مالية؛

- **استقرار أسعار الأصول والحد من التقلبات الحادة:** يشير هذا العنصر إلى أهمية تجنب التقلبات الكبيرة في الأسعار النسبية للأصول المالية، بقائها ضمن نطاق مستقر، حيث أن الارتفاعات والانخفاضات الحادة تؤدي إلى اختلالات في النظام المالي، مما يزيد من مخاطر الفقاعات المالية والانهيآت السوقية. لذلك، فإن التقييمات المبالغ فيها للأصول المالية المدفوعة بالمضاربات المفرطة، أو التوسع غير المنضبط في الائتمان، قد تؤدي إلى فقاعات مالية يمكن أن تنهار فجأة، مما يسبب خسائر ضخمة في الأسواق المالية.

ويرى تشينازي (Schinasi) أن أي اضطراب في أحد هذه العناصر يضعف استقرار النظام المالي ككل، إلا أن النظام الكفء القادر على أداء وظائفه الأساسية قد لا يتأثر بشكل كبير، وهذا يعني أن الاستقرار المالي لا يتطلب تشغيل جميع عناصر النظام المالي بأقصى طاقتها، بل يعتمد على القدرة على تقليل الاختلالات وتسويتها بكفاءة، فالنظام المالي الفعال يمتلك آليات مرنة تسمح له بالتكيف مع التغيرات المفاجئة والصدمات الاقتصادية، مما يضمن استمرار تدفق الموارد المالية بشكل سلس نحو الاستثمارات الإنتاجية ويمنع تراكم المخاطر التي قد تؤدي إلى أزمات مالية. بذلك، يساهم الاستقرار المالي في دعم النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على ثقة المستثمرين والمستهلكين في النظام المالي (Schinasi, 2004, p. 12)

ثالثاً: أهمية الاستقرار المالي

تتجلى أهمية الاستقرار المالي في الآثار السلبية الناجمة عن حالات عدم الاستقرار المالي، فالآثار السلبية لعدم الاستقرار المالي تكون أكثر وضوحاً عند مقارنتها بالفوائد الإيجابية لاستقرار المالي، وتبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال:

1. **تقليل اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية:** يعتبر تقليل اضطرابات الأسواق المالية أمراً بالغ الأهمية لاستقرار النظام المالي، إذ يمكن أن تسبب هذه الاضطرابات أضراراً كبيرة على الاقتصاد الحقيقي. أشار تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير 2008 بعنوان "المخاطر العالمية"، إلى أن الاضطرابات المالية تشكل تهديداً رئيسياً لاستقرار الاقتصاد العالمي، ودعا التقرير إلى زيادة التدخل في الأسواق المالية من أجل تقليل حدة المخاطر التي تؤثر على استقرار الاقتصاد

العالمي. كما أكد التقرير على أن الحوكمة الفعالة للنظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤوليات لإدارة المخاطر يمكن أن تقلل من هذه التهديدات يساعد الاستقرار المالي في تقليل التقلبات الشديدة في الأسواق المالية، مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ويعزز الثقة في النظام المالي (المنتدى الاقتصادي العالمي ، 2008)؛

2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المالي: تعتبر الثقة عنصرا أساسيا وأحد الركائز الرئيسية لأي نظام مالي ناجح. لذلك، يلعب الاستقرار المالي دورا هاما في تعزيز هذه الثقة من خلال ضمان كفاءة المؤسسات المالية وسلامة السياسات الاقتصادية. فعندما يثق الجمهور في النظام المالي، تزداد الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة؛ (OECD, 2009)

3. حماية المستهلكين والمستثمرين: يساهم الاستقرار المالي في حماية حقوق المستهلكين والمستثمرين، مما يعزز العدالة ويحد من الفساد والممارسات الاحتالية؛ (صندوق النقد الدولي بتقرير الاستقرار المالي العالمي، 2016)

4. خفض البطالة وتحفيز سوق العمل: يساهم الاستقرار المالي في خلق بيئة اقتصادية مواتية تدعم الاستثمار والنمو، مما يساعد على خفض معدلات البطالة. فعندما يكون النظام المالي مستقرا، تزداد ثقة المستثمرين والمستهلكين مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وهو ما ينعكس على انخفاض تدريجي في معدلات البطالة، فبعد الأزمة المالية العالمية 2008، ارتفع معدل البطالة من 5.8% في 2008 إلى 6.3% في 2009 بسبب التراجع الحاد في الاستثمارات والانكماش الاقتصادي، ومع تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وبداية التعافي التدريجي من تداعيات الأزمة، انخفض معدل البطالة من 6.2% في 2010 إلى 5.4% في 2019. في عام 2020، شهد العالم ارتفاعا حادا في معدل البطالة إلى 6.5% بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إغلاق الأعمال التجارية وتعطيل سلاسل التوريد، مما تسبب في فقدان ملايين الوظائف، بالإضافة إلى زيادة عدم اليقين داخل الأسواق المالية، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، بسبب انكماش الطلب على العديد من القطاعات مثل السياحة والصناعات التحويلية. (صندوق النقد الدولي، 2021)

يدل هذا التوجه على أن استقرار النظام المالي يساهم في استعادة سوق العمل وزيادة مستويات التوظيف، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة؛

5. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: يعد الاستقرار المالي ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين، استقرار الأسواق المالية، وتحفيز الإنتاجية، بالمقابل فإن الأزمات المالية تؤدي إلى تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي، حيث تتسبب في انخفاض الاستثمارات، تراجع النشاط الإنتاجي، وزيادة معدلات البطالة (صندوق النقد الدولي، 2021)

خلال الأزمة المالية العالمية 2008، تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من سنة 2007 إلى 1.8% سنة 2008، مما يعكس الانكماش الحاد الناجم عن انهيار الأسواق المالية وضعف التدفقات الاستثمارية، بلغ هذا التراجع ذروته في سنة 2009، أين دخل الاقتصاد العالمي في ركود بنسبة -1.7%، وهو أكبر انكماش اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، ومع تطبيق سياسات تحفيزية وتعافي النظام المالي، بدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش في 2010، حيث ارتفع معدل النمو إلى 4.3%، إلا أنه لم يتمكن من استعادة المستويات السابقة، وظلت معدلات النمو تتراوح بين 2.4% و 3.2% خلال الفترة (2012_2019). عاد الاقتصاد العالمي إلى الانكماش مجددا في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، حيث انخفض معدل النمو إلى -3.1%، وهو تراجع كبير بالمقارنة مع الانكماش المسجل في 2009، مما يعكس التأثير الكبير للاضطرابات المالية والصحية على الأداء الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، شهد عام 2021 انتعاشا قويا، حيث ارتفع النمو الاقتصادي إلى 6%، وهو أعلى معدل نمو اقتصادي عالمي خلال العقد الأخيرين (The World Bank, 2023).

تبرز هذه الاتجاهات مدى تأثير النمو الاقتصادي العالمي بمستوى الاستقرار المالي. لذلك، فإن تعزيز الاستقرار المالي يعد ضرورة أساسية لضمان نمو اقتصادي قوي ومستدام؛

6. **منع انتشار عدوى الازمات المالية:** يساهم الاستقرار المالي بشكل كبير في منع انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع، سواء داخل اقتصاد البلد الواحد من خلال انتقالها من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي، أو على المستوى العالمي من خلال انتقالها من نظام مالي لدولة الى نظام مالي لدولة أخرى. حيث وفي غياب الاستقرار المالي، تتسبب الأزمات المالية في تأثيرات سلبية متسلسلة داخل اقتصاد الدولة الواحدة، فتنقل الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي عبر عدة قنوات منها الضغوط على القطاع المصرفي بسبب مشاكل سيولة، وارتفاع معدلات القروض المتعثرة، الامر الذي يؤدي الى الحد من الإقراض، مما يسبب انكماش النشاط الاقتصادي وتباطؤ الاستثمار. الامر نفسه بالنسبة لانتشار الازمات المالية على المستوى العالمي، حيث وبسبب الترابطات المالية العالمية يمكن للازمات المالية أن تنتقل من دولة إلى أخرى عبر ما يعرف بـ "العدوى المالية"، والتي يمكن أن تحدث من خلال عدة قنوات منها التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال، إذا تعرض نظام مالي لدولة ما لأزمة مالية قوية، فإن الشركات المستثمرة في هذه الدولة قد تعاني من مشاكل في التدفقات النقدية، مما يؤثر على عملياتها في البلدان الأخرى، كذلك الأمر بالنسبة لسوق العملات والتدفقات الرأسمالية، فقد تتعرض بعض العملات لضغوط المضاربة فيؤدي ذلك إلى تراجع قيمتها، وبالتالي ينتقل التأثير إلى الاقتصادات المرتبطة بها تجاريا، و هنا تبرز أهمية الاستقرار المالي في كبح هذه التأثيرات من خلال تقوية الأنظمة المالية، وضع ضوابط رقابية صارمة، وتحسين استراتيجيات التنسيق الدولي بين البنوك المركزية وصناع السياسات الاقتصادية.

رابعاً: المتطلبات الأساسية للاستقرار المالي

تشمل أهم متطلبات الاستقرار المالي ما يلي:

1. متطلبات الاقتصاد الكلي: تعتبر متطلبات الاقتصاد الكلي التالية ضرورية للحفاظ على الاستقرار

المالي (Minsky H. , 1992, p. 07)

- ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي أن تسعى إلى تحقيق نمو مستدام يتماشى مع إمكانيات الاقتصاد، وأن تتجنب وقف النمو وانهياره، لأنه يتعلق بحالة من عدم اليقين وزيادة المخاطر؛
- تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليها من خلال التقليل إلى أدنى حد من التشوهات وعدم اليقين بشأن الأسعار النسبية التي تعززها البيئة التضخمية؛
- سلامة المالية العامة، حيث يجب أن يكون عجز الموازنة ومستويات الديون معتدلة.
- أن يكون هناك مستوى كافٍ من الادخار الوطني الخاص العام، لتمويل احتياجات الاستثمار المحلي دون الاعتماد على الاقتراض الأجنبي؛
- يجب أن تكون أدوات الاقتصاد الكلي كافية ومتسقة مع نظام سعر الصرف، إذ ينبغي أن تكون السلطات النقدية حرة في تحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيسي، ويجب أن يكون لدى السلطات المالية القدرة على التحكم في النفقات العامة وتحصيل الإيرادات الكافية.

لا يتوقف الاستقرار المالي على فعالية سياسات الاقتصاد الكلي فقط، بل أيضاً على مصداقيتها في المستقبل، لأن القرارات المالية تنطوي على التزامات تمتد في المستقبل، ويساعد وجود درجة عالية من مصداقية السياسات في التقليل من التقلبات في أسعار الأصول إلى أدنى حد، وتعتمد هذه المصداقية بشكل كبير على وضوح التزامات السلطات بالسياسة العامة وشفافيتها واتساقها الداخلي.

2. المتطلبات الهيكلية في الاقتصاد الحقيقي: تعزز الظروف الهيكلية التخصيص الكفؤ للموارد والتعديل السلس للأسعار وفقاً للظروف الاقتصادية المتغيرة، وتقلل من المخاطر التي تضعف قيم الأصول من خلال التحولات المفاجئة في الأسعار.

3. البنية التحتية المؤسسية للأسواق المالية: إن توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وتنفيذ المعاملات المالية بكفاءة تعتمد جميعها على جودة البنية التحتية التي تدعم الأداء الفعال للسوق، ويشمل ذلك الإطار القانوني الذي يحكم الأسواق والمعاملات المالية، والنظم المحاسبية المستخدمة لجمع ونشر المعلومات، ونظم الدفع الخاصة بتنفيذ الصفقات.

تعتبر النظم المحاسبية أساسية في توفير المعلومات التي يحتاجها المقرضون والمقرضون والدائنون والمدينون، وغيرهم ممن لهم مصلحة فعلية أو محتملة في مشروع ما لإجراء تقييمات معقولة لفعالية عمليات المؤسسة ولتقييم آفاقها المستقبلية، و تعتبر الأنظمة المحاسبية عالية الجودة ضرورية لضمان شفافية العمليات والانضباط في السوق، وتتطلب أنظمة المحاسبة الفعالة أربعة معايير أساسية للجودة

(Liliana, Laura, & Cismas, 2008, pp. 32-33):

- دقة المعلومات المقدمة؛
- توافق النماذج بشكل صحيح مع الوضعية الأساسية التي يتم الإفصاح عنها؛
- شمولية المعلومات في تغطية جميع الأنشطة والجوانب المادية لعمليات المؤسسة؛
- يجب أن توفر المعلومات في الوقت المناسب وبشكل كاف، وتقدم بانتظام لتكون مفيدة عند اتخاذ القرارات.
- أما الإجراءات المحاسبية المطبقة على المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى فهي:
- تصنيف جودة الأصول والإبلاغ عنها، بما في ذلك التقييم الواقعي والمعايير الصارمة للاعتراف بالقروض المعدومة؛
- اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب ومعايير الجودة الصارمة لمكونات رأس المال؛
- القياس الدقيق والإبلاغ عن تركيزات القروض (الإقراض المفرط لقطاع معين، أو التركيز على قطاعات أو أدوات معينة)؛
- مقاييس الربحية والمؤشرات الأخرى المتعلقة بالمركز المالي؛
- أنظمة فعالة لتقييم المخاطر؛
- التقارير الموحدة للفروع التابعة للشركة الأم والتي تؤثر وضعيتها بشكل مباشر على المركز المالي للشركة الأم.

2.2.2. مفاهيم أساسية حول عدم الاستقرار المالي

سوف نتطرق الى فهم عدم الاستقرار المالي، فرضيته، مصادره، ومراحلته.

أولاً: تعريف عدم الاستقرار المالي

يعتبر الاقتصادي الشهير إرفينغ فيشر (Irving Fisher) أول من أشار إلى مفهومي الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي، حيث حدد عاملين رئيسيين يمكن أن يؤديا إلى عدم الاستقرار المالي، وهما: الإفراط في الاستثمار (over-investment) والمضاربة المبالغ فيها (over-speculation) (Crockett, 2000, A. , وأوضح فيشر أن أي اختلالات تحدث في هذين العاملين قد يكون لها انعكاسات سلبية مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وغالبا ما يستخدم مصطلح عدم الاستقرار المالي كمرادف لتقلبات أسعار الأصول، التي تبتعد عن قيمها الأساسية بشكل كبير قبل أن تتعرض لتصحيح مفاجئ وحاد، مما يؤدي إلى انهيارات مالية غير متوقعة (Alicia & Herrero, Financial Stability and the Design of Monetary Policy, 2004, p. 08).

من ناحية أخرى، تعرف الأزمات المالية بأنها أحداث ناتجة عن خسائر فادحة في المؤسسات المالية، أو إخفاق هذه المؤسسات في أداء مهامها، مما يتسبب في اضطرابات حادة في جوانب متعددة من الاقتصاد الحقيقي، وتقاس هذه الاضطرابات عادة من حيث تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر عدم الاستقرار المالي مجموعة من الشروط التي تهيئ البيئة المناسبة لظهور الأزمات المالية،

خاصة عند تعرض النظام لصدمات طبيعية الحجم. هذه الصدمات، سواء نشأت في الاقتصاد الحقيقي أو داخل النظام المالي نفسه، يمكن أن تحدث ضغوطا مالية شديدة من خلال آليات تضخمية تعمل على تفاقم الاضطرابات داخل النظام (John & Zeno, 2005, p. 05).

يعتقد روجر (Roger)، أن عدم الاستقرار المالي يحدث عندما تظهر عوامل خارجية تؤثر سلبا على السوق وتنعكس على الاقتصاد الحقيقي، وتتمثل هذه العوامل في القرارات التي يتخذها المتعاملون الماليون والاقتصاديون، والتي تؤدي إلى تأثيرات سلبية على السوق (Roger Ferguson, 2006, p. 13). بينما، عرف ألين وود (Allen & Wood)، عدم الاستقرار المالي بـ: "تحدث فترات تمر فيها مجموعة عديدة الأطراف، سواء كانت شركات أو أفراد أو حكومات بأزمات مالية، وغالبا ما تكون هذه الأزمات غير مبررة بناء على سلوكياتهم السابقة، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد بشكل عام". الملاحظ في هذا التعريف أنه لم يخص المؤسسات المالية دون غيرها، فالتجربة تقرر أن آثار الأزمة المالية تمس أيضا المؤسسات غير المالية (Allen & Wood, 2006, p. 154). أما بالنسبة لـ بليهن (Plihon)، فإنه يجمع بين عدم الاستقرار وغياب الأمن ويعتبر حدوثهما مقدمة لخطر نظامي، يحدث هذا الأخير بسبب التفاعلات بين المتعاملين الفرديين والأسواق التي تؤدي إلى حالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار العام، والتي بدورها تؤثر على النظام المالي بالكامل ثم انتشارها للاقتصاد كله (Plihon, 2005, p. 21). (Abayomi & Al sadek, 2008, p. 08).

ثانيا: فرضية عدم الاستقرار المالي

تعتبر فرضية عدم الاستقرار المالي واحدة من أهم الإسهامات الفكرية للاقتصادي الأمريكي هايمان مينسكي (Hyman Minsky)، الذي عرف بتحليله العميق للأزمات المالية وعدم الاستقرار المالي. تنطلق هذه الفرضية من فكرة أن الاقتصاد الرأسمالي يتسم بعدم الاستقرار المالي بسبب المديونية الناتجة عن الإفراط في الاقتراض، إذ يولد صدمات داخلية قد تؤدي إلى أزمات مالية، مما يجعله نظاما غير مستقرا بطبيعته، وفسر مينسكي عدم الاستقرار المالي من خلال عاملين (Schinasi, 2004, p. 11):

1. النظام المالي المستقر وغير المستقر: يرى مينسكي أن الاقتصاد الرأسمالي يمتلك نظاما ماليا معقدا يتكون من أنماط تمويلية مختلفة، منها ما هو مستقر وما هو غير مستقر، ففي فترات الاستقرار، تقوم المؤسسات المالية بزيادة الاقتراض ومنح التسهيلات الائتمانية، مما يساهم في تحقيق الأرباح على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل، يؤدي هذا إلى تراكم المخاطر المالية، مما يجعل النظام غير مستقر.

2. فترات الازدهار الطويلة تولد عدم الاستقرار: خلال فترات الازدهار الاقتصادي الطويلة، تزداد الثقة في النظام المالي، مما يشجع المؤسسات على تقديم المزيد من القروض، خاصة تلك القائمة على المضاربة، ويعتقد المقرضون أن الأوقات المربحة ستدوم، مما يزيد من احتمالية المخاطرة، ومع مرور

الوقت، تتحول العلاقات المالية من علاقات مستقرة إلى علاقات هشة، مما يزيد من احتمالية حدوث الأزمات.

حدد مينسكي ثلاث فئات متميزة من العلاقات المالية بين الدخل والديون للوحدات الاقتصادية، بناء على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، تساعد هذه التصنيفات في فهم كيفية تطور عدم الاستقرار المالي وكيفية تحول الاقتصاد من الاستقرار إلى الأزمة (Minsky , 1992, p. 04):

- **وحدات التمويل التحوطي (Hedge Finance)** : تعتمد هذه الوحدات على التدفقات النقدية المتولدة من عملياتها للوفاء بجميع التزاماتها المالية، حيث كلما زاد وزن تمويل حقوق الملكية (الأسهم) في هيكلها المالي، زاد احتمال أن تكون الوحدة وحدة تمويل تحوطي، كما تستند هذه الوحدات بشكل أساسي إلى التدفقات النقدية المستقرة لسداد الديون، مما يقلل من تعرضها للمخاطر المالية.

- **وحدات تمويل المضاربة (Speculative Finance)** : يمكن لهذه الوحدات الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال التدفقات النقدية، ولكنها تحتاج إلى إعادة تمويل الديون لتسديد الفائدة المستحقة، فتعتمد هذه الوحدات على إصدار ديون جديدة لتسديد الديون القديمة، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة والمخاطر المالية.

- **وحدات تمويل بونزي (Ponzi Finance)** : لا تملك هذه الوحدات التدفقات النقدية الكافية لتسديد أصل الدين أو الفائدة المستحقة، وتعتمد على بيع الأصول أو الاقتراض لتسديد الديون، مما يزيد من تعرضها للمخاطر المالية، وقد تلجأ هذه الوحدات إلى توزيع الأرباح على الأسهم العادية، مما يخفض من حقوق المساهمين في الوحدة ويزيد من التزاماتها المالية المستقبلية.

ويمكن تفسير تأثير هيكل التمويل على الاستقرار المالي كالتالي (بلوافي أ.، 2011، صفحة 106):

- عندما يهيمن التمويل التحوطي على الاقتصاد، يكون النظام المالي مستقرًا نسبيًا، ولكن كلما زاد وزن التمويل القائم على المضاربة وتمويل بونزي، زادت احتمالية تعرض الاقتصاد للأزمات المالية؛
- تميل فترات الازدهار الطويلة في الاقتصادات الرأسمالية إلى تحويل هيكل التمويل من هيمنة وحدات التمويل التحوطي، إلى هيمنة وحدات المضاربة وتمويل بونزي، وهذا التحول يجعل النظام المالي أكثر عرضة للصدمات المالية؛
- إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم مرتفع وتحاول السلطات السيطرة عليه من خلال السياسات النقدية المشددة، فإن وحدات المضاربة تتحول إلى وحدات بونزي، مما يزيد من تعقيد النظام المالي. ونتيجة لذلك، تضطر الوحدات التي تعاني من نقص في التدفقات النقدية إلى بيع أصولها لتسديد الديون، مما يؤدي إلى انخفاض قيم الأصول، وهذا بدوره يزيد من حدة الأزمة.

ثالثًا: مصادر عدم الاستقرار المالي

يعتبر عدم الاستقرار المالي ناتجا للاضطرابات التي تصيب النظام المالي، والتي قد تتبع من داخل النظام أو خارجه. تتنوع مصادر المخاطر التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي كما يلي:

1. هشاشة المؤسسات المالية: تعد هشاشة المؤسسات المالية أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي، ففي ظل نقص الشفافية، وعدم تماثل المعلومات في السوق المالية غير الكفاءة، قد ينشأ عامل الاختيار السيئ، على سبيل المثال، قد يعرف المستثمرون أكثر مما يعرفه المقرضون عن مدى خطورة المشاريع وعوائدها، في هذه الحالة تظهر مشكلة "الاختيار السيئ"، حيث يتم تمويل المشروعات عالية المخاطر على حساب المشروعات منخفضة المخاطر. من جهة أخرى، إذا تحديد سعر فائدة واحد لجميع المشروعات يعكس متوسط المخاطر، فقد يصبح هذا السعر منخفضاً جداً للمشروعات عالية المخاطر (فتحصل على التمويل بسهولة) ومرتفعاً جداً للمشروعات منخفضة المخاطر (فلا تحصل على التمويل الكافي). نتيجة لذلك، يميل النظام المالي إلى تمويل المشروعات الأكثر خطورة، مما يزيد من هشاشة المؤسسات المالية ويقلل من السيولة في السوق، حيث لا يجد المستثمرون أموالاً كافية بسهولة عند الحاجة. (Shinasi G. , 2004, p. 15)

تلعب البنوك دوراً مهماً في مواجهة هذا التباين في المعلومات، فهي تدرس المشروعات وتقوم بتمويلها بناءً على معايير تضمن أمان أموال المودعين، مما يحافظ على الثقة ويزيد من السيولة في السوق، لكن إذا انهارت هذه الثقة في أحد البنوك، قد يهرع المودعون إلى سحب أموالهم دفعة واحدة، حتى لو كان البنك يملك أصولاً كافية لتغطية الودائع في الظروف العادية. في هذه الحالة، يضطر البنك إلى بيع الأصول بسرعة وبأسعار منخفضة، مما يجعله يتحمل خسائر كبيرة تؤثر على رأس ماله (crockett, 1997, pp. 4-8).

2. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يعد عدم استقرار الاقتصاد الكلي مصدراً آخر لعدم الاستقرار المالي، فعندما تكون السياسات المالية والنقدية متقلبة أو غير متناسقة، فإن ذلك يعرض الاقتصاد لمشكلات متعددة، من بينها أزمات العملة والاختلال في أسعار الصرف. في مثل هذه الحالات، قد تضطر الدول إلى الاقتراض بعملة أجنبية أكثر من اللازم، مما يساهم في رفع حجم الديون الخارجية ويؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، ومع تراكم الديون وعدم القدرة على سدادها بالعملة الأجنبية، يزداد الضغط على النظام المالي وتضعف ثقة المستثمرين فيه.

من ناحية أخرى، عندما تستعمل الحكومات البنوك كأداة لتمويل العجز الموازنتي، فإن هذا يحد من استقلالية البنوك في اتخاذ القرارات الائتمانية، وقد يشجعها على منح قروض دون ضمانات كافية أو خطط مالية سليمة، وفي حالة تراكم هذه الديون المشكوك في سدادها، قد يتحول الأمر إلى أزمة مصرفية تهدد سلامة النظام المالي بأكمله (Eichengreen, 2006, p. 02).

لذلك، يمكننا القول إنه ومن أجل ضمان الاستقرار المالي، لا بد من تبني سياسات اقتصادية كلية مستقرة ومتناسقة، بحيث لا تلجأ الدول إلى الإفراط في الاقتراض بعملة أجنبية، وتضمن استقلالية البنوك، وتحافظ على توازن ميزان المدفوعات.

3. العدوى: تعتبر العدوى أحد الأسباب التي تجعل القطاع المالي أكثر عرضة لعدم الاستقرار، حيث يمكن أن يؤدي فشل المؤسسات المالية إلى انتشار الأزمات عبر القطاع المالي بشكل أسرع وأوسع، فعند حدوث فشل في أحد المؤسسات، يمكن أن يترتب على ذلك انتقال الصدمات المالية عبر القطاع المالي إلى مؤسسات مالية أخرى، مما يسبب المزيد من الإخفاقات ويؤدي إلى خسائر أكبر، كما يمكن أن يسبب ذلك ضررا للاقتصاد ككل، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل عام (بلقطة، حريري، و مطاي، 2017، صفحة 39).

4. تقلبات أسعار الأصول: تساهم تقلبات أسعار الأصول مثل الأسهم والسندات وأسواق الصرف في عدم الاستقرار المالي، فعندما تتعرض أسعار الأصول لتقلبات حادة، فإن ذلك يؤثر على استقرار النظام المالي. على سبيل المثال، إذا توقع المستثمرون أن العملة لن تبقى عند سعر الصرف الثابت، فقد يفقدون الثقة بها ويبيعونها بسرعة، ما قد يسبب أزمة عملة ويجبر السلطات النقدية على رفع أسعار الفائدة أو تغيير سعر الصرف، وهو ما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي. كذلك، فإن أسواق الأسهم قد تشهد ارتفاعات وانخفاضات شديدة بسبب المضاربات أو عدم الوضوح في السياسات الاقتصادية الكلية، مما يزيد من تقلبات الأسعار ويشكل مخاطر على المستثمرين والمؤسسات المالية. كما يمكن أن يكون للابتكارات المالية والتقنيات الحديثة تأثير غير مباشر في تضخيم أسعار الأصول، الأمر الذي ينعكس في النهاية على الأداء الاقتصادي العام عبر زيادة معدلات التضخم أو الركود. لذلك، فإن الحفاظ على استقرار أسعار الأصول يساعد في تفادي الأزمات المالية الحادة ويحمي الاقتصاد الكلي من الاضطرابات الكبرى (Crockett, 1997, p. 09).

رابعا: مراحل عدم الاستقرار المالي

تتضمن عملية عدم الاستقرار المالي تسع مراحل متتالية توضح كيفية تطور الأزمات المالية (Eric,

:1992)

المرحلة الأولى: ظهور تغيرات عامة في التوقعات، عادة ما يصاحبها ظهور اتجاه تشاؤمي حول الوضع الاقتصادي، في الغالب يكون هذا التغير نتيجة أحداث واقعية أو فعلية، مثل اندلاع حرب، أو ضعف المحصول الزراعي، أو حدوث ظواهر نقدية كارتفاع أسعار الفائدة

المرحلة الثانية: ظهور المخاوف حول ملء بعض المؤسسات المالية، فقد تحدث حالة عدم القدرة على السداد نتيجة سوء التسيير، أو أخطاء في التنبؤ، أو سيطرة مبالغ فيها، أو نقص في السيولة المتوفرة في النظام بشكل عام؛

المرحلة الثالثة: يظهر الدافع لتحويل الأصول الحقيقية أو الأصول المالية غير السائلة إلى نقد سائلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المعروض من هذه الأصول في السوق، مما يخلف انخفاض في أسعار الأصول، وارتفاع محتمل في أسعار الفائدة (أزمة سيولة)؛

المرحلة الرابعة: تصبح بعض البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات عاجزة عن السداد (حالة عدم الملاءة)، وهو ما يؤدي إلى تراجع قيمة محافظها المالية بفعل تزايد عمليات بيع الأصول، وتعد هذه النقطة بالغة الأهمية، إذ ينظر إلى عجز البنوك (أو غيرها من الوسطاء الماليين) كمرحلة أساسية في انتشار الأزمة المالية. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأزمات المالية غالبا ما تتطابق مع الأزمات المصرفية؛

المرحلة الخامسة: تنتج عن حالة عدم الملاءة في المرحلة السابقة موجة إقبال سريع وكبير من المودعين لسحب أموالهم من بنوك معينة، وقد يؤدي ذلك إلى ما يسمى بالهلع البنكي على نطاق واسع. فالمودعون يخشون تكبد خسائر كبيرة في ودائعهم إذا أفلس البنك، مما يدفعهم لتحويل ودائعهم إلى نقود قانونية على الفور؛

المرحلة السادسة: يؤدي الهلع البنكي إلى زيادة الطلب على النقود، إذ تتخفض نسبة الودائع إلى الكتلة النقدية المتداولة لدى الجمهور، وقد تقوم البنوك من جهتها بتقليص نسبة الاحتياطيات، كما تخفض حجم القروض التي تمنحها، سعيا للحفاظ على مستوى كاف من سيولتها. من ناحية أخرى، فإن إفلاس البنوك في حد ذاته يؤدي إلى تراجع حجم الودائع؛

المرحلة السابعة: يشهد النشاط الاقتصادي الحقيقي تراجعا، وكذلك الاستثمارات والمستوى العام للأسعار، وذلك نتيجة انخفاض عرض النقود؛

المرحلة الثامنة: تتخفض مستويات الأرباح وقيم صافي الأصول، ويتزامن ذلك مع ارتفاع عدد حالات الإفلاس؛

المرحلة التاسعة: تبرز أزمة ديون نتيجة لانخفاض أسعار الأصول أثناء عمليات التصفية من جهة، وانخفاض المستوى العام للأسعار من جهة أخرى؛
يمكن توضيح هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.2): مراحل عدم الاستقرار المالي



المصدر: Paris, 1992, Edition Economica, Eric Girardin: "Finance internationale: l'etat actuel de la théorie".

يظهر من الشكل أن مراحل عدم الاستقرار المالي متسلسلة ومرتبطة فيما بينها، بحيث يمكن ملاحظة أن حدوث كل مرحلة مرتبط بحدوث المرحلة التي تسبقها، وتتمثل هذه الفكرة في واقع تطور الأزمات المالية عبر التاريخ، إذ ليس بالضرورة أن تقع كل المراحل السابقة دائماً، فقد تتخذ مراحل تسلسل عدم الاستقرار المالي ترتيباً سلساً (أي حسب الترتيب المذكور)، ولكن في بعض الحالات يتم تجاوز إحدى المراحل والقفز إلى مرحلة أخرى، كما قد يتوقف عدم الاستقرار المالي عند مرحلة معينة إذا تم التدخل في الوقت المناسب، وبالفاعلية المطلوبة، من خلال وضع سياسات إصلاحية ملائمة، وفي أحيان أخرى قد يستحيل معالجته، فيستمر تطوره حتى يمس قطاعات أخرى، وينتقل إلى الاقتصاد الحقيقي، كما حدث في أزمة الكساد العظيم عام 1929.

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تعمل على استباق الأزمات المالية، والحد من تفاقم عدم الاستقرار المالي، من خلال معرفة العوامل التي تزيد من الهشاشة المالية، والعمل على احتوائها وتعزيز متانة النظام المالي، وذلك بواسطة مجموعة آليات وقائية تهدف إلى الحد من الهشاشة المالية في مراحلها الأولية، ومن بين هذه الآليات (Borio & Drehmann, 2009, p. 4):

1. **تعزيز الشفافية والإفصاح:** يبعد تحسين الشفافية في الأسواق المالية أمرا بالغ الأهمية لتقليل عدم اليقين وتحسين قدرة المشاركين في السوق على تقييم المخاطر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض معايير صارمة للإفصاح المالي على المؤسسات المالية والمقرضين؛
2. **تنظيم الرافعة المالية:** يعتبر الإفراط في استخدام الرافعة المالية أحد العوامل الرئيسية التي تزيد من الهشاشة المالية، لذلك يمكن للجهات التنظيمية فرض حدود قصوى للرافعة المالية على المؤسسات المالية لضمان عدم تعرضها لمخاطر مفرطة؛
3. **تعزيز متطلبات رأس المال:** تشديد متطلبات رأس المال للمؤسسات المالية يمكن أن يعزز قدرتها على امتصاص الصدمات المالية، وهذا يشمل تطبيق معايير بازل 3 لضمان وجود احتياطات كافية لمواجهة الخسائر المحتملة؛
4. **مراقبة أسعار الأصول وتصحيح الفقاعات:** يمكن للسلطات النقدية والمالية استخدام أدوات السياسة النقدية والضوابط الكلية الاحترازية (Macprudential Policies)، لمنع تكوين فقاعات في أسعار الأصول، والتي غالبا ما تكون مقدمة للأزمات المالية؛
5. **إدارة المخاطر النظامية:** يجب على الجهات التنظيمية تحديد ومراقبة المخاطر النظامية التي قد تهدد استقرار النظام المالي بأكمله، وهذا يشمل تحليل الروابط بين المؤسسات المالية، وتأثير الصدمات على النظام المالي ككل؛
6. **تعزيز حوكمة المؤسسات المالية:** تحسين حوكمة المؤسسات المالية يمكن أن يقلل من سوء الإدارة، والمخاطر الأخلاقية، مما يعزز كفاءة النظام المالي ويقلل من احتمالية حدوث أزمات.

3.2.2. قضايا الاستقرار المالي

يشكل الحفاظ على قدرة النظام المالي على دعم النمو الاقتصادي وأداء وظائفه الحيوية، جانبا أساسيا من تحديات تحقيق الاستقرار المالي، لأن ذلك يتطلب تحقيق توازن دقيق بين ضمان استقرار النظام المالي وبين السعي نحو أهداف أخرى قد تكون ذات أولوية أعلى كتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ففي حين الاستقرار المالي يهدف إلى تقليل المخاطر النظامية ومنع الأزمات، فإن الكفاءة الاقتصادية تتطلب تعظيم استخدام الموارد وتحقيق النمو الأمثل. لذلك، يجب أن تكون السياسات المالية والنقدية مصممة بشكل يدعم الاستقرار المالي دون الإضرار بالكفاءة الاقتصادية.

أولا: الاستقرار المالي والكفاءة

تعد العلاقة بين الاستقرار المالي والكفاءة المالية علاقة ديناميكية ومتداخلة، ففي الوقت الذي تشكل فيه كفاءة النظام المالي عنصرا جوهريا لتحقيق الاستقرار المالي، يلعب الاستقرار المالي دورا رئيسيا في تهيئة بيئة مواتية لرفع المستويات الكلية لكفاءة النظام المالي، سواءا على مستوى الأسواق المالية من خلال التقليل من التقلبات الحادة، وضمان استمرارية التدفقات التمويلية، أو على مستوى المؤسسات المالية من خلال خلق بيئة آمنة للعمل بفعالية أعلى وتحقيق أقصى استفادة من الموارد

المالية المتاحة. ومع ذلك، فإن غياب التنظيم الملائم والضوابط الكافية قد يؤدي إلى منافسة مفرطة بين المؤسسات المالية، مما ينتج عنه تأثيرات سلبية على المستويين الجزئي (المؤسسة المالية نفسها) والكلي (الاقتصاد ككل) وللتخفيف من هذه التأثيرات السلبية، تم إصدار العديد من التشريعات التنظيمية لضبط المنافسة وتحقيق التوازن بين الكفاءة المالية والاستقرار المالي منها:

- خلال الكساد الكبير عام 1929، سعى المشرعون إلى تقييد المنافسة الشديدة بين البنوك عبر تحديد معدلات الفائدة على الودائع بهدف تقليص التنافس الشديد على جذب الودائع، كما منعت البنوك وشركات الأوراق المالية من التنافس المباشر فيما بينها، بهدف تقادي حالة عدم الاستقرار التي قد تنجم عن المنافسة غير المنضبطة (Schinasi, 2004, p. 14).
- إصدار قانون البنوك القابضة في الولايات المتحدة عام 1956، والذي فصل بين الأنشطة المصرفية والتجارية، بهدف تقليل تضارب المصالح ومنع الأزمات المالية. (بن الشيخ، 2009، صفحة 77).
- خلال الثمانينيات، مع انهيار صناعة الادخار والإقراض في الثمانينيات والارتفاع الكبير في تكاليف إنقاذ المؤسسات المتعثرة، صدرت تشريعات جديدة لمواجهة تلك التحديات والحفاظ على التوازن بين تعزيز الكفاءة وضبط المخاطر المالية (Schinasi, 2004, p. 14).

لم تعد المنافسة المفرطة مصدرا للاضطراب المالي في القطاع المصرفي التقليدي فقط، فمع تزايد التطور التكنولوجي في القطاع المالي، ظهرت تحديات جديدة لضبط المنافسة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المنصات الرقمية والبنوك الافتراضية منافسا شرسا للبنوك التقليدية مما شكل تهديدا محتملا لاستقرار النظام المالي، وبسبب افتقارها إلى التنظيم الكافي وعدم خضوعها لنفس معايير الرقابة التي تفرض على البنوك التقليدية يمكنها أن تفرز عدة مخاطر من بينها مخاطر الائتمان وحماية البيانات بسبب ظهور التمويل اللامركزي وتقنية الإقراض من نظير إلى نظير، المخاطر التشغيلية والاحتيال المالي، بسبب توسع خدمات التكنولوجيا المالية وغياب الرقابة الواضحة على المعاملات الرقمية. لذلك، بات من الضروري تبني سياسات تنظيمية حديثة، وسن تشريعات واضحة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية في الأسواق المالية من أجل تحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار المالي.

ثانيا: العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي

تعتبر العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي من القضايا المهمة في الاقتصاد، حيث تؤثر كل منهما في الأخرى بشكل كبير، ونعرض فيما يلي ثلاث قراءات تبرز طبيعة العلاقة بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتتراوح هذه العلاقة بين التكامل، والتأثير المتبادل، وصولا إلى الصراع أحيانا.

1. القراءة الأولى-العلاقة التكاملية-

شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي (1990 - 2000)، اعتمادا كبيرا على تحقيق الاستقرار النقدي كأولوية أساسية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث ظل افتراض نظام مالي منظم وخال من الاختلالات، يتجلى التداخل بين الاستقرار النقدي والمالي بصورة تكاملية، إذ ينظر إلى الاستقرار النقدي على أنه شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار المالي، ويرتبط بذلك توجه السياسة النقدية إلى استهداف استقرار الأسعار مع تجاهل نسبي لتقلبات النشاط الاقتصادي، ما يساهم في المحافظة على استقرار النظام المالي. وفي السياق نفسه، يعد تحقيق معدلات تضخم منخفضة أحد المساهمات المثالية للسياسة النقدية في دعم استقرار النظام المالي، كذلك في المقابل، يوفر الاستقرار المالي بدوره بيئة مواتية تدعم الاستقرار النقدي (Betbèze, 2011, p. 98).

2. القراءة الثانية -العلاقة ذات التأثير المتبادل:

يتمتع الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بعلاقة مزدوجة التأثير، فقد يؤدي أحدهما إلى تعزيز الآخر، أو قد يعرقل تحقيقه، إذ يمكن لهذا التأثير أن يكون إيجابيا عبر تقوية أحدهما للآخر، أو سلبيا يتطلب إجراء تصحيحات معاكسة، فعلى سبيل المثال، قد يضطر صناع السياسات في بعض الحالات إلى الموازنة بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، بحيث يتم التضحية ببعض أهداف الاستقرار النقدي في مقابل دعم الاستقرار المالي، أو العكس، وتظهر هذه التحديات تحديدا في حالات الصدمات الإيجابية للطلب، أو الصدمات التضخمية، أو ارتفاع أسعار الأصول، إذ قد تتطلب مواجهة هذه الأوضاع إجراءات نقدية ورقابية متكاملة، مثل رفع أسعار الفائدة (بن علي، 2016، صفحة 211).

3. القراءة الثالثة-العلاقة الصراعية-

لا تقتصر العلاقة بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي على التأثير المتبادل أو التكامل فقط، بل قد تتحول إلى علاقة صراع تستوجب المفاضلة بين هدف الحفاظ على استقرار الأسعار (التضخم) وهدف حماية النظام المالي من مخاطر الانهيار أو التعرض لصدمات شديدة، فعلى سبيل المثال قد يهدف البنك المركزي خلال فترة معينة إلى كبح التضخم عبر رفع أسعار الفائدة، أو تقليص المعروض النقدي. في المقابل، عندما يواجه الاقتصاد نقضا في السيولة، يتطلب الوضع تيسير الأوضاع النقدية بواسطة خفض أسعار الفائدة أو التوسع في المعروض النقدي، وذلك لتخفيف أعباء الديون على المقترضين ومساعدة المؤسسات المالية المتعثرة، لكن هذا الإجراء قد يؤدي إلى زيادة التضخم، مما يخلق تناقضا بين الهدفين. لذلك، عندما يتزامن ارتفاع التضخم مع اضطرابات مالية أو أزمة سيولة، يجد صانعو السياسات أنفسهم أمام مفاضلة صعبة، هل يركزون على خفض التضخم حتى لو أدى ذلك إلى اضطراب مالي؟ أم يعملون على دعم الاستقرار المالي حتى لو أدى ذلك إلى ارتفاع التضخم؟ هذه المفاضلة تظهر بوضوح في الأزمات الاقتصادية الكبرى أين يصبح تحقيق التوازن بين الهدفين أمرا بالغ التعقيد (بن علي، 2016، صفحة 213).

فيما يلي رصد نماذج واقعية تبرز ملامح الصراع والتضارب بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي:

- رفع أسعار الفائدة ثم تخفيضها لاحقاً: قد يضطر البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة لمواجهة تضخم متصاعد، ثم يخفضها سريعاً عند ملاحظة تداعيات سلبية على المؤسسات المالية أو بؤادر أزمة سيولة، وقد حصل ذلك في عام 2010 حين قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة في شهري أبريل وجويلية لمواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة، ثم تراجع بعد ذلك ليقوم بخفضها في الربع الأخير من العام لتحقيق الاستقرار المالي (مصرف قطر المركزي، 2011، صفحة 55).

- سياسة التيسير الكمي: وهي سياسة نقدية غير تقليدية يلجأ إليها البنك المركزي في ظروف استثنائية، مثل الأزمات المالية أو الركود الاقتصادي العميق، عندما تصبح أسعار الفائدة الاسمية قريبة من الصفر أو يصعب تخفيضها أكثر، فيقوم بضخ سيولة كبيرة عبر شراء الأصول، بهدف تحريك عجلة الإقراض والإنفاق والاستثمار، حيث خلال أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ارتفعت أسعار السلع الأولية وازدادت التوقعات التضخمية في الوقت الذي كانت فيه المؤسسات المالية تعاني من شح السيولة وارتفاع المخاطر الائتمانية، لجأت بعض البنوك المركزية إلى سياسات نقدية توسعية لدعم النظام المالي، لكن ذلك خلق تضارباً مع الحاجة إلى السيطرة على التضخم، ما يجسد بوضوح الصراع بين الهدفين (بلوافي أ.، 2009، صفحة 59).

- لجأت أيضاً العديد من البنوك المركزية سنة 2010 على غرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى إجراءات نقدية توسعية بهدف تجنب انهيار الأسواق المالية، إلا أن هذه الإجراءات يمكن أن تتسبب في تهديد الاستقرار النقدي مستقبلاً، لأن الإفراط في ضخ السيولة قد يغذي الضغوط التضخمية أو يخلق فقاعات أصول (Charles & Clyde, 2007, p. 20).

تعكس هذه القراءات الثلاث التشابك والتعقيد في العلاقة بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، حيث قد يتفاعل بشكل تكاملي أحياناً، ويتعارضان في أحيان أخرى، أو يؤثر أحدهما في الآخر على نحو متبادل، ولإدارة هذا التفاعل بنجاح، لا بد من تبني حزمة أدوات متكاملة للسياسات النقدية والرقابية، تتيح لصناع القرار التعامل مع التحديات والتوفيق بين تحقيق معدلات تضخم منضبطة وضمان استقرار النظام المالي.

4.2.2. ضمان الاستقرار المالي:

يعد تحقيق الاستقرار المالي من المتطلبات الجوهرية لأي اقتصاد يسعى إلى نمو مستدام، إذ تتوقف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات المالية وتقلبات الأسواق بشكل كبير على متانة قطاعه المالي، وقد شهدت المؤسسات المصرفية في العقود الأخيرة تنوعاً ملحوظاً في خدماتها، الأمر الذي اقترن بارتفاع مستويات المخاطر المصرفية، ونمو التهديدات المحتملة لاستقرار النظام المالي. في هذا السياق، تبرز أهمية أطر الرقابة والإشراف المصرفي كدعامات رئيسة للحد من تلك المخاطر، وضمان

سلامة الأسواق المالية. سنستعرض في هذا القسم آليات تحقيق الاستقرار المالي والسياسات الملائمة لضمان استدامته.

أولاً. سياسات السلامة الاحترازية

تلعب السياسات الاحترازية دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار المالي، حيث تهدف إلى الحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد سلامة القطاع المالي. وتساهم هذه السياسات في تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات الاقتصادية، والحد من تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد الكلي.

1. تعريف السياسات الاحترازية

تعرف السياسات الاحترازية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات التنظيمية والمالية بهدف تقليل المخاطر، وتعزيز استقرار النظام المالي. تشمل هذه السياسات مجموعة من القواعد والإرشادات التي صممت من أجل دعم استقرار البنوك. تتضمن السياسات الاحترازية تقنيات مثل زيادة متطلبات رأس المال، ومتطلبات السيولة، وتقييم المخاطر الائتمانية، السوقية، والتشغيلية مما يساعد على حماية النظام المالي من الأزمات والمخاطر المحتملة وتهدف هذه السياسات إلى ضمان قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات الاقتصادية، والمحافظة على الثقة في الأسواق.(الفرا، د.ت، صفحة 40)

2. أنواع السياسات الاحترازية

سياسة الاحتراز الجزئي: يركز الاحتراز الجزئي (Microprudential) بصورة أساسية على تطبيق معايير محاسبية وقانونية تهدف إلى حماية المودعين، والحفاظ على سلامة كل بنك على حدى، وتتضمن هذه المعايير كلا من متطلبات رأس المال، قياس الملاءة المالية والسيولة، وإجراءات الرقابة لمنع حالات الإفلاس أو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، حيث يلتزم كل بنك بمفرده بتلك المتطلبات، في حين تتولى السلطات الرقابية المصرفية الإشراف على مدى التزامه واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، وبذلك يعد الاحتراز الجزئي مهما لتفادي المخاطر الخاصة (مثل مخاطر الإفلاس).

لكن، لا تقتصر المخاطر التي يواجهها النظام المالي على الجوانب الائتمانية، أو تقلبات أسعار الفائدة، أو تغيرات السوق بشكل منفصل، وإنما النظام في جوهره يتسم بترابط وتشابكات معقدة بين البنوك. وعلى الرغم من أن توظيف العقود المالية (مثل العقود الآجلة، وخيارات الديون، وعقود المبادلة) يمكن كل بنك من الحد من مخاطره الخاصة، إلا أن نجاحه في الحفاظ على ملاءته المالية وسيولته بصورة منعزلة لا يضمن بالضرورة استقرار النظام المصرفي ككل. ومن ثم، فإن طبيعة الترابط بين البنوك تعني أن المخاطر قد تنتقل أو تتضخم عبر الشبكة المالية، وهو ما يستدعي تبني منظور شامل يراعي العلاقات المتبادلة بين المؤسسات المصرفية، بدلا من الاكتفاء بتقييم المخاطر على مستوى كل بنك بمفرده.(بوبكر، 2015، صفحة 64).

سياسة الاحتراز الكلي: تعرف السياسة الاحترازية الكلية بأنها مجموعة من الأدوات التي تستخدم للحد من المخاطر النظامية، والتي قد تؤدي إلى اضطرابات واسعة في تقديم الخدمات المالية نتيجة تدهور النظام المالي بشكل جزئي أو كلي، كما تركز هذه السياسة على تعزيز سلامة النظام المالي والتخفيف من المخاطر التي يمكن أن تؤثر عليه (يونس و بوهنة، 2023، صفحة 128).

يمكن تلخيص السمات الأساسية للسياسة الاحترازية الكلية في ثلاث نقاط رئيسية: (IMF, FSB, & BIS, 2016, p. 04)

- **الهدف:** تهدف إلى تقليل المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي؛
- **النطاق:** تشمل النظام المالي ككل، بما في ذلك التفاعلات بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي؛
- **الأدوات والحوكمة:** تستخدم أدوات احترازية تستهدف مصادر المخاطر النظامية، مما يعزز فعالية الرقابة المالية ويضمن سلامة المؤسسات المالية.

3. أهمية السياسة الاحترازية: تعتبر السياسة الاحترازية أداة مهمة في إدارة المخاطر المالية والاقتصادية، وتهدف إلى تقليل احتمالية وقوع الأزمات وتعزيز الاستقرار المالي، تبرز أهميتها من خلال: (IMF, FSB, & BIS, 2016, p. 04)

- **تحليل المخاطر:** تساعد السياسة الاحترازية في تحليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه النظام المالي، مما يمكن المؤسسات من اتخاذ خطوات استباقية؛
- **تعزيز الشفافية:** تشجع هذه السياسة على الشفافية في القطاع المالي، مما يسهل فهم المخاطر والتنبؤ بالتوجهات المستقبلية؛
- **توجيه السياسات العامة:** تقدم السياسة الاحترازية بيانات قيمة لصانعي القرار، مما يساعدهم على وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات؛
- **تخفيف أثر الأزمات:** عند حدوث أزمة، يمكن أن تخفف السياسة الاحترازية من آثارها من خلال توفير إطار عمل قوي للتعامل مع الضغوط الاقتصادية؛
- **تعزيز التعاون الدولي:** تساعد السياسة الاحترازية في تعزيز التعاون بين الدول، حيث تتشارك الدول في المعلومات، وأفضل الممارسات لمواجهة المخاطر العالمية؛
- **التكيف مع التطورات الاقتصادية:** تسمح هذه السياسة بتكيف المؤسسات المالية مع التغيرات الاقتصادية السريعة والتوجهات الجديدة، مثل التكنولوجيا المالية.

4. مؤشرات السياسة الاحترازية:

تشتمل مؤشرات السياسة الاحترازية مجموعتين من المؤشرات، تضم الأولى مؤشرات الحيلة الجزئية التي تعمل على الحد من الازمات على مستوى المؤسسات الفردية، وتضم الثانية مؤشرات الحيلة الكلية التي تحد من الازمات على مستوى النظام المالي ككل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثانيالإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

الجدول (1.2): مؤشرات السياسة الاحترازية

مؤشرات الحزمة الجزئية	المؤشرات الحزمة الكلية
1. كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.	1. النمو الاقتصادي: -مجموعة معدلات النمو: -تدهور القطاعات.
2. جودة الأصول: -تنوع المحفظة: -سيولة الأصول: -مخاطر البنود خارج الميزانية.	2. ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري: -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي: -الدين الخارجي.
3. مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركز الائتمان القطاعي: -الإقراض المقوم بالعملية الأجنبية: -القروض المتعثرة: -قروض المؤسسات العامة الخاسرة: -مخاطر الأصول: -الإقراض المرتبط: -مؤشرات الرفع المالي.	3. التضخم
4. مؤشرات المؤسسة المقرضة: -نسبة الديون إلى حقوق الملكية: -ربحية الشركات: -مؤشرات أخرى لوضع الشركات: -مديونية القطاع العائلي.	4. أسعار الفائدة وأسعار الصرف: -التقلب في أسعار الفائدة وأسعار الصرف: -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية: -قابلية سعر الصرف للاستمرار: -ضمانات سعر الصرف
5. سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق: -نسبة الإيرادات لكل موظف: -التوسع في عدد المؤسسات المالية.	5. ازدهار الإقراض وأسعار الأصول: -نوبات ازدهار الإقراض: -نوبات ازدهار أسعار الأصول
6. الإيرادات والربحية: -العائد على الأصول: -العائد على حقوق الملكية: -معدلات الدخل والإنفاق: -المؤشرات الهيكلية.	6. إطار العدوى: العلاقة التبادلية بين الأسواق المالية: -الأثار الجانبية للتجارة
7. السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية: -تباين معدلات الإقراض بين البنوك: -نسبة الودائع إلى النقد المتداول: -نسبة القروض إلى الودائع: -هيكل استحقاق الأصول والخصوم:	7. عوامل أخرى: -الإقراض والاستثمار الموجهان: -لجوء الحكومة للنظام المصرفي: -التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.
8. الحساسية تجاه مخاطر السوق: -مخاطر أسعار الفائدة: -مخاطر سعر الصرف الأجنبي: -مخاطر أسعار الأسهم: -مخاطر أسعار السلع.	
9. مؤشرات خاصة بالسوق: -الأسعار السوقية للأدوات المالية: -مؤشرات على العوائد المفرطة: -التصنيف الائتماني: -هوامش العائد السيادي.	

المصدر: Owen Evans and others, Macropudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000, p4.

وفيما يلي شرح لمؤشرات السياسة الاحترازية:

➤ **مؤشرات الحزمة الجزئية:** تسمى مؤشرات الحزمة الجزئية أيضا بالمؤشرات الاحترازية الجزئية، والتي تستخدم لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل فردي، كما تعتمد هذه المؤشرات على ستة مؤشرات تجميعية أساسية تعكس وضع المؤسسات المالية، وتعرف بمعيار (CAMELS)، والذي يعد أداة سريعة لفهم الوضع المالي لأي مصرف، وتقييم أدائه، وتحديد درجة تصنيفه، وهو أحد وسائل الرقابة المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني. تم استخدام هذا المؤشر لأول مرة في عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك البنك الاحتياطي الفيدرالي، كما يعد هذا

النظام تصنيفاً ذاتياً يعتمد على رأي وحكم المفتش، وقد تم اعتماده منذ عام 1979 من قبل مؤسسات الرقابة المالية على البنوك في الولايات المتحدة، مثل: (الصمادي، 2011، صفحة 26)

- منظومة الاحتياطي الفيدرالي؛
 - المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع؛
 - مكتب المراقب المالي للعملة.
- وتتمثل مؤشرات الحيلة الجزئية (معييار CAMELS) في: (طلفاح، 2005، صفحة 24)

1. كفاية رأس المال (Capital adequacy)

بدأ استخدام مؤشرات ملاءة رأس المال في منتصف القرن الماضي، بداية بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع، تطور هذا المفهوم حتى وصل إلى إنشاء لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، التي وضعت معيار بازل 1، يتضمن هذا المعيار قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس ملاءة رأس المال، من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي، والأصول الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية، وقد حددت نسبة رأس المال المطلوب بـ 8%، وهو ما تم تطبيقه من قبل المصارف في أكثر من 100 دولة. (الفرا، د.ت، صفحة 45).

$$\text{الحد الأدنى لكفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{اللاصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 08\%$$

بعدها في سنة 2004 صدرت مقررات بازل 2 لتطوير إطار أكثر شمولية لكفاية رأس المال مقارنة ببازل 1، وقد اعتمدت على ثلاثة ركائز أساسية هي (BIS, 2006, pp. 14-16) :

- **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** استمر الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال عند 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر، لكن تم التركيز على قياس وإدارة المخاطر الأساسية (الائتمانية، والسوقية، والتشغيلية)، وتحديد رأس المال اللازم لمواجهتها؛
 - **المراجعة الرقابية:** يشمل دور السلطات في تقييم أنظمة تقدير المخاطر لدى البنوك، وضمان كفاية رأس المال، والتدخل مبكراً عند الضرورة؛
 - **الانضباط السوقية:** يركز على تعزيز الشفافية والإفصاح بشأن رأس المال والمخاطر، لتمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة من تقييم وضع البنك والتأكد من سلامته.
- صدرت مقررات بازل 3 سنة 2010 كرد فعل على أزمة الرهن العقاري العالمية سنة 2008، وقد تضمنت إصلاحات أوسع هدفت إلى زيادة متانة القطاع المصرفي عبر مجموعة من التحسينات الرئيسية أهمها (BIS, 2010, pp. 6-9):

- تعزيز جودة رأس المال: من خلال رفع نسبة رأس المال الأساسي، وذلك بواسطة إضافة احتياطات إضافية، لتصبح النسبة الفعلية المطبقة على معظم البنوك هي 10.5%، مما يزيد من قدرة البنك على امتصاص الخسائر؛
- نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio): من خلال وضع حد أدنى لنسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول (داخل وخارج الميزانية)، من أجل كبح جماح البنوك في منح القروض، وقد حددت هذه النسبة مبدئياً بـ 3%؛
- نسب السيولة: تم استحداث نسبتين للسيولة كجزء من الإصلاحات الرامية إلى تحسين قدرة البنوك على مواجهة صدمات السيولة، وهي (نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR))، حيث تشير الأولى إلى امتلاك أصول عالية السيولة تغطي الاحتياجات التمويلية لمدة 30 يوماً تحت ظروف الضغط، بينما تكفل الثانية مصدراً تمويلياً مستقراً يلبي احتياجات البنك على مدار سنة كاملة.
- تعتبر ملء رأس المال أمراً مهماً لأنها تتيح للبنك إمكانية النمو وإعداد الخطط اللازمة لمواجهة أي خسائر مستقبلية، عند تقييم عنصر رأس المال، يجب أيضاً أخذ العديد من العوامل في الاعتبار لضمان تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي للبنك.

2. جودة الأصول (Asset quality):

تعتمد درجة مصداقية نسب رأس المال على درجة مصداقية جودة الأصول، فالمخاطر التي تتعرض لها الملاءة المالية في المؤسسات المالية غالباً ما تنبع من انخفاض قيمة الأصول نظراً لانخفاض نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية عند تقييم مؤشرات جودة الأصول، مثل الوكالات، الرهونات، والتعاملات في المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أيضاً أخذ عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين (offshore banks) بعين الاعتبار، نظراً لإمكانية انتقال المخاطر منها إلى قطاع البنوك داخل بلد المقيمين (الصمادي، 2011، صفحة 27)، وتتضمن مؤشرات تقييم جودة الأصول مؤشرات على مستوى المؤسسات المقرضة، ومؤشرات على مستوى المؤسسات المقرضة.

➤ على مستوى المؤسسات المقرضة في (بن علي، 2016، صفحة 146):

- تركيز الائتمان القطاعي: يشير التركيز الكبير للائتمان المجمع في قطاع أو نشاط اقتصادي معين، وخاصة العقارات التجارية، إلى ضعف هام في النظام المالي نتيجة للتطورات في هذا القطاع أو النشاط التي تمتد إلى النظام المالي عبر قروض مركزة؛
- الإقراض المقوم بالعملة الأجنبية: سبقت العديد من الأزمات المالية فترات من النمو السريع للائتمان المقوم بالعملة الأجنبية إلى الشركات المحلية، التي تقتصر في كثير من الأحيان إلى مصدر ثابت لإيرادات العملات الأجنبية.

- **القروض المتعثرة:** يشير الاتجاه المتزايد في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى تدهور جودة المحافظ الائتمانية، وبالتالي تدهور التدفقات النقدية للمؤسسات المالية، وصافي الدخل، والملاءة المالية؛

- **القروض الممنوحة لجهات القطاع العام الخاسرة**

- **مخاطر الأصول وتمثل بنسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول:** إن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار، حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية، على سبيل المثال، يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال، حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقا لتصنيفات بازل؛

- **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة بالعملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها، لأن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض يعكس نوعا من مخاطر الائتمان، و ذلك لارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنويع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية، كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائعا جدا في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المقرضة، باعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المقرضة؛

- **نسب الرفع المالي:** تزيد فعالية المؤسسات المالية (التي تقاس بنسبة الأصول إلى رأس المال)، عندما تنمو أصول البنوك بمعدل أسرع من رأس المال. (Abouch, Saidi, & Firano, 2012, p. 78)

➤ على مستوى المؤسسات المقرضة في: (طلفاح .، 2005، صفحة 27)

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** يمكن النظر إلى النمو السريع لمديونية الشركات (على سبيل المثال، بمعدل أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي) على أنه علامة على أن تخفيف إجراءات مراقبة الائتمان المصرفي في البنوك؛

- **ربحية قطاع الشركات:** قد يكون الانخفاض الحاد في ربحية الشركات، نتيجة التباطؤ الاقتصادي، بمثابة مؤشر رئيسي لعسر في النظام المالي؛

- **مؤشرات أخرى لتقييم ظروف الشركات:** بالإضافة إلى نسب الديون إلى حقوق الملكية، فإن العديد من المؤشرات الأخرى تقدم معلومات عن الضعف المالي للشركة. وتشمل المؤشرات القائمة على التدفق النقدي مثل نسبة تغطية الفائدة نسبة الدخل التشغيلي إلى نفقات الفائدة والمؤشرات المركبة مثل Altman's Z-score ؛

- مديونية الأسر: كما تعتمد نوعية المحافظ المصرفية على حالة المقترضين من القطاع الأسري.

3. مؤشرات سلامة الإدارة (Management soundness)

تلعب سلامة الإدارة دورا حيويا في أداء المؤسسات المالية، على الرغم من أن معظم المؤشرات في هذا السياق تكون نوعية وليست كمية، وعادة ما تطبق ضمن مخاطر العمليات. ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم فعالية الإدارة، مثل (طفاح، 2005، صفحة 26):

- **معدلات الإنفاق:** ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات قد يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة المالية، وقد يعود ذلك إلى عدم فعالية الإدارة؛

- **نسبة الإيرادات لكل موظف:** انخفاض نسبة الإيرادات مقارنة بعدد الموظفين يمكن أن يعكس عدم فعالية المؤسسة المالية، والذي قد يكون ناتجا عن زيادة عدد الموظفين بشكل مفرط؛

- **التوسع في أعداد المؤسسات المالية:** بينما يعد التوسع في المؤسسات المالية عموما مؤشرا على بيئة تنافسية صحية، فإن التوسع السريع قد يعكس عدم صرامة في إجراءات التأسيس، مما يدل على ضعف في جودة الإدارة والرقابة.

4. مؤشرات الربحية (Earnings)

يمكن أن انخفاض معدلات الربحية يدل على مشاكل في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، بينما قد يشير الارتفاع غير الطبيعي في هذه النسب إلى استراتيجيات استثمارية محفوفة بالمخاطر. من بين النسب المهمة لتقييم ربحية المؤسسات المالية: (بن علي، 2016، صفحة 147)

- **العائد على الأصول (ROA):** تمثل نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي الموجودات واحدة من أكثر مقاييس الربحية شيوعا، ويعكس فعالية استخدام الأصول لتحقيق الأرباح؛

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بالنسبة لرأس المال المستثمر؛

- **معدلات الدخل والإنفاق:** تحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات لتقييم الكفاءة؛

- **مؤشرات الربحية الهيكلية:** تعكس الاستقرار والتوازن في مصادر الربح.

5. مؤشرات السيولة (Liquidity)

تساعد مؤشرات السيولة على تقييم قدرة البنك على مواجهة التزاماته، وكفاءته في إدارة الأصول والخصوم، مما يعزز فهم المخاطر المحتملة ويسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة وتتمثل في:

- **تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية:** مدى توفر التمويل من البنك المركزي للبنوك؛

- **التجزئة:** تشير إلى التشتت الكبير في أسعار الفائدة بين البنوك؛

- **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع

M2، قد يعكس فقدان الثقة ومشاكل السيولة في النظام المصرفي؛

- **نسبة القروض إلى الودائع:** تقيس مدى اعتماد المؤسسة على القروض مقارنة بالودائع؛

هيكل استحقاق الأصول والخصوم: هناك عدة مؤشرات تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، يمكن لهذه النسبة أن تكشف عن حالات عدم التطابق في آجال الاستحقاق، وتبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، وقد يؤدي التباين الكبير في آجال الاستحقاق إلى ارتفاع مخاطر السيولة، ويمكن أن يعكس أيضا عدم يقين المودعين والمقرضين الآخرين بشأن استمرارية المؤسسات المالية على المدى الطويل

- سيولة السوق الثانوية: قدرة السوق على استيعاب الصفقات دون تأثير كبير على الأسعار.

6. الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to market risk)

تتعلق هذه المؤشرات بمحافظ المتاجرة للمؤسسات المصرفية، التي تحتوي على أدوات مالية متنوعة مثل الأسهم، السندات، والمشتقات المالية، وتتمثل المخاطر التي تواجهها هذه المحافظ في مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع. (N'guessan, 2004, p. 05)، وتجدر الإشارة إلى أن أهم الوسائل لتقييم هذه المخاطر تتمثل في استخدام مقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، وهي أداة إحصائية تتيح للمؤسسة المالية (أو المستثمر) تقدير أقصى خسارة يمكن أن تتعرض لها محفظة من الأصول (أو السلع) خلال فترة زمنية معينة، وبدرجة ثقة محددة، تساعد على تقييم أقصى خسارة محتملة تحت ظروف استثنائية في السوق.

7. المؤشرات الخاصة بالسوق (Market-Based Indicators): على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تندرج ضمن إطار مؤشرات الحيلة الجزئية الستة في معيار (CAMELS)، إلا أنها تظل مهمة في تقييم قوة المؤسسات المالية. تشمل: (العميد، دت، صفحة 09)

- الأسعار السوقية للأدوات المالية: تصدرها المؤسسات المالية؛
- مؤشرات العوائد المفترضة: تشير إلى تعرض المؤسسات لمخاطر عالية؛
- التصنيف الائتماني: يعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية؛
- هامش العائد السيادي: يعكس الفرق بين عوائد الأدوات المالية للمؤسسة، والعائد على السندات الحكومية.

تتمثل مميزات معيار CAMELS في الآتي:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛
- لاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

رغم هذه المميزات، فإن تنفيذ معيار CAMELS يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي، من بينها مشاكل رئيسة تقترب بكفاية رأس المال، ومراقبة نوعية أصول البنك، ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسها، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية البنك، وقدرته على توفير السيولة هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلاً يمكن أن يعزى تحقيق البنك لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة، من بينها مصادر التمويل، وتباين آجال الاستحقاقات، والإيرادات، والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير. وأخيراً فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن زيادة تنوع عمليات البنوك، ودخولها مجال عقود المشتقات المالية وصفقات صرف العملة، وصفقات سوق الأسهم والسلع، وحتى العقارات، وكل من هذه العمليات تولد درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها.

يتأثر أداء النظام المالي بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي، إذ يمكن لبعض التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي أن تقود في كثير من الأحيان إلى أزمات مصرفية، ويعني ذلك أن تقييم استقرار النظام المالي ينبغي أن يأخذ في الحسبان بعض التغيرات على المستوى الكلي، خصوصاً تلك التي تجعل الاقتصاد أكثر عرضة لآثار تدفقات رأس المال أو أزمات العملة،

➤ **مؤشرات الحيطة الكلية:** تتمثل مؤشرات الحيطة الكلية التي تؤثر في النظام المالي فيما يلي:

1. النمو الاقتصادي: غالباً ما تؤدي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (أو تراجعها) إلى إضعاف قدرة المقترضين المحليين على خدمة ديونهم، ما يساهم في زيادة المخاطر الائتمانية، وقد تكون تداعيات الركود في القطاعات التي تركزت فيها قروض أو استثمارات المؤسسات المالية أكثر حدة على سلامة النظام المالي، إذ يؤدي ذلك إلى تدهور جودة محافظ المؤسسات المالية وهوامش ربحيتها، ومن ثم تراجع تدفقاتها النقدية واحتياطياتها؛

2. ميزان المدفوعات: يعد ارتفاع العجز في الحساب الجاري مؤشراً لاحتلال حدوث أزمات في سعر الصرف، والتي قد تؤثر سلباً على النظام المالي، لا سيما إذا تم تمويل هذا العجز عبر تدفقات مالية قصيرة الأجل. كما يعد انخفاض نسبة احتياطيات الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل مؤشراً آخر على عدم الاستقرار في النظام المالي. وتشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (خصوصاً في البلدان التي تتركز صادراتها في سلع محدودة) كان سبباً مهماً للأزمات المالية في العديد من الدول؛

3. التضخم: يقلل التذبذب في معدلات التضخم من دقة التقييم للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، نظرا للارتباط المباشر بين التضخم وتذبذب المستوى العام للأسعار، وهو ما يزيد من المخاطر على المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييم الائتمان والاستثمار. كذلك، فإن الارتفاع أو الانخفاض الكبير في معدل التضخم يؤثر سلبا على السيولة ودرجة الإعسار المالي للمؤسسات، كما أن التغير في معدل التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث قد تنخفض قيمة الضمان مقابل القروض الممنوحة، خصوصا عندما تكون حالات الإقراض غير تحوطية (أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة)؛

4. معدلات الفائدة وأسعار الصرف: يعد التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف بحد ذاته مصدرا للمخاطر، فكلما ارتفع هذا التذبذب، زادت مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف على المؤسسات المالية. بشكل عام، فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف قد يسبب صعوبات للمؤسسات المالية نتيجة عدم التطابق بين عملة أصولها وعملة خصومها.

5. ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نمو الائتمان الممنوح من البنوك ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما يسبق هذا الازدهار الحاد في الائتمان وقوع الأزمات المالية الحادة. أما بالنسبة إلى ازدهار أسعار الأصول (كأسعار الأسهم)، فتعد السياسة النقدية التوسعية إحدى مسببات هذا الازدهار، وحين يحدث تغيير مفاجئ نحو سياسة نقدية انكماشية، تنخفض أسعار الأسهم والعقارات، ويتراجع النشاط الاقتصادي عموما، مما يزيد من احتمالات الإعسار المالي لدى المؤسسات المالية؛

6. آثار انتقال العدوى: نظرا للترابط بين الأنظمة المالية في مختلف الدول عبر التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية، فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح أمرا متوقعا. فعلى سبيل المثال، عندما يعاني بلد ما من أزمة مالية تترجم بانخفاض حاد في قيمة عملته، تتأثر البلدان الأخرى الشريكة له تجاريا، إذ تتراجع تنافسيتها مقارنة بذلك البلد الذي انخفضت قيمة عملته. ويزداد أثر العدوى كلما كانت درجة التشابك في النظام المصرفي أعلى، ويعد سلوك المودعين الجماعي (الهلع المصرفي) من أبرز مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

7. الاقتراض والاستثمار الموجهان: إن توجيه الاستثمار أو الإقراض بصورة إلزامية إلى أنشطة لا تتوافق مع معايير السوق، يؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد، مما يؤثر سلبا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية؛

8. علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة: مثلا، زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة قد ترفع من الضغوط التضخمية، وبالتالي تؤثر على القطاع المالي؛

9. حجم المتأخرات في الاقتصاد: يعبر تراكم المتأخرات عن صعوبات في خدمة الدين لدى الحكومة أو القطاع الخاص، مما ينعكس مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

5. فعالية السياسات الاحترازية

تعمل سياسات السلامة الاحترازية جنبا إلى جنب مع السياسات النقدية والمالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي، ورغم وجود تحديات في تطبيقها وتقييمها، إلا أنها أثبتت فعاليتها في العديد من الدول التي اعتمدتها بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وتتمثل دلائل كفاءة سياسات السلامة الاحترازية في:

1. الحد من تراكم الديون والرفع المالي المفرد: أظهرت دراسات أجراها صندوق النقد الدولي (IMF)، أن التشريعات الاحترازية التي تفرض قيودا على نسب القروض إلى قيمة العقار، ساهمت في تخفيف وتيرة الارتفاع غير المنضبط في أسعار الأصول العقارية، وبالتالي الحد من خلق فقاعة في القطاع العقاري (IMF, 2013, p. 22).

2. امتصاص الصدمات خلال الأزمات: عندما يفرض على البنوك الاحتفاظ برؤوس أموال إضافية في فترات النمو والازدهار الاقتصادي، يكون لديها هامش أكبر لامتناع الخسائر خلال فترات التراجع، ما يقلل من احتمالية حدوث انهيارات مفاجئة (European Systemic Risk Board).

3. تعزيز الثقة في النظام المالي: وجود سياسة احترازية واضحة وشفافة يساعد على بناء الثقة لدى المستثمرين والمودعين، ويقلل من احتمالية سحبات جماعية للودائع أو تعرض الأسواق لموجات بيع في الأوقات الحرجة.

يمكن القول إن سياسات السلامة الاحترازية لا تمنع الأزمات المالية تماما، لكنها تقلل من حدتها وتواترها، فهي بمثابة خط دفاع إضافي يكمل السياسات النقدية والمالية، ويخفف من المخاطر النظامية التي قد تتسبب في انهيارات متسلسلة، كما أن الفعالية الأكبر لها تتحقق عندما يكون تطبيق هذه الأدوات متدرجا ومرنا، ومبنيًا على بيانات حديثة ودقيقة، وعندما يتمتع البنك المركزي والجهات الرقابية باستقلالية كافية تمكنها من التدخل في الوقت المناسب.

ثانيا: المؤشر التجميعي

يلجأ الخبراء الاقتصاديون إلى بناء مؤشرات مركبة تدمج عددا من المؤشرات الفرعية في مقياس واحد شامل لحالة ظاهرة ما، بدلا من الاعتماد على مؤشر منفرد أو متغير وحيد، ويعد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي مؤشرا مركبا يمنح نظرة كلية تساعد في رصد المخاطر النظامية، وتوجيه السياسات المالية بفعالية أكبر.

1. تعريف المؤشر التجميعي

يعد المؤشر التجميعي أحد الأدوات المعتمدة في تقييم الاستقرار المالي، حيث يضم مجموعة من المؤشرات الجزئية المتنوعة التي تعكس أبعاد هذا الاستقرار، وتساهم هذه المؤشرات في تقييم الوضعية المالية وفق منهجيات مختلفة، (Albulescu, 2010, p. 83).

يتكون المؤشر التجميعي من عدة عناصر، تشمل مدخلات النموذج، والتي تتضمن مؤشرات جزئية يتم اختيارها بناء على آراء الخبراء وتوجهات السياسة الاقتصادية، كما تشمل العملية معالجة هذه

المدخلات، والتي تتضمن توجيه المؤشرات الجزئية نحو مرحلة التعبير وترجيح الأوزان والتجميع، أما مخرجات النموذج، فهي تمثل قيم المؤشر التجميعي (خوالدي و بوسنة، 2023، صفحة 329).

2. أهمية المؤشر التجميعي

تكمن أهمية المؤشر التجميعي في تلخيصه للمشهد العام للظاهرة قيد التحليل، إذ يدمج في قيمة واحدة مكونة من تجميع من المؤشرات الفرعية، مما يسهل على صناع القرار والمحللين فهم البيانات واستخلاص النتائج بوضوح وفاعلية وذلك من خلال (خوالدي و بوسنة، 2023، صفحة 330):

- رؤية شاملة ومبسطة: حيث بدلا من متابعة العديد من المؤشرات بشكل منفصل، يسهل المؤشر التجميعي على صناع القرار والمتابعين رصد الحالة العامة للأسواق المالية في لمحة واحدة؛
- اكتشاف التغيرات المبكرة: غالبا ما يصمم المؤشر بصورة تظهر علامات ارتفاع مخاطر أو ضغوط مالية قبل أن تتبلور على أرض الواقع، مما يمكن الجهات الرقابية من التحرك استباقيا؛
- تقييم أثر السياسات: يمكن استعمال المؤشر لرصد أثر السياسات النقدية أو الاحترازية على الوضع المالي بشكل كلي، وبالتالي مساعدة السلطات النقدية والمالية في ضبط قراراتها وتوقيتها؛
- المقارنة عبر الزمن وبين الدول: يوفر المؤشر التجميعي مقياسا موحدا نسبيا للمقارنة بين فترات زمنية مختلفة أو بين دول متعددة.

• خطوات بناء المؤشر التجميعي

يتم بناء المؤشر التجميعي بسبعة (07) خطوات، وتتمثل في: (سيد و حافظ، 2006، صفحة 05)

- بناء الإطار النظري

تعد خطوة بناء الإطار النظري من أهم خطوات تطوير المؤشر التجميعي، لأن الإطار النظري السليم الأساس الذي يبني عليه المؤشر التجميعي الفعال عادة ما يعتمد على الآراء الشخصية للباحث، مما يجعل الشفافية عنصرا حاسما في بنائه.

- اختيار المؤشرات الفرعية

تعتمد قوة أو ضعف المؤشر التجميعي على مدى جودة وسلامة المؤشرات الفرعية المكونة له، لذلك فلا بد من اختيار هذه المؤشرات وفقا لمدى أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، وكذلك وفقا لإمكانية تحليلها، حداثتها، وسهولة الوصول إليها، ومن الجدير بالذكر أن عدم توفر البيانات الصحيحة، أو صعوبة الوصول إليها يمثل تحديا كبيرا أمام بناء المؤشر التجميعي، إذ أن نقص المعلومات أو عدم دقتها لا يعرقل عملية بناء المؤشر التجميعي فحسب، بل قد يقود إلى استخلاص نتائج مضللة حول الظاهرة، ما يضعف القيمة الحقيقية للمؤشر في دعم القرارات الاقتصادية أو المالية. ومن ثم، فإن التأكد من توفر البيانات وحداثتها وتنوعها يأتي في طليعة الأولويات أثناء اختيار المؤشرات الفرعية (Nardo, 2012, p. 27).

- المعالجة الأولية للبيانات

تمر خطوة المعالجة الأولية للبيانات بمرحلتين، أولاً تقدير القيم المفقودة للبيانات، ثم التأكد من مدى جودة البيانات الأساسية من خلال دراسة مدى اتفاق هذه البيانات مع معايير جودة البيانات العالمية، كما تعتمد قدرة المؤشر على تقديم مفاهيم متعددة الأبعاد بدقة على جودة مكوناته. غالباً ما تواجه البيانات نقصاً إما بشكل عشوائي أو غير عشوائي، مما يستدعي ضرورة تقدير البيانات المفقودة باستخدام إحدى الطرق الرئيسية التالية (عدلي، 2021، صفحة 263):

- **حذف المفردة:** إزالة البيانات المفقودة تماماً من التحليل؛

- **التقدير الفردي:** تقدير البيانات المفقودة بناءً على قيم فردية؛

- **التقدير المتعدد:** استخدام تقنيات متعددة لتقدير القيم المفقودة.

- تطبيع البيانات (التعير):

تعد خطوة تطبيع البيانات من الأمور الأساسية في تكوين المؤشرات التجميعية. يجب إجراء هذه العملية قبل أي تجميع، حيث أن المؤشرات الفرعية غالباً ما تكون بوحدات قياس مختلفة، مما يستدعي توحيد المقياس المستخدم. يهدف هذا القسم إلى استعراض الطرق المختلفة لتطبيع البيانات، لتمكين صانعي المؤشرات التجميعية من اختيار الطريقة الأنسب للبيانات المعنية (ذهبي، 2013، صفحة 129).

من المهم الإشارة إلى أن الطرق المتنوعة للتطبيع تؤثر بشكل مختلف على نتائج المؤشر التجميعي، لذا يجب إجراء اختبارات قياس الحساسية لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج.

- ترجيح الأوزان:

يعتبر تجميع المؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر تجميعي يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه المؤشرات الفرعية، ومن الملاحظ أنه في كثير من الأحوال تكون بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام، الأمر الذي يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية.

وتؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر التجميعي، لذلك فيجب أن يتم تحديد هذه الأوزان بناءً على طرق سليمة ومدرسة بعناية، وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لإيجاد الأوزان، إلا أن ذلك لا يعيق استخدام المؤشرات المركبة، لكنه يبرز أخطار استخدام المؤشرات كوسيلة موضوعية لا تعتمد على الآراء الشخصية، وبالتالي لتجنب هذه الأخطار فلا بد عند اختيار الأوزان يتم توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها، كما يجب أن تتسم الطرق المستخدمة بالشفافية والقوة. (سيد و حافظ، 2006، صفحة 25)

تتعدد الطرق المستخدمة لاختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية، ولا توجد طريقة واحدة موحدة لهذا الغرض، ويعتمد اختيار الطريقة المناسبة على آراء وأحكام صانع المؤشر، فقد يفضل بعض الباحثين منح أوزان أكبر للعوامل التي يعتقدون أنها الأكثر تأثيراً، بغض النظر عن المعايير الأخرى.

في المقابل، قد يعطي باحث آخر أهمية أكبر للارتباطات بين المؤشرات الفرعية لتكوين مؤشر فرعي يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة.

ومن الطرق الشائعة لتحديد الأوزان المرجحة:

- **الأوزان المتساوية:** تقوم طريقة الأوزان المتساوية على فكرة إعطاء نفس الوزن لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في حال عدم وجود دليل واضح يميز مدى أهمية كل مؤشر، أو في حال غياب معلومات كافية وموثوقة حول العلاقات السببية بين المؤشرات الفرعية، أو عند تعذر التوصل إلى اتفاقٍ على طريقة مثالية لتحديد الأوزان، كما يستخدم هذا الأسلوب أيضا إذا كانت كل الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية... إلخ) ممثلة في المؤشر المركب عبر نفس عدد المؤشرات الفرعية لكل بعد، إذ يؤدي ذلك إلى منح أوزان أكبر للأبعاد التي تضم مؤشرات فرعية أكثر؛
- **النماذج الإحصائية:** تعتمد النماذج الإحصائية، كالتحليل العاملي وتحليل المكونات الرئيسية، على دمج المؤشرات الفرعية التي ترتبط ببعضها بشكل وثيق في عامل واحد، بحيث يختزل هذا العامل أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة. يخصص لكل مؤشر فرعي وزن يتناسب مع مدى ارتباطه بالعامل، مع مراعاة توحيد مقاييس المؤشرات قبل التحليل، وتعد هذه الطريقة مفيدة لتصحيح مشاكل الارتباط العالي بين المؤشرات وتحديد الأوزان بدقة، إلا أنها تفقد أهميتها إذا لم تتوافر علاقات ارتباطية جوهرية بين المؤشرات الفرعية؛

- **طريقة الانحدار:** تقدم نماذج الانحدار الخطي تصورا عاما للعلاقة بين المتغير التابع (الذي يمثل عادة القيمة المستهدفة للمؤشر التجميعي) ومجموعة المؤشرات الفرعية، وعلى الرغم من إمكانية الاستفادة من هذه المنهجية في دمج عدة مؤشرات، إلا أنها تفترض خطية العلاقة واستقلال المتغيرات المفسرة بعضها عن بعض، فإذا كانت المؤشرات الفرعية مرتبطة بشدة فيما بينها، يزداد التباين في تقديرات الانحدار، الأمر الذي يضعف دقة النتائج ويحد من جدوى استخدامه في تحديد أوزان المؤشرات الفرعية أو التنبؤ بقيمة المؤشر المركب

- **التجميع:**

يعتبر مرحلة تجميع المؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية في بناء المؤشر التجميعي، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة وضع الأوزان، حيث يتم خلالها البناء الفعلي للمؤشر المركب، وتوجد أساليب متعددة لتجميع المؤشرات الفرعية، منها (عدلي، 2021، صفحة 264):

- **التجميع الخطي:** يستخدم عند الرغبة في دمج المؤشرات بشكل مباشر من خلال جمعها مع الأوزان المحددة، مما يسهل فهم تأثير كل مؤشر؛
- **التجميع الهندسي:** يفضل في الحالات التي تتطلب حساب النسب المئوية أو التغيرات النسبية، حيث يعكس هذا الأسلوب التفاعلات بين المؤشرات بشكل أفضل؛

• **تحليل المعايير المتعددة:** يستخدم عندما تكون هناك حاجة لمراعاة عوامل متعددة وتقييمها في آن واحد، مما يسمح بعمق أكبر في التحليل.

كل من هذه الأساليب تستخدم في ظروف معينة وبافتراضات مختلفة، لذا يجب اختيار الأسلوب الأنسب بناء على طبيعة البيانات والأهداف المحددة للمؤشر.

– **تحليل عدم التأكد والحساسية:**

يتطلب بناء المؤشرات المركبة إجراء العديد من التقديرات الشخصية، مثل اختيار المؤشرات الفرعية، وطرق التطبيع، وأوزان التجميع. هذا يمكن أن يؤدي إلى تساؤلات حول قوة المؤشرات المركبة ومضمونها. لذلك، من الضروري استخدام توليفة من تحليلات عدم التأكد والحساسية لتقييم قوة المؤشر المركب وتحسين شفافيته، تمثل هذه الخطوة الأخيرة من خطوات تكوين المؤشر التجميعي، حيث تساعد في ضمان موثوقية النتائج وتقديم رؤية أوضح حول تأثير كل عنصر من عناصر المؤشر على النتائج النهائية. (سيد و حافظ، 2006، صفحة 39)

• **فعالية المؤشر التجميعي:**

يمثل المؤشر التجميعي أداة تحليلية مهمة تدمج عدة مؤشرات فرعية مالية واقتصادية في مقياس واحد يوفر رؤية شمولية حول المخاطر النظامية واحتمالية نشوب الأزمات، من خلال القدرة على تحديثه بصورة متواصلة حسب التغيرات الهيكلية في الأسواق المالية والابتكارات المصرفية المتسارعة. أثبتت تجارب العديد من البنوك المركزية على غرار البنك المركزي الأوروبي أن المؤشرات التجميعية مثل مؤشر الضغوط النظامية (CISS) نجح في كثير من الأحيان في التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، إذ ترتفع قيمته عادة قبل وقوع الأزمات بفترة زمنية تتيح اتخاذ إجراءات وقائية، يعزز هذا الجانب الاستباقي كفاءة المؤشرات التجميعية في دعم صانعي القرار وتوجيه السياسات الاحترازية.

لكن رغم هذه الإيجابيات، من الضروري الإشارة إلى أن الاعتماد على المؤشر التجميعي وحده ليس كافيا لتقادي الأزمات بشكل حاسم، فقد تتأثر دقته بجودة البيانات المتاحة، وطريقة حساب الأوزان، ومدى شمولية المؤشرات الفرعية المختارة، كما أنه قد يخفي بعض التفاصيل المهمة المتعلقة بمخاطر محددة في قطاعات معينة، ما يستوجب استعماله بجانب أدوات أخرى، مثل اختبارات الإجهاد المالي أو نظم الإنذار المبكر. (Dániel & Manfred, 2012, p. 3).

بناء على ما سبق، يمكن القول إن المؤشر التجميعي فعال في رصد المخاطر النظامية والتنبؤ بارتفاع منسوب التوترات المالية قبل تحولها إلى أزمات، شريطة أن يتم تصميمه وتطبيقه بمنهجية علمية ودورية، مع دعمه بتحليلات نوعية ومعلومات مفصلة. لذلك، يوصي خبراء الاستقرار المالي باستخدام المؤشر التجميعي بوصفه جزءا من منظومة رقابة متكاملة، بما يعزز قدرته على تحقيق الاستقرار المالي والحد من تداعيات الأزمات المحتملة.

ثالثاً: نظام الإنذار المبكر

تساعد نظم الإنذار المبكر في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة التي قد تهدد سلامة المؤسسات المالية أو النظام المالي ككل، كما تمكن من اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من حدة الأزمات قبل تفاقمها.

تعريف نظام الإنذار المبكر

ظهرت أنظمة الإنذار المبكر كأداة حيوية بعد أن واجهت الدول النامية في العقود الأخيرة العديد من الأزمات المالية التي أظهرت آثار الاضطرابات على النظام المالي، كشفت هذه الأزمات عن أهمية تحديد مؤشرات الإنذار التي تساعد في تقييم قوة النظام المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر النظامية. (قلادي، 2017، صفحة 324)

يمكن تعريف أنظمة الإنذار المبكر على أنها مجموعة من الإجراءات والأنظمة والمؤشرات التي تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات الضرورية لتشخيص المؤسسات المالية المعرضة للخطر، وكذلك المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات أو العملاء أو بقية مؤسسات النظام المالي. كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية التنبؤ بظهور الأزمات.

تعمل نظم الإنذار المبكر على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث الأزمة، والتي تكون وفق أربعة احتمالات، وهي كما يلي (بلقطة، حريي، و مطاي، 2017، صفحة 33):

- التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة؛
- الفشل: حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة؛
- الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما لا تقع الأزمة أصلاً؛
- الرفض الصحيح: حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.

➤ إذن، فإن معظم الأزمات المالية ترسل قبل وقوعها بفترة سلسلة من إشارات الإنذار، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال حدوثها، مما يعني أن النقاط إشارات الإنذار يعني اكتشاف الأزمة المالية قبل حدوثها تعمل أنظمة الإنذار المبكر على تشخيص سريع للمشكلات التي يواجهها الاقتصاد، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي توفر إشارات معينة. يتيح ذلك اتخاذ إجراءات سريعة ويعزز فعالية التنبؤ بالأزمات.

1. أهمية نظم الإنذار المبكر

تتبع أهمية نظم الإنذار المبكر من قدرتها على تقديم أداة دائمة ومستدامة للتوجيه والإنذار والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، ويعتبر ذلك أحد الجوانب الرئيسية للإدارة الناجحة للأزمات، كما تساهم في وضع تدابير استباقية لمنع حدوثها، أو التعامل الفعال معها عند حدوثها، مما يساعد على تجنب التكاليف

- المالية المفرطة التي قد تتجم عنها. (صوفان و بولحية، 2017، صفحة 241). و يمكن تلخيص أهمية نظام الإنذار المبكر فيما يلي(الطوخي، 2009، صفحة 06):
- **التقييم المستمر:** تقييم المؤسسات المصرفية بشكل دوري ضمن إطار رسمي للتقييم، سواء من خلال الفحص المنتظم أو الفحوصات المفاجئة؛
 - **التعرف على المشاكل:** التعرف المستمر على المؤسسات أو المواقع داخلها التي قد تواجه مشكلات أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
 - **تحديد الأولويات:** المساعدة في تحديد أولويات الفحص وتخصيص الموارد الإشرافية بشكل أمثل، بالإضافة إلى التخطيط المسبق للفحوصات؛
 - **توجيه الإشراف:** توجيه الانتباه والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك لضمان الاستجابة الفعالة.

2. نماذج نظم الإنذار المبكر

في التنبؤ بالأزمات البنكية، هناك نموذجين رئيسيين رائدين هما:

- طريقة الإشارات (منهجية الإشارات الرائدة)

تعتبر منهجية الإشارات إحدى أقدم الأساليب المستخدمة كنظام للإنذار المبكر في مجال التنبؤ بالأزمات المالية، وقد طبقت لأول مرة عام 1999 على يد مينسكي (aminsky) وراينهارت (Reinhart)، اللذين قاما بدراسة 76 أزمة في أسعار الصرف مست 30 دولة خلال الفترة من 1970 إلى 1995، استندت الدراسة إلى الأبحاث المتعلقة بدورة الأعمال وفعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، وتم التركيز على تحديد قيم عتبية مرجعية (Thresholds) لمجموعة من المتغيرات الرائدة، إذ تتصرف هذه المتغيرات بشكل مختلف قبل اندلاع الأزمة، وعند تجاوز أحد المتغيرات للقيمة العتبية المرجعية المقترحة، يعتبر ذلك إشارة مبكرة تنذر باحتمالية وقوع أزمة، ما يستدعي من صناع القرار اتخاذ إجراءات احترازية تحول دون تفاقم الوضع وتحوله إلى أزمة شاملة.

(بلقطة، حريري، و مطاي، 2017، صفحة 42).

وفقا لهذه الطريقة يتم تحديد عتبة لقيمة كل متغير $(\bar{X}_t^i)$ وهي أكبر من قيمة المؤشر (X_t^i) التي تبدأ منها إشارات الإنذار من طرف النظام، تعلن العتبة $(\bar{X}_t^i)$ عن إمكانية حدوث أزمة في فترة زمنية محددة والتي تسمى أفق الإشارة للتنبؤ بالأزمة، والتي تكون عادة 08 أشهر 12 شهرا، 24 شهرا، وعلى هذا الأساس فالمؤشر (X_t^i) يرسل إشارة ثنائية الحد (S_t^i) بحيث يأخذ القيمة 1 إذا كانت $(\bar{X}_t^i)$ أكبر من (X_t^i) ، والقيمة 0 في الحالة العكسية، بمعنى أن الإشارة ثنائية الحد (S_t^i) محصورة في المجال [0-1]، تعطي القيمة واحد (1) في حالة الأزمة، والقيمة صفر (0) في عدم وجود أزمة.

$$S_t^i = 1 \quad \text{if} \quad |X_t^i| > |\bar{X}_t^i|$$

$$S_t^i = 0 \quad \text{if} \quad |X_t^i| \leq |\bar{X}_t^i|$$

ولبناء نظام إنذار مبكر وفق هذا النموذج يتم اتباع الخطوات التالية: (Djebbara, 2009، صفحة 15)

• **تعريف الأزمة:** تحديد الخصائص التي تصف الوضع الذي يمكن اعتباره أزمة في العملة أو البنوك، أو أي نوع آخر من الأزمات؛

• **اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية:** مثل مستوى الاحتياطيات الأجنبية، سعر الفائدة الحقيقي، ونسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. يجب أخذ ثلاث خصائص بعين الاعتبار لكل مؤشر وهي (مستوى المؤشر، قيمة التغير في المؤشر، انحراف المؤشر).

يتعين على هذه المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف بـ «أفق الإشارة»

• **اختيار عتبات المؤشرات الرائدة:** وفقا لجوانغ (Zhuang)، فإن لكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه إلى منطقة طبيعية (عادية) ومنطقة غير طبيعية (غير عادية) تتوافق مع احتمال اشتداد الأزمات، إذا وجدت نتائج المؤشر في المنطقة غير الطبيعية، فإن ذلك يعد إشارة إنذار؛

• **حساب نسب الإشارة الزائفة إلى الحقيقية؛**

• **اختيار القيم الحدية:** الهدف هو تقليل الضوضاء في نسب الإشارة. كلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى احتمال حدوث أزمة، زادت فرصة حدوث هذه الأزمة فعليا؛

تساعد هذه الخطوات في بناء نظام إنذار مبكر فعال يمكن أن يُسهم في التعرف على الأزمات المالية قبل تفاقمها، مما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية لتفادي التكاليف الاقتصادية المرتبطة بها.

- طريقة النماذج الاحتمالية

تعد نماذج لوجيت (Logit) وبروبيت (Probit)، من الأدوات الإحصائية الشائعة في بناء أنظمة الإنذار المبكر (EWS)، حيث تساعد في تقدير احتمالات وقوع الأزمات المالية من خلال تحديد العلاقة بين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية ومدى تأثيرها على نشوء الأزمات، وتتميز هذه النماذج بقدرتها على التعامل مع البيانات الثنائية، مما يتيح تقييم المتغيرات المؤثرة بشكل دقيق (Albulescu, 2010، p. 388)

نموذج الانحدار اللوجستي (Logit): حظي نموذج لوجيت (Logit) باهتمام واسع في الأبحاث الاقتصادية والمالية، حيث استخدم بشكل مكثف من قبل باحثين مثل كاركوسكا (Krkoska) سنة 2000، وفريتزشار (Fratzsch) سنة 2006، من أجل تقدير احتمالات وقوع الأزمات المالية، وقد تم تطوير نسخة متعددة المتغيرات من النموذج، مما أتاح تحليل تأثير عدة متغيرات على حدوث الأزمات، وتشير الدراسات إلى أن النموذج الثنائي غالبا ما يكون أكثر كفاءة في التنبؤ بالأزمات مقارنة بالنماذج متعددة المتغيرات. تتمثل المراحل الأساسية لتطبيق هذا النموذج فيما يلي: (قلادي، 2017، صفحة 328)

- حساب مؤشر توتر السوق لتحديد الفترات الزمنية التي تُصنّف كأزمات مالية؛
- تقدير مؤشر خاص بالأزمة اعتمادًا على المتغيرات المحددة؛
- إجراء تقديرات اقتصادية وإحصائية لاختبار دقة النموذج؛

- تحديد العتبة المثلى التي تمثل الحدّ الفاصل بين الفترات العادية وفترات الأزمات.

يتخذ نموذج لوجيت (Logit) الصيغة التالية:

$$\ln\left(\frac{P}{1-P}\right) = a + bX$$

حيث: P نسبة احتمال حدوث الحدث المدروس إلى حجم العينة، و (P-1) نسبة احتمال عدم حدوث الحدث، α : يمثل الحد الثابت، b: يمثل معامل الانحدار، X: يمثل المؤشر

نموذج الانحدار البروبيتي (Probit): يفضل العديد من الباحثين نموذج بروبيت (Probit)، ويعتبرونه بديلاً أكثر دقة في بعض الحالات نظراً لمرونته في التعامل مع البيانات المالية والاقتصادية، استخدمه بيرج (Berg)، و باتيلو (Patillo) سنة 1999 في دراسة شملت عينة من 20 دولة لتحليل العوامل المؤدية إلى الأزمات المالية، وقد أظهرت نتائج اختبارات هذا النموذج تقارباً كبيراً مع نتائج نموذج لوجيت، إلا أنه يعد أكثر كفاءة عند تطبيقه على بيانات دولة واحدة، حيث يتيح تطوير توقعات دقيقة وتحليل النتائج بفعالية أعلى. (Berg & Patillo, 1999, p. 567)

استخدم نموذج (Probit) في دراسات لتشخيص الأزمات في دول أوروبا الوسطى والشرقية، مما ساهم في تحديد المتغيرات المهمة من خلال مقارنة الإشارات. (قلادي، 2017، صفحة 328)

توفر نماذج (Logit) و (Probit) مزايا عديدة مقارنة بأساليب الإشارات التقليدية، منها:

- القدرة على استخدام بيانات جديدة لتحديث التوقعات؛
- تجميع المتغيرات التنبؤية في شكل مؤشرات مركبة؛
- اختبار العلاقات بين المتغيرات بشكل إحصائي.

تعتبر تقنيات نظم الإنذار المبكر (EWS) المتنوعة، فعالة في توقع الأزمات، سواء على مستوى الدول أو المناطق، مما يعكس أهمية النماذج الإحصائية في دعم القرارات المالية.

3. مدى فعالية نظم الإنذار المبكر

تسعى نظم الإنذار المبكر (EWS) إلى كشف مواطن الضعف في النظام الاقتصادي قبل حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة. ومع ذلك، أظهرت تجارب عديدة، مثل أزمة الرهن العقاري، أن هذه النظم غالباً ما تكون غير فعالة في رصد الأزمات بدقة. لذلك، فإن فعالية نظم الإنذار المبكر مرهونة بعدة شروط، أبرزها: (حمود، 2021، صفحة 227)

- توفر بيانات عالية الجودة ومنتجدة دورياً؛
- إختيار مؤشرات رائدة ملائمة لهيكل النظام المالي،
- تعديل النماذج باستمرار لتواكب التطورات الاقتصادية والابتكارات المالية،
- دمج التحليل الكمي مع الرؤية النوعية لتقادي الاعتماد الأعمى على نتائج النماذج.

بشكل عام، لا يمكن اعتبار نظم الإنذار المبكر ضماناً مطلقة ضد نشوب الأزمات، إذ تحدها عدم اليقين والتغيرات المفاجئة، لكنها تظل عنصراً محورياً في منظومة الرقابة الاحترازية الكلية، وتساعد بدرجة كبيرة في تعزيز الاستقرار المالي والتقليل من حدة الأزمات حال نشوبها.

رابعاً: اختبارات الضغط المالي

تعد اختبارات الضغط المالي أداة أساسية لتقييم قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات المحتملة، حيث تساهم في قياس مدى تأثر البنوك والمصارف بالتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة. وتساعد هذه الاختبارات صناع القرار في تحديد المخاطر النظامية وتعزيز استقرار النظام المالي.

1. تعريف اختبارات الضغط

تعد اختبارات الضغط المالي إحدى الأدوات الأساسية في إدارة المخاطر المالية، حيث تستخدم لتقييم متانة النظام المالي وقدرته على تحمل الصدمات. منذ عام 1999، أصبحت هذه البرامج عنصراً حيوياً في تحليل نقاط القوة والضعف في المؤسسات المصرفية، إذ تهدف إلى قياس مدى حساسية البنوك والمؤسسات المالية للتغيرات الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال دراسة تأثير مختلف عوامل المخاطرة على المحافظ المالية لهذه المؤسسات.

وفقاً لمبادئ بنك التسويات الدولية (BIS)، يتم تقييم الوضع المالي للبنوك عبر محاكاة سيناريوهات صعبة لكنها معقولة، بهدف تقديم دعم فعال في اتخاذ القرارات المصرفية، تركز هذه الاختبارات على قياس قدرة البنوك على التعامل مع المخاطر والخسائر المحتملة، كما تساعد في التنبؤ بالمشكلات المالية وإيجاد الحلول الوقائية قبل وقوع أزمات مصرفية قد تؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي. ففي حال وقوع أزمة مصرفية، تتعرض قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها للضغط، ما قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية تؤثر على السيولة المتاحة للإنتاج والتوزيع، وبالتالي تنعكس سلباً على التوظيف والنشاط الاقتصادي. (شيلي، 2020، صفحة 48)

لذلك، تهدف اختبارات الضغط إلى الكشف المبكر عن نقاط الضعف في النظام المصرفي، مما يعزز من جاهزية البنوك للتعامل مع الأزمات المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال إخضاع المحافظ المالية لصدمات افتراضية، مثل الركود الحاد، أو انهيار أسواق الأسهم، أو تراجع أسعار العقارات، بهدف تقييم تأثير هذه الأزمات على ربحية المؤسسات المالية، ومستويات رأس المال، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. (أورا و شوماخر، 2013، الصفحات 38-39)

2. أهمية اختبارات الضغط:

أصبحت اختبارات الضغط جزءاً أساسياً من متطلبات تنظيم العمل المصرفي، حيث ألزمت قواعد بازل الثانية والثالثة البنوك بتنفيذ هذه الاختبارات لتقييم المخاطر السوقية ومخاطر الائتمان. يتعين أن تكون هذه الاختبارات معقولة وقوية وملائمة لمساعدة البنوك على تقييم قدرتها على تحمل الخسائر وتحديد الخطوات اللازمة للحد من المخاطر، وضمان الحفاظ على رأس المال، وقد اعتمدت بعض

المؤسسات المالية، مثل جي بي مورغان تشيس، هذه الاختبارات مبكراً باستخدام طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق، والتي تقيس التغيرات المحتملة في قيمة المحفظة المالية في ظل صدمات نادرة.

يمكن تلخيص أهمية برامج اختبار الضغط في النقاط التالية:

- **إدارة المخاطر:** تسهم برامج اختبار الضغط في إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك في ظل التغيرات في البيئة المالية وتعقيدات الصناعة المصرفية وتنوع المخاطر، وتوفر هذه البرامج تقييمات مستقبلية استشرافية للمخاطر، مما يساعد على التغلب على قيود البيانات التاريخية والنماذج، ويدعم التواصل الداخلي والخارجي، ويعزز من التخطيط للسيولة ورأس المال بناءً على بيانات دقيقة؛
- **الاستجابة للأزمات المالية:** أصبحت أهمية اختبارات الضغط أكثر وضوحاً بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث استخدمتها البنوك والبنوك المركزية لاستشعار المخاطر غير المتوقعة التي قد تهدد استقرار النظام المالي، حيث تركز البنوك الآن على التمييز بين رأس المال الاقتصادي الذي يعبر عن مقدار رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، ورأس المال التنظيمي الذي يعبر عن الحد الأدنى المطلوب لمواجهة المخاطر المتوقعة؛
- **التنبؤ بالمستقبل:** تختلف اختبارات الضغط عن برامج الإنذار المبكر، حيث تتجاوز مرحلة التنبؤ بناءً على البيانات التاريخية، وتركز على التنبؤ بالمستقبل وقياس تأثير الصدمات وفقاً لسيناريوهات مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الأداء المالي والاقتصادي للبنوك، وهذا ما يساعد البنوك على تطوير سياساتها المتعلقة بالائتمان والاستثمار والسيولة والإيداع وسياسات رأس المال؛
- **تعزيز الثقة:** يوفر التشخيص الدقيق لواقع البنوك من خلال منهج علمي سليم تعزيز الثقة في الأسواق المالية وتوطيد العلاقات البنكية، ويعزز ذلك من الاطمئنان والأمان لإدارات البنوك، مما يسهم في استمرارية العمل بثقة.

3. مضمون اختبارات الضغط

لإلقاء الضوء على العلاقة بين الاقتصاد الكلي والبنوك من خلال اختبار الضغط، يمكننا دراسة هيكل موجودات ومطلوبات البنوك وتحليل كيفية تأثير هذه العوامل على استقرارها المالي (Tiziano, 2017, p. 15)، كما تعتمد الجهات الرقابية وإدارات البنوك على اختبارات الضغط لتقييم جوانب أساسية في وضعية البنك خلال فترات الضغط، يتم التركيز بشكل خاص على معدلات الملاءة والسيولة، حيث يمكن أن يتسبب أي قصور في أحد هذين الجانبين في خسائر كبيرة قد تؤدي في النهاية إلى أزمة مصرفية تؤثر على النظام المالي بأسره، خاصة إذا كانت المشكلات موجودة في مؤسسات ذات أهمية نظامية وتتمثل اختبارات الضغط في (أورا و شوماخر، 2013، الصفحات 38-39):

- **اختبارات ضغط الملاءة:** تجرى اختبارات ضغط الملاءة لتحديد ما إذا كان البنك يمتلك رأس المال الكافي للحفاظ على ملاءته في ظل ظروف اقتصادية ومالية ضاغطة، يتضمن ذلك تقدير أرباح البنك وخسائره، والتغيرات في قيمة أصوله، وذلك وفقا لسيناريوهات معاكسة، تشمل المخاطر التي تختبر بشكل رئيسي:

- المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المقترضين على السداد؛
- الخسائر في الأوراق المالية بسبب تقلبات أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛
- ارتفاع تكاليف التمويل نتيجة لانخفاض ثقة المستثمرين في البنك.

- **إختبارات ضغط السيولة:** تستخدم اختبارات ضغط السيولة لتقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في ظل أوضاع سوقية معاكسة، سواء عبر استخدام النقد أو بيع أصول سائلة أو إعادة تمويل التزاماته. تتسم أوضاع السوق المعاكسة بصعوبة بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة، أو الفشل في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي. يمكن أن تتأثر قدرة البنك على الحفاظ على السيولة بأوقات الأزمات بسبب تباين آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم. ففي حالة سحبات كبيرة من الودائع أو عدم تجديدها، أو عدم قدرة البنك على الحصول على أموال من أسواق التمويل، قد يواجه البنك نقصاً في السيولة حتى وإن كان يتمتع بملاءة جيدة.

غالبا ما تكون هناك علاقة وثيقة بين اختبارات ضغط السيولة والملاءة، ويصعب الفصل بينهما، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة إذا كان يتعين بيع الأصول بخسارة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول مقارنة بالخصوم. كما أن ارتفاع تكاليف التمويل أثناء ضغوط السيولة يمكن أن يسبب ضغوطا على الملاءة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التصورات السوقية عن مشكلات الملاءة إلى نقص في السيولة بسبب فقدان ثقة المودعين أو المستثمرين، أو طلبهم لأسعار فائدة أعلى (شيلي، 2020، صفحة 48).

4. سيناريوهات اختبارات الضغط وتفسير النتائج:

تتضمن عملية تطبيق اختبارات الضغط المالي مراحل عديدة، بدءا بتصميم السيناريوهات، حيث يتم اختيار المنهجية المناسبة لتحديد المخاطر المحتملة في النظام المالي، ثم بناء السيناريوهات وفق مستويات مختلفة من الشدة، مما يسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات المتوقعة، بعدها اجراء الحسابات لتقدير تأثير السيناريوهات، وصولا الى تحليل وتفسير النتائج. و تمر عملية تصميمك اختبارات عبر الخطوات التالية:

- **تصميم السيناريوهات:** تشمل هذه الخطوة تحديد طبيعة الصدمات المالية التي سيتم اختبارها وتأثيرها المحتمل على النظام المالي، هناك طريقتان رئيسيتان لتصميم السيناريوهات هي (حدوش، قادري، و شهيدي، 2019، صفحة 141):

• **مدخل الحالة الأسوأ:** يركز على تحديد تأثير أسوأ السيناريوهات المحتملة على النظام المالي، ويتضمن هذا المدخل طرح السؤال حول التأثير الأقصى الممكن من الصدمات السلبية على النظام، مما يساعد في استكشاف أسوأ الحالات التي قد يواجهها البنك؛

• **مدخل العتبة:** يتعلق بتحديد المزيج الأكثر احتمالاً والمعقول من الصدمات التي قد تتسبب في تأثيرات محددة على النظام المالي، ويهدف هذا المدخل إلى استكشاف تأثيرات الصدمات التي يمكن أن تحدث عند الوصول إلى مستويات معينة من المخاطر.

- **بناء السيناريوهات:** مجرد تحديد المنهجية المناسبة، يتم بناء السيناريوهات وفقاً لثلاثة مستويات مختلفة من التأثيرات: (حدوش، قادري، وشهيد، 2019، صفحة 142)؛

• **المستوى المعتدل:** يشمل تأثيرات محدودة وسهلة التنبؤ، يستخدم لتقدير الأثر المحتمل للصدمات الخفيفة على النظام؛

• **المستوى المتوسط:** يتضمن تأثيرات أكثر تعقيداً، ويعكس تأثيرات قد تكون أكثر شدة من المستوى المعتدل؛

• **المستوى الصعب:** يتناول تأثيرات شديدة وصعبة التوقع، ويعكس أسوأ السيناريوهات التي قد تؤثر بشكل كبير على النظام المالي.

يتم إدخال هذه السيناريوهات في نماذج الاختبار لتقدير الأثر المحتمل للصدمات، مع أخذ الدروس المستفادة من الأحداث السابقة بعين الاعتبار وتطوير السيناريوهات بما يتناسب مع المخاطر المتوقعة.

- **إجراء الحسابات:** تشمل هذه الخطوة إعداد واستخدام نماذج حسابية لتقدير تأثير السيناريوهات على المؤسسة المالية. يتم جمع البيانات التفصيلية وتقديمها في جداول لتقييم الأثر المحتمل على الأصول والملاءة. تعد هذه البيانات ضرورية لتحليل مدى قدرة المؤسسة على تحمل الصدمات المختلفة.

- **تحليل التأثيرات الثانوية:** في هذه الخطوة، يتم قياس التأثيرات الثانوية والروابط بين المؤسسات المالية، حيث تستخدم نماذج العدوى لتقدير كيفية تأثير الأزمات في مؤسسة مالية على أخرى، أو على النظام المالي ككل. يتم ذلك من خلال تحليل النتائج لتقييم التأثير المتبادل بين المؤسسات المالية وفهم كيف يمكن أن تؤدي الأزمات في مؤسسة إلى تأثيرات سلبية على مؤسسات أخرى.

- **تفسير النتائج:** بعد إجراء الاختبارات، يجب على البنوك تحليل وتفسير النتائج بناء على عدة عوامل رئيسية:

• **مدى اختبار السيناريوهات:** تقييم مدى شمولية السيناريوهات التي تم اختبارها ومدى تنوعها؛

• **مدى اتخاذ البنك لإجراءات تصحيحية:** تحليل مدى استجابة البنك للنتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين استقراره المالي؛

• **تقييم التأثيرات:** تحديد مدى تأثير النتائج على المؤسسة المالية ومدى توافقها مع متطلبات التنظيم والمعايير المطلوبة.

تساعد هذه المراحل في تحديد مدى قدرة البنوك على تحمل الصدمات المحتملة وضمان استقرار النظام المالي بشكل عام.

5.2.2. آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

يبدأ تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنفيذ عملية رصد وتحليل شامل ومستمر لمخاطر ونقاط الضعف المحتملة داخل النظام المالي، ويشمل ذلك تقييم المخاطر المتعلقة بالعناصر الأساسية للقطاع المالي، مثل المؤسسات المالية والأسواق، بالإضافة إلى فحص المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية مثل نظم الدفع والتسوية والمقاصة، كما يتعين النظر في المخاطر الاقتصادية الكلية، سواء كانت محلية أو دولية، التي قد تؤثر على القطاع المالي.

في ضوء التقدير الدقيق والواضح للمخاطر، يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا للظروف التالية(الشاذلي، 2014، صفحة 47):

أولاً: عندما يكون النظام المالي مستقرا ويتوقع أن يستمر في الاستقرار

تعتمد السياسات الوقائية في هذه الحالة على الحفاظ على هذا الاستقرار، ويتضمن ذلك تعزيز الانضباط حسب آليات السوق، وتطبيق الرقابة والإشراف الرسمي بشكل فعال، وتستخدم كذلك الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي لتفادي تراكم التفاوتات التي قد تؤدي إلى أزمة، مع التركيز على تحسين الانضباط في الأسواق ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف. قد يكون من الضروري تعديل طرق تقييم نقاط الضعف والأدوات والسياسات المؤثرة على النظام المالي.

ثانياً: عندما يكون النظام المالي قريبا من تجاوز نطاق الاستقرار

إذا ظهرت مؤشرات على أن النظام قد يتجاوز حدود الاستقرار، أو إذا كانت هناك تغييرات خارجية قد تؤثر سلبا عليه، ينبغي اتخاذ تدابير علاجية لحماية استقرار النظام المالي، وقد تشمل هذه المؤشرات تسارع نمو الائتمان مصحوبا بارتفاع كبير في أسعار الأصول، تدهور رزمة القطاع المصرفي، أو تغييرات غير متوقعة في البيئة الاقتصادية المحلية أو العالمية.

ثالثاً: تنفيذ الإجراءات العلاجية

تعتبر هذه الخطوة الأكثر تحديا، حيث يصعب تقييم المخاطر بدقة عندما يقترب النظام المالي من حدود الاستقرار دون ظهور واضح لمشكلات محددة. فقد يلجأ صناع السياسات إلى التأثير على التطورات الداخلية أو تصحيحها من خلال تعزيز الرقابة والإشراف، وقد يتطلب الأمر أيضا تعزيز شبكات الأمان لمنع السحب الجماعي من البنوك، أو إجراء تعديلات على السياسات الاقتصادية الكلية.

رابعاً: عند حدوث حالة عدم استقرار

يجب على السلطات التدخل بشكل عاجل سواء بسبب أزمات مالية خارجية أو مشاكل داخلية تتعلق بانهايار مكون رئيسي أو عجز البنية التحتية، ويتطلب ذلك تبني سياسات قوية لاستعادة الاستقرار وحل الأزمة، مع تكثيف الرقابة والإشراف وتعزيز المبادرات الطوعية لاستعادة ثقة النظام المالي. في بعض

الحالات، قد تتخذ السلطات تدابير يصعب تحديدها مسبقاً أو تبقى على بعض التفاصيل غامضة لأسباب استراتيجية، مثل عدم التأكيد بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض، أو تفعيل شبكات الأمان المالي، أو ضخ السيولة في النظام المالي، وذلك لتفادي تشجيع المخاطر في الأسواق.

6.2.2. جهود البنوك المركزية والهيئات الدولية من أجل تحقيق الاستقرار المالي

تلعب البنوك المركزية والهيئات الدولية دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تبني سياسات رقابية وإشرافية فعالة، إلى جانب تطوير أدوات احترازية لمواجهة المخاطر النظامية. وتستند هذه الجهود إلى أطر تنظيمية متكاملة تهدف إلى الحد من الأزمات المالية وتعزيز متانة القطاع المالي.

أولاً: جهود البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

تلعب البنوك المركزية دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال مجموعة متنوعة من المهام والمسؤوليات التي تنفذها، وتتكامل هذه الأدوار بصورة تساهم في توجيه الجهود وتوظيف الأدوات والمناهج النقدية لضمان الاستقرار النقدي والمالي، وفيما يلي أبرز المساهمات التي تقدمها البنوك المركزية لتحقيق هذا الاستقرار:

1. ضمان سلامة الجهاز المصرفي: يمثل ضمان سلامة الجهاز المصرفي الدور الأساسي للبنوك المركزية، حيث تركز على وضع سياسات نقدية فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب استقرار أسعار الصرف. في بعض الدول المتقدمة، يتركز اهتمام البنوك المركزية على استهداف معدل التضخم كمؤشر رئيسي لنجاح السياسات النقدية. يتضمن دور البنوك المركزية في هذا الإطار توفير بيئة مصرفية مناسبة وضمان استقرار الأوضاع المصرفية. عند حدوث اختلالات في القطاع المصرفي، مثل أزمة الثقة أو إفلاس بعض البنوك، قد يتعين على البنوك المركزية اتخاذ إجراءات لتفادي توسع الأزمة وتأثيرها السلبي على القطاع المالي ككل (طوقان، 2005).

2. تعزيز الرقابة المصرفية: تلعب الرقابة المصرفية دوراً مهماً في ضمان استقرار النظام المالي من خلال التأكد من أن البنوك تتحلّى بالحيطة والحذر الكافيين وتحتفظ بمتطلبات كافية من رأس المال والاحتياطات لمواجهة المخاطر، كما تسعى الرقابة المصرفية أيضاً إلى تقليل جوانب الضعف التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد. يعزز هذا الدور الثقة في النظام المالي من خلال تطبيق معايير وإجراءات رقابية فعالة (حشاد، 1994).

3. ضبط المستوى العام للأسعار: يمكن للبنوك المركزية أن تلعب دوراً فعالاً في تجنب الأزمات المالية الكبيرة الناتجة عن انفجار فقاعات أسعار الأصول، من خلال اتباع سياسات نقدية محافظة، ومتابعة تطورات أسعار الأصول ومؤشرات التضخم، واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة حول هذه العوامل. تهدف هذه السياسات إلى منع حدوث أزمات تؤثر سلباً على القطاع المصرفي والمالي والاقتصاد الحقيقي. (الشاذلي، 2014، صفحة 53)

4.تنظيم حجم الائتمان: تساعد البنوك المركزية في تنظيم حجم الائتمان وتوزيع الأموال عبر الاقتصاد من خلال إشرافها على حركة التمويل والتأكد من وجود آليات لقياس وتسعير المخاطر المرتبطة بالائتمان. هذا التنظيم يعزز الثقة في النظام المالي ويضمن توزيع الموارد الاقتصادية بشكل فعال بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.(Lindgren, 1996)

5.تحديث دور البنوك المركزية: شهد دور البنوك المركزية تطوراً كبيراً منذ أوائل الثمانينات، حيث توسع ليشمل التأثير غير المباشر على أسعار الصرف والتفاعل مع دورة النشاط الاقتصادي. تشمل هذه التعديلات توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تنميتها، ومساعدة الحكومات في تمويل العجز العام بطرق غير تضخمية.(بوديار، 2023، صفحة 83)

6.استخدام الأدوات الاحترازية الكمية: تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام الأدوات الاحترازية الكمية كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي. تتطلب هذه الأدوات توازناً دقيقاً بين تحقيق المكاسب من استخدامها والحاجة إلى الحفاظ على مرونة القطاع المالي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي. يشمل ذلك تطبيق سياسات مالية ونقدية متكاملة.

7.توسيع نطاق عمل البنوك المركزية: توسيع نطاق عمل البنوك المركزية يتضمن دمج أهداف الاستقرار المالي مع الأهداف التقليدية مثل استقرار الأسعار، يتطلب هذا من البنوك المركزية متابعة دقيقة لأسواق الأصول وحجم الائتمان لضمان تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. تظل مساهمات البنوك المركزية ضرورية، ولكنها غير كافية بمفردها، لأنه يجب أن تتماشى مع التطورات الاقتصادية والتعامل مع التحديات المعاصرة بفعالية، لضمان تحقيق الاستقرار المالي المستدام.

ثانياً: جهود الهيئات الدولية لتحقيق الاستقرار المالي

بذلت الهيئات الدولية على مر الزمن جهوداً كبيرة لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيقه والحفاظ عليه، مستخدمة كافة الطرائق والأساليب والأدوات المتاحة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تتمكن هذه الهيئات من إيجاد حل نهائي يقي من الأزمات المالية بشكل كامل. وفيما يلي أبرز هذه الجهود:

1. التعاون بين صندوق النقد العربي والاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع:

في أواخر سبتمبر 2020، تم توقيع اتفاقية بين صندوق النقد العربي والاتحاد الدولي لمؤسسات ضمان الودائع ((IADI، تحت إشراف بنك التسويات الدولي. تعكس هذه الاتفاقية التزام الطرفين بتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية من خلال تحسين نظام ضمان الودائع. تشمل الاتفاقية تعاوناً في مجالات المشورة الفنية والتدريب وبناء القدرات عبر تنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية مشتركة، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد دراسات وتقارير وأبحاث تعزز الاستقرار المالي. يأتي هذا التعاون ضمن إطار أوسع يهدف إلى تطوير نظام إدارة الأزمات المصرفية في الدول العربية، وتعزيز التقنيات التي تساهم في تحسين الاستقرار المالي(بوديار، 2023، صفحة 77).

2. جهود صندوق النقد الدولي:

يؤكد صندوق النقد الدولي على ضرورة المسؤولية الجماعية في تعزيز كفاءة النظام المالي الدولي، ورفع قدرته على مواجهة الأزمات، خاصة مع تزايد التشابك والتعقيد بين الأنظمة المالية عالمياً، وتعتمد استراتيجية الصندوق على نهج ثلاثي الأبعاد يشمل عدة محاور لتحقيق هذا الهدف وهي (الشادلي، 2014، صفحة 27):

- **تعزيز الأطر الوطنية لتحقيق الاستقرار المالي:** يتضمن ذلك سد الفجوات الرقابية، وتعزيز الرقابة على إدارة المخاطر، وتحسين كفاءة الإدارة العامة وآليات حوكمة الشركات، تهدف هذه الجهود إلى تحسين فعالية الأنظمة القانونية والتنظيمية التي تدير النظام المالي المحلي؛
- **تعزيز الانضباط في الأسواق المالية العالمية:** يشمل تحسين البنية التحتية للقطاع المالي، وزيادة مستويات الشفافية والإفصاح، مما يعزز قدرة المشاركين على اكتشاف المشاكل واتخاذ قرارات مستنيرة. يعزز الصندوق المبادئ والمعايير الدولية مثل معايير بازل الخاصة بالرقابة المصرفية وسلامة النظام المالي؛
- **تبني منظور عالمي للاستقرار المالي:** يشمل التأكيد على أن الاستقرار المالي مسؤولية عالمية. يساعد الصندوق في تنفيذ المعايير الدولية وتوسيع نطاق البيانات والمؤشرات للتنبؤ بالمشاكل المحتملة، ويعزز التعاون بين الهيئات الرقابية العالمية لمواجهة الأزمات المالية العابرة للحدود.

3. جهود بنك التسويات الدولية

بذل بنك التسويات الدولية جهوداً كبيرة لتعزيز الاستقرار المالي منذ صياغة مبادئ "بازل" للرقابة المصرفية الفعالة في عام 1997، حيث أصدرت لجنة بازل مبادئ الرقابة المصرفية الأساسية. في عام 1999، أصدرت اللجنة استراتيجيات لتطبيق هذه المبادئ، وراجعت المبادئ مجدداً في أكتوبر 2006، شملت التعديلات تطوير المبادئ لتشمل السيولة بشكل فعال. تم عرض هذه المراجعة على السلطات الرقابية في مؤتمر تركيا في سبتمبر 2012، حيث تضمن التحديث تحسين المبادئ لتطبيقات عملية جديدة.

تتضمن جهود بنك التسويات الدولية تطوير أدوات تحليل جديدة ونماذج قياس متقدمة لمخاطر الأزمات المالية، مما يعزز قدرة النظام المالي العالمي على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية. تشمل هذه الجهود تحسين التعاون بين الهيئات الرقابية الدولية وتطوير سياسات وقائية لمواجهة التحديات المالية المتزايدة.

تظل هذه الجهود جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي وحمايته من الأزمات، بما يعزز القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات المالية المستقبلية.

3.2. العلاقة النظرية بين الشمول المالي والاستقرار المالي

تشير الدراسات الى وجود علاقة متداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فالشمول المالي يهدف إلى تمكين الفئات المهمشة ماليًا من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بأسعار معقولة، مما يسهم في زيادة الاستقرار المالي عن طريق توسيع قاعدة المشاركين في النظام المالي. من أجل فهم العلاقة النظرية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، يمكننا أن نستند إلى عدد من النظريات الاقتصادية المعروفة، النظرية الكينزية والنظرية المؤسسية:

1.3.2. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي حسب النظرية الكينزية:

ترتكز النظرية الكينزية على مبدأ "زيادة الطلب الكلي يحفز النشاط الاقتصادي"، من هذا المنطلق، فإن الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي من خلال زيادة الاستهلاك، تحفيز الاستثمار والإنتاج

أولاً: الشمول المالي يعمل على زيادة الاستهلاك

إن توسيع الوصول السهل والسلس إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثم يزيد من قدرتهم على المشاركة في الاقتصاد بشكل أكثر فعالية، لذلك عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها عن طريق الائتمان، يكون لديهم القدرة على زيادة استهلاكهم وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يرفع معدل النمو والاستقرار المالي.

وقد جاءت دراسة كارلان وزينمان (2014)، لتؤكد هذه العلاقة من خلال أن القروض الصغيرة المقدمة للفقراء في البوسنة والهرسك من أجل الاستثمار في مشاريع صغيرة، أوتحسين أعمالهم الحالية أدت إلى زيادة الدخل، و من ثم، زيادة الاستهلاك، مما ساهم في دعم النمو الاقتصادي المحلي. (Karlan & Zinman, 2014, p. 392)

ثانياً: الشمول المالي يعمل على تحفيز الاستثمار والإنتاج

وفقاً للنظرية الكينزية، فإن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى زيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل، مما يعزز الاستثمار في المشاريع الجديدة، هذا الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل، مما يحفز النمو الاقتصادي بشكل شامل ومستدام والذي يعزز بدوره الاستقرار المالي.

وقد جاءت دراسة ديميرغوتش وكالبير (2012)، لدعم هذه العلاقة من خلال أن زيادة الشمول المالي في مناطق جنوب آسيا ارتبط ارتباطاً إيجابياً برفع الاداء الاقتصادي بها من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار (Demirgüç & Klapper, 2012, p. 602).

من جهة أخرى فإن البنوك والمؤسسات المالية تستفيد من هذه الدورة الاقتصادية من خلال توفير القروض وجذب ودائع جديدة، وهو ما يساهم في استقرارها المالي.

2.3.2. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي حسب النظرية المؤسسية (الاقتصاد المؤسسي):

تركز نظرية الاقتصاد المؤسسي أو النظرية المؤسسية على دور المؤسسات في التأثير على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك كيفية إدارة الاقتصاد وتأمين الاستقرار المالي من خلال السياسات والبنى التحتية، تعزز هذه النظرية الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال تحسين البنية التحتية وإدماج الفئات المحرومة.

أولاً: الشمول المالي والبنية التحتية المالية

تؤكد النظرية المؤسسية أن البنية التحتية المالية القوية تسهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، وذلك لأن توسيع البنية التحتية المالية (مصارف ومؤسسات مالية رسمية) خاصة في المناطق الريفية وتلك التي تعاني من نقص الخدمات المالية، يمكن المزيد من الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وهذا يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع غير الرسمي في تقديم القروض أو الخدمات المالية الأخرى، والذي غالباً ما يكون أكثر تقلباً وأقل استقراراً.

وقد جاءت دراسة (مارتن وديفيد.2016) لدعم هذه العلاقة من خلال أنه كلما زادت نسبة الوصول الى الخدمات المالية (قوة البنية التحتية المالية) بواسطة زيادة الحسابات المصرفية وبطاقات الدفع زادت قاعدة الودائع التي من شأنها التقليل من القطاع المالي غير الرسمي ودعه النمو الاقتصادي. (Cihak & All, 2016, p. 17)

ثانياً: الشمول المالي يعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية

تشير النظرية المؤسسية إلى أن توفير الخدمات المالية للفئات المحرومة والمهمشة يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، لذلك فإن تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال الشمول المالي يساهم في تحقيق استقرار مالي طويل الأجل لأنه يقلل من احتمالية نشوب أزمات اقتصادية ناجمة عن التفاوتات الشديدة في توزيع الدخل والثروة.

و قد جاءت دراسة (سيمون وإيزابيل.2018) لتدعم هذه الفكرة من خلال الشمول المالي يقلل من

عدم المساواة في الدخل لكن ليس له تأثير ملموس على معدلات الفقر. (Simon & Isabelle, 2018, p. 233)

خلاصة الفصل

يشكل هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث ابتدأ باستعراض متسلسل للتطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي، ثم مفهومه، بعدها التعرف على أبعاده ومبادئه وسياساته، كما تم التطرق أيضا معوقات انتشار الشمول المالي، مسلطين الضوء على الجوانب التي قد تحد من فعاليته في تعزيز النشاط الاقتصادي.

على صعيد مواز، تناول الفصل مفهوم الاستقرار المالي ومتطلباته وقضاياه، متطرقا إلى أدوات تحقيقه المتمثلة في المؤشر التجميعي، السياسات الاحترازية للسلامة المصرفية، أنظمة الإنذار المبكر، واختبارات الإجهاد المالي، بصفتها آليات أساسية لحماية القطاعات الاقتصادية من الصدمات وتعزيز الثقة في المنظومة المصرفية والمالية.

وفي نهاية الفصل، تم ربط المفهومين، الشمول المالي والاستقرار المالي في إطار نظري متكامل يكشف عن التداخل والتأثير المتبادل بينهما، إذ اتضح أن توسع نطاق الشمول المالي عبر إتاحة الخدمات المالية للأفراد والمشروعات من شأنه أن يدعم الاستقرار المالي في الأجل الطويل، في حين أن الاضطرابات المالية تضعف الثقة بالخدمات المصرفية، وبالتالي تحد من قدرة الشمول المالي على المساهمة في التنمية المستدامة. وهكذا، تمهد هذه العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة لانتقالنا في الفصول اللاحقة إلى الاختبارات التطبيقية والنماذج القياسية الكفيلة بتبيان مدى تحقق هذه العلاقة على أرض الواقع.

الفصل الثالث:

الدراسات السابقة

مقدمة الفصل

- 1.3. منهجية مسح الدراسات
 - 2.3. مصادر جمع الدراسات
 - 3.3. البحث المنهجي واختيار الدراسات
 - 4.3. تقييم جودة الدراسات المختارة
 - 5.3. مراجعة الدراسات المختارة
 - 6.3. تفريغ الدراسات المختارة
 - 7.3. الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية
- خلاصة الفصل

مقدمة الفصل

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الشمول المالي (Financial Inclusion) والاستقرار المالي (Financial Stability)، وقد توصلت الفحوص التجريبية للعلاقة بين المتغيرات إلى استنتاجات متباينة، حيث تفاوتت النتائج بين التأثير الإيجابي الكامل، أو التأثير السلبي لبعض المتغيرات الفرعية للشمول المالي في حين التأثير الإيجابي للمتغيرات الأخرى على الاستقرار المالي، هذه التباينات في النتائج تدفعنا إلى البحث بشكل أعمق في هذا الموضوع من أجل الفهم الحقيقي لطبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، لذلك، من المهم للغاية مراجعة الدراسات السابقة بعناية لأنها تساعد على بناء أفكار حول موضوع الدراسة من خلال تحديد المفاهيم المهمة، وأساليب البحث، والتقنيات التجريبية، وتحديد الثغرات البحثية، وطرح توصيات مستنيرة لصناع السياسات والباحثين في هذا المجال، ولتحقيق كل ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم مسح منهجي ومراجعة شاملة لبعض الدراسات السابقة التي بحثت تجريبياً في أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال استعراض المنهجية المتبعة في كل منها، والنماذج الإحصائية المستخدمة، والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها، بالإضافة إلى التوصيات المستخلصة منها لتعزيز كل من الشمول المالي والاستقرار المالي على حد سواء، ستشمل المراجعة الدراسات التي أظهرت تأثيرات إيجابية أو سلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي مما يتيح لنا فهماً شاملاً ومعمقاً للعوامل المؤثرة على هذه العلاقة وبالتالي تحديد الفجوات البحثية القائمة .

1.3. منهجية مسح الدراسات

للحصول على الدراسات المستهدفة بدقة، تم استخدام أسلوب بحث بسيط ومتقدم من خلال الكلمات المفتاحية التالية: "الشمول المالي والاستقرار المالي"، أو بواسطة كل متغير على حدى، مثل البحث بمصطلح "الشمول المالي" أو "الاستقرار المالي"، وقد تم التركيز على الأبحاث التجريبية باللغة الانجليزية أكثر، لأن معظم الدراسات باللغة العربية التي تطرقت لموضوع البحث لم تكن دراسات احصائية، وإنما كانت عبارة عن دراسات تحليلية بحتة.

2.3. مصادر جمع الدراسات

في هذه المراجعة المنهجية، تم تطوير إستراتيجية بحث لتحديد الدراسات ذات الصلة، حيث تم تخصيص أربعة قواعد بيانات هي: (Google Scholar, Science Direct, Springer, Scopus)، وكانت الفكرة وراء هذا الاختيار هي تمكين الباحثة من فهم وتقييم النتائج التي توصلت إليها الدراسات المنشورة في أكبر عدد ممكن من قواعد البيانات، وتقديم رؤية أوسع لجهود الباحثين في مجموعة واسعة ذات الصلة بالبحث.

3.3. البحث المنهجي واختيار الدراسات

تم اختيار الدراسات بناء على معيار (PRISMA)، وهو اختصار لـ "Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses"، ويعني بيان العناصر المفضلة للإبلاغ عن المراجعات المنهجية والتحليلات التلوية (المجمعة) (Liberati & All. 2009)، تم تطوير هذا المعيار لمساعدة الباحثين في إعداد تقارير شاملة وشفافة عن المراجعات المنهجية.

ركز البحث بشكل رئيسي على رسم خرائط الدراسات السابقة الموجودة حول علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي في جميع المجالات، ثم تم تضيق عملية البحث بالاختصار على المتغير التابع المقصود بالدراسة والمتمثل في الاستقرار المالي، وذلك من أجل الحصول على دراسات في لب الموضوع محل الدراسة، بعدها تم ادخال عينة الدراسة من أجل معرفة ما إذا تم التطرق لموضوع دراستنا من قبل الباحثين حول العالم أم لا، امتدت فترة المسح من سنة ظهور مصطلح الشمول المالي أول مرة، أي سنة 2004 إلى سنة 2023،

4.3. تقييم جودة الدراسات المختارة

استندت الدراسة فقط على المقالات البحثية الأصلية للحفاظ على جودة المسح، تم فحص جميع التكرارات بدقة وفرزها، ثم القيام بفحص ملخصات المقالات بعمق لتحليل وتتقية المقالات لضمان جودة وملاءمة الأدبيات الأكاديمية المدرجة في عملية المراجعة، بعدها تم إجراء تقييم دقيق لكل ورقة بحثية في مرحلة لاحقة كملخص لذلك، تتميز جميع المقالات والأوراق البحثية المختارة بالمعايير التالية: (دراسات احصائية تجريبية ذات منهج قياسي بحث، دراسات نشرت في مجلات مصنفة متخصصة، دراسات حديثة العهد).

5.3. مراجعة ومسح الدراسات المختارة

قامت العديد من الدراسات بالتحقيق في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية، خلص معظمهم الى وجود علاقة إيجابية كاملة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، بينما استنتج باحثون آخرون أنه لا يمكن الجزم بأنه هناك علاقة سلبية تامة أو ايجابية تامة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي، إذ وجد أنه هناك تأثيرا سلبيا لبعض المتغيرات الفرعية للشمول المالي على الاستقرار المالي في حين التأثير الايجابي للمتغيرات الأخرى، بينما فشل كليا باحثون آخرون في كشف التأثير الايجابي أو السلبي الذي يمكن أن يحدثه إدماج كيانات مهمشة في النظام المالي على استقراره، الأمر الذي صعب علينا ترتيب الدراسات المختارة حسب تأثير المتغير المفسر على المتغير التابع، لذلك تم ترتيبها حسب سنة اصدارها .

1. الإشارة الاولى لدراسة العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي كانت سنة 2007، بواسطة دراسة (بيك وآخرون، 2007) بعنوان "Finance, Inequality and the Poor"، لم يكن عنوان الدراسة يوحي بفحص علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي لكنها عالجت اشكالية مفادها (كيف يمكن للنظام المالي الشامل أن يقلل من التفاوت الاقتصادي ويساهم في تحسين الاستقرار المالي والاجتماعي؟)، و من أجل معرفة تأثير الشمول المالي على التفاوت الاقتصادي والاستقرار المالي، استخدم الباحثون بيانات لوحة مقطعية لعينة تتكون من 25 دولة متفاوتة في الدخل للفترة (1990-2005)، تم الاستدلال على الشمول المالي بواسطة نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما تم التعبير عن الاستقرار المالي بواسطة مؤشر النمو الاقتصادي (تحت فرضية مفادها نمو اقتصادي كبير يقابله استقرار مالي)، و بعد التحليل الإحصائي للبيانات المختارة بواسطة نموذج بيانات اللوحة (Panel Data Model)، خلصت الدراسة الى أن الشمول المالي يرتبط بتقليل التفاوت الاقتصادي، من خلال وجود علاقة ايجابية بين مؤشر الانتشار المصرفي و معدل النمو الاقتصادي مما يفسر التأثير الايجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي ، أوصت الدراسة بضرورة إدماج الكيانات المهمشة في النظام المالي الرسمي، بحكم أن الأنظمة المالية الشاملة تساعد في تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. (Beck & Ali, 2007)

2. دراسة أخرى لـ (كانت و كلاير، 2012)، قامت على فرضية مفادها أن القياس الدقيق للشمول المالي يساعد في فهم وتحليل تأثيره على الاستقرار المالي، استخدم الباحثان بيانات تعبر عن الوصول إلى الحسابات البنكية، استخدام الخدمات المالية، لعينة تتكون من 148 دولة مختارة عبر العالم، تم التحليل الإحصائي للبيانات بواسطة نموذج (Panel Data Model)، و قد توصلت الدراسة إلى أن 50% من البالغين حول العالم يمتلكون حسابا مصرفيا لدى مؤسسة مالية رسمية، و 22% منهم قاموا بالادخار لدى مؤسسة مالية رسمية، و 9% حصلوا على قرض جديد من مؤسسة مالية رسمية خلال سنة 2011، هذا فيما يتعلق بقياس مستوى الشمول المالي في عينة الدراسة، أما فيما يخص أثر هذه المستويات على

الاستقرار المالي فقد أظهرت النتائج أن الدول التي تتمتع بمستويات أعلى من الشمول المالي لديها معدلات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي فالشمول المالي يرتبط إيجابيا بتحسين الاستقرار المالي. (Asli Demirguc & Klapper, 2012)

3. حاول (هان و ميليكى، 2013)، استكشاف العلاقة بين الشمول المالي واستقرار النظام المالي، من خلال فحص العلاقة بين الوصول الواسع إلى الودائع المصرفية قبل أزمة 2008 وديناميكيات نمو الودائع المصرفية خلال الأزمة، تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير تنوع قاعدة المودعين على استقرار تمويل البنوك خلال فترات الأزمات ، استخدم الباحثان متغيرات تغطي الفترة (2006-2009) لعينة تتكون من 95 دولة، تتعلق هذه المتغيرات بمؤشر الوصول إلى الودائع، ومؤشر السيولة (إجمالي القروض/إجمالي الودائع) للتعبير عن استقرار القطاع المصرفي، بالإضافة إلى متغيرات ضابطة أخرى مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان ومعدل التضخم، من خلال الفحص التجريبي للبيانات بواسطة نموذج العزوم المعممة (GMM) خلصت الدراسة إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في الوصول إلى الودائع المصرفية، تقلل من الانخفاض في نمو الودائع بنسبة من 3% إلى 8%، هذا الأثر الإيجابي للشمول المالي كان أقوى في الدول ذات الدخل المتوسط، حيث الثقة في النظام المصرفي لا تزال في طور البناء، بمعنى أن الوصول الأوسع لودائع البنوك يمكن أن يقلل من السحوبات المفاجئة للودائع أو يبطئ من انخفاض السيولة خلال أوقات الضغط المالي. وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة تركيز الجهود على تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تعزيز الوصول إلى وداائع البنوك وتوزيعها. (Rui & Martin, 2013)

4. قام (مورغان وبونتينييس، 2015)، بفحص العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي باستخدام نموذج ديناميكية بيانات اللوحة (Dynamic Panel Data Model)، لعينة تتكون من 164 بنكا من مختلف الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية والآسيوية للفترة (2005-2011)، مع التركيز على إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، اختار الباحثان مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ومؤشر (Z-score) للبنك لتمثيل متغير الاستقرار المالي، من جهة أخرى تم اختيار مؤشر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمثيل متغير الشمول المالي، و قد خلص الباحثان إلى أن زيادة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز الاستقرار المالي من خلال تقليل نسبة القروض المتعثرة وخفض احتمالية التخلف عن السداد، وقد أوصت الدراسة على تعزيز الشمول المالي مع الحفاظ على معايير الإقراض الصارمة. (Morgan & Pontines , 2014)

5. تبحث دراسة (أماتوس وعلي رضا، 2015)، في كيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث حاول الباحثان من خلالها التحقيق فيما إذا كان توفير الخدمات المالية للفئات الضعيفة يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي، أو يزيد من المخاطر المالية في دول المنطقة، تم استخدام نموذج " المربعات الصغرى المعممة (GMM) لتحليل بيانات 35 دولة

خلال الفترة (2004-2011)، حيث اختار الباحثان مؤشر الإيداع لدى مؤسسة مالية رسمية ومؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية للتعبير عن متغير الشمول المالي، ومؤشر الاستقرار المصرفي (z-score) للتعبير عن الاستقرار المالي، بالإضافة إلى إدراج متغيرات ضابطة من أجل التحكم في جودة النموذج المستخدم هي (الدين المحلي المقدم للقطاع الخاص، والنواتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل التضخم)، استنتج الباحثان في الأخير أن التوسع في منح القروض للأفراد من شأنه أن يؤثر سلباً على الاستقرار المالي لدول العينة بالمقابل هناك تأثير إيجابي للتوسع في الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية على الاستقرار المالي لها، لذلك أوصى الباحثان بتنوع الودائع وتخفيف متطلبات فتح الحسابات. (Amatus & Alireza, 2015)

6. سعى (تشيهاك وآخرون، 2016)، إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال مناقشة التداخلات الممكنة بينهما، شملت منهجية الدراسة تحليلاً تجريبياً مفصلاً لبيانات اندونيسيا خلال الفترة (2004-2015)، من أجل تقييم العلاقة المتداخلة بين مؤشرات الشمول المالي (نسبة الأفراد والمؤسسات الذين يملكون حساب ائتمان، و معدل استخدام البطاقات الائتمانية)، ومؤشرات الاستقرار المالي (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع)، بواسطة أسلوب نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model)، خلص التحليل التجريبي للبيانات المختارة إلى أن الشمول المالي يزيد من استقرار النظام المالي في الظروف العادية من خلال زيادة قاعدة الودائع. بالمقابل، يزيد من المخاطر خلال الأزمات خاصة فيما يخص الاستخدام المكثف للائتمان من قبل الأفراد. (Cihak & All, 2016)

7. تؤيد نتائج دراسة (أحمد و مليك، 2017)، وجهة النظر التي تقر بوجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ باستخدام بيانات 2635 بنكاً من 86 دولة، خلال الفترة (2004-2012)، خلص الباحثان إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يساهم في زيادة استقرار البنوك، حيث كانت العلاقة الإيجابية واضحة بشكل خاص مع تلك البنوك التي لديها نسبة تمويل أعلى من ودائع العملاء وتكاليف هامشية أقل لتقديم الخدمات المصرفية، سلطت الضوء هذه النتائج على أهم توصية في الدراسة وهي أن ضمان نظام مالي شامل ليست فقط هدفاً تنموياً فقط، بل أيضاً قضية يجب أن تحظى بالأولوية من قبل البنوك، كونه جيد لاستقرارها. (Ahamed & Mallick, 2017)

8. حاول (نعيم وقيسييه، 2018) فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من خلال معالجة إشكالية (كيف يمكن للوصول السهل إلى الخدمات المالية التأثير على الفقر وعدم المساواة في المنطقة)، اختيرت عينة الدراسة بعناية وذلك باعتبار أنها دراسة حالة مثيرة للاهتمام بالنسبة للدول التي حققت معدل نمو اقتصادي عال، تم تحليل بيانات (08) دول من المنطقة للفترة (2002-2015) باستخدام نموذج المربعات الصغرى العادية (GLS)، ونموذج العزوم المعممة (GMM)، وقد أشارت النتائج إلى أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة في الدخل لكن ليس

له أثر ملموس على معدلات الفقر، مما يفسر أن زيادة الشمول المالي يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي في دول المنطقة. (Simon & Isabelle, 2018)

9. لاحظت (دينيللا وآخرون، 2018)، وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي المقاس بمؤشر عدد الحسابات البنكية لكل 100 ألف بالغ ومؤشر عدد فروع البنوك لكل مائة ألف بالغ، والاستقرار المالي المقاس بمؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ومؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في 19 دولة مصنفة حسب مجموعة الدخل، خلال الفترة (2004-2014)، باستخدام نموذج بيانات اللوحة (Panel Data Model)، أظهرت النتائج أن الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي في الدول ذات الدخل العالي والمتوسط الأعلى، في حين كان له تأثيرات متفاوتة ومتداخلة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى، كما أشارت الدراسة إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض تواجه تحديات إضافية تتعلق بالبنية التحتية المالية والرقابة الضعيفة التي قد تحد من فوائد الشمول المالي، وبالتالي، أوصت بضرورة تكثيف الدراسات حول محددات الشمول المالي خاصة البنية التحتية المالية في الدول ذات الدخل المنخفض. (Dienillah & All, 2018)

10. حقق (العراقي والنعمي، 2018) في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية من خلال فحص ما إذا كان هناك تأثير للشمول المالي على الاستقرار المالي في 12 دولة عربية خلال الفترة (2011-2014)، أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة عدد فروع البنوك التجارية والاستقرار المالي، في حين لم يظهر تأثير معنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي، كما أوصت الدراسة بتطوير السياسات التي تدعم الشمول المالي وتعزيز البنية التحتية المالية. (العراقي، و النعمي، 2018)

11. كانت نتائج دراسة (صديق وكابيراج، 2018) حول العلاقة التي تربط زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستقرار المالي في نيجيريا للفترة (2001-2013)، مؤيدة لنتائج دراسة (Morgan & Pontines, 2014)، التي ناقشت نفس الإشكالية بنفس المتغيرات في عينة دول أروبية، وهي أن الشمول المالي المعبر عنه بمؤشر نسبة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له تأثير إيجابي كبير على الاستقرار المالي المعبر عنه بمؤشر الاستقرار المصرفي (Z-score). (Siddik & Kabiraj, 2018)

12. هدف (الصمدي، 2018) في دراسته إلى فحص دور الشمول المالي في الاستقرار المالي في الأردن، باستخدام تقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، تستند الدراسة إلى بيانات زمنية من عام 2006 إلى 2017، تم قياس مؤشر للشمول المالي الأردني بثلاثة مؤشرات هي: الإتاحة، والاستخدام للخدمات المصرفية، بينما تم قياس الاستقرار المالي بمؤشر الاستقرار المالي الأردني الذي اقترحه البنك المركزي الأردني، أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الأردن، كما أوصى الباحث باتباع معايير إشرافية حذرة وكافية لإدارة المخاطر المرتبطة بزيادة المشاركين في النظام المالي، كذلك بضرورة تعزيز الوعي المالي في المجتمع الأردني من خلال التثقيف المالي. (Al-Smadi, 2018)

13. تعد (دراسة الخزرجي والأعرجي، 2020) من الدراسات القليلة التي تناولت إدراج بعد جودة الخدمات المالية ضمن متغيرات قياس الشمول المالي، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج المربعات الصغرى المعممة (GMM) لتحليل بيانات (32) بنك عراقي خلال الفترة الممتدة من النصف الأول لعام 2016 وحتى النصف الثاني لعام 2018، وقد تم قياس جودة الخدمات المالية من خلال استبيان مُصمم لتقييم مستوى التثقيف المالي، كلفة استخدام الخدمات المالية، ومتطلبات الشفافية، حيث تمثل قياس الجودة بنسبة الإجابات الصحيحة على الأسئلة المتعلقة بهذه المحاور، أما بعد الوصول إلى الخدمات المالية، فقد تم التعبير عنه من خلال عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ، وتم قياس بعد الاستخدام بعدد حسابات الإيداع لكل ألف بالغ. بالنسبة للاستقرار المالي، فقد تم التعبير عنه باستخدام مؤشر (Z-score)، وقد خلص الباحثان إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في العراق، حيث أظهرت أن زيادة مستويات الشمول المالي تسهم في تحسين الاستقرار المصرفي عبر تقليل نسبة القروض المتعثرة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز السياسات الداعمة للشمول المالي والعمل على تحسين البنية التحتية المالية لتحقيق أهداف الاستقرار المالي. (الخزرجي و الأعرجي، 2020)

14. هدفت دراسة (عثمانية وبولقمح، 2020) إلى القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2010-2016)، باستخدام نموذج بيانات اللوحة (Panel Data Model)، تم قياس الشمول المالي بمؤشر استخدام الخدمات المالية للأشخاص في عمر 15 سنة فما فوق، و قياس الاستقرار المالي بمؤشر Z-score، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد أي علاقة خطية تربط الشمول المالي بالاستقرار المالي في الدول العربية، و قد أرجع الباحثون السبب في ذلك إلى محدودية عمق الشمول المالي في الدول العربية، وقد أوصت الدراسة بتحسين البنية التحتية المالية وتطوير السياسات الداعمة للشمول المالي في الدول العربية. (عثمانية و بولقمح ، 2020)

15. كشفت دراسة (فوا وآخرون، 2020) عن الأثر الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي في الاقتصاديات الآسيوية للفترة (2011-2017)، وذلك من خلال تحليل بيانات 42 دولة باستخدام أسلوب العزوم المعممة (GMM)، أظهرت النتائج أن الشمول المالي المعبر عنه بالوصول إلى الخدمات المالية والاستخدام الفعلي لها، له دور إيجابي كبير على استقرار البنك المعبر عنه بـ Z-score، وقد أوصت الدراسة بزيادة الجهود لتعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيع استخدامها. (Voa & All, 2020)

16. جاءت نتائج دراسة (هونغ فام ولينه دوان، 2020) مؤيدة لنتائج دراسة (Voa & All, 2020) حول الأثر الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي في آسيا، غطت الدراسة ثلاث سنوات منفصلة 2011، 2014، 2017، تم قياس الشمول المالي بمؤشر الوصول للخدمات المالية معبر عنه بعدد حسابات التوفير وحسابات القروض ، ومؤشر استخدام الخدمات المالية معبر عنه بنسبة انتشار الفروع

البنكية وماكينات الصراف الآلي، بالمقابل تم قياس الاستقرار المالي بواسطة مؤشر الاستقرار المصرفي-Z-score، وعن طريق نموذج الانحدار الثابت والعشوائي ونموذج العزوم المعممة (GMM) ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول الآسيوية، وأوصت الدراسة بزيادة الجهود لتعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيع استخدامها.

(Hung Pham & Linh Doan, 2020)

17. استخدم (أولوسيغون وآخرون، 2021) نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (P.ARD) لتحليل العلاقة الطويلة المدى بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة بين (2014-2018)، أشارت النتائج إلى أن الشمول المالي وبواسطة مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية كان له تأثيرا إيجابيا كبيرا في المدى الطويل على الاستقرار المالي في نيجيريا، بينما أظهر مؤشر الاستخدام أثرا سلبيا على الاستقرار المالي. (Olusegun & All, 2021)

18. ركز (صفوان وشاليهين، 2021) في دراستهما على اكتشاف علاقة الشمول المالي والانفتاح المالي باستقرار البنوك في الدول النامية والمتقدمة، تم استخدام بيانات من 217 بنكا خلال الفترة (2004-2017)، تم قياس استقرار البنوك باستخدام مؤشر Z-score ونسبة القروض المتعثرة، وتم قياس الشمول المالي باستخدام مؤشر متبني من طرف (سارما مانديرا) الباحثة في مركز التجارة الدولية والتنمية التابع لجامعة نيودلهي في الهند، التي عملت على بناء مؤشر مركب للشمول المالي يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الانتشار، الوصول والاستخدام، بينما تم قياس الانفتاح المالي عبر نسبة الخدمات المالية المتداولة بين البنوك، أظهرت النتائج أن الشمول المالي لم يؤثر بشكل كبير على استقرار البنوك في كل من الدول النامية والمتقدمة، حيث لم يؤثر الشمول المالي بشكل كبير على نسبة القروض المتعثرة، بينما كان للانفتاح المالي تأثيرا إيجابيا كبيرا على استقرار البنوك في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكن نتائج تفاعل الشمول المالي مع الانفتاح المالي كان له تأثير سلبي على استقرار البنوك من خلال زيادة نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير خاصة في الدول المتقدمة. (Safuan & Shalihin, 2021)

19. حاول (حاسيني و بولنفاد، 2021)، فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2004-2016) بواسطة نموذج بيانات اللوحة (Panel Data) Model)، استخدم الباحثان مؤشر عدد الفروع البنكية لكل مائة ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ، عدد المقترضين لكل ألف بالغ للتعبير عن الشمول المالي، ومؤشر Z-score للتعبير عن الاستقرار المالي، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وأوصت الدراسة بتعزيز السياسات المالية التي تدعم الشمول المالي بشكل متوازن في دول المنطقة . (Boulénfad & Hacini, 2021)

20. في مصر كذلك قام (مجدي رجب و أحمد صالح، 2021)، بفحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، من خلال الفحص التجريبي لبيانات ربع سنوية تتعلق بنسبة تمويل الأفراد عن طريق القروض العقارية، ونسبة بطاقات

الائتمان كمقياس للشمول المالي، وبيان تأثيرها على الاستقرار المصرفي الذي تم قياسه بنسبة الديون المتعثرة (NPLs) ونسبة الرفع المالي، بعد استخدام النموذج الإحصائي (SPSS)، أظهرت النتائج أنه كلما زادت نسبة تمويل الأفراد عن طريق القروض العقارية ساهم ذلك في الزيادة من نسبة الرفع المالي والتقليل من نسبة الديون المتعثرة، وكذلك الأمر بالنسبة لزيادة عدد بطاقات الائتمان بالتالي الشمول المالي يساهم في تحسين الاستقرار المصرفي للنظام المالي المصري، أوصت الدراسة بتعزيز سياسات الشمول المالي للبنوك التجارية لتحقيق استقرار مالي أكبر. (مجدي رجب عثمان و محمد صالح، 2021)

21. مؤخرًا و بعد ظهور ما يسمى مصطلح الشمول المالي الرقمي عقب إدراج مؤشرات فرعية جديدة للشمول المالي تتعلق بمؤشر حسابات النقود الالكترونية ومؤشر المدفوعات الرقمية عبر الهاتف المحمول ، قام بعض الباحثين بدراسة اثر الشمول المالي الرقمي على الاستقرار المالي للدول، مثال ذلك دراسة (عجاز سيد وآخرون، 2021) التي هدفت إلى تقييم دور التمويل الرقمي في اقتصاد الظل على عدم الاستقرار المالي لثلاثة بلدان مختارة في جنوب آسيا خلال الفترة (2004-2018) وذلك بواسطة أساليب تقدير (CUP-FM) و (CUP-BC) لقياس العلاقة المذكورة أعلاه من خلال نموذجيين، حيث يقيس الأول تأثير التمويل الرقمي على اقتصاد الظل ويدرس الثاني العلاقة بين التمويل الرقمي عدم الاستقرار المالي، تم استخدام النسبة المئوية للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ كمؤشر لقياس التمويل الرقمي، في حين تم استخدام نسبة القروض المتعثرة (NPLs) من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس الاستقرار المالي، بينما تم تضمين بعض متغيرات ضابطة وهي الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، خلصت الدراسة إلى أنه وعلى المدى الطويل فإن الاستخدام المفرط للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي في البلدان الناشئة يزيد من عدم استقرار القطاع المالي، من خلال زيادة النسبة المئوية للقروض المتعثرة، كذلك زيادة استخدام المعاملات عبر الهاتف المحمول والإنترنت يزيد من معدل إنفاق الأفراد وبالتالي فإنه وعلى المدى الطويل تساعد الزيادة في التمويل الرقمي في الحد من نمو اقتصاد الظل بين بلدان العينة المختارة. (Aijaz Syed & All, 2021)

22. دراسة أخرى لـ (كاسري و آخرون، 2022)، سعت إلى تقدير العلاقة بين الدفع الرقمي والاستقرار المصرفي في الاقتصاد الناشئ مع النظام المصرفي المزدوج بواسطة نموذج VAR، استخدم الباحثون لقياس الدفع الرقمي كل من قيمة مدفوعات التجارة الالكترونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المصرفي، بما أن الدراسة حول نظام مالي مزدوج تم إضافة حجم البنوك الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشتركة بين نسبة اختراق المدفوعات الرقمية و Z-Score مما يدل على أن عمليات الدفع الرقمي لها علاقة ايجابية طويلة المدى مع الاستقرار المصرفي، كما أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الاستخدام المتزايد للدفع الرقمي مع الصناعة المصرفية الإسلامية. (Kasri & All, 2022)

23. حققت دراسة (بال وبانديوبادياي، 2022) ، في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، التطور المالي، كفاءة البنوك المالية، الاستقرار المالي وربحية البنوك في الدول ذات الدخل المرتفع، المنخفض، والمتوسط مع التحكم في عدم المساواة في الدخل، باستخدام البيانات السنوية من 1984 إلى 2018، كشفت التقديرات طويلة الأجل من نموذج (FMOLS) و (DOLS) أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي، التطور المالي، كفاءة البنوك المالية، الاستقرار المالي وربحية البنوك في كل مجموعة من مستويات الدخل، أوصت الدراسة بضرورة إدخال نسب أكبر من السكان في كل بلد تحت مظلة الشمول المالي لتحقيق نمو اقتصادي كبير خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض. (Pal & Bandyopadhyay, 2022)
24. تهدف دراسة (جيما وماكوني، 2022) إلى فحص العلاقات السببية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2019)، استخدمت الدراسة بيانات لـ 26 دولة، تم تطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA) لإنشاء مؤشر مركب للشمول المالي، كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك للانحدار الذاتي الموزع للفجوات الزمنية (ARDL) لفحص العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، كما تم استخدام اختبارات سببية غرانجر المنفصلة والمشاركة لتقييم اتجاه السببية، أظهرت النتائج وجود علاقات قصيرة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وعلاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول المدروسة، كما كشف اختبار السببية وجود سببية ثنائية الاتجاه منفصلة وسببية أحادية الاتجاه مشتركة بين متغيرات الدراسة، مما يشير إلى تكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. (Jima & Makoni, 2023)
25. أيدت دراسة (نغوين وثي، 2022)، النتائج التي تقر بالتأثير الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المصرفي، حيث خلصت الدراسة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية والاستخدام الفعلي لها، له أثر إيجابي على الاستقرار المصرفي في الدول الآسيوية، من خلال استخدام عينة من 102 بنكاً في ست دول خلال الفترة (2008-2019). (Nguyen & Thi, 2022)
26. أثارت دراسة (قديري ومكيديش، 2022) بعض الشكوك حول التأثير الإيجابي الكلي لمؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي، فبواسطة نموذج (PVAR) و خلال الفترة (2004-2017)، تم الفحص التجريبي لبيانات خمسة دول من شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، ومصر)، تم إظهار أن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية كان له تأثيراً إيجابياً على مؤشر الاستقرار المصرفي (z-score) ، بينما كان تأثير مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي سلبياً، و بالتالي أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحث التجريبي حول العلاقة بين مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي لنفس عينة الدراسة أو لعينات أخرى. (قديري و مكيديش ، 2022)
27. جاءت دراسة (عيني، 2022) و كأنها إثبات لدراسة (قديري و مكيديش ، 2022)، حيث قامت الباحثة بتحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في ست دول عربية (تونس، المغرب، السعودية،

الإمارات و قطر) خلال الفترة (2004-2020) باستخدام نموذج قياسي مختلف وهو نموذج التكامل المشترك للانحدار الذاتي الموزع للفجوات الزمنية (Panel-Ardl) بالإضافة لاختبار السببية (Granger)، أظهرت النتائج أن عدد فروع البنوك له تأثيراً إيجابياً على مؤشر الاستقرار المصرفي (Z-score) في المدى الطويل، في حين كان تأثير عدد الصرافات الآلية سلبياً في المدى القصير وإيجابياً في المدى الطويل، وأوصت الدراسة كذلك بتكثيف البحث عن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في المدى الطويل. (بن عيني ، 2022)

28. بحثت دراسة (أوفويدا وآخرون، 2023) في العلاقة بين الشمول المالي، جودة المؤسسات، واستقرار البنوك في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستخدام عينة تضم 48 دولة خلال الفترة (2002-2021)، استخدمت الدراسة نموذج بيانات اللوحة المقطعية (Panel Data Model)، أشارت النتائج إلى أن الشمول المالي المقاس بمؤشر ملكية الحسابات، ماكينات الصراف الآلي، الفروع البنكية، عدد المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، وعدد المودعين لدى مؤسسة مالية رسمية، يؤثر إيجابياً على استقرار البنوك، باستثناء مؤشر عدد الفروع البنكية التي لها تأثير سلبي، كما كشفت أيضاً عن الأثر الإيجابي لجودة المؤسسات على استقرار البنوك، شملت توصيات الدراسة الحاجة الماسة إلى مؤسسات مالية قوية و ذات جودة مصرفية عالية لتعزيز استقرار البنوك، وكذلك تنفيذ إصلاحات إستراتيجية لزيادة عدد ماكينات الصراف الآلي، ورفع عدد المقترضين والمودعين لتمكين التأثير الإيجابي للشمول المالي على استقرار البنوك في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. (Ofoeda & Ali, 2023)

29. أخذت دراسة (أبو عيد و آخرون، 2023) اتجاهها آخر في دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث سلطت الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية، من خلال فحص دور مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية ومؤشر استخدامها من طرف الأفراد والشركات في استقرار البنوك الإسلامية، قام الباحثون بتحليل الإحصائي لبيانات عينة من البنوك الإسلامية في دول مختلفة للفترة (2000-2020)، بواسطة نموذج (Panel Data Model)، ووجدوا أن زيادة نسبة الشمول المالي ترتبط ارتباطاً عكسياً مع معدلات التعثر المالي، وارتباطاً طردياً مع تحسن مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية (Abu Eid & Ali, 2023).

30. حاول (كودالو وتوري، 2023) معرفة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في إفريقيا، استخدم الباحثان نموذج العزوم المعممة (GMM)، لتحليل بيانات لوحة لـ 54 دولة خلال الفترة (2000-2020)، تم التعبير عن الشمول المالي بواسطة نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وعبر عن الاستقرار المالي بواسطة مؤشر (Z-score)، كما تم توظيف متغيرات ضابطة من أجل التحكم في جودة نتائج النموذج وهي مؤشر عدم المساواة في الدخل، مؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر الانفتاح المالي، أظهرت النتائج أن الشمول المالي يؤثر إيجابياً في الاستقرار المالي في الدول الإفريقية،

كما أن عوامل عدم المساواة في الدخل، والاستقرار السياسي، والانفتاح المالي، تلعب دورا في تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي. (Koudalo & Toure, 2023)

6.3. تفريغ الدراسات السابقة

يوضح الجدول رقم (1.3): الدراسات السابقة مصنفة حسب سنة إصدارها من القديم إلى الحديث ويتضمن مؤلفي الدراسة وسنة إصدارها، عنوان الدراسة، إشكالية الدراسة، أدوات الدراسة، أهم نتائج الدراسة.

الجدول (1.3): ملخص الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

الرقم	أسماء المؤلفون والسنة	عنوان الدراسة	إشكالية الدراسة	• العينة و أدوات الدراسة	نتائج الدراسة
1	Thorsten Beck, AsliDemirgüç-Kunt, Ross Levine 2007	Finance, Inequality and the Poor	ماهو دور النظام المالي الشامل في التقليل من التفاوت الاقتصادي وتحسين الاستقرار المالي والاجتماعي للفترة: 1990-2005	• العينة: 95 دولة • المتغيرات: مؤشر نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس الشمول المالي، ومعدل النمو الاقتصادي لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data model	• الشمول المالي يرتبط بتقليل التفاوت الاقتصادي. • هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والاجتماعي
2	Asli Demirgüç-Kunt, LeoraKlapper 2012	Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database	ما هو تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي 2001-2013	• العينة: 148 دولة • المتغيرات: مؤشر السيولة للتعبير عن استقرار القطاع المصرفي، ومؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية وبعد استخدام الخدمات المالية للتعبير عن الشمول المالي، ومعدل الناتج المحلي الاجمالي للتعبير عن الاستقرار المالي. • النموذج القياسي: Panel Data model	• الدول التي تتمتع بمستويات أعلى من الشمول المالي لديها معدلات أعلى من الناتج المحلي الاجمالي.
3	Rui Han, Martin Melecky 2013	Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and deposit growth in the global financial crisis	تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي قبل وأثناء الأزمة المالية من خلال استكشاف كيف أن الوصول الأوسع إلى ودائع البنوك قبل أزمة 2008 يؤثر على مرونة النظام المالي خلال الأزمة 2006-2009	• العينة: 95 دولة • المتغيرات: نسبة السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا، نسبة نمو الودائع خلال الأزمة المالية كمقياس للشمول المالي، ومؤشر السيولة (اجمالي القروض / اجمالي الودائع) للتعبير عن استقرار القطاع المصرفي الاسلوب القياسي: Panel Data GMM+ model	• الشمول المالي له أثر ايجابي على الاستقرار المالي • الوصول الواسع لودائع البنوك يمكن أن يقلل من السحوبات المفاجئة للودائع • زيادة الودائع يبطئ من انخفاض السيولة خلال الازمات

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

4	Peter J. Morgan, Victor Pontines 2014	Financial Stability and Financial Inclusion	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصادات النامية، مع التركيز على إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). 2005-2011	• العينة: 164 بنكاً من مختلف الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية والاسيوية • المتغيرات: مؤشر القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقياس الشمول المالي ومؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لقياس الاستقرار المصرفي • النموذج القياسي: DynamicPanelData	• الشمول المالي له أثر إيجابي على الاستقرار المالي • زيادة نسبة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تقليل نسبة القروض المتعثرة
5	Hirwa Amatus, Dr. NasiriAlireza 2015	Financial Inclusion and Financial Stability in Sub-Saharan Africa (SSA)	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول جنوب الصحراء الكبرى 2004-2011	• العينة: 35 دولة من مختلف الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية والاسيوية • المتغيرات: مؤشر الإيداع لدى مؤسسة مالية رسمية ومؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية للتعبير عن متغير الشمول المالي، ومؤشر الاستقرار المصرفي (Z-score) للتعبير عن الاستقرار المالي • الأسلوب القياسي: GMM	• الاقتراض من مؤسسة رسمية له أثر إيجابي على الاستقرار المالي • الإيداع لدى مؤسسة رسمية له أثر إيجابي على الاستقرار المالي
6	Martin Cihak, Davide S. Mare, Martin Melecky (2016)	The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability in indonesia: A Study of Trade-Offs and Synergies	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال مناقشة التداخلات الممكنة بينهما. 2004-2015	• العينة: اندونيسيا • المتغيرات: نسبة الأفراد والمؤسسات الذين يملكون حساب ائتمان ومعدل استخدام البطاقات الائتمانية للتعبير عن الشمول المالي، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع للتعبير عن الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Multiple LinearRegression Model	• استخدام البطاقات الائتمانية لها أثر إيجابي على استقرار النظام المالي في الظروف العادية؛ • زيادة حسابات الائتمان يؤثر سلباً خلال الأزمات (زيادة نسبة القروض المتعثرة).

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

7	M. MostakAhamed Sushanta K. Mallick 2017	Is financial inclusion good for bank stability? International evidence	اكتشاف علاقة الشمول المالي باستقرار البنوك- ادلة من أنظمة مالية مختلفة 2004-2012	• العينة: 2600 بنك من 86 دولة • المتغيرات: مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية ومؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية للتعبير عن الشمول المالي، ومؤشر z-score للتعبير عن الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Dynamic Panel Data	• ارتفاع مستوى الشمول المالي يساهم في زيادة استقرار البنوك، العلاقة الإيجابية تكون واضحة بشكل خاص مع تلك البنوك التي لديها نسبة تمويل أعلى من ودائع العملاء وتكاليف هامشية أقل لتقديم الخدمات المصرفية)
8	Simon Neaime, Isabelle Gaysset (2018)	Financial inclusion and stability in the MENA region: Evidence from poverty and inequality	تحليل تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة والاستقرار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2002 إلى 2015.	• العينة: 08 دول من منطقة MENA • المتغيرات: عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ لتعبير عن الشمول المالي، ومعدل النمو الاقتصادي للتعبير عن الاستقرار المالي • النموذج القياسي: (GLS)+ (GMM)	• الشمول المالي يقلل من عدم المساواة في الدخل؛ • الشمول المالي ليس له تأثير ملموس على معدلات الفقر؛
9	Azka Azifah Dienillah, Lukytawati Anggraeni, (2018)	The effect of financial inclusion on financial stability based on income group countries	تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في مجموعة دولة مصنفة حسب مجموعة الدخل 2004 - 2014	• العينة: 19 دولة • المتغيرات: عدد فروع البنوك لكل مئة ألف نسمة، وعدد المقترضين من مؤسسة مالية رسمية لكل ألف بالغ لقياس الشمول المالي، ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• الشمول المالي له أثر ايجابي على الاستقرار المالي في الدول ذات الدخل العالي والمتوسط الأعلى • تأثير غير متجانس في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

10	بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي (2018)	الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية	تحليل علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي في البلدان العربية 2011-2014.	• العينة: 12 دولة عربية • المتغيرات: عدد الحسابات البنكية لكل مئة ألف بالغ، عدد فروع البنوك لكل مئة ألف بالغ، لقياس الشمول المالي، ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض، ومؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• علاقة إيجابية بين زيادة عدد الحسابات البنكية والاستقرار المالي؛ • علاقة إيجابية بين زيادة عدد فروع البنوك و الاستقرار المالي
11	Md-NurAlam Siddik, Sajal Kabiraj (2018)	Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis	التحقيق في علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي	• العينة: 217 دولة • المتغيرات: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) المقترضة إلى إجمالي المقترضين، مؤشر الاستقرار المصرفي Z-score لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: GMM + Dynamic Panel Data	• إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) لها علاقة عكسية مع مؤشر Z-score، أي له أثر ايجابي على الاستقرار المالي
12	Mohammad O. Al- Smadi 2018	The role of financial inclusion in financial stability: lesson from Jordan	فحص دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في الأردن 2006-2017	• العينة: الأردن • المتغيرات: تم قياس مؤشر للشمول المالي بنسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، ونسبة استخدام الخدمات المالية الرقمية، بينما تم قياس الاستقرار المالي بمؤشر الاستقرار المالي الذي اقترحه البنك المركزي الأردني • النموذج القياسي: Least Modified Fully (FMOLS) Squares	• وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية ضعيفة بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

13	د. ثريا عبد الرحيم الخرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي (2020)	القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق	تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. 2016-2018	• العينة: 32 بنك عراقي • المتغيرات: جودة الخدمات المالية، عدد الفروع البنكية لكل مئة ألف بالغ، عدد الصرافات الآلية لكل مئة ألف بالغ، عدد المودعين لدى مؤسسة رسمية المالية لكل ألف بالغ، للتعبير عن الشمول المالي و مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Dynamic Panel Data+GMM	• علاقة إيجابية بين: جودة الخدمات المالية والاستقرار المصرفي؛ • عدد الفروع البنكية لكل ألف بالغ والاستقرار المصرفي؛ • عدد الصرافات الآلية لكل ألف بالغ، والاستقرار المصرفي؛ • عدد المودعين لدى مؤسسة رسمية المالية لكل ألف بالغ والاستقرار المصرفي؛
14	أمنية عثمانية، كاميليا بولقمح (2020)	أثر الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة الدول العربية	القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية 2010-2016	• العينة: الدول العربية • المتغيرات: مؤشرات استخدام الخدمات المالية للأشخاص في عمر 15 سنة فما فوق لقياس الشمول المالي، ومؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• لا توجد أي علاقة خطية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية.
15	Duc Hong Vo, NhanThien Nguyen, Loan Thi- Hong Van, 2018	Financial Inclusion and Stability in the Asian Region Using Bank- Level Data	تحليل تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك الآسيوية 2008-2017	• العينة: 3071 بنك • المتغيرات: عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ، فروع البنوك لكل مئة ألف بالغ وعدد بطاقات الائتمان لكل ألف بالغ لقياس الشمول المالي، مؤشر "z score" كمقياس للاستقرار المالي • النموذج القياسي: (GMM)	• أثر إيجابي لعدد أجهزة الصراف الآلي ، وعدد فروع البنوك، وعدد بطاقات الائتمان على الاستقرار المصرفي

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

16	Manh Hung PHAM ،ThiPhuong Linh DOAN (2020)	The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries	فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول الآسيوية 2011-2014-2017	• العينة: 42 دولة • المتغيرات: عدد حسابات التوفير وحسابات القروض لكل ألف بالغ، ومؤشر انتشار الفروع البنكية وماكينات الصراف الآلي مئة ألف بالغ، وقياس الاستقرار المالي ب مؤشر Z-score • النموذج القياسي: (+ Panel Data Model) ((GMM	• علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية لحسابات التوفير، حسابات القروض، نسبة انتشار الفروع البنكية، وعدد ماكينات الصراف الآلي على الاستقرار المصرفي.
17	Olusegun, T. S. Evbuomwan, O. ، Belonwu, M. C. (2020)	Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria?	فحص العلاقة طويلة المدى بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نيجيريا 2018- 2014	• العينة: نيجيريا • المتغيرات: عدد فروع البنوك لكل مئة ألف بالغ عدد حسابات الإيداع والقروض لكل ألف بالغ لقياس الشمول المالي ومؤشر نسبة القروض المتعثرة (NPLs) الى اجمالي القروض لقياس الاستقرار المصرفي • النموذج القياسي: (P.ARD.L)	• أثر ايجابي لمؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي في المدى الطويل • أثر سلبي لمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية على الاستقرار المالي.
18	SugiharsoSafuan ، M. Abdi Shalihin (2020)	Effects of Financial Inclusion and Openness on Banking Stability: Evidence from Developing and Developed Countries	علاقة الشمول المالي والانفتاح المالي باستقرار البنوك في الدول النامية والمتقدمة 2004-2017	• العينة: 217 دولة • المتغيرات: مؤشرات ابعاد الوصول والاستخدام لقياس الشمول المالي، نسبة الخدمات المالية المتداولة بين البنوك كقياس للانفتاح المالي، ومؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: نموذج بيانات اللوحة (Panel Data) + نموذج العزوم المعممة (GMM)	• أثر سلبي لمؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية على استقرار البنوك، • أثر ايجابي ضعيف لمؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية • أثر ايجابي للانفتاح المالي على استقرار البنوك في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

19	Abir Bouloufad, IshaqHacini (2021)	The relationship between financial inclusion and financial stability: empirical evidence from North African countries	فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا 2004-2016	• العينة: 05 دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر) • لمتغيرات: مؤشر عدد الفروع البنكية لكل مئة ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ، عدد المقترضين لكل ألف بالغ للتعبير عن الشمول المالي، مؤشر Z-score للتعبير عن الاستقرار المالي • النموذج القياسي: (Panel Data Mode)	• علاقة إيجابية بين عدد الفروع البنكية والاستقرار المالي • علاقة إيجابية بين عدد أجهزة الصراف الآلي والاستقرار المالي، • علاقة إيجابية بين عدد المقترضين والاستقرار المالي،
20	ياسمين مجدي رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح (2021)	تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي في البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية	فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.	• العينة: 05 بنوك مصرية مدرجة في البورصة • المتغيرات: بنسبة تمويل الأفراد عن طريق القروض العقارية، ونسبة بطاقات الائتمان كمقياس للشمول المالي، ونسبة الديون المتعثرة (NPLs) ونسبة الرفع المالي لقياس الاستقرار المصرفي. • النموذج القياسي: البرنامج الاحصائي SPSS	• أثر إيجابي لنسبة القروض العقارية على الاستقرار المصرفي؛ • أثر إيجابي لنسبة بطاقات الائتمان على الاستقرار المصرفي.
21	AamirAijaz Syed , Farhan Ahmed , Muhammad Abdul Kamal and Juan E. Trinidad Segovia (2021)	Assessing the Role of Digital Finance on Shadow Economy and Financial Instability: An Empirical Analysis of Selected South Asian Countries	تقييم دور التمويل الرقمي في اقتصاد الظل على عدم الاستقرار المالي لثلاثة بلدان مختارة في جنوب آسيا 2018- 2004	• العينة: 03 دول ناشئة من جنوب آسيا • المتغيرات: النسبة المئوية للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول من الناتج المحلي الإجمالي وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ كمؤشر لقياس التمويل الرقمي، نسبة القروض المتعثرة (NPLs) من الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: أساليب تقدير CUP-FM و CUP-	• أثر سلبي في المدى الطويل لنسبة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول على الاستقرار المالي • أثر سلبي لأجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

22	RahmatinaAwaliah Kasri Surya Indrastomo a , NurDhani Muhammad Budi Prasetyo (2022)	Digital payment and banking stability in emerging economy with duel banking system	تقدير العلاقة بين الدفع الرقمي والاستقرار المصرفي في الاقتصاد الناشئ مع النظام المصرفي المزدوج 2013-2021	• العينة: البنوك الاسلامية الاندونوسية • المتغيرات: قيمة مدفوعات التجارة الالكترونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس الدفع الرقمي، ومؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المصرفي، مؤشر إجمالي أصول الصناعة المصرفية الاسلامية، لنموذج القياسي: (VAR) + (VECM)	• علاقة تكامل مشتركة طويلة المدى بين الدفع الرقمي والاستقرار المصرفي، • لا توجد علاقة مباشرة بين الاستخدام المتزايد للدفع الرقمي مع الصناعة المصرفية الإسلامية
23	Shreya pal .Indranilbandyopad hyay (2022)	Impact of financial inclusion on economic growth, financial development, financial efficiency, financial stability, and profitability: an international evidence	البحث عن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، التطور المالي، كفاءة البنوك المالية، الاستقرار المالي وربحية البنوك في الدول ذات الدخل المرتفع، المنخفض، والمتوسط مع التحكم في عدم المساواة في الدخل	• العينة: العينة: 136 دولة مختلفة الدخل • المتغيرات: عدد السكان البالغين المالكين لحساب مصرفي رسمي، عدد الفروع البنكية لكل مئة ألف بالغ، عدد المعاملات المالية الالكترونية السنوية، ومؤشر نسبة القروض المتعثرة (NPLS) الى اجمالي القروض لقياس الاستقرار المالي، معدل الناتج المحلي الاجمالي لقياس النمو الاقتصادي، ROA و ROE لقياس ربحية البنوك، الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بقياس التطور المالي، ونسبة التكلفة الى الايراد في البنك لقياس الكفاءة المالية • النموذج القياسي: • Fully Modified Least Squares (FMOLS)	• أثر ايجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي؛ • أثر ايجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي؛ • أثر ايجابي للشمول المالي على التطور المالي؛ • أثر ايجابي للشمول المالي على كفاءة البنوك المالية وربحيته

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

24	Meshesha Demie Jima, Patricia Lindelwa Makoni (2022)	Causality between Financial Inclusion, Financial Stability and Economic Growth in Sub-Saharan Africa	• فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى 2000-2019	• العينة: 26 دولة من جنوب الصحراء الكبرى • المتغيرات: مؤشر مركب للشمول المالي ومؤشر Z-score لتمثيل الاستقرار المالي • النموذج القياسي: (Panel-Ardl) + اختبار السببية Granger	• وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار المالي وبين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول المدروسة، • وجود سببية ثنائية الاتجاه منفصلة وسببية أحادية الاتجاه مشتركة بين الشمول المالي والاستقرار المالي
25	Trung Duc Nguyen & Quynh Lan Thi Du 2022	The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN	• تحليل تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك في الدول الآسيوية	• العينة: 102 بنك في 06 دول • المتغيرات: مؤشر مركب للشمول المالي ومؤشر نسبة القروض المتعثرة (NPLs) الى اجمالي القروض لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على استقرار البنوك في دول الآسيان
26	قديري مريم، مكيديش محمد (2022)	أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا	• تقدير أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا 2004-2017.	• العينة: 05 دول (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر) • لمتغيرات: مؤشر عدد الفروع البنكية لكل مئة ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ، عدد المقترضين لكل ألف بالغ للتعبير عن الشمول المالي، مؤشر Z-score للتعبير عن الاستقرار المالي • النموذج القياسي: PVAR	• تأثير إيجابي لعدد الفروع البنكية على الاستقرار المالي؛ • تأثير سلبي لعدد الصرافات الآلية على الاستقرار المالي؛ • تأثير سلبي واضحا جدا لعدد المقترضين على الاستقرار المالي

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

27	بن عيني رحيمة (2022)	أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة 2020-2004	• تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في ست دول عربية • 2004 - 2020	• العينة: 6 دول عربية • المتغيرات: مؤشر مركب للشمول المالي ومؤشر Z-score لتمثيل الاستقرار المالي • النموذج القياسي: نموذج التكامل المشترك للانحدار الذاتي الموزع للفجوات الزمنية (Panel-Ardl) + اختبار السببية Granger	• تأثير إيجابي لعدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي في المدى الطويل؛ • تأثير سلبي لعدد الصرافات الآلية في المدى القصير على الاستقرار المالي.
28	Isaac Ofoeda, John Kwaku Mensah Mawutor (2023)	Financial inclusion, institutional quality and bank stability: evidence from sub-Saharan Africa	• الكشف عن العلاقة بين الشمول المالي، جودة المؤسسات، واستقرار البنوك في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى • 2002-2021	• العينة: 48 دولة • المتغيرات: الحسابات المفتوحة لدى مؤسسة مالية رسمية كنسبة من عدد السكان، عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) لكل مئة ألف بالغ، والفروع البنكية لكل مئة ألف بالغ، وعدد المقترضين، المودعين، لكل ألف بالغ • النموذج القياسي: Panel Data Model	• علاقة سلبية تربط الشمول المالي بالاستقرار المالي؛ • علاقة ايجابية تربط جودة المؤسسات بالاستقرار المالي
29	QasimMousa Abu Eid, MohyiAldin Abu Al Houli, Mohammad Suleiman Alqudah, Mohammed Abd-Alkarim (2023)	The Role of Financial Inclusion in the Stability of Islamic Banks	• فحص علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي في البنوك الإسلامية • 2000-2020	• العينة: عدد من البنوك الإسلامية • المتغيرات: مؤشر نسبة الاختراق المصرفي طرف الأفراد والشركات لقياس للشمول المالي، ومؤشرات الربحية للبنوك، ومؤشر القروض المتعثرة (NPLs)، للتعبير عن الاستقرار المصرفي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• علاقة عكسية بين نسبة الاختراق المصرفي ونسبة القروض المتعثرة • علاقة طردية بين نسبة الاختراق المصرفي وتحسن مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة (الأدبيات التجريبية)

30	Yawovi M. A. Koudalo, Moumbar k Toure (2023)	Does financial inclusion promote financial stability? Evidence from Africa	• معرفة تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في إفريقيا جنوب الصحراء 2000-2020	• العينة: 54 دولة افريقية • المتغيرات: نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية لقياس الشمول المالي، مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي • النموذج القياسي: Panel Data Model	• أثر ايجابي بين نسبة امتلاك حساب مالي رسمي والاستقرار المالي
----	--	--	--	---	---

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق

6.3. الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة

على الرغم من أن هذه الدراسة استفادت كثيرا من الدراسات السابقة في إثراء الإطارين المفاهيمي والتطبيقي على حد سواء، إلا أنها اختلفت عنها في عدة جوانب مما جعلها تتميز بمزايا محددة يمكن اعتبارها إسهاما في البحث العلمي، تتمثل هذه المزايا في:

- بحثت هذه الدراسة في التأثير المباشر للشمول المالي (FI) على الاستقرار المالي (FS) بشكل خاص في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهو ما لم يتم تناوله في الأعمال التجريبية السابقة، (الدراسة الوحيدة التي اختارت نفس المنطقة كعينة للدراسة كان مؤشر قياس الاستقرار المالي هو معدل النمو الاقتصادي)؛
- على عكس الدراسات الأخرى التي ركزت معظمها على قياس الاستقرار المالي بواسطة مؤشر القطاع المصرفي Z-Score، استخدمت هذه الدراسة مؤشر مركب للاستقرار المالي لـ 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم احتسابه بناء على 19 مؤشرا فرعيا لكل دولة على حدى، و بالتالي فالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي يعد أكثر شمولية ودقة مقارنة بالمؤشرات الجزئية التي اعتمدتها الدراسات السابقة؛
- لم تتناول معظم الدراسات السابقة تأثير العوامل الاقتصادية العالمية على الاستقرار المالي، بينما هذه الدراسة قامت بدمج مؤشر (المناخ الاقتصادي العالمي (GECI) ضمن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي. لذلك، يعد من الإضافات المهمة لهذه الدراسة حيث ساعد كثيرا في تحليل تطور مستوى الاستقرار المالي في دول المنطقة؛
- اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression)، وهو أسلوب إحصائي متقدم لم يتم توظيفه في الدراسات السابقة التي اعتمدت غالبا على نماذج الانحدار التقليدية مثل (GMM) و (OLS)، أو نماذج البانل (Panel Data Models)، وقد مكن هذا النموذج من تحليل تأثير الشمول المالي وفق مستويات مختلفة من الاستقرار المالي، مما سمح بفهم أعمق للعلاقة بين المتغيرين وكشف التباينات بين الدول ذات الاستقرار المالي العالي والمنخفض؛
- تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات الأولى في الجزائر التي تفحص تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول منطقة MENA؛

- أخيرا، من حيث نطاق الدراسة، ركزت هذه الدراسة على عينة مختارة بعناية من عشر دول عربية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (2009-2021)، مما يجعل نتائجها أكثر تجانسا وقابلية للتعميم على الاقتصادات العربية مقارنة بالدراسات السابقة التي اعتمدت على عينات دولية، كما أن تحليل التأثيرات التفصيلية للشمول المالي على الاستقرار المالي في هذه العينة يساهم في تقديم رؤى عملية لصناع السياسات المالية في المنطقة، مما يعزز من الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة.

الفصل الرابع

البيانات والمنهجية

مقدمة الفصل

1.4. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

1.1.4. مجتمع الدراسة

2.1.4. عينة الدراسة

2.4. منهجية الدراسة

3.4. أدوات الدراسة

1.3.4. مصادر جمع بيانات الدراسة

2.3.4. متغيرات الدراسة

4.4. نموذج الدراسة.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

يتضمن أي بحث علمي تطبيق مجموعة من الأساليب والإجراءات المعروفة أيضا بالمنهج أو الاستراتيجيات التي تهدف الى إنتاج معرفة علمية ذات جودة عالية. يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار منهجي متكامل يوضح الأسس التي استندت إليها هذه الدراسة في معالجة الإشكالية المطروحة، حيث تم وصف مجتمع الدراسة وعينتها، مع تحديد أدوات الدراسة بواسطة عرض مصادر جمع البيانات المستخدمة، وشرح مفصل للمتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى تبرير أسباب اختيارها، كما تم عرض الأسلوب الإحصائي المستخدم في تقدير أثر كل من المتغيرات المستقلة التي تعكس أبعاد الشمول المالي، على المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي، والذي تم التعبير عنه بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، إذ تم اعتماد نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression) وذلك نظرا لما يتمتع به هذا النموذج من مزايا تتجاوز النماذج التقليدية، وقد ساعد هذا الطرح المنهجي في بناء تحليل متكامل يتيح فهم أعمق للعلاقة بين المتغيرات المدروسة، مما يسهم في تقديم استنتاجات موثوقة تدعم أهداف الدراسة.

1.5. مجتمع وعينة الدراسة

قبل تحديد العينة المناسبة للدراسة، يجب أولاً معرفة مجتمع الدراسة الذي تم اختياره وفقاً لموضوع الدراسة وأهدافها.

1.1.4. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، والتي تتكون من 21 دولة حسب تصنيف البنك الدولي (البنك الدولي)، وتتمثل في الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، السودان، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، عمان، العراق، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن، إيران.

يعود سبب اختيار دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، كمجتمع لدراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتنوعها في الخصائص الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية، مما يوفر بيئة مثالية، وإطاراً جغرافياً واقتصادياً يسمح بإجراء مقارنات معمقة، وتحليل أشمل لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.

2.1.4. عينة الدراسة

تعرف عملية اختيار جزء من المجتمع الإحصائي للدراسة بأخذ العينات، و بالتالي فعينة الدراسة هي مجموعة فرعية يتم اختيارها من مجتمع الدراسة لتمثيله خلال خطوات البحث، يتم استخدام العينة لإجراء التحليلات والاستنتاجات وإسقاطها أو تعميمها على المجتمع كله عندما يكون من الصعب أو من المستحيل دراسة كل وحدة من وحدات مجتمع الدراسة منفردة (Polit, D; Beck, C., p. 07).

تم اختيار الجزائر في البداية كعينة أولية للدراسة، نظراً لأهميتها الاقتصادية كواحدة من دول شمال إفريقيا ذات الاقتصاد النفطي، بالإضافة إلى وجود تحديات واضحة في مجال الشمول المالي والاستقرار المالي التي تستحق التحليل، ولتعميق الفهم وإثراء التحليل، تم توسيع عينة الدراسة لتشمل دولاً أخرى من شمال إفريقيا، وهي (المغرب، تونس، ومصر)، وقد تم اختيار هذه الدول نظراً لاشتراكها في خصائص اقتصادية واجتماعية مع الجزائر، بالإضافة إلى وجود تباين في مستويات الشمول المالي والاستقرار المالي، مما يوفر فرصة لتحليل تأثير الشمول المالي في سياقات متقاربة، وللحصول على تحليل أوسع وإمكانية مقارنة أكثر شمولاً، تم تضمين دول أخرى من منطقة الشرق الأوسط، وهي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، العراق، والأردن)، و يعود سبب اختيار هذه الدول إلى تشابهها مع الجزائر في اعتمادها على عوائد النفط، واختلافها عنها في درجة تنوع الاقتصاد ومستويات التطور المالي. بهذا التوسيع، أصبحت عينة الدراسة تتكون من عشر دول هي (الجزائر، مصر، تونس، المغرب، السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، الأردن، والعراق). بناءً على ما سبق فإن اختيار عينة دراستنا لم يكن بشكل عشوائي، بل تم بناءً على معايير محددة تخدم أهداف الدراسة تتمثل في:

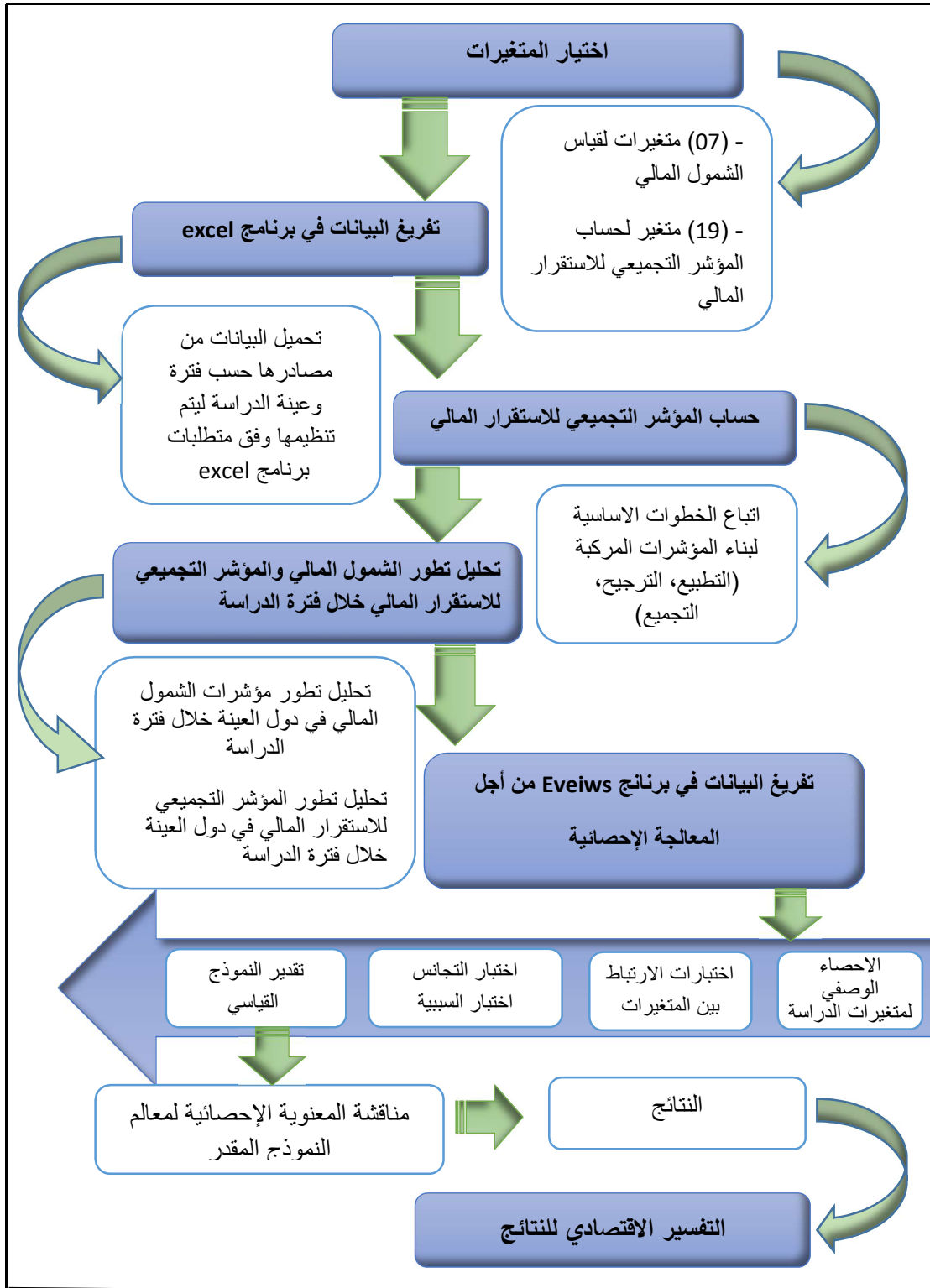
- تمثل هذه الدول اقتصادات رئيسية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛
 - تشمل العينة دولاً نفطية (مثل السعودية، قطر، الامارات، العراق، الكويت) وأخرى غير نفطية (مثل تونس، مصر، المغرب الأردن)، مما يسمح بإجراء مقارنات معمقة؛
 - تتوفر دول العينة على بيانات شاملة حول مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي.
- يوفر هذا الاختيار المدروس بيئة مثالية لتحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، مما يضمن تمثيلاً جيداً لمجتمع الدراسة، ويعزز من مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم.

2.4. منهجية الدراسة

حسب (Creswell, 2014, p. 31) فإن منهجية الدراسة تشير إلى الخطوات والإجراءات التي تغطي مراحل الدراسة، كما تشير إلى الطريقة التي يتم بها إجراء الدراسة وتنظيمها، وتصنف منهجيات البحث بشكل عام إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: منهجية البحث الكمي، منهجية البحث النوعي، ومنهجية البحث المختلطة.

تم اعتماد منهجية البحث الكمي كإطار عام لهذه الدراسة، حيث تعتمد هذه المنهجية على البيانات الرقمية التي تتيح قياس العلاقات بين المتغيرات بشكل دقيق، وقد تم تطبيق هذه المنهجية باستخدام بيانات تاريخية لسلسلة زمنية ممتدة من 2009 إلى 2021، بهدف تحليل وقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مزيج من الأساليب المنهجية المتكاملة، حيث تم توظيف المنهج التاريخي والمقارن لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي، ورصد التطورات والتغيرات التي شهدتها الدول محل الدراسة عبر الفترة الزمنية المحددة. في الأخير، ثم استخدم المنهج الإحصائي لفحص وقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول العينة باستخدام أدوات إحصائية متقدمة لضمان دقة النتائج وموثوقيتها، وقد شملت الخطوات التي غطت المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة ما يلي:

الشكل رقم (1.4): خطوات المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

3.4. أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تساهم في تحقيق هدفها المتمثل في فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويشمل ذلك مصادر جمع البيانات التي توفر المعلومات اللازمة لإجراء هذا الفحص، وتحديد المتغيرات الملائمة، بالإضافة إلى النموذج الإحصائي المعتمد للكشف عن هذا الأثر واستخلاص النتائج النهائية حوله. وفيما يلي تفصيل لهذه الأدوات وعلاقتها بمنهجية البحث المتبعة.

1.3.4. مصادر جمع البيانات

وفقاً لـ (Polit, D; Beck, C., p. 17)، فإن عملية جمع البيانات تتمثل في جمع المعلومات اللازمة لمعالجة مشكلة الدراسة، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية في عملية إجراء التحليل الإحصائي، وهي عملية جد حاسمة وحساسة، لأنها تؤثر على نتائج الدراسة، وعلى القرارات التي ستأخذ وفقاً لذلك. تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مصادر مختلفة، حيث اعتمدنا بشكل أساسي على الوثائق والسجلات الرسمية والمتمثلة في التقارير السنوية، والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنوك المركزية للدول محل الدراسة، والمتاحة على مواقعها الرسمية الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من قواعد البيانات الدولية التي تنشر الإحصاءات والبيانات بشكل دوري، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.4): مصادر جمع البيانات

بيانات الشمول المالي	بيانات الاستقرار المالي
قاعدة بيانات البنك الدولي http://databank.worldbank.org/data/home.aspx	التقارير السنوية + النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن البنوك المركزية لدول العينة
تقرير الشمول المالي العالمي (Global Findex Database) للسنوات: 2011، 2014، 2017، 2021 https://documents.worldbank.org/en/publications/documents-reports/documentdetail	تقارير الاستقرار المالي + النشرات الإحصائية الصادرة عن صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
قاعدة بيانات (The global Economy) https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/ar/publications/areb
قاعدة بيانات (Statista) https://fr.statista.com/recherche/?q=digital+payment&p=1&ment	أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية https://www.amf.org.ae/ar/news
	قاعدة بيانات (Economics World) https://www.worldeconomics.com/DataQualityRatings

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على ماسبق

2.3.4. متغيرات الدراسة:

تعالج الدراسة موضوع أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة (MENA)، وقد تم الاستدلال على المتغير التابع بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، وعلى المتغير المستقل بالمؤشرات الفرعية لأبعاد الشمول المالي، ويوضح الشكل التالي المتغيرات المختارة لمعالجة إشكالية الدراسة.

الشكل رقم (2.4): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

وفيما يلي التعريف بمتغيرات الدراسة، مع تبرير اختيارها

أولاً: المتغير المستقل:

يتكون المتغير المستقل في هذه الدراسة من مجموعة من المؤشرات التي تقيس مستوى الشمول المالي على مستوى الدولة، وقد تم الاعتماد على المؤشرات التي توفر رؤية شاملة لمدى انتشار الشمول المالي وتأثيره في الاستقرار المالي، حيث اختيرت سبعة (07) متغيرات، أربعة (04) منها تعكس بعد الوصول للخدمات المالية، والثلاثة (03) متغيرات المتبقية تعكس بعد استخدام الخدمات المالية.

جاء اختيار هذه المتغيرات استناداً إلى مجموعة من المعايير التي تضمن بناء قاعدة بيانات قوية تدعم عملية التحليل، وتغرز من مصداقية نتائج البحث، وتتمثل في:

- تم اختيار مؤشرات قياس كل من بعد الوصول إلى الخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية لتمثيل الشمول المالي، باعتبارها مقياس معتمدة دولياً في العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حول الشمول المالي، وهي تعكس صورة شبه شاملة عن مستوى الشمول المالي من خلال مدى توفر الخدمات المالية ومدى استخدامها، بالإضافة إلى تناسقها مع المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة لتسهيل تفسير ومناقشة النتائج وفقها.

- تم استبعاد مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية كونها مؤشرات يعتمد قياسها على عوامل كيفية، مثل مستوى الوعي المالي للأفراد ومدى رضاهم عن الخدمات المالية، بالإضافة إلى قدرتهم على تحمل تكاليفها. وجبت هنا الإشارة إلى أن شركة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's)، قامت بالتعاون مع البنك الدولي بمشروع المسح العالمي لبيانات المعرفة المالية من أجل حساب مؤشر عالمي يقيس محو الأمية المالية، حيث تم إجراء استطلاعات رأي للأفراد في مختلف دول العالم بواسطة طرح أسئلة معيارية صممت خصيصاً لتعكس مدى المعرفة المالية (Lusardi & Mitchell, 2014, p. 8)، لكن، آخر مسح لبيانات مؤشر محو الأمية المالية حول العالم كان سنة 2014، ولم يتم إجراء مسح آخر من قبل شركة (S&P) بعد إصدار النتائج الأولية سنة 2015، وبالتالي لا تتوفر بيانات رسمية للسنوات الأخيرة. بناء على ذلك، تم استبعاد هذا المؤشر لضمان استخدام متغيرات تتمتع باستمرارية في القياس وإمكانية المقارنة بمرور الوقت.

ثانياً: المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، وقد تم اختياره لتمثيل مستوى الاستقرار المالي في الدول محل الدراسة، نظراً لقدرته على دمج عدة أبعاد مختلفة تعكس الاستقرار المالي من مختلف الجوانب، ويعد هذا النهج أكثر شمولاً مقارنة بالاعتماد على مؤشر فردي قد لا يكون كافياً لتقييم الاستقرار المالي بشكل دقيق ومتكامل.

والجدول التالي يوضح المؤشرات الفرعية التي تم استخدامها في بناء المؤشر المركب الممثل في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.

الجدول (2.4): المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي

الرمز	المتغيرات الفرعية		المؤشر الفرعي
Id1	كفاءة وعمق المؤسسات المالية		مؤشر التطور المالي FDI
Id2	كفاءة وعمق الاسواق المالية		
Is1	كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر السلامة المالية (الاستقرار المصرفي) FSI
Is2	القروض المتعثرة /اجمالي القروض	جودة الاصول	
Is3	المخصصات/اجمالي القروض المتعثرة		
Is4	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	الربحية	
Is5	معدل العائد على الأصول ROA		
Is6	هامش الفائدة/اجمالي الدخل		
Is7	اجمالي الأصول السائلة /الالتزامات السائلة	السيولة	
Is8	اجمالي القروض /اجمالي الودائع		
Im1	التضخم		مؤشر الاقتصاد الكلي MI
Im2	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي		
Im3	العجز أو الفائض في الحساب الجاري		
Im4	الدين الحكومي العام/ الناتج المحلي الاجمالي		
Im5	معدل نمو الايرادات الحكومية		
Im6	الاحتياطات الاجنبية/ الناتج المحلي الاجمالي		
Im7	مؤشر الحرية المالية		
Ig1	معدل التضخم العالمي		مؤشر المناخ الاقتصادي GECI
Ig2	معدل النمو الاقتصادي العالمي		

المصدر: من اعداد الطالبة بناءاً على تجارب بعض البنوك المركزية للدول العربية في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي. تقارير الاستقرار المالي العربي للسنوات من 2010 الى 2022 الصادرة عن صندوق النقد العربي و المتوفرة على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

فيما يلي شرح لمكونات المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الموضحة في الجدول أعلاه:

- 1. مؤشر التطور المالي (FDI):** يعكس هذا المؤشر مدى تطور النظام المالي، حيث أن مؤشر كفاءة وعمق الأسواق المالية يشير إلى مدى تنوع وتوافر الأدوات المالية (كأسهم والسندات) من جهة، وقدرة الأسواق على تخصيص الموارد بفعالية وتقليل التكاليف من جهة أخرى. كذلك، يعكس مؤشر كفاءة

وعمق المؤسسات المالية مدى تغطية المؤسسات المالية لخدماتها (مثل القروض والودائع) وتشير إلى مدى قدرتها على إدارة المخاطر وتخصيص رأس المال بكفاءة.

2. مؤشر السلامة المالية (FSI): يقيس هذا المؤشر مدى سلامة المؤسسات الائتمانية داخل النظام المالي، فهو يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المالية والحفاظ على استقرارها، حيث يشير ارتفاع معدل كفاية رأس المال إلى متانة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات المالية المحتملة، ويدل انخفاض نسبة القروض المتعثرة على كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك، كما يشير تخصيص مخصصات كافية لهذه القروض في الحد من الخسائر المحتملة، مما يقلل من مخاطر التعثر المصرفي، أيضا تعكس مؤشرات الربحية مدى كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسات المالية، حيث يؤدي ارتفاع قيمة مؤشرات الربحية إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المصرفي، أما مؤشرات السيولة، الممثلة في نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، فتعكس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مما يقلل من مخاطر السيولة ويساهم في استقرار النظام المصرفي ككل.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): يغطي هذا المؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي التي تعكس قدرة النظام المالي على الاستجابة للصدمات، فقد تم تضمين معدل التضخم ونسبة العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باعتبارهما مؤشرين حاسمين يعكسان مدى تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، مما يؤثر بدوره على ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار المحلية. في الوقت ذاته، يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي القدرة على توليد الإيرادات، مما يساهم في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي على حد سواء، كما أن انخفاض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى قدرة الحكومة على إدارة ديونها بكفاءة، وتمويل أنشطتها دون خلق ضغوط مالية تهدد الاستقرار الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية يعكس قدرة الدولة على تنفيذ سياسات مالية مستدامة، مما يحد من المخاطر المالية طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يمثل ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عاملا مهما في توفير الحماية ضد الصدمات الخارجية، ودعم استقرار العملة والنظام المالي. أما الإضافة الجديدة في هذا المؤشر هي إدراج مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقيس مدى حرية الأفراد والشركات في ممارسة الأنشطة الاقتصادية دون تدخل مفرط للدولة، (Fraser Institute., 2015, p. 185).

4. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (GEI): يعكس الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي، وهذه الظروف تؤثر بشكل مباشر على الاقتصادات المحلية من خلال تعزيز التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وبالتالي على استقرار النظام المالي.

ثالثاً: طريقة بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي: تمر عملية بناء المؤشرات المركبة بأربعة مراحل وهي:

1. اختيار المؤشرات الفرعية: يشترط عند اختيار المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي ملاءمتها للدراسة وتوفر بياناتها، فقد يحد عدم توفر البيانات الملائمة من القدرة على بناء مؤشر مركب سليم(مها عزالدين و ندى محمد، 2006، صفحة 05).

تمت مراعاة الاعتبارات التالية عند اختيار المؤشرات الفرعية:

- خصوصية النظام المالي لدول شمال افريقيا والشرق الأوسط: لا يزال القطاع المصرفي الذي يعد الركيزة الأساسية للوساطة المالية، هو المسيطر على النظام المالي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط مقارنة بغيره من القطاعات. ولذلك، تم التركيز على المتغيرات المكونة لمؤشر السلامة المالية التي تعكس استقرار القطاع المصرفي أثناء بناء المؤشر التجميعي، حيث ضم مؤشر السلامة المالية 08 مؤشرات فرعية تشمل جميع جوانب القطاع المصرفي وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة.
- توافر البيانات: امتدت فترة الدراسة من 2009 إلى 2021، أي لمدة 13 سنة، كان الاكتفاء بهذه السنوات بسبب عدم توافر البيانات الخاصة بمؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي) لفترات سابقة.

3. تطبيع البيانات (Normalization):

يقصد بتطبيع البيانات تحويل القيم الأساسية للمتغيرات إلى قيم معيارية تنحصر في المجال (0-1)، وذلك من أجل السماح بالمقارنة بين المتغيرات. هناك عدة أساليب لتطبيع البيانات لكن وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، فإن أفضل طريقة لتعبير البيانات هي طريقة التطبيع التجريبي حسب المنهجية التالية:

$$d_{jt} = \frac{(x_{jt} - \min(x_j))}{(\max(x_j) - \min(x_j))}$$

حيث:

Djt : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t).

Xjt : يمثل قيمة المتغير (j) في الفترة (t).

min(xj) : أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

max(xj) : أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

نتائج تعبير البيانات السنوية لكل من الدول (الجزائر، مصر، تونس، المغرب، السعودية، قطر، الامارات، الكويت، الاردن، العراق) موضحة في الملحق رقم (02)

3. ترجيح المتغيرات وتجميع المؤشر: بعد تطبيع البيانات تأتي مرحلة ترجيح المتغيرات، وهي عملية اعطاء لكل مؤشر فرعي وزناً نسبياً يعكس أهميته، بالنسبة لتحديد اوزان المتغيرات المدرجة في تكوين

المؤشر، فقد تم الاعتماد على الترجيح المتساوي للمتغيرات الفردية المكونة لكل مؤشر فرعي حسب الصيغة التالية:

$$S_{\{kt\}} = \sum_{j=1}^{n_k} W_j \cdot d_{\{jt\}}$$

حيث أن:

$S_{\{kt\}}$: قيمة المؤشر الفرعي k في الفترة t .

W_j : لوزن النسبي للمتغير j داخل المؤشر الفرعي k .

n : يمثل عدد المتغيرات.

$d_{\{jt\}}$: لقيمة المعيارية للمتغير j في الفترة t .

بما أن عدد المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي هي 19 مؤشرا، فإن الاوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية كانت كالتالي:

الوزن الترجيحي لمؤشر التطور المالي هو: 11%

الوزن الترجيحي لمؤشر السلامة المالية هو: 43%

الوزن الترجيحي لمؤشر الاقتصاد الكلي هو: 37%

الوزن الترجيحي لمؤشر المناخ الاقتصادي العالمي هو: 11%.

تم تجميع المؤشرات الفرعية الاربعة ضمن أوزانها الترجيحية وفق الصيغة التالية:

$$AFSI_t = \sum_{k=1}^m W_k \cdot S_{\{kt\}}$$

وتمت صياغة معادلة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي كما يلي:

$$AFSI_t = W_1 \cdot FDI_t + W_2 \cdot FSI_t + W_3 \cdot MI_t + W_4 \cdot GECI_t$$

بتعويض قيمة الاوزان الترجيحية التي تم احتسابها للمؤشرات الفرعية في المعادلة نحصل على الصيغة

النهائية لمعادلة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

$$AFSI_t = 0.11 \cdot FDI_t + 0.45 \cdot FSI_t + 0.33 \cdot MI_t + 0.11 \cdot GECI_t$$

- $AFSI_t$: المؤشر المركب للاستقرار المالي في الفترة t .

- FDI_t : قيمة مؤشر التطور المالي في الفترة t .

- FSI_t : قيمة مؤشر السلامة المالية (الاستقرار المصرفي) في الفترة t .

- MI_t : قيمة مؤشر الاقتصاد الكلي في الفترة t .

- $GECI_t$: قيمة مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي في الفترة t .

- W : الوزن الترجيحي لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية.

وفق الطريقة التجريبية لتطبيع البيانات تتم مقارنة نتائج المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بقيمة مرجعية هي (0.5)، فكل قيمته أقل من (0.5) تعبر عن عدم الاستقرار المالي، وكل قيمة أكبر من (0.5) تعبر عن الاستقرار المالي.

ويمكن جمع وترميز متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3.4): متغيرات الدراسة

المتغير التابع		
الترميز	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	
AFSI	$AFSI_t = 0.11 \cdot FDI_t + 0.45 \cdot FSI_t + 0.33 \cdot MI_t + 0.11 \cdot GECl_t$	
المتغيرات المستقلة		
NCBB	عدد الفروع البنكية لكل 100,000 بالغ	مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية
ATMs	عدد الصرافات الآلية لكل 100,000 بالغ	
OBP	نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت (نسبة من عدد السكان)	
NIC	عدد مؤسسات التأمين لكل 100,000 بالغ	
NBCB	عدد المقترضين من مؤسسات رسمية لكل 1,000 بالغ	مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية
NDCB	عدد المودعين لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ	
NBCB	عدد مستخدمي بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

4.4. نموذج الدراسة:

تم اختيار نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression)، من أجل فحص أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة تتكون من 10 دول من منطقة MENA خلال للفترة من 2009 إلى 2021.

1.4.4. التعريف بالنموذج:

نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression) هو أسلوب إحصائي طور من قبل "روجر كونكر" و"جيل باسيه" في عام 1978، يستخدم لتقدير العلاقة بين المتغيرات في الحالات التي لا يتبع فيها المتغير التابع توزيعاً طبيعياً، أو عندما يكون الهدف هو دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على مختلف القيم في توزيع المتغير التابع بدلاً من التركيز على المتوسط فقط. (Koenker & Hallock, 2001, p. 145)

على عكس الانحدار التقليدي (OLS) الذي يهدف إلى تقدير العلاقة عند متوسط التوزيع فقط، يتيح لنا الانحدار الكمي تحليل التوزيع الشرطي للمتغير التابع عند مستويات مختلفة (كميات) مثل المتوسط (median)، أو القيم الأخرى كالكميم 25% (أي عند الربع الأول)، أو الكميم 75% (أي عند الربع الثالث)، مما يوفر رؤية شاملة للعلاقة بين المتغيرات عبر أجزاء متعددة من توزيع البيانات (Aboudi, 2014, p. 4)

2.4.4. أسباب اختيار النموذج:

في سياق موضوع دراستنا "أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة MENA خلال الفترة من 2009 - 2021"، يعتبر الانحدار الكمي خياراً مناسباً للأسباب التالية:

- يتيح لنا تقدير القيم المشروطة، فبدلاً من نمذجة المتوسط فقط، يقوم هذا الانحدار بتقدير قيم المعاملات عند الوسيط 50%، أو الربع الأول 25%، أو الربع الثالث 75%، بالتالي يمكننا من كشف تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستويات مختلفة من الاستقرار المالي؛

- نظراً لعدم اعتماده على تقليل الأخطاء التربيعية كما في الانحدار الخطي العادي، فهو أقل تأثراً بالقيم المتطرفة، أي أنه في الانحدار الخطي العادي، يتم حساب المعاملات بناءً على تقليل مجموع الأخطاء التربيعية لكن عند وجود قيمة متطرفة، فإن التربيع يجعل تأثيرها كبيراً جداً، مما قد يؤدي إلى انحراف النموذج، في حين الانحدار الكمي يعتمد على تقليل مجموع القيم المطلقة للأخطاء وليس الأخطاء التربيعية، مما يقلل من تأثير القيم المتطرفة بشكل كبير.

- التعامل مع البيانات الطولية: بيانات دراستنا ذات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، مما يمكننا من دمج الانحدار الكمي مع تقنيات تحليل البيانات الطولية لتحقيق نتائج أكثر دقة.

3.4.4. معادلة النموذج

وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الكمي الصيغة التالية:

$$Q_{\tau}(AFSI) = \beta_{0,\tau} + \beta_{1,\tau} \cdot NCBB + \beta_{2,\tau} \cdot ATMs + \beta_{3,\tau} \cdot OBP + \beta_{4,\tau} \cdot NIC + \beta_{5,\tau} + \beta_{6,\tau} \cdot NDCB + \beta_{7,\tau} \cdot NDC$$

حيث:

- $Q_{\tau}(AFSI)$: الكمية الشرطية لمؤشر الاستقرار المالي عند المستوى τ ؛
 - $\beta_{0,\tau}$: المعامل الثابت للنموذج عند الكمية τ ؛
 - $\beta_{1,\tau}, \beta_{2,\tau}, \beta_{3,\tau}, \dots, \beta_{7,\tau}$ هي المعاملات المقدرة لكل متغير مستقل عند الكمية τ ؛
 - $NCBB, ATMs, OBP, NIC, NDCB, NDC$ هي المتغيرات المستقلة
- سيتم تقدير النموذج عند قيم τ الثلاثة للمتغير التابع:
- الربع الأول (Quantil 01): $Q_1 = 25\%$
 - المتوسط (Mean): $Q_2 = 50\%$
 - الربع الثالث (Quantil 03): $Q_3 = 75\%$

خلاصة الفصل

تناول الفصل وصفا منهجيا شاملا للبيانات والاسلوب الذي اعتمدت عليه الدراسة لتقييم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة (2009-2021). استعرضنا مجتمع الدراسة الذي يمثل دول المنطقة وعينة الدراسة المختارة بعناية بما يتناسب مع أهداف البحث ومتطلبات التحليل، كما تم تحديد مصادر البيانات التي شملت تقارير دولية ومؤشرات اقتصادية موثوقة لضمان دقة النتائج.

تناول الفصل أيضا شرحا مفصلا للمتغيرات الرئيسية المستخدمة في الدراسة، حيث تم توضيح كيفية بناء المؤشر التجميعي للاستقرار، وأسباب اختيار المتغيرات الفرعية التي تعكس مختلف أبعاد الاستقرار المالي، أما بالنسبة للمتغير المستقل، فقد تم تبرير اختيار المؤشرات الفرعية للشمول المالي التي تغطي أبعاد الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

وأخيرا، تم عرض نموذج الدراسة بالتفصيل، من حيث تعريفه وتوضيح طريقة التقدير، كما تمت الإشارة إلى مزايا هذا النموذج في تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. وبهذا، يعتبر هذا الفصل أساسا علميا يبني عليه التحليل والتفسير في الفصل القادم، مما يمهد لفهم معمق لكيفية تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في سياق دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

الفصل الخامس:

تحليل البيانات واختبار

الفرضيات

مقدمة الفصل

1.5. الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

1.1.5. تحليل تطور الشمول المالي في عينة من دول MENA

أولاً: تحليل تطور بعد الوصول للخدمات المالية في عينة من دول MENA

ثانياً: تحليل تطور بعد استخدام الخدمات المالية في عينة من دول MENA

ثالثاً: تحليل تطور بعد جودة الخدمات المالية في عينة من دول MENA

2.1.5. تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار لمالي في عينة من دول MENA

2.5. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

1.2.5. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

2.2.5. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

3.2.5. اختبارات التوصيف

4.2.5. تقدير النموذج

5.2.5. المغنوية الإحصائية لمعالم النموذج

3.5. اختبار الفرضيات

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل متكامل للبيانات، بدءاً بالتحليل الوصفي الذي يعرض تطور مؤشرات الشمول المالي والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي خلال فترة الدراسة داخل عينة الدول المختارة، وصولاً إلى التحليل الإحصائي الذي يختبر العلاقة بين هذين المتغيرين باستخدام أدوات كمية متقدمة مما يمكن من اختبار الفرضيات ثم الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها مسبقاً.

يتضمن التحليل الوصفي للمتغيرات دراسة تطور كل من مؤشرات قياس الشمول المالي التي تعكس بعد الوصول للخدمات المالية، بعد استخدام الخدمات المالية، بعد جودة الخدمات المالية، وتطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي تم تصميمه من خلال تجميع أربعة مؤشرات فرعية تعكس مختلف جوانب الاستقرار المالي هي مؤشر التطور المالي، مؤشر السلامة المالية، مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر المناخ الاقتصادي من أجل تقديم فهم دقيق لتطور الشمول المالي والاستقرار المالي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

بعد الانتهاء من التحليل الوصفي انتقلنا إلى التحليل الإحصائي الذي شمل توصيف النماذج الإحصائية المناسبة واختبار تجانس البيانات باستخدام نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression)، بالإضافة إلى اختبارات السببية لاكتشاف العلاقة بين المتغيرات. في الأخير، خلص هذا التحليل الإحصائي إلى تقدير النموذج القياسي الذي يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الشمول المالي) والمتغير التابع (الاستقرار المالي).

اختتمنا الفصل باختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة من أجل التحقق من أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في منطقة MENA، خلال الفترة من 2009 إلى 2021، وتقديم استنتاجات علمية تدعم أو تنفي العلاقة النظرية المفترضة بين المتغيرين، ومن ثم تقديم أدلة واضحة حول أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، ومن ثم المساهمة في إثراء المعرفة العلمية حول هذا الموضوع.

1.5. الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة:

تهدف الدراسة التحليلية لمؤشرات الشمول المالي والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي إلى تحليل تطور كل منها في دول المنطقة المختارة خلال فترة الدراسة.

1.1.5. تحليل تطور الشمول المالي في منطقة MENA

إن تحليل تطور الشمول المالي في منطقة MENA، يعتمد على تحليل تطور مؤشرات أبعاده الرئيسية المؤثرة فيه، وعليه سيتم البدء بتحليل تطور مؤشرات كل بعد على مستوى دول المنطقة المختارة كعينة للدراسة، ثم تحليل تطور نفس المؤشرات مستوى المنطقة ككل ومقارنتها بمناطق أخرى.

أولاً: تحليل تطور بعد الوصول للخدمات المالية في منطقة MENA

سيتم تحليل تطور البنية المالية التحتية في بعض دول MENA، والتي يمكن الاستدلال عليها بواسطة مؤشرات الكثافة المصرفية (الانتشار المصرفي) والمتمثلة في:

- مؤشر نسبة انتشار الفروع المصرفية؛
- مؤشر نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي؛
- مؤشر نسبة انتشار مؤسسات التأمين.

1. مؤشر نسبة انتشار الفروع المصرفية

يوضح الجدول أدناه تطور مؤشر عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ حسب دول MENA، خلال عقد من الزمن مقسم حسب ما جاء في تقرير الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات أي خلال السنوات: 2011، 2014، 2017، 2021.

الجدول (1.5): تطور عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ في بعض دول منطقة MENA

الدول	عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ			
	2011	2014	2017	2021
الجزائر	5,18	5,21	5,22	5,26
مصر	4,62	4,56	4,88	6,79
تونس	16,86	19,24	21,70	22,28
المغرب	21,81	24,06	24,85	22,15
السعودية	8,28	8,51	8,50	7,38
قطر	12,43	13,23	9,12	8,50
الإمارات	11,67	12,75	11,27	7,60
الكويت	15,94	15,27	14,59	13,01
الأردن	16,57	15,35	14,42	13,87
العراق	5,10	5,25	3,97	3,85

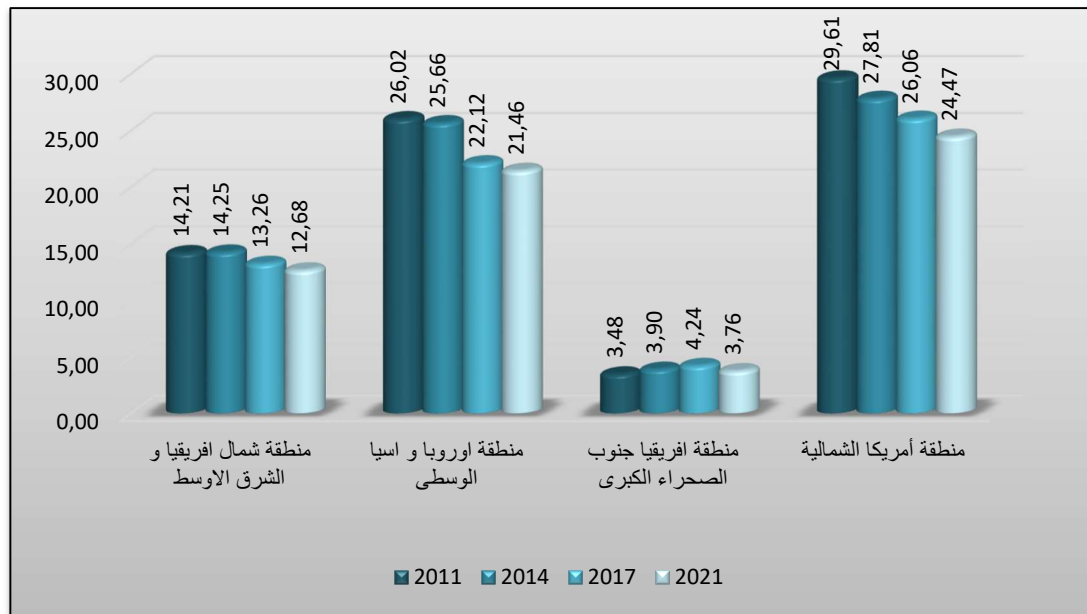
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

تظهر بيانات الجدول أن تطور مؤشر عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ خلال عرف استقرارا نسبيا خلال السنوات من 2011 الى 2017، مع تراجع ملحوظ سنة 2021 في معظم دول المنطقة، حيث لم نلاحظ نموا واضحا يعكس زيادة نسبة الانتشار المصرفي. ومع ذلك، توجد بعض الدول التي شهدت نموا في عدد الفروع البنكية طيلة الفترة من 2011 الى 2021، فعلى سبيل المثال نجد أن تونس شهدت نموا في عدد الفروع المصرفية ب 32%، وهذا يشير إلى تحسن نسبي في البنية التحتية المصرفية، كذلك الامر بالنسبة للمغرب الذي شهد هو الآخر نموا طفيفا في عدد الفروع المصرفية بين عامي 2011 و2017، قارب 14%، حيث ارتفع عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ من 22 فرعا في 2011 الى 25 فرعا في 2017، قبل أن يتراجع الى 22 فرعا في 2021.

بالنسبة لدول الشرق الاوسط (السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، الأردن والعراق) فقد لوحظ انخفاض تدريجي في عدد الفروع المصرفية ابتداء من 2014، إلى غاية 2021، مما يعكس التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية على حساب الخدمات المالية التقليدية.

الشكل(1.5): التمثيل البياني لمؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ في بعض مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

يظهر الرسم البياني محدودية انتشار الفروع المصرفية في منطقة MENA مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث سجلت 12 فرعا في 2021، ما يجعلها في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الكثافة المصرفية، في حين بلغ عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ في أمريكا الشمالية خلال نفس العام ضعف هذا الرقم، مما يعكس ضعف البنية التحتية المالية في منطقة MENA، كما يوضح الشكل البياني تراجعا ملحوظا في عدد الفروع المصرفية بجميع المناطق، لا سيما بين سنتي 2017 و2021، وهو ما

يعكس التوجه المتزايد نحو تبني التكنولوجيا المالية، خاصة في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي فرضت الإغلاق وسرعت اعتماد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فتظهر بياناتها استمرار التحديات في التوسع المصرفي، حيث لا تزال الأقل من حيث انتشار الفروع مقارنة ببقية المناطق، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الكثافة المصرفية لدعم الشمول المالي في المنطقة.

2. مؤشر نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي:

يوضح الجدول أدناه تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ حسب دول منطقة MENA، خلال عقد من الزمن مقسم حسب ما جاء في تقرير الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات أي خلال السنوات: 2011، 2014، 2017، 2021.

الجدول(2.5): عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) لكل 100 ألف في بعض دول MENA

الدول	عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ			
	2011	2014	2017	2021
الجزائر	6,10	7,60	9,13	9,30
مصر	9,22	12,06	17,71	27,56
تونس	21,12	24,50	29,99	33,22
المغرب	21,35	25,28	27,21	28,92
السعودية	58,39	68,20	74,10	62,04
قطر	48,49	56,38	56,95	52,41
الإمارات	53,86	61,12	65,37	51,70
الكويت	50,72	56,40	65,98	81,21
الأردن	24,92	25,13	27,50	31,48
العراق	2,17	1,61	2,85	6,07

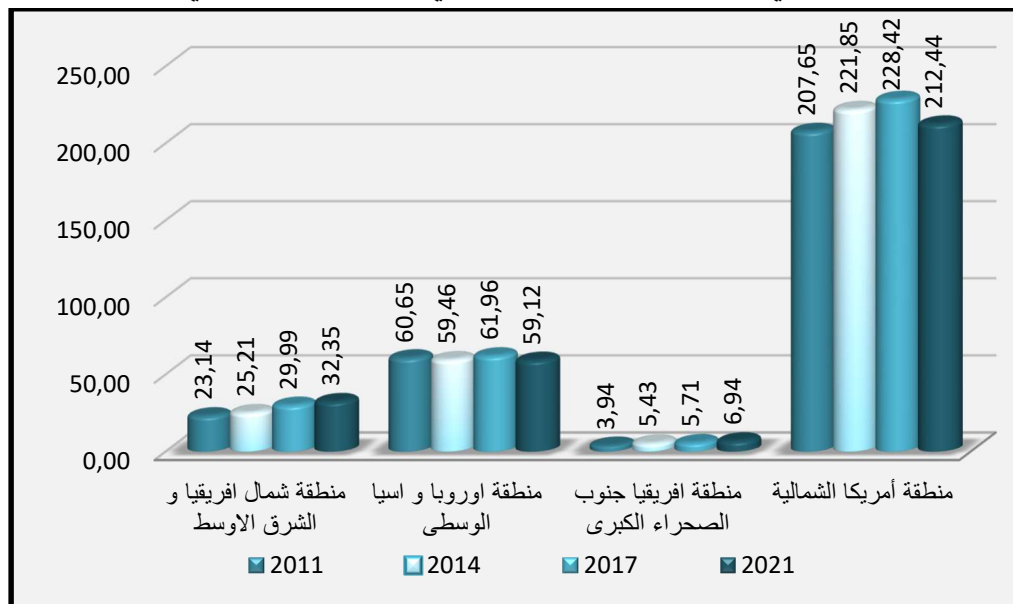
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

أظهرت بيانات الجدول تباينا في تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في دول العينة خلال الفترة من 2011 إلى 2021، مما يعكس اختلاف الديناميكيات المالية والبنوية بين هذه الدول، فقد شهدت كل من مصر، تونس، والمغرب نموا ملحوظا في عدد أجهزة الصراف الآلي، حيث ارتفع بنسبة 200% في مصر، و57% في تونس، و35% في المغرب، مما يشير إلى توسع مستمر في البنية التحتية المالية وتعزيز قنوات الوصول إلى الخدمات المصرفية. في المقابل، سجلت كذلك الجزائر والأردن زيادات طفيفة، تعكس توجهها تدريجيا نحو تعزيز الانتشار المصرفي دون تحقيق قفزات كبيرة.

أما في دول الشرق الاوسط (السعودية، الإمارات، وقطر)، فقد سجلت نموا معتدلا بين 2011 و2017، بلغت نسبته 27%، و17%، و1% على التوالي، إلا أنها شهدت تراجعاً ملحوظاً في عام 2021 بنسبة 16%، و8%، و21% على التوالي، وهو ما قد يعزى إلى التحول المتزايد نحو الخدمات المصرفية الرقمية وتقليل الاعتماد على الخدمات التقليدية. فيما يخص العراق، فقد أظهر مؤشر عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ تحسناً ملحوظاً خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من 2.17 في 2011 إلى 6.06 في 2021، مما يشير إلى جهود واضحة في توسيع البنية المصرفية وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، رغم انطلاقه من مستوى متدنٍ مقارنة بباقي الدول.

الشكل (2.5): التمثيل البياني لمؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في بعض مناطق العالم.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

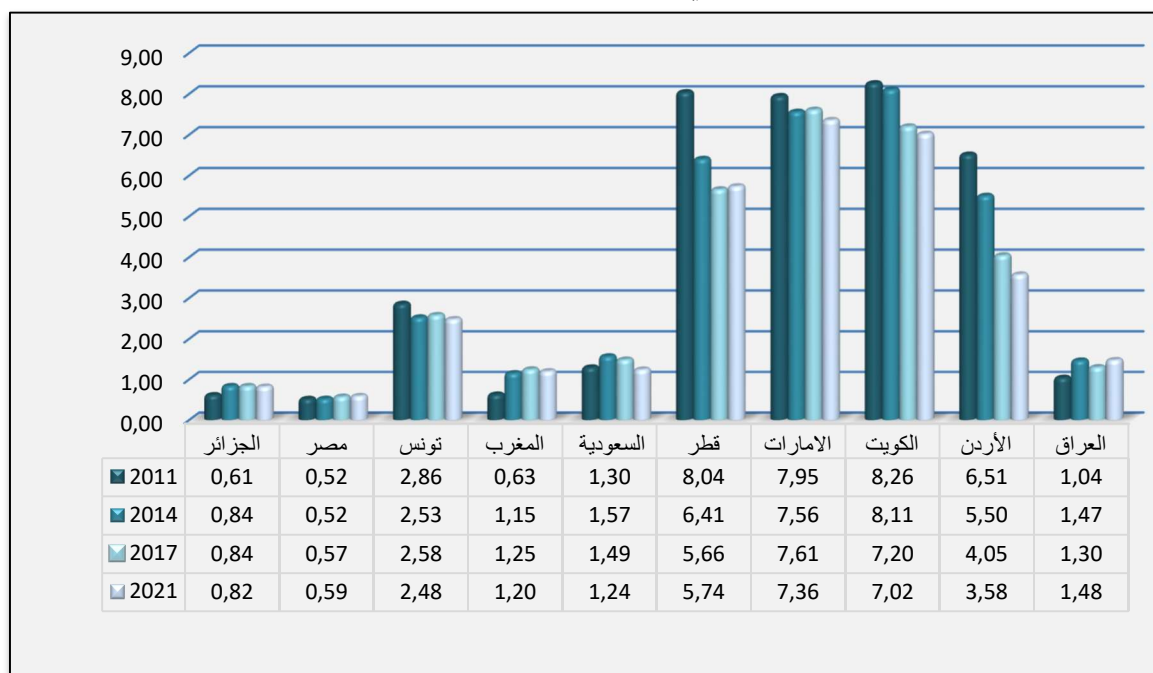
يظهر الرسم البياني أن منطقة (MENA) سجلت ضعفاً كبيراً في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، حيث سجل المؤشر في سنة 2021 ما يساوي (20) جهازاً لكل 100,000 بالغ، مقارنة بـ (120) جهازاً بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و(60) جهازاً بمنطقة أمريكا الشمالية، يمكن أن نفسر هذا النقص في أجهزة الصراف الآلي في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بتركز الصرافات الآلية في المناطق الحضرية الكبرى، مما يترك المناطق النائية والريفية بدون خدمات كافية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مستوى الشمول المالي، حيث يصعب على الأفراد والشركات في هذه المناطق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

3. مؤشر انتشار مؤسسات التأمين

يوضح التمثيل البياني أدناه تطور عدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ حسب دول منطقة MENA، خلال عقد من الزمن، خلال السنوات: 2011، 2014، 2017، 2021.

الشكل (3.5): التمثيل البياني لمؤشر عدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ

في بعض دول MENA



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات منصة (The Global Economy) المتوفرة على الموقع:

<https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php>

يبرز الجدول تفاوتاً ملحوظاً في معدل انتشار مؤسسات التأمين بين دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط خلال الفترة من 2011 إلى 2021، إذ تتمتع دول الشرق الأوسط، مثل السعودية، قطر، الكويت، والإمارات، بعدد كبير من مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ مقارنة بنظيراتها في شمال إفريقيا، مثل الجزائر، مصر، تونس، والمغرب، حيث ظلت معدلات انتشار هذه المؤسسات منخفضة ومستقرة نسبياً على مدار الفترة. يعكس هذا التفاوت فجوة هيكلية في تطور البنية التحتية للخدمات التأمينية بين المنطقتين، ففي حين يتميز قطاع التأمين في دول الشرق الأوسط بدرجة أكبر من التطور والنضج، تواجه دول شمال إفريقيا تحديات تتعلق بمحدودية انتشار مؤسسات التأمين، والتي قد تعود إلى عوامل متعددة، من بينها ضعف الثقافة التأمينية والقيود التنظيمية المفروضة على القطاع.

كما يظهر التمثيل البياني أيضاً أن دول الشرق الأوسط، رغم تفوقها من حيث عدد مؤسسات التأمين، شهدت تراجعاً ملحوظاً في هذا المؤشر خلال الفترة من 2014 إلى 2021، فقد سجلت السعودية انخفاضاً بنسبة 4.6%، والإمارات بنسبة 7.4%، في حين كانت معدلات التراجع أكثر حدة في كل من قطر والكويت، حيث بلغت 28.6% و15% على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بعدة عوامل، أبرزها التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وإغلاق العديد من

الشركات، مما دفع بعض مؤسسات التأمين إلى تقليص نفقاتها، بما في ذلك الحد من التوسع الجغرافي وإغلاق الفروع غير المربحة، بالإضافة إلى ذلك، ساهم التحول الرقمي وتبني تقنيات التأمين الحديثة عبر الإنترنت والهاتف المحمول في تقليل الحاجة إلى الفروع التقليدية، مما أثر على معدلات انتشار مؤسسات التأمين في المنطقة.

يمكن القول أن تطور بعد الوصول إلى الخدمات المالية في منطقة MENA يعكس تفاوتاً كبيراً بين دول المنطقة من حيث تقدم البنية التحتية المصرفية وبذلك تحقيق الشمول المالي. فعلى الرغم من النمو الملحوظ الذي سجلته دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس والمغرب) في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، إلا أن هذه الدول لا تزال متأخرة مقارنة بدول الخليج التي تتصدر المشهد من حيث مستوى الانتشار المصرفي. من جهة أخرى، يظهر التحول نحو المدفوعات الرقمية بشكل واضح في دول الخليج، مما يعكس استخدام الحلول المالية الرقمية عكس دول شمال إفريقيا التي لازالت تعتمد بشكل أكبر على الوسائل التقليدية في التعاملات المصرفية. بشكل عام، يمكن القول أن هذا التفاوت في نسبة الكثافة المصرفية بين دول المنطقة يعكس الاختلاف في الأولويات الاقتصادية والسياسات المالية المتبعة من قبل كل دولة في سبيل تعزيز الشمول المالي بها، حيث و حسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2022، فإنه من أجل الحفاظ على تنافسية القطاع المالي العربي، تنوعت التقنيات المالية الحديثة المستخدمة في دول الوطن العربي خلال الأعوام الأخيرة ، حيث زاد الاهتمام بالاستثمار في مجال شركات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في دول الخليج العربي، فقد بلغ إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة نحو 408 شركة في نهاية عام 2021، مقابل 257 شركة في نهاية 2020، وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث عدد الشركات المرخصة إذ بلغت 221 شركة، تلتها المملكة العربية السعودية بعدد شركات التقنية المالية الفاعلة في المملكة بلغ 147 شركة ، ثم قطر ب 30 شركة للتقنيات المالية الحديثة. (العربي، 2022، صفحة 206)

ثانياً: تطور بعد استخدام الخدمات المالية في منطقة MENA

من أجل تحليل تطور بعد استخدام الخدمات المالية وتقييم واقعه في منطقة MENA، يجب التركيز على مدى الاستفادة الفعلية من الخدمات المالية المتاحة في تلبية الاحتياجات المالية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية وهي:

- مؤشر الاقتراض الرسمي؛
- مؤشر الادخار الرسمي؛
- مؤشر الدفع الرقمي؛
- مؤشر ملكية واستخدام البطاقة البنكية.

1. مؤشر الاقتراض الرسمي

يعكس هذا المؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بعملية اقتراض من مؤسسة مالية رسمية، ويوضح الجدول أدناه تطور هذا المؤشر في بعض دول MENA، خلال عقد من الزمن مقسم حسب ما جاء في تقرير الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات أي خلال السنوات: 2011، 2014، 2017، 2021.

الجدول (3.5): نسبة الأشخاص (+15) سنة الذين قاموا بعملية اقتراض من مؤسسة مالية في دول MENA

الدول	نسبة الاشخاص (+15 سنة) الذين قاموا بعملية اقتراض من مؤسسة مالية					
	2011	2014	نسبة التغير 2011/2014	2017	نسبة التغير 2014/2017	2021 نسبة التغير 2017/2021
الجزائر	1,50	5,82	288,18	4,95	-14,87	3,79
مصر	3,65	7,68	110,32	8,76	14,03	7,29
تونس	-	12,00	-	11,73	-2,23	9,89
المغرب	-	-	-	2,64	-	4,98
السعودية	2,14	17,42	712,82	21,08	21,03	32,38
الإمارات	20,80	30,27	45,58	28,45	-6,02	28,00
الكويت	10,78	39,41	265,53	46,13	17,05	22,46
قطر	13,00	-	-	-	-	-
الأردن	4,47	14,52	224,85	17,80	22,60	9,86
العراق	7,96	4,97	-37,54	3,05	-38,61	3,63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

يظهر الجدول تفاوتاً كبيراً بين الدول من حيث مؤشر الاقتراض من القطاع الرسمي خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث تميزت دول الشرق الأوسط، خصوصاً السعودية، الإمارات، والكويت بارتفاع واضح في نسب الاقتراض الرسمي، في حين شهدت دول شمال إفريقيا نسباً منخفضة جداً.

- شهد مؤشر الاقتراض الرسمي في الجزائر انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، مقارنة بدول المنطقة، حيث سجل أدنى مستوى له في 2011 بنسبة 1.5%، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى عدة عوامل هيكلية، أبرزها محدودية التغطية المصرفية للنظام المالي الجزائري، وهيمنة البنوك الحكومية التي تركز بشكل أساسي على تمويل المشاريع الكبرى والمؤسسات الحكومية، مع إهمال القروض الصغيرة الموجهة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن المؤشر شهد انتعاشاً استثنائياً في 2014، مسجلاً معدل نمو بلغ 288.18%، وهو ما يعزى إلى البرامج الحكومية لدعم وتشغيل الشباب، التي انطلقت في 2012 بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات وضعت تحت إطار دعم ريادة الأعمال، إلا أنها جاءت في سياق سياسي

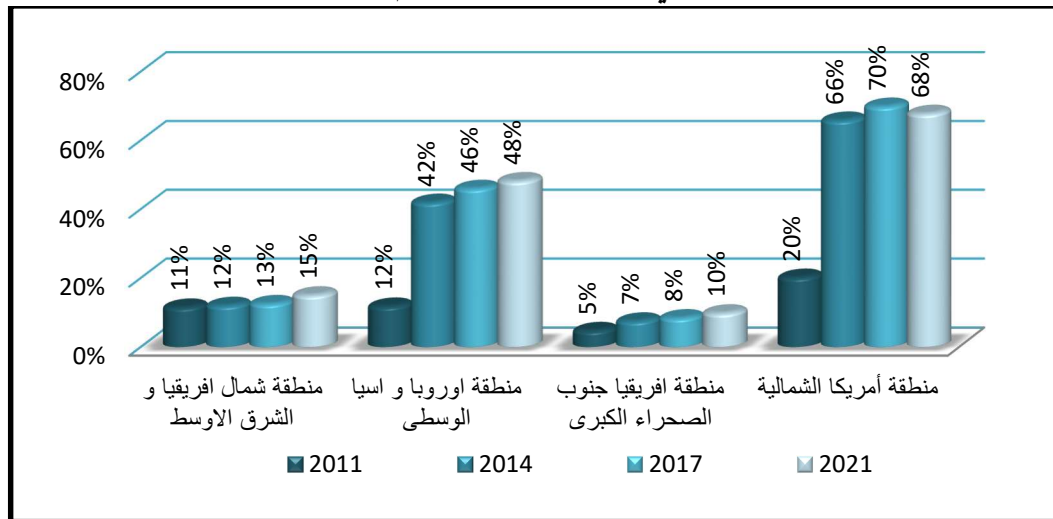
- يهدف إلى تهدئة الأوضاع الداخلية في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي في دول عربية صديقة مثل تونس ومصر وسوريا، حيث سعت الحكومة إلى احتواء أي توترات داخلية من خلال تقديم قروض ميسرة للشباب العاطل عن العمل، وقد بلغ عدد القروض الممنوحة في هذا الإطار 822 قرضا في عام 2012، و560 قرضا في عام 2013، و463 قرضا في عام 2014، حيث توزعت على قطاعات الخدمات بنسبة 31%، الحرف بنسبة 15%، الفلاحة بنسبة 10%، والنقل بنسبة 9% (شيبان، 2020، صفحة 394). إلا أن المؤشر عاد إلى الانخفاض في الفترة من 2014 إلى 2017 بنسبة 14.87%، نتيجة للأزمة النفطية التي أدت إلى تشديد سياسات الإقراض وتقليص السيولة المتاحة، ثم استمر هذا التراجع ليصل إلى 23.38% بحلول 2021، متأثرا بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي وزيادة القيود على التمويل المصرفي؛
- سجل المغرب أيضا انخفاضا في مؤشر الإقراض الرسمي سنة 2017، مما يعكس أن القطاع المالي المغربي لا يزال يفتقر إلى التغطية المصرفية الكافية مما جعل استخدام الخدمات المالية الرسمية ضعيفا، إلا أنه شهد ارتفاعا بنسبة 88.64% في سنة 2021، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في شمولية الخدمات المالية؛
 - شهدت مصر زيادة في نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية بمعدل 110.32%، خلال الفترة من 2011 إلى 2014، واستمرت بالنمو في 2017 بنسبة 14.03%، لكنها تراجعت في 2021 بنسبة 16.75%، ما قد يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي على مستوى كافة دول العالم؛
 - ما تونس فقد شهدت انخفاضا متتاليا في مؤشر الاقتراض الرسمي بمعدل 2.23% في 2017 و15.74% في 2021، هذا التراجع مرتبط أيضا بتدابير السلطات النقدية بالبلاد من أجل معالجة مشاكل السيولة التي خلفتها جائحة كوفيد-19؛
 - في دول الشرق الأوسط، عرفت السعودية قفزة نوعية من حيث تسجيلها لأعلى نسبة نمو في مؤشر الاقتراض الرسمي بنسبة 712.8% خلال الفترة من 2011 إلى 2014، واستمر نمو المؤشر في 2017 بنسبة 21.03%، ثم قفز إلى 53.57% في 2021، مما يعكس تطور البنية المالية وتحسن الوصول إلى الخدمات المصرفية. يعود هذا النمو إلى عدة عوامل أبرزها، سهولة الوصول إلى الخدمات المالية نتيجة التوسع الكبير للقطاع المصرفي السعودي، بالإضافة إلى التحول الرقمي السريع في القطاع المالي، و شمل هذا التحول انتشار منصات الإقراض الرقمية التي وفرت للأفراد والشركات إمكانية الحصول على القروض بسهولة ويسر، علاوة على ذلك، ساهمت رؤية السعودية 2030 بشكل كبير في تعزيز الاقتراض الرسمي، حيث أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج والإجراءات لدعم الاقتصاد، من بينها توفير قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تأجيل دفعات القروض القائمة، وتقديم ضمانات تمويلية للمؤسسات المالية. وخلال فترة الجائحة، استمرت هذه السياسات بدعم

الاقتصاد من خلال مبادرات مثل برنامج "كفالة" لتمويل المشاريع والقطاعات المتضررة، (Vision 2030، <https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview>, s.d.) مما عزز الطلب على القروض الرسمية؛

- في دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى، مثل (الإمارات، الكويت، الأردن)، شهدت نسب الاقتراض من القطاع الرسمي نموا ملحوظا خلال الفترة من 2011 إلى 2014، فقد نما معدل الاقتراض الرسمي في الإمارات بـ 45.58%، وفي الكويت بـ 265.52%، ثم في الأردن بـ 224.85% يعكس هذا النمو المتزايد زيادة استخدام الأفراد للخدمات المالية الرسمية بسبب تسريع رقمنة القطاع المالي. ومع ذلك، تعرضت نسب الاقتراض في الدول الثلاثة لانخفاض ملحوظ بين عامي 2017 و2021، بمعدلات 1.59%، 51.31%، و44.64% على التوالي نتيجة التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية والطلب على القروض، أما قطر فلم يمسه مسح البيانات الخاص بقاعدة الشمول المالي وتوقف عند سنة 2011؛

- في العراق تراجع مؤشر الاقتراض الرسمي بصفة مستمرة بين 2011 و2017 بنسبة 37.54% ثم بنسبة 38.61%، لكنه سجل زيادة طفيفة بنسبة 18.88% في 2021

الشكل (4.5) التمثيل البياني لنسبة البالغين الذين قاموا بعملية اقتراض من مؤسسة مالية رسمية في مناطق مختلفة من العالم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

يكشف الرسم البياني عن تباين كبير في تطور قيم مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بين المناطق خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث شهدت أمريكا الشمالية وأوروبا مع آسيا الوسطى أعلى نسب الاقتراض من القطاع الرسمي بلغت 68% و48% على التوالي في 2021، مقابل 20% و12% في 2011، مما يعكس نضج الأنظمة المالية بها وتوسع استخدام الخدمات المالية. بينما حققت إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة MENA نسباً منخفضة جداً بلغت 10% و15% في 2021 مقابل 5% و11% في 2011 على التوالي، يفسر ذلك التحديات الكبيرة المرتبطة بالفقر وضعف البنية التحتية المالية بهاتين المنطقتين.

2. مؤشر الادخار الرسمي

يعكس هذا المؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بعملية ادخار لدى مؤسسة مالية رسمية، ويوضح الجدول أدناه تطور هذا المؤشر في بعض دول MENA، خلال عقد من الزمن مقسم حسب ما جاء في تقرير الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات أي خلال السنوات: 2011، 2014، 2017، 2021.

الجدول(4.5): نسبة البالغين الذين قاموا بعملية ادخار لدى مؤسسة مالية في بعض دول MENA

الدول	نسبة الأشخاص(15+) سنة الذين قاموا بعملية ادخار لدى مؤسسة مالية رسمية (%)				
	2014	2017	نسبة التغير 2014/2017	2021	نسبة التغير 2017/2021
الجزائر	69	54	-21,74	75	38,89
مصر	59	59	0,00	54	-8,47
تونس	56	75	33,93	54	-28,00
المغرب	55	69	25,45	52	-24,64
السعودية	60	68	13,33	93	36,76
الامارات	77	81	5,19	57	-29,63
قطر	57	58	1,75	66	13,79
الكويت	71	88	23,94	91	3,41
الأردن	65	67	3,08	49	-26,87
العراق	24	11	-54,17	14	27,27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

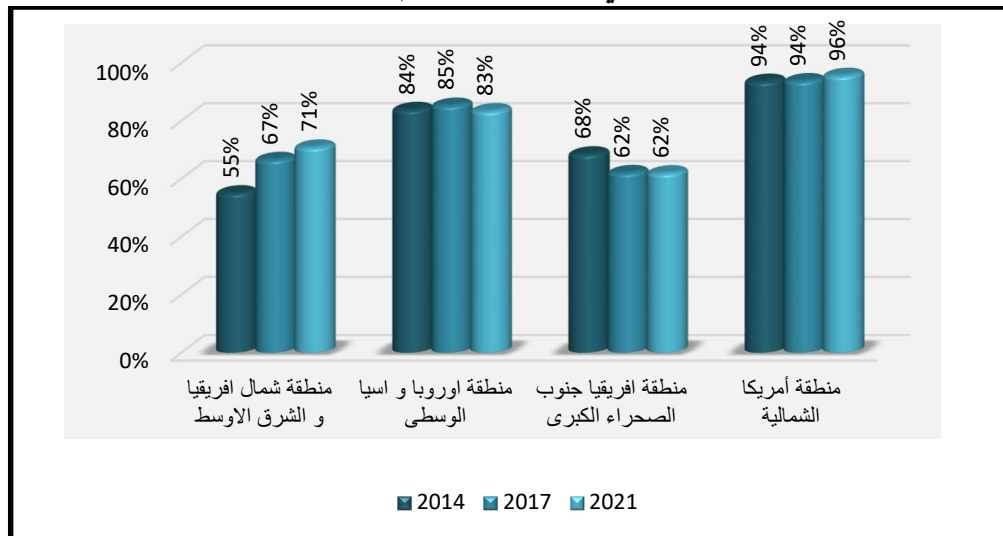
<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بعملية ادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية في دول MENA، قد شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة الممتدة بين عام 2014 و2021.

- سجلت الجزائر تراجعا في مؤشر الادخار الرسمي بين عامي 2014 و2017 بمعدل 21.74%، نتيجة انهيار أسعار النفط خلال تلك الفترة، حيث تعرض السوق النفطي سنة 2014 الى واحد من أكبر الانخفاضات بعد الحرب العالمية الثانية بقيمة 70%، وهو ما أثر على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة الأفراد على الادخار، لكن خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021 شهد المؤشر انتعاشا بمعدل نمو قدره 38.89%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتعافي أسعار النفط بعد 2018، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحفيز الأفراد على الادخار،

- حققت السعودية أيضا تحسنا استثنائيا في مؤشر الادخار الرسمي خلال الفترة من 2014 الى 2021، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 13.33% بين 2014 و2017، ثم تسارع النمو ليسجل 36.76% بين 2017 و2021، ويمكن ربط هذا التحسن بجهود الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030، مما أدى إلى تعزيز الثقة في النظام المالي وتشجيع الأفراد على الادخار.
- شهدت الكويت أيضا نموا متواصلا في مؤشر الادخار الرسمي طيلة الفترة، حيث ارتفع بنسبة تقارب 28%. في الأردن انخفضت نسبة مؤشر الاقتصاد الرسمي سنة 2021 إلى 50% بعدما كانت 67% سنة 2017، ويمكن أن يعزى هذا التحسن إلى زيادة التحويلات المالية من المغتربين في الخارج التي تعتبر مصدرا مهما للادخار في الدولة، إضافة إلى دعم الحكومة الأردنية لسياسات الشمول المالي.
- سجل العراق أضعف قيمة لمؤشر الادخار الرسمي بين دول المنطقة طيلة الفترة بنسبة 11%، 24%، 14%، خلال السنوات 2014، 2017، 2021 على التوالي، كما أن المؤشر تراجع بمعدل 54.17% بين عامي 2014 و2017، بسبب انهيار أسعار النفط، وهو ما أثر على الاقتصاد العراقي المعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية، وتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف قدرة الأفراد على الادخار. أما التحسن الذي عرفه المؤشر في سنة 2021، فيعود الى عودة الاستقرار السياسي داخل الدولة بعد التوترات التي عاشها العراق خلال سنتي 2016 و2017 من جهة، وعودة أسعار النفط بعد 2018 الى مستويات مرتفعة من جهة أخرى.
- عرفت قطر هي الاخرى نموا تدريجيا في مؤشر الادخار الرسمي طيلة الفترة من 2014 الى 2021، حيث سجل زيادة طفيفة بنسبة 1.75% بين عامي 2014 و2017، تلتها زيادة كبيرة بنسبة 13.79% بين عامي 2017 و2021، يمكن تفسير هذا التحسن إلى أزمة الحصار التي عاشته قطر عام 2017 من قبل السعودية ودول خليجية أخرى، حيث دفعت التداعيات الاقتصادية للحصار الأفراد إلى تعزيز مدخراتهم لمواجهة أي مخاطر مستقبلية، كما أن الحكومة القطرية عززت برامج الشمول المالي والاستقلالية الاقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمة.
- يمكن القول ان التغيرات في نسب مؤشر الادخار الرسمي في دول MENA، تعكس التفاوت في السياسات الاقتصادية ومدى تأثر كل دولة بالأزمات الاقتصادية والسياسية.

الشكل (5.5): التمثيل البياني لنسبة الأشخاص (+15) سنة الذين قاموا بعملية ادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في
في بعض مناطق العالم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان جميع مناطق العالم سجلت نسب ادخار عالية على مر السنوات من 2011 الى غاية 2021، مما يعكس تطورا إيجابيا في نسبة استخدام الخدمات المالية، وزيادة الوعي بأهمية التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية

3. مؤشر الدفع الرقمي

يعكس هذا المؤشر نسبة الاشخاص البالغين الذين قاموا بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية، وتشمل هذه المدفوعات (المعاملات المالية الإلكترونية، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول (world bank, 2021)، أو استخدام البطاقات المصرفية للشراء عبر الإنترنت أو عبر نقاط البيع. يوضح الجدول أدناه تطور مؤشر المدفوعات الرقمية في بعض دول MENA، خلال عقد من الزمن مقسم حسب ما جاء في تقرير الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي

الجدول(5.5): نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء أو تلقى مدفوعات رقمية في بعض دول MENA

لدول	نسبة الأشخاص (15+) الذين قاموا بإجراء أو تلقى مدفوعات رقمية (%)		
	2017	2021	نسبة التغير 2017/2021
الجزائر	26	34	30
مصر	20	23	14
تونس	28	29	5
المغرب	17	30	81
السعودية	61	73	20
الإمارات	77	84	9
الكويت	75	-	-
الأردن	33	36	12
العراق	19	14	-25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

تشير بيانات الجدول إلى نمو ملحوظ في اعتماد الدفع الرقمي في معظم الدول العربية بين عامي 2017 و2021، مع تفاوت في معدلات النمو بين الدول وفقا للعوامل التنظيمية، والبنية الرقمية التحتية، ومدى انتشار الإنترنت، ودعم الحكومات للتحويل الرقمي، حيث حافظت الإمارات على مكانتها كواحدة من أكثر الدول تقدما في مجال الدفع الرقمي، إذ ارتفع المؤشر من 77% في 2017 إلى 84% في 2021، بنسبة زيادة بلغت 9%. يعكس هذا النمو استمرار تبني التكنولوجيا المالية والدعم الحكومي لحلول الدفع الرقمي، ووفقا لتصريحات محافظ مصرف الإمارات المركزي خلال مهرجان فينتك (Fintech) في نوفمبر 2021، فقد بلغ إجمالي المدفوعات الرقمية التي نفذها المستهلكون في الإمارات نحو 18.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية نوفمبر 2021، مما يؤكد الدور البارز للإمارات في دعمها لتعزيز الاقتصاد الرقمي. سجلت السعودية أيضا معدلات مرتفعة في اعتماد الدفع الرقمي، حيث ارتفع المؤشر من 61% في 2017 إلى 73% في 2021، بمعدل نمو بلغ 20%، ويعكس هذا الأداء نجاح استراتيجيات التحول الرقمي، التي تتسجم مع رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، وتحفيز الابتكار في القطاع المالي، وتقليل الاعتماد على النقد في المعاملات.

حققت أيضا دول مثل الجزائر، مصر، والمغرب نموا متسارعا في اعتماد الدفع الرقمي، فقد شهد مؤشر الدفع الرقمي في الجزائر تقدما ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة الأشخاص الذين قاموا بمدفوعات رقمية من 26% في 2017 إلى 34% في 2021، مما يمثل زيادة بنسبة 30%، ووفقا لتقرير بنك الجزائر لعام 2021، شهد الدفع عبر الإنترنت نموا سنويا بارزا بلغ 70.25% مقارنة بعام 2019، فقد ارتفع عدد المعاملات الإلكترونية من 711 ألف معاملة في 2020 إلى أكثر من 2 مليون عملية في

2021، أي بزيادة كبيرة جدا بلغت 202%، مما يعكس التحسن في البنية التحتية الرقمية وزيادة الوعي بالتحول الرقمي.

أما مصر، فقد سجلت نمواً في مؤشر الدفع الرقمي بنسبة 14% خلال الفترة نفسها، مما يعكس التوسع المتزايد في استخدام الخدمات المالية الرقمية، ووفقاً لتقرير البنك المركزي المصري لعام 2020، شهدت مصر طفرة في التحول الرقمي، حيث تجاوز عدد المشتركين في المحافظ الرقمية عبر الهاتف المحمول 30 مليون مشترك، بينما فاق عدد بطاقات الدفع 35 مليون بطاقة، وقد أسهم هذا التوسع في ارتفاع قيمة المدفوعات الرقمية، التي مثلت 6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات ببلوغها 10% بحلول عام 2021.

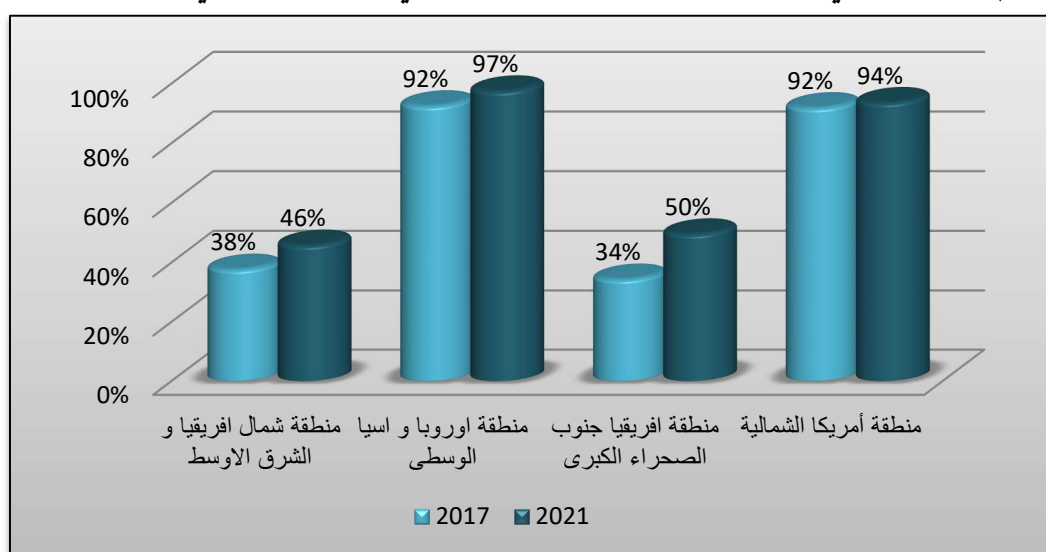
حقق المغرب أيضاً معدل نمو قوي في الدفع الرقمي، حيث ارتفع المؤشر من 17% في 2017 إلى 30% في 2021، أي بنسبة نمو بلغت 81%. يعكس هذا التطور التحسن في البنية التحتية الرقمية التحتية مما ساهم في تعزيز اعتماد المدفوعات الرقمية.

سجلت كل من تونس والأردن نمواً معتدلاً في مؤشر الدفع الرقمي حيث بلغ 12% و 5% على التوالي بين 2017 و 2021، مما يعكس التطور التدريجي في البنية التحتية المصرفية، كما يشير أيضاً التحديات التنظيمية وضعف تبني الحلول المالية الرقمية على نطاق واسع.

على الجانب الآخر، شهد العراق تراجعاً واضحاً في مؤشر الدفع الرقمي، حيث انخفض من 19% 2017 إلى 14% في 2021، أي تراجع بنسبة 25%، مما قد يكون ناتجاً عن ضعف الثقة في الأنظمة المالية الرقمية بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في البلاد.

اجمالياً، يمكن القول أن الدفع الرقمي أصبح جزءاً أساسياً من التحول الاقتصادي في المنطقة العربية، حيث حققت الدول التي دعمت التحول الرقمي بسياسات حكومية قوية (مثل الإمارات، السعودية) نمواً سريعاً، بينما واجهت الدول ذات التحديات التنظيمية أو الاقتصادية (مثل تونس والأردن) نمواً أبطأ. كما لعبت البنية التحتية الرقمية، وزيادة انتشار الإنترنت، والتوسع في استخدام المحافظ الإلكترونية دوراً أساسياً في تسريع التحول الرقمي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات القادمة مع استمرار الحكومات في تبني استراتيجيات رقمية لتعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد.

الشكل (6.5): التمثيل البياني لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية في بعض مناطق العالم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

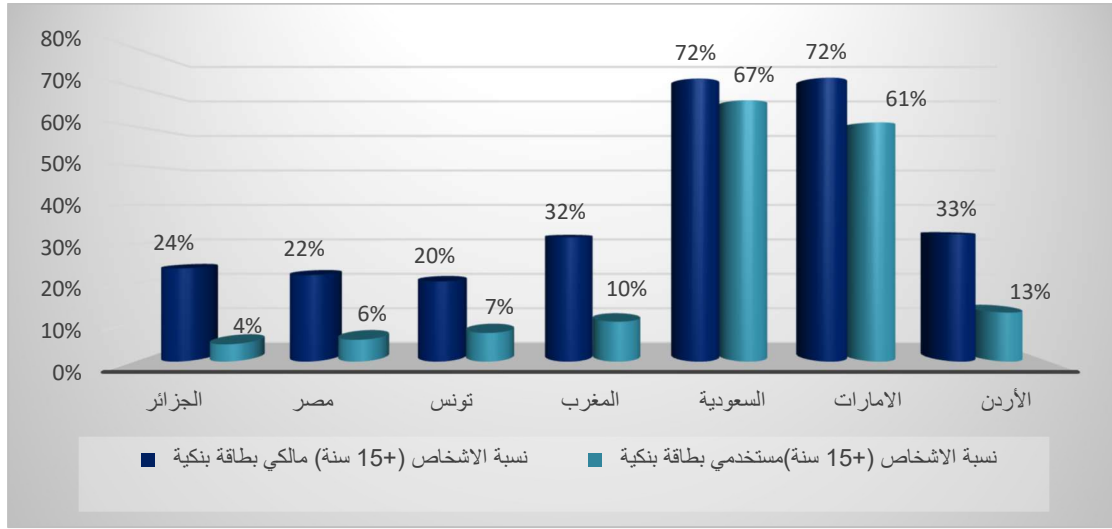
يوضح التمثيل البياني تحسنا ملحوظا في نسبة المدفوعات الرقمية في منطقة MENA، حيث زاد الاشخاص الذين قاموا بعملية دفع أو استقبال الأموال عبر الأنترنت بمعدل 21%، بين عامي 2017 و2021، وعلى الرغم من ذلك يظل عدد الأشخاص البالغين الذين قامو بمدفوعات رقمية منخفض مقارنة بالمناطق الأخرى (أمريكا الشمالية 94% وأوروبا وآسيا الوسطى 97%) لأسباب قد تشمل عدم انتشار الإنترنت في المناطق الريفية، قلة الوعي الرقمي، وانخفاض الثقة في الدفع الإلكتروني، ومع ذلك، فإن هذه الأرقام تشير إلى وجود تبني متزايد للتكنولوجيا المالية.

يمكن القول أن جميع المناطق شهدت تقريبا تحسنا في مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية خلال 2014 و2021، إلا أن نسبة التحسن تختلف بشكل واضح بين المناطق، وهذا ما يفسر أنه هناك فجوة كبيرة بين المناطق المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث تقارب نسب الاستخدام (100%)، والمناطق النامية مثل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث لا تزال النسب منخفضة.

4. مؤشر ملكية البطاقة البنكية

يعكس هذا المؤشر نسبة البالغين المالكين لبطاقة بنكية (خصم أم إئتمان)، لكن من أجل تقييم هذا المؤشر بشكل أفضل، قمنا بإجراء مقارنة بين نسب مالكي البطاقة البنكية ونسب المستخدمين الفعليين لها كما هو موضح في الشكل (7.5).

الشكل(7.5): التمثيل البياني لنسبة مالكي ومستخدمي البطاقة البنكية في بعض دول MENA خلال سنة 2021



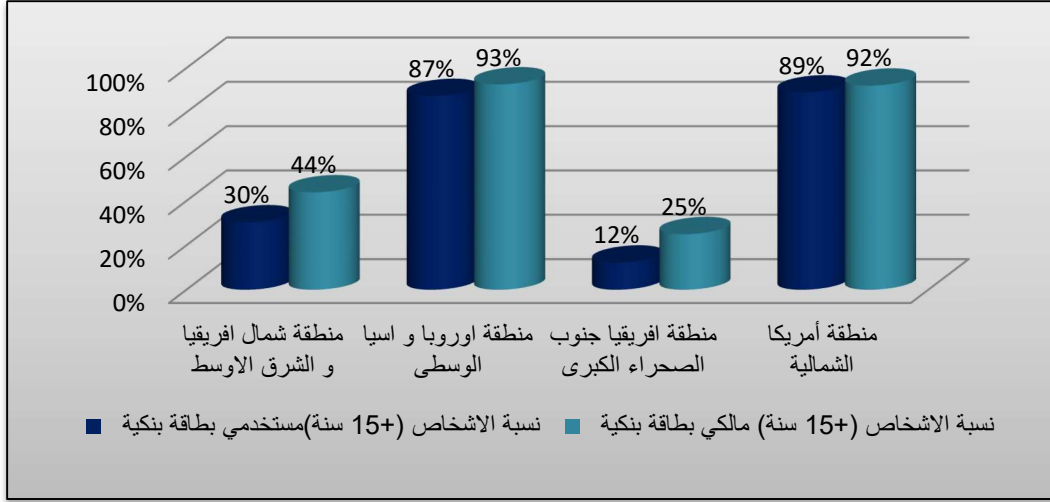
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

يشير الرسم البياني إلى وجود فجوة ملحوظة بين نسب ملكية البطاقات البنكية ونسب استخدامها في العديد من دول MENA، تعكس هذه الفجوة تبايناً في مستوى البنية التحتية، والثقافة المالية بين دول المنطقة، ففي دول شمال إفريقيا، تظهر الفجوة بشكل واضح، إذ بلغت قيمة الفجوة بين ملكية البطاقات واستخدامها 20% في الجزائر، 13% في تونس، و 16% في مصر، كما سجلت المغرب أكبر فجوة بين ملكية بطاقة بنكية و استخدامها الفعلي بنسبة 22%، ويعزى ذلك إلى ضعف انتشار نقاط البيع وأجهزة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على النقد في المعاملات اليومية، وهو ما يعكس ضعف الثقافة المالية التي تحد من استخدام الوسائل الرقمية. في المقابل، تكاد هذه الفجوة تختفي في دول الشرق الأوسط، حيث سجلت السعودية فجوة صغيرة بلغت 5%، والإمارات 11%، مما يعكس تطور البنية التحتية المالية في هذه الدول، إلى جانب الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الشمول المالي ودعم ثقافة التعامل الرقمي، أما الأردن، فقد كان الفرق بين مالكي البطاقة البنكية وبين المستخدمين الفعليين لها 13%، يمكن القول أن الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتعزيز الوعي بأهمية استخدام البطاقات البنكية في الدول التي لا تزال تعاني من فجوات كبيرة، بهدف تحقيق تحول حقيقي نحو الشمول المالي الرقمي

بناءً على ما سبق نخلص إلى أن مستوى الاستخدام الفعلي للخدمات المالية في دول MENA كان متبايناً بين دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط، حيث سجلت دول الشرق الأوسط مثل الإمارات والسعودية معدلات استخدام مرتفعة خاصة في مجال الخدمات المالية الرقمية، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة في التكنولوجيا المالية، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية لتعزيز المدفوعات الرقمية، مما ساهم تعزيز الإدماج المالي الفعلي، في حين تعاني شمال إفريقيا والعراق

من تحديات تحول دون تحقيق الاستخدام الفعلي الأمثل للخدمات المالية، حيث وبالرغم من تسجيل الجزائر و تونس و مصر لمعدلات مرتفعة نسبيا من الاقتراض الرسمي و الادخار الرسمي ، إلا أنها تعاني من قلة الإقبال على الخدمات المصرفية الرقمية، بسبب ضعف البنية الرقمية التحتية مما يعكس الحاجة إلى تسطير سياسات و استراتيجيات تدعم التحول الرقمي المالي وتحقيق تكامل مالي في المنطقة. الشكل(8.5): التمثيل البياني لنسبة مالكي ومستخدمي البطاقة البنكية في بعض مناطق العالم خلال سنة 2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي المتوفرة على الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data>

يظهر الجدول وجود فجوة ملحوظة بين نسبة ملكية بطاقة بنكية ونسبة الاستخدام الفعلي لها، ففي منطقة MENA، بلغت هذه الفجوة 14%، حيث إن 30% فقط من إجمالي 44% من الأفراد الذين يمتلكون بطاقات بنكية يستخدمونها بشكل نشط، يمكن تفسير ذلك بعوامل عدة، من بينها ضعف الوعي المالي، وانخفاض مستوى الثقة في الأنظمة المصرفية، بالإضافة إلى محدودية انتشار أجهزة الصراف الآلي في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، مما يحد من الاستخدام الفعلي للبطاقات. في المقابل، تعد كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا الوسطى من بين أكثر المناطق تقدما في استخدام البطاقات البنكية، إذ إن الفجوة بين امتلاك البطاقات واستخدامها تكاد تكون غير موجودة، مما يعكس تكاملا فعالا بين توفر الخدمات المالية ومدى استخدامها الفعلي.

أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد سجلت أدنى نسبة لمؤشر امتلاك بطاقة بنكية، وأدنى نسبة لمؤشر استخدامها، حيث لم تتجاوز نسبة البالغين المستخدمين للبطاقة البنكية 12% من نسبة مالكيها التي بلغت 25%، مما يعكس ضعف البنية التحتية المصرفية واستمرار الاعتماد الكبير على النقد في المعاملات المالية.

ثالثاً: تطور بعد جودة الخدمات المالية في منطقة MENA

يعد بعد جودة الخدمات المالية من أكثر الأبعاد تحدياً في القياس الكمي مقارنةً ببُعدي الوصول والاستخدام، وذلك نظراً لطبيعته النوعية التي تشمل عوامل مثل الشفافية، الثقة، السهولة، الحماية المالية، والوعي المالي، ولأن هذه الجوانب لا يمكن قياسها بسهولة من خلال مؤشرات كمية مباشرة، فإن تقييمها يتطلب اعتماد مؤشرات مركبة تجمع بين الجوانب الأساسية التي تعكس المعرفة المالية والسلوك المالي للفرد. في هذا السياق، تم الاعتماد على مؤشر محو الأمية المالية كأحد الأدوات الأكثر استخداماً لقياس جودة الخدمات المالية، حيث يقيس مدى فهم الأفراد للمفاهيم المالية الأساسية، مثل الادخار، الفائدة البسيطة والمركبة، التضخم، المخاطر المالية، وإدارة الديون، مما يعكس قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة (Atkinson & Messy, 2012, p. 17).

قامت شركة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's)، بالتعاون مع البنك الدولي بمشروع المسح العالمي لبيانات المعرفة المالية من أجل تصميم مؤشر عالمي يعكس نسبة المعرفة المالية لدى البالغين، حيث تم إجراء استطلاعات رأي لـ 150 ألف بالغ من 140 دولة، بواسطة طرح أسئلة معيارية صممت خصيصاً لتعكس مدى المعرفة المالية واتجاه السلوك المالي للفرد، حيث كلما زاد استيعابه لهذه المفاهيم زادت درجة معرفته المالية (Lusardi & Mitchell, 2014, p. 8)، لذلك يصنف مؤشر المعرفة المالية العالمي (S&P Global Financial Literacy index) من قبل العديد من الخبراء والباحثين، بالمؤشر الأكثر شمولاً لتقييم جودة الخدمات المالية، إذ يعكس مدى فاعلية القطاع المالي في تمكين العملاء من اتخاذ قرارات مالية سليمة. (OECD., 2013, p. 32)

كان آخر مسح لبيانات مؤشر محو الأمية المالية حول العالم في سنة 2014، ولم يتم إجراء مسح آخر من قبل شركة (S&P) بعد إصدار النتائج الأولية سنة 2015، وبالتالي لا تتوفر بيانات رسمية حديثة للسنوات الأخيرة، لذلك سنقيم بعد جودة الخدمات المالية في دول منطقة (MENA) بناءً على بيانات مؤشر محو الأمية المالية العالمي لسنة 2015 والمبينة في الجدول التالي:

الجدول (6.5): نسبة مؤشر محو الأمية المالية في دول MENA لسنة 2015

الدولة	قيمة المؤشر (%)
الجزائر	33
مصر	27
تونس	45
السعودية	31
الإمارات	38
الكويت	44
الأردن	24
العراق	27
فلسطين	25
البحرين	40
لبنان	44
اليمن	13
السودان	21
المتوسط	31,69

المصدر: Global Financial Literacy Excellence Center (GFLEC) On:

https://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/3313-Finlit_Report_FINAL-5.11.16.pdf

أشار تقرير محو الأمية المالية الصادر عن شركة ستاندرد آند بورز في سنة 2015، إلى أن المتوسط العالمي لمستوى محو الأمية المالية بلغ حوالي 33%، فيما تصدرت الدول المتقدمة مثل الصين والولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الأوروبية المؤشر بنسب تراوحت بين 70% و 71%، مما وضعها في صدارة الترتيب العالمي (Paul, 2018, p. 3)،

عند تحليل مستويات محو الأمية المالية في معظم دول MENA، يتضح أن متوسط مؤشر المعرفة المالية في المنطقة بلغ 31.69%، وهو مستوى مقارب للمتوسط العالمي البالغ 33%. وتعكس هذه النسبة فجوة طفيفة في الوعي المالي مقارنة بالمعدل العالمي، مما يشير إلى جهود الدول في تعزيز الثقافة المالية والتعليم المالي بين الأفراد.

احتلت تونس المرتبة الأولى في المنطقة بمعدل معرفة مالية قيمته 45%، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي، ويعزى هذا المستوى المتقدم من الوعي المالي إلى الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز الشمول المالي وإدماج مفاهيم الثقافة المالية ضمن المناهج التعليمية، تلتها في الترتيب كل من الكويت ولبنان

بمعدل 44%، ثم البحرين بنسبة 40%، والإمارات بنسبة 38%. حيث وتجاوزت هذه الدول جميعها قيمة متوسط المؤشر العالمي لمحو الأمية المالية، مما يشير إلى مستويات متقدمة نسبيا من الوعي المالي، والتي قد تكون مدعومة بتطور القطاع المصرفي والبنية التحتية المالية القوية، أما الجزائر، فقد سجلت معدل 33%، مما يتوافق مع المتوسط العالمي لمحو الأمية المالية. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار لعام 2021، تشير إلى انخفاض معدل الأمية العامة في الجزائر إلى 7.94% في عام 2021 مقارنة بـ 8.12% في عام 2020. يعكس هذا التحسن في مستويات التعليم الأساسي فرصة لتعزيز الوعي المالي مستقبلا نظرا للارتباط الوثيق بين مستوى التعليم والقدرة على فهم المفاهيم المالية واستخدام الخدمات المصرفية بكفاءة (حنيش، 2022، صفحة 70)

تعكس هذه المعطيات تباينا ملحوظا بين دول في مستوى محو الأمية المالية، حيث تحتاج الدول ذات النسب المنخفضة إلى سياسات أكثر فاعلية في التعليم والتوعية المالية، وتعزيز الشمول المالي، بهدف تقليص الفجوة على المستوى الإقليمي. ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تعود لعام 2014، ومن المرجح أن انتشار التقنيات المالية الرقمية من خلال ظهور التكنولوجيا المالية لا سيما في دول الخليج قد ساهم لاحقا في رفع مستوى الثقافة المالية، عبر توفير أدوات وخدمات مالية يسهل الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة، ومن ثم تمكين الأفراد من التعلم الذاتي واكتساب مهارات مالية أفضل. من خلال تحليل تطور مستوى الشمول المالي في منطقة MENA، اتضح أن الشمول المالي هو أحد التحديات التنموية الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات على المستوى المحلي والإقليمي، فعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتعزيزه، لا تزال معدلات الشمول المالي في المنطقة متواضعة مقارنة بمستوياتها في مناطق أخرى من العالم، حيث تعكس هذه الفجوة تحديات هيكلية تتعلق بإتاحة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن التوسع السريع في استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech)، خاصة بعد عام 2019 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي فرضت اعتماد حلول الدفع الإلكتروني والمعاملات المالية غير التلامسية كضرورة لاستمرارية النشاط الاقتصادي. لذلك يمكننا القول إن هذه التطورات قد ساهمت في خلق فرص جديدة لتعزيز الشمول المالي، حيث تلعب دورا محوريا في تقليص الفجوة المالية ورفع معدلات الشمول المالي في المنطقة على المدى الطويل.

2.1.5. تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي ومؤشراته الفرعية

يعتبر استقرار النظام المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أي دولة، سنقوم بتحليل المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي (AFSI) في جميع دول عينة الدراسة للفترة (2009-2024)، مستندين إلى أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر التطور المالي (FDI)، مؤشر السلامة المالية (FSI)، مؤشر الاقتصاد الكلي (MI)، مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI)، لذلك سيتم تحليل

تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي في كل دول العينة، بالإضافة إلى تحليل علاقته بمؤشرات الفرعية.

وفق الطريقة التجريبية لتطبيع البيانات تتم مقارنة نتائج المؤشر التجميعي لاستقرار المالي بقيمة مرجعية هي (0.5)، فكل مؤشر تكون قيمته أقل من (0.5) تعبر عن عدم الاستقرار المالي، وكل قيمة أكبر من (0.5) تعبر عن الاستقرار المالي. وفيما يلي عرض لتطور المؤشر التجميعي لاستقرار المالي في كل من: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، السعودية، قطر، الامارات، الكويت، الأردن، والعراق. ومن اجل الاطلاع على كيفية احتساب المؤشر التجميعي لاستقرار المالي، وكذلك أهم المؤشرات المساهمة في بنائه، الرجاء العودة الى الفصل المتعلق بالمنهجية والبيانات.

أولاً: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري

فيما يلي جدول لتطور قيم المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري والمؤشرات الفرعية المكونة له للفترة من 2009 إلى 2021:

الجدول (7.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

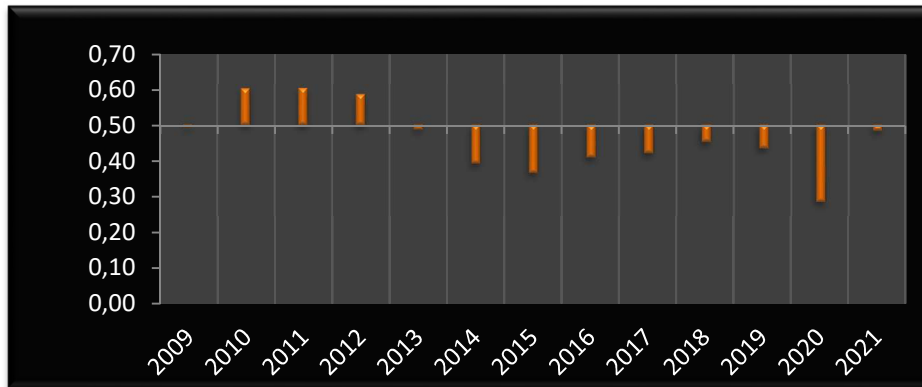
السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,50	0,60	0,60	0,59	0,49	0,39	0,37	0,41	0,42	0,45	0,44	0,29	0,49
مؤشر التطور المالي FDI	0,13	0,13	0,13	0,13	0,13	0,13	0,13	0,13	0,14	0,14	0,14	0,14	0,14
مؤشر السلامة المالية FSI	0,61	0,62	0,55	0,54	0,51	0,33	0,32	0,38	0,36	0,43	0,48	0,32	0,26
مؤشر الاقتصاد الكلّي MI	0,57	0,71	0,73	0,76	0,56	0,53	0,49	0,54	0,56	0,54	0,45	0,33	0,72
مؤشر المناخ الاقتصادي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار المالي الجزائري خلال الفترة من 2009 إلى

2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(9.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(7.5)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الجزائري كان أدأه خلال الفترة من 2009 الى 2021 كالتالي:

- من 2009 إلى 2012: سجل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي قيما أكبر من أو تساوي القيمة المرجعية (0.5)، مما تعكس حالة من الاستقرار المالي، وقد كان تسجيل هذه الحالة من الاستقرار المالي مدعوما بأداء مؤشر الاقتصاد الكلي والسلامة المالية، بالإضافة الى تحسن مؤشر المناخ الاقتصادي بعد الازمة المالية العالمية.

- من 2013 إلى 2021: سجل المؤشر قيما أقل من القيمة المرجعية (0.5)، مما يعكس دخول الجزائر في مرحلة من عدم الاستقرار المالي خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من تحسن طفيف في المؤشر سنة 2021 مقارنة بعام 2020 (من 0.29 إلى 0.49)، إلا أنه ظل أقل من القيمة المرجعية، مما يشير إلى استمرار حالة عدم الاستقرار المالي، وقد صاحب هذا التراجع في قيم المؤشر التجميعي تدهورا في مؤشر السلامة المالية (FSI)، ومؤشر الاقتصاد الكلي (MI)، بالإضافة إلى انخفاض مؤشر المناخ الاقتصادي (WECI) في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI):** حافظ المؤشر على استقراره عند مستويات منخفضة للغاية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2021، بمتوسط قيمة قدرها 0.13، ويعزى هذا المستوى المتدني إلى الضعف الملحوظ في المؤشرات الفرعية المكونة له حسب بيانات الملحق رقم(01)، بما يشمل مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية ومؤشر كفاءة وعمق الأسواق المالية، مما يعكس قصور المؤسسات المالية في تقديم الخدمات بالكفاءة المطلوبة، إلى جانب ضعف نشاط السوق المالي في الجزائر ممثلا في بورصة الجزائر. وبشكل عام، يمكن القول إن بورصة الجزائر لا تسهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد أو دعم المشاريع الاستثمارية، حيث يعتمد التمويل بشكل رئيسي على النظام المصرفي. ويعود ذلك إلى القيمة السوقية المحدودة للشركات المدرجة، فضلا عن افتقار السوق لتنوع الأدوات المالية المتداولة.

2. مؤشر السلامة المالية (FSI): يلخص مؤشر السلامة المالية أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة من 2009 إلى 2021، فبعد ما سجل أعلى قيمة له في 2010 بـ 0,62، شهد المؤشر مرحلة من التراجع التدريجي بعد 2011، إلى غاية 2015، ثم تلتها محاولات للتحسن على طول الفترة من 2016 إلى 2020، وانتهت بانخفاض حاد في 2021 بقيمة 0,26، فعلى مستوى المؤشرات الفرعية للمؤشر الموضحة في الملحق رقم (01)، يمكن القول أنه وبعد الأزمة النفطية عام 2014، زادت الضغوط على القطاع المصرفي بشكل كبير، حيث تأثر مؤشر السلامة بعوامل متعددة، فبالرغم من محافظة البنوك الجزائرية على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال، بفضل سياسات الإقراض الحذرة، إلا أن مؤشرات جودة الأصول تأثرت بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بسبب تراجع قدرة الشركات والأفراد على السداد، فبعد التحسن الذي شهدته نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من 21.14% عام 2009 إلى 9.76% عام 2015، مما يعكس قدرة البنوك على إدارة مخاطر القروض والحفاظ على صحة محفظتها الائتمانية، عادت للارتفاع إلى 15.34% عام 2021، وفيما يتعلق بالمخصصات الموجهة للقروض المتعثرة، فقد انخفضت من 61.77% عام 2014 إلى 48.6% عام 2021، مما يزيد من احتمالية عدم قدرة البنوك على امتصاص الخسائر المفاجئة، وعلى صعيد مؤشرات الربحية، فقد شهدت البنوك الجزائرية تراجعاً في تحقيق العوائد نتيجة تقلص التمويل الحكومي وضعف النشاط الاستثماري، حيث انخفض معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل مستمر من 24.7% عام 2009 إلى 10.73% عام 2021، أما بالنسبة لمؤشرات السيولة، فقد شهدت تقلبات متأثرة بأسعار النفط، حيث أدت فترات الارتفاع إلى وفرة السيولة، بينما تسببت الأزمات النفطية في تراجعها وزيادة مخاطر الائتمان.

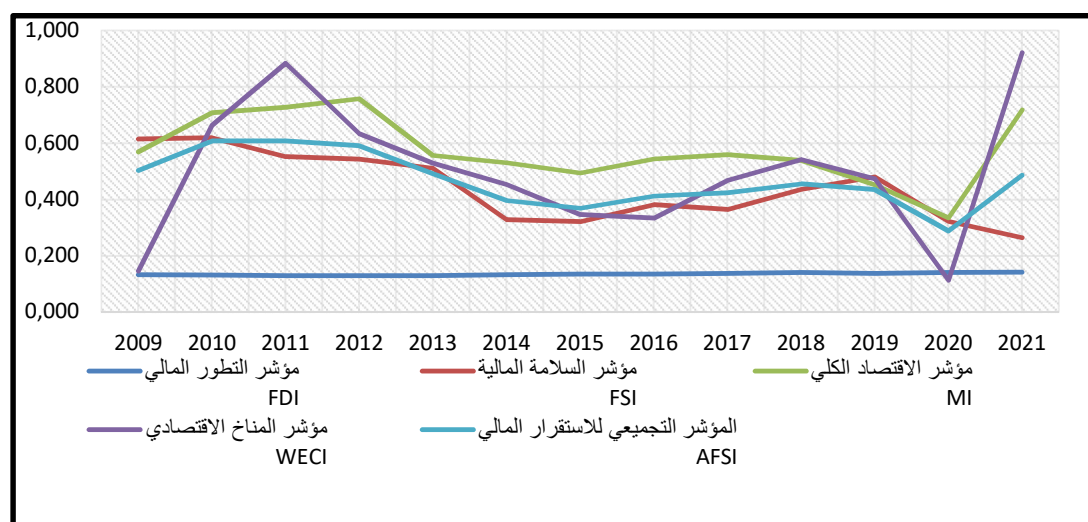
3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): سجل المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من 2009 إلى 2012، حيث انتقل من 0.57 في 2009 إلى 0.76 في 2012، وهي أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة. بعد ذلك، بدأ المؤشر في التراجع التدريجي حتى عام 2020، حيث بلغ أدنى مستوى له عند 0.33، قبل أن يعاود الارتفاع بشكل سريع ليسجل قيمة 0.72 في 2021، بالنظر إلى قيم مؤشر الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2021، نجد أنها تعكس حساسيته للصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية، فحسب بيانات الملحق رقم (01) قد أدت التقلبات في التضخم، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع العجز والدين العام، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، إلى زيادة الضغوط الاقتصادية، فقد بلغ معدل التضخم ذروته عند 8.89% عام 2012، ثم انخفض إلى 1.95% عام 2019 قبل أن يرتفع إلى 7.23% عام 2021، كما شهد أيضاً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تقلبات حادة، حيث سجل 3.8% في 2014، ثم انخفض إلى (-5.1%) في 2020، قبل أن يتعافى إلى 3.5% في 2021. كذلك، تحول الحساب الجاري من فائض قدره 7.5% في 2010 إلى عجز بلغ (-16.4%) في 2015، واستمر عند نفس المستوى في 2021، مما يعكس ضعف الاقتصاد الخارجي

وزيادة الاعتماد على الواردات، كما ارتفعت نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9.77% في 2009 إلى 63% في 2021 نتيجة زيادة الاقتراض لتغطية العجز، أما نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت من 113% في 2009 إلى 34.38% في 2021. لذلك، يمكن القول إنه وعلى الرغم من بعض بوادر التعافي الذي شهده مؤشر الاقتصاد الكلي عام 2021، إلا أن استقرار الاقتصاد الكلي يتطلب إصلاحات هيكلية من أجل تحسين المالية العامة، ودعم القطاعات غير النفطية لضمان قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية.

4. مؤشر المناخ الاقتصادي (WECI): شهد المؤشر تقلبات حادة خلال الفترة المدروسة، متأثراً بالتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث بدأ المؤشر بانخفاض كبير في عام 2009، حيث سجل 0.08، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ما يعكس حالة من التراجع الاقتصادي الحاد. ومع ذلك، تعافى المؤشر في عام 2011 ليصل إلى 0.88، معلناً عن بداية مرحلة التعافي من عواقب تلك الأزمة. خلال السنوات من 2012 إلى 2017، شهد المؤشر تراجعاً ملحوظاً ومتواصلاً، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية وعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية. في عام 2018، تحسن المؤشر ليسجل 0.78 مشيراً إلى بعض التحسن في المناخ الاقتصادي، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً، حيث عاد المؤشر إلى التراجع الحاد في عام 2020، مسجلاً 0.11، تحت تأثير الجائحة العالمية وما صاحبها من اضطرابات اقتصادية غير مسبوقة. في عام 2021، شهد المؤشر انتعاشاً ملحوظاً ليصل إلى 0.92، ما يعكس قدرة الاقتصاد على التعافي واستعادة الثقة تدريجياً مدفوعاً بالسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى احتواء الأزمات وتحفيز النمو. يعكس هذا الأداء أهمية الاستقرار الاقتصادي العالمي والإدارة الاقتصادية الفعالة في تعزيز المناخ الاقتصادي على المدى الطويل.

ويمكن توضيح تأثير المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي بالتمثيل البياني التالي:

الشكل (10.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الجزائري ومؤشراته الفرعية



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

يتضح من خلال التمثيل البياني أعلاه أن:

- تراجع المؤشر التجميعي (AFSI) خلال الفترة من 2013 إلى 2020، صاحبه تراجع مؤشر السلامة المالية (FSI) ومؤشر الاقتصاد الكلي (MI)، بالإضافة إلى تدهور مؤشر المناخ الاقتصادي (WECI) في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19؛

- تحسن المؤشر التجميعي (AFSI) في 2021، كان مدعوما بارتفاع كبير في مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) ومؤشر المناخ الاقتصادي (WECI) على الرغم من استمرار تراجع مؤشر السلامة المالية (FSI)، بينما لم يظهر مؤشر التطور المالي أي تأثير جوهري على استقرار النظام المالي

بناء على ما سبق، نستنتج أن النظام المالي الجزائري مر بفترة من الاستقرار المالي بين عامي 2009 و2012، تلتها فترة طويلة من عدم الاستقرار المالي حتى نهاية 2021. كما أن تأثيره بمؤشرات الفرعية الأربعة كان واضحا مع تفاوت أهمية كل منها، حيث لم يظهر مؤشر التطور المالي أي تأثير جوهري على استقرار النظام المالي. في المقابل، كان لمؤشر السلامة المالية تأثير بارز، حيث يعكس الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي. كذلك، أظهر مؤشر الاقتصاد الكلي تأثيرا واضحا على الاستقرار المالي حيث أدى تراجعه خلال فترات معينة إلى زعزعة الاستقرار المالي. وأخيرا، كان لمؤشر المناخ الاقتصادي تأثيره أيضا، إذ تلعب التغيرات في الظروف الاقتصادية العالمية دورا مهما في استقرار النظام المالي الجزائري

ثانيا: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المصري

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المصري ومؤشرات الفرعية:

الجدول (8.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المصري ومؤشرات الفرعية للفترة (2009-2021)

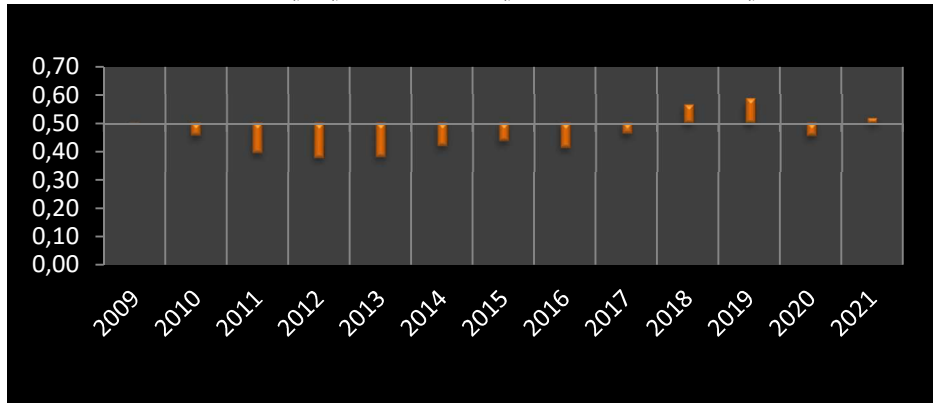
السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,50	0,46	0,40	0,38	0,38	0,42	0,44	0,41	0,46	0,56	0,59	0,46	0,52
مؤشر التطور المالي FDI	0,40	0,32	0,28	0,27	0,26	0,29	0,27	0,30	0,29	0,29	0,30	0,30	0,31
مؤشر السلامة المالية FSI	0,46	0,33	0,34	0,51	0,46	0,47	0,59	0,57	0,49	0,45	0,62	0,51	0,48
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,68	0,60	0,37	0,20	0,30	0,39	0,33	0,29	0,48	0,78	0,66	0,53	0,50
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المصري خلال الفترة من

2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (11.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2009 – 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8.5)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المصري خلال الفترة من 2009 الى 2021 كان كالتالي:

- من 2009 إلى 2017: سجل المؤشر قيما أقل من القيمة المرجعية (0.5)، مع أدنى مستويات في عامي 2012 و 2013 عند القيمة (0.38)، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي، ويمكن أن تعزى هذه الفترة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها مصر بما في ذلك آثار الربيع العربي عام 2011 وتراجع السياحة والاستثمارات الأجنبية.

- من 2018 إلى 2019: سجل المؤشر قيما أعلى من القيمة المرجعية (0.56) في 2018 و 0.59 في 2019، مما يعكس حالة من الاستقرار المالي خلال هذه الفترة، ويعكس هذا التحسن نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية، بما في ذلك تحرير سعر الصرف وبرنامج الإصلاح المالي المدعوم من صندوق النقد الدولي.

- في 2020: انخفض المؤشر إلى قيمة أقل من القيمة المرجعية (0.46)، مما يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاستقرار المالي.

- في 2021: عاد المؤشر إلى مستوى الاستقرار المالي حيث سجل قيمة (0.52) بعد تراجعته في عام 2020، ليعكس مظهرا من التعافي بعد الجائحة.

- وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI):** استقر المؤشر عند مستويات متوسطة خلال الفترة من 2009 إلى 2021، متأثرا بإصلاحات القطاع المصرفي وضعف كفاءة الأسواق المالية، ورغم زيادة انتشار الخدمات المصرفية وتحسن كفاءة المؤسسات المالية خلال الفترة من 2017 إلى 2021، إلا أن دور سوق الأوراق المالية ظل محدودا، خاصة خلال فترات عدم الاستقرار السياسي بعد 2011. وبالرغم من تحسن التمويل المصرفي بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016، إلا أن الاعتماد الكبير على البنوك في تمويل الاقتصاد حد من تطور الأسواق المالية مقارنة بالاقتصادات الناشئة.

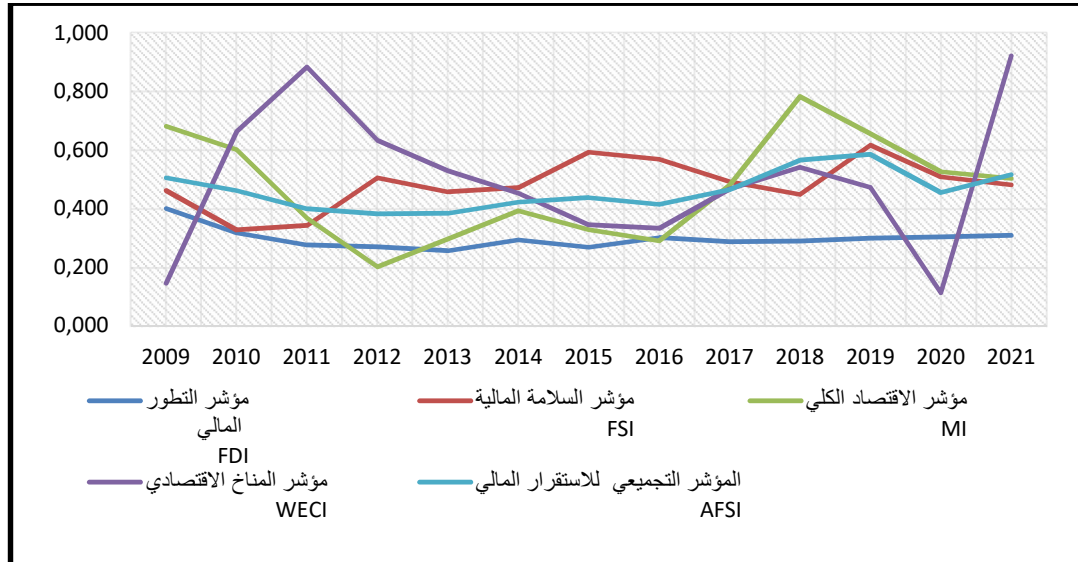
2. مؤشر السلامة المالية (FSI) : يلخص مؤشر السلامة المالية أداء القطاع المصرفي المصري خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث سجل المؤشر تقلبات واضحة خلال الفترة المدروسة، إذ بدأ بمستوى 0.46 في 2009، لينخفض الى أدنى قيمة في 2010 بـ 0.33، ثم بدأ في التحسن التدريجي بعد عام 2011 ليسجل أعلى قيمة عند 0.62 في 2019، قبل أن يتراجع تدريجيا مرة أخرى إلى 0.48 في 2021. ويمكننا القول أن التحسن العام الذي سجله المؤشر يرجع بشكل أساسي إلى تحسن جودة الأصول وكفاية رأس المال، حيث و حسب بيانات المؤشرات الفرعية المدونة في الملحق رقم (01)، فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل مستمر من 14.8% في 2009 إلى 22.5% في 2021، مدعومة بتقيد البنك المركزي بمتطلبات كفاية رأس المال حسب معايير بازل3. كما انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل كبير من 19.3% في 2009 إلى 5.01% في 2021، مما يشير إلى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية، وعلى الرغم من تراجع نسبة المخصصات من 100.4% إلى 92.2% خلال نفس الفترة، إلا أنها ظلت مرتفعة بما يكفي لتغطية القروض المتعثرة. كذلك، تأثرت ربحية البنوك بتباطؤ النشاط الاقتصادي في سنة 2020، حيث شهد معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ارتفاعا متواصلا من 18.13% في 2009 إلى 32.12% في 2019، ثم عاد للتراجع في 2020، مما يعكس أداء ماليا قويا مما يساهم في رفع كفاءة التشغيل وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر. كما شهدت مؤشرات السيولة أيضا تحسنا ملحوظا خلال الفترة المدروسة وذلك نتيجة لسياسة تعويم الجنيه المصري في 2016، حيث تحسنت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة من 41.9% في 2009 إلى 62.35% في 2020، مما عزز مرونة البنوك. عموما، يمكن القول إن العامل الأساسي الذي ساهم في تحسن مؤشر السلامة المالية هو التحسن في جودة الأصول وكفاية رأس المال، مع مساهمة متوسطة من الربحية والسيولة.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) : مر المؤشر بتغيرات واضحة، حيث بدأ عند 0.68 في 2009، واستقر نسبيا في منتصف الفترة، قبل أن يسجل أعلى مستوى له عند 0.78 في 2018، ليعود بعدها للانخفاض ويستقر عند 0.50 في 2021. وقد تأثر هذا الأداء بتقلبات معدل التضخم، النمو الاقتصادي، وعجز الحساب الجاري، إلى جانب ارتفاع الدين الحكومي وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، حيث و حسب بيانات الملحق رقم (01) فقد انخفض معدل لتضخم من 29.51% في 2017 إلى 5.21% في 2021، نتيجة سياسات تحرير سعر الصرف، كما ان تعافي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (-0.79%) في 2011 إلى 5.55% في 2019، إلا أنه تراجع إلى 3.29% في 2021 بسبب تداعيات جائحة كوفيد_19، أيضا تقادم عجز الحساب الجاري من (-2.23%) في 2009 إلى (-4.4%) في 2021، كما ارتفع الدين الحكومي من 69.45% إلى 89.9%، مما يعكس زيادة الاعتماد على الاقتراض. بالإضافة الى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من

18.45% إلى 9.38%، مما يشير إلى ضغوط على الموارد النقدية الأجنبية. يعكس التحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد المصري خلال الفترة.

ويمكن توضيح تأثير المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي بالتمثيل البياني التالي:

الشكل (12.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المصري ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03).

يوضح الرسم البياني أعلاه أن:

- كان التراجع الحاد في مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WEICI) عام 2020 السبب الرئيسي الانخفاض الذي سجله المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (AFSI) عامي 2010 و 2011 إلى ما دون القيمة المرجعية للاستقرار المالي كان ناتجا عن التراجع الملحوظ في كل من مؤشر ي السلامة المالية (FSI) ومؤشر الاقتصاد الكلي (MI)؛

- ساهم التحسن الذي طرأ على مؤشر السلامة المالية (FSI) ومؤشر الاقتصاد الكلي (MI) خلال عامي 2018 و 2019 في رفع قيمة المؤشر التجميعي (AFSI) إلى مستويات أعلى؛

انخفاض المؤشر التجميعي (AFSI) بشكل كبير مما يعكس مدى تأثر الاستقرار المالي بالتغيرات الاقتصادية العالمية.

بناء على ما سبق، نستنتج أن النظام المالي المصري شهد فترة طويلة من عدم الاستقرار المالي من 2009 إلى غاية 2017، تلتها فترة من الاستقرار المالي حتى سنة 2019، ثم شهد انتكاسا في 2020، ليتعافى في 2021 ويسجل مرحلة من الاستقرار المالي، كما أن تأثره بمؤشراته الفرعية كان جليا، مع تفاوت أهمية كل منها، فلم يكن لمؤشر التطور المالي تأثير جوهري يذكر على استقرار النظام المالي المصري، في حين لعب مؤشر السلامة المالية دورا محوريا، إذ عكس أداء القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص المخاطر. كذلك، كان لمؤشر الاقتصاد الكلي تأثير واضح، فقد أدى تحسنه إلى

تعزيز الاستقرار المالي، في إضعافه. وأخيرا، أظهر مؤشر المناخ الاقتصادي تأثيرا ملموسا، إذ ساهمت التراجعات في النمو الاقتصادي خاصة مع التغيرات في الظروف الاقتصادية المحلية والدولية التي فرضتها الازمة المالية العالمية وجائحة كوفيد_19، في عدم استقرار النظام المالي المصري خلال تلك الفترات.

ثالثا: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي ومؤشراته الفرعية:

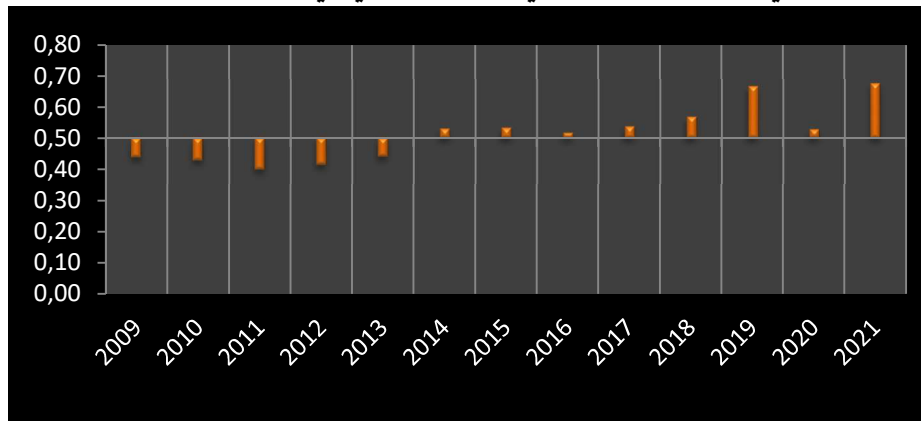
الجدول(9.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,44	0,43	0,40	0,42	0,44	0,53	0,53	0,52	0,54	0,57	0,67	0,53	0,68
مؤشر التطور المالي FDI	0,19	0,22	0,21	0,22	0,21	0,22	0,23	0,24	0,25	0,25	0,24	0,24	0,23
مؤشر السلامة المالية FSI	0,41	0,31	0,29	0,34	0,49	0,67	0,76	0,67	0,64	0,60	0,79	0,61	0,61
مؤشر الاقتصاد الكلّي MI	0,63	0,57	0,46	0,51	0,43	0,47	0,41	0,46	0,52	0,63	0,68	0,62	0,80
مؤشر المناخ الاقتصادي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي خلال الفترة من 2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(13.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في تونس خلال الفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(9.5)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المصري خلال الفترة من 2009 إلى 2021 كان كالتالي:

- من 2009 إلى 2013: خلال هذه الفترة، ظل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (AFSI) تحت العتبة المرجعية بالموازاة مع تراجع مؤشرات السلامة المالية والاقتصاد الكلي والتطور المالي، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي، كما كانت أدنى قيمة للمؤشر في عام 2011، مما تعكس تأثير عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته تونس في تلك الفترة على الاستقرار المالي. ويمكن تفسير حالة عدم استقرار النظام المالي التونسي خلال هذه الفترة بعدة عوامل اقتصادية وسياسية رئيسية أهمها: التداعيات السياسية بعد الثورة التونسية في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي، مما أثر سلبا على البيئة الاقتصادية والاستثمارية، حيث شهدت تونس خلال الفترة من 2011 إلى 2013 انخفاضا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجعا في قطاع السياحة، وهو أحد القطاعات الرئيسية الداعمة للنمو الاقتصادي التونسي، كذلك زاد العجز المالي وارتفاع الدين العام نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة الإنفاق الحكومي كما هو موضح في الملحق رقم(01).

- من 2014 إلى 2021: خلال هذه الفترة تجاوز المؤشر عتبة 0.5، مما يشير إلى تحسن في الاستقرار المالي، وقد صاحب هذه الحالة من الاستقرار المالي تحسن في مؤشرات السلامة المالية، والاقتصاد الكلي، والتطور المالي، ويمكن عزو هذا التحسن إلى عدة عوامل منها: زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي والدعم الدولي، حيث حصلت تونس على دعم مالي من المؤسسات الدولية كان عبارة عن تسهيلات إئتمانية من البنك الدولي سنة 2014 بقيمة 1.2 مليار دولار من أجل تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي عميق. (الجزيرة نت، 2014)، كما تبنت الحكومة التونسية إصلاحات تهدف إلى تعزيز استقرار القطاع المالي، بما في ذلك إعادة هيكلة البنوك العامة وتحسين أنظمة الرقابة المصرفية، مما ساهم في انخفاض معدلات القروض المتعثرة تدريجيا بعد سنة 2016. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI):** شهد المؤشر تذبذبات طفيفة طيلة الفترة، حيث ارتفع معدل كفاءة وعمق المؤسسات المالية من 0.32 في 2009 إلى 0.40 في 2021، مما يشير إلى تحسن تدريجي في أداء المؤسسات المالية. في المقابل، لم يسجل كفاءة وعمق الأسواق المالية تطورا ملحوظا، إذ بلغ ذروته عند 0.1 في 2010 لكنه استمر في التراجع ليصل إلى 0.05 في 2021، مما يعكس ضعف دور السوق المالي التونسي والممثل في بورصة تونس الوحيد في تعزيز أداء مؤشر التطور المالي.

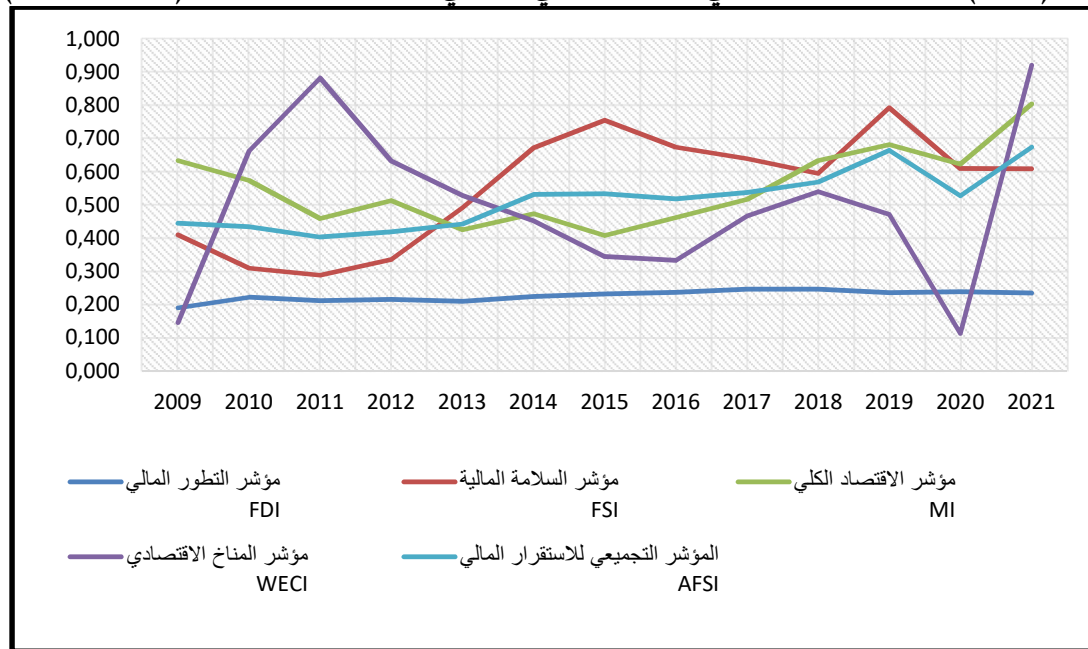
2. **مؤشر السلامة المالية (FSI):** سجل تذبذبات واضحة، حيث بلغ أدنى مستوى له عند 0.29 في 2011، ثم شهد تحسنا تدريجيا بعد سنة 2013 ليصل إلى أعلى مستوى عند 0.79 في 2019، مما يعكس تحسن أداء القطاع المصرفي، و ذلك بواسطة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة التونسية، مما زاد من قدرته على مواجهة المخاطر المالية، و يمكن القول أن المؤشر السلامة المالية

كان له التأثير الأكبر على المؤشر التجميعي، حيث شهد تذبذبات ملحوظة، خاصة في كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة، لكن التحسن في كفاية رأس المال، إلى جانب ارتفاع المخصصات لمواجهة القروض المتعثرة بعد 2014، ساهم في دعم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، بينما أثرت فترات التراجع سلباً عليه.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): أظهر المؤشر تقلباً طيلة الفترة المدروسة، مع تحسن ملحوظ في عام 2021، مما يعكس تأثيره الأوضاع الاقتصادية العامة، حيث سجل 0.63 في 2009، وانخفض إلى 0.41 في 2015، ثم ارتفع مجدداً إلى 0.80 في 2021، ويبدو واضحاً أن تقلبات المؤشر تشير إلى تأثيره بمعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً من 3.2% في 2011 إلى 7.3% في 2018، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 5.7% في 2021، مما يعكس فترات من عدم استقرار الأسعار. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل نمواً ضعيفاً طيلة الفترة مع انخفاض حاد بـ (-8.8%) في 2020، ثم عاد ليرتفع إلى 8.4% في 2021، مما أثر على استقرار النظام المالي بشكل عام.

ويمكن توضيح تأثير المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي بالتمثيل البياني التالي:

الشكل (14.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي التونسي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي التونسي تأثيره الواضح بالمؤشرات الفرعية الرئيسية المرتبطة به عبر فترتين متميزتين:

- حالة عدم الاستقرار المالي (2009-2013) أين سجل (AFSI) قيم تحت العتبة المرجعية، كان ناتجا عن تراجع ملحوظ في مؤشرات السلامة لمالية والاقتصاد الكلي،

- حالة الاستقرار المالي (2014-2021) شهد (المؤشر التجميعي تحسنا ملحوظا، حيث تجاوز العتبة المرجعية وواصل الارتفاع بفضل التحسن في مؤشرات السلامة المالية والاقتصاد الكلي، بينما لم يظهر مؤشر التطور المالي أي تأثير واضح على المؤشر التجميعي.

بناء على ما سبق، نستنتج أن النظام المالي التونسي شهد فترة طويلة من التقلبات وعدم الاستقرار المالي من 2009 إلى 2016، تلتها فترة من الاستقرار المالي إلى غاية 2021، وقد كان تأثير المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي لاستقرار المالي متفاوتا، حيث لم يكن لمؤشر التطور المالي تأثير جوهري يذكر، نظرا لتباين أداء المؤسسات والأسواق المالية. في المقابل، لعب مؤشر السلامة المالية دورا محوريا، خاصة من خلال كفاية رأس المال والمخصصات التي ساهمت في امتصاص المخاطر المصرفية. كذلك، كان لمؤشر الاقتصاد الكلي تأثير واضح، إذ أدى تحسن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في تعزيز الاستقرار المالي خلال الفترة التي تلت عام 2015، بينما ساهم ارتفاع التضخم في إضعافه. أخيرا، أظهر مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي تأثيرا ملموسا، حيث ساهمت التقلبات في النمو الاقتصادي والتغيرات في الظروف المحلية والدولية، خاصة خلال الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، في فترات عدم استقرار النظام المالي التونسي.

رابعا: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المغربي:

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المغربي ومؤشراته الفرعية:

الجدول (10.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المغربي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

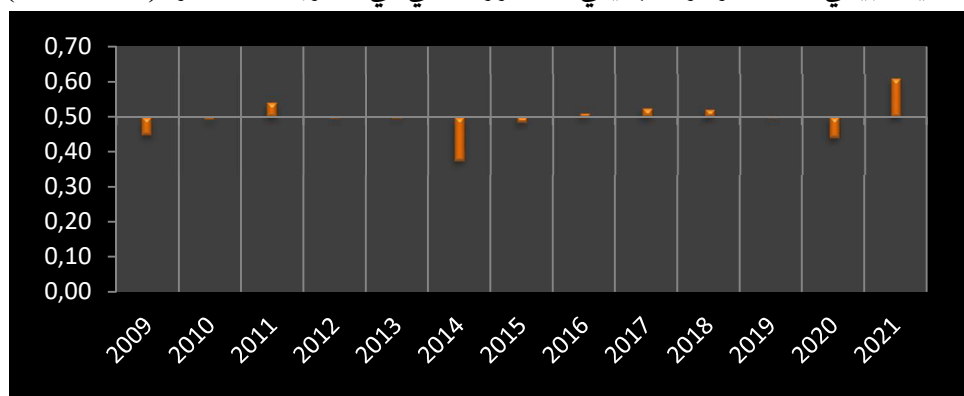
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0,45	0,49	0,54	0,50	0,50	0,38	0,48	0,51	0,52	0,52	0,50	0,44	0,61
مؤشر التطور المالي FDI	0,33	0,35	0,33	0,33	0,33	0,33	0,34	0,35	0,35	0,35	0,35	0,35	0,35
مؤشر السلامة المالية FSI	0,67	0,51	0,57	0,61	0,51	0,34	0,51	0,52	0,48	0,45	0,49	0,37	0,40
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,33	0,48	0,48	0,39	0,52	0,41	0,54	0,60	0,65	0,65	0,55	0,64	0,84
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)، (02)، (03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المغربي خلال الفترة من

2009 إلى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (15.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10.5)

مر النظام المالي المغربي بموجات من الاستقرار وعدم الاستقرار طيلة الفترة من 2009 الى 2021، حيث:

- من 2009 الى 2010: بقي المؤشر التجميعي للاستقرار المالي دون العتبة المرجعية، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي؛
- من 2011 الى 2013: شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ 0.54 في 2011 واستقر عند 0.50 في 2012 و2013، مما يشير إلى فترة من الاستقرار المالي؛
- من 2014 الى 2015: تراجع المؤشر بشكل حاد ليصل إلى 0.38 في 2014، وهي أدنى قيمة مسجلة خلال الفترة المدروسة، قبل أن يرتفع نسبياً إلى 0.48 في 2015، لكنه ظل دون مستوى الاستقرار، وذلك نتيجة انخفاض مؤشرات السلامة المالية؛
- من 2016 الى 2019: تجاوز المؤشر العتبة المرجعية، مما يدل على استقرار النظام المالي، مدعوماً بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع طفيف في مؤشر السلامة المالي؛
- 2020: سجل المؤشر تراجعاً آخر، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي، متأثراً بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت على الأنظمة المالية عالمياً؛
- في 2021: تعافى المؤشر وعاد إلى نطاق الاستقرار، مدفوعاً بتحسين مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (WECI).

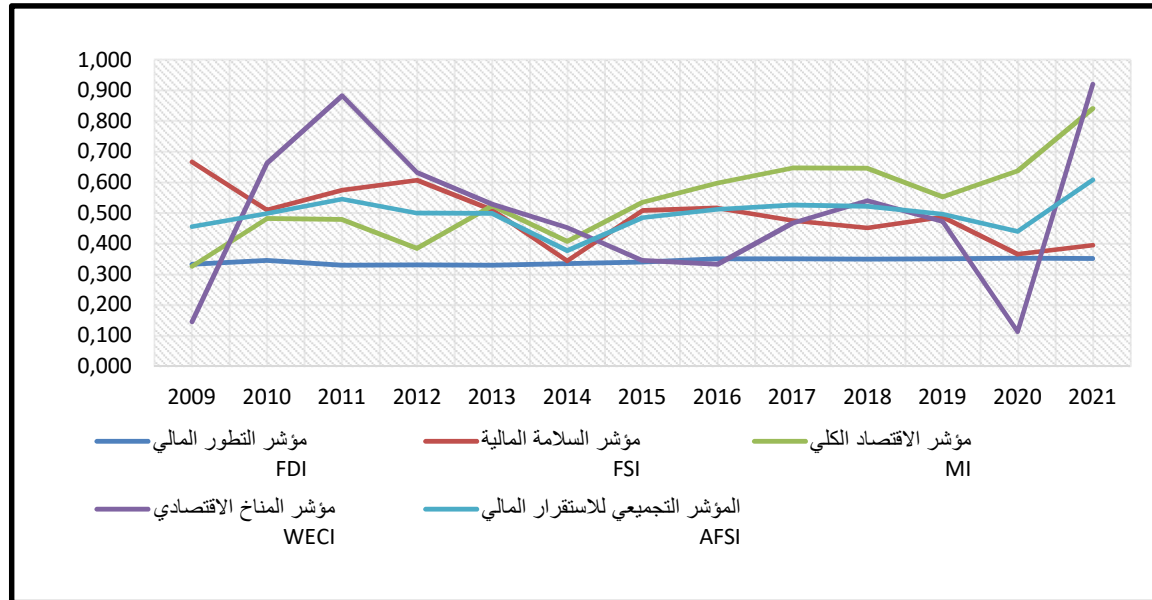
وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI):** ظل المؤشر مستقراً بين (0.33 و 0.35) طيلة الفترة دون تحسنات جوهرية، حيث ارتفع مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية من 0.39 في 2009 إلى 0.44 في 2020 قبل أن ينخفض إلى 0.43 في 2021، بينما لم يشهد مؤشر كفاءة وعمق الأسواق المالية تغيرات كبيرة، حيث بقي ضمن نطاق (0.23 و 0.27). يشير ذلك إلى الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتعزيز تطور الأسواق المالية وزيادة كفاءتها.

2. مؤشر السلامة المالية (FSI): شهد المؤشر تقلبات واضحة، حيث بدأ عند 0.67 في 2009 ثم انخفض إلى 0.34 في 2014، مما يعكس تراجعاً في متانة القطاع المصرفي المغربي، لكن بعد 2014، بدأ المؤشر في التحسن التدريجي لكنه لم يستعد مستوياته المرتفعة السابقة، حيث استقر بين (0.40 و 0.52) في السنوات الأخيرة، وعلى صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر السلامة المالية المدونة في الملحق رقم (01)، لوحظ تحسن واضح في كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة، لكن بالمقابل هناك تراجع في مؤشرات الربحية.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): شهد المؤشر تحسناً واضحاً، إذ ارتفع من 0.33 في 2009 إلى 0.84 في 2021، وبالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي المدونة في الملحق رقم (01)، نلاحظ أن أداء مؤشر الاقتصاد الكلي كان مدفوعاً باستقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة وهو الأمر الذي دعم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي طيلة الفترة، كما شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تقلبات طيلة الفترة، حيث انخفض إلى -7.18% في 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا قبل أن يعود للنمو بنسبة 7.86% في 2021. تعكس هذه التقلبات حساسية الاقتصاد المغربي للصدمات الخارجية، ما يستدعي تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات نقدية ومالية متوازنة.

ويمكن توضيح تأثير المؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي بالتمثيل البياني التالي:
الشكل (16.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المغربي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة برنامج Excel

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي المغربي تأثيره الواضح بالمؤشرات الفرعية الرئيسية المرتبطة به من خلال:

- حالة عدم الاستقرار المالي خلال سنة 2014 كانت نتيجة تراجع ملحوظ في مؤشرات السلامة المالية ففي عام 2014، انخفض مؤشر السلامة المالية إلى (0.34)، مما أدى إلى انخفاض المؤشر التجميعي إلى (0.377)؛

- حالة الاستقرار المالي (2015-2021) كانت مدعومة ب بتحسن في مؤشرا لاقتصاد الكلي، ففي سنة 2021 عندما سجل المؤشر أعلى مستوى له ب (0,84) سجل المؤشر التجميعي أيضا أعلى مستوى له على طول الفترة ب (0.61)، مما يفسر الارتباط الشديد بينهما.

- لم يكن لمؤشر التطور المالي أي تأثير واضح على المؤشر التجميعي.
بناء على ما سبق، يتضح أن النظام المالي المغربي مر بفترات من التقلبات في استقراره. فبعد تحقيقه لحالة من الاستقرار المالي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013، شهد المؤشر تراجعا ملحوظا في عام 2014، حيث بلغ أدنى مستوياته متأثرا بانخفاض مؤشر السلامة المالية إلى أدنى قيمة له خلال الفترة المدروسة. إلا أن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 عرفت تحسنا واضحا في مستوى الاستقرار المالي، باستثناء عام 2020 الذي شكل حالة استثنائية نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والتي أثرت على الأنظمة المالية عالميا، وقد كان تحسن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي خلال هذه الفترة مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين المؤشرين.

خامسا: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي السعودي

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي والمؤشرات الفرعية المكونة له:

الجدول (11.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي السعودي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

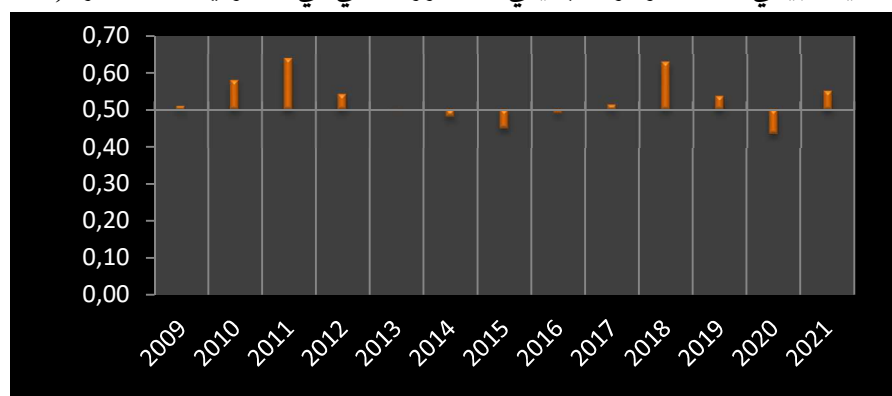
السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,51	0,58	0,64	0,54	0,50	0,48	0,45	0,49	0,51	0,63	0,54	0,43	0,55
مؤشر التطور المالي FDI	0,49	0,42	0,45	0,47	0,47	0,49	0,51	0,52	0,44	0,42	0,40	0,46	0,44
مؤشر السلامة المالية FSI	0,57	0,47	0,47	0,43	0,38	0,40	0,46	0,52	0,55	0,74	0,66	0,45	0,43
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,56	0,73	0,82	0,68	0,64	0,58	0,45	0,50	0,50	0,58	0,45	0,49	0,62
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة برنامج Excel

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي السعودي خلال الفترة من

2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(17.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في السعودية خلال الفترة (2009- 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(11.5)

عكس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية فترات متباعدة من الاستقرار وعدم الاستقرار، حيث

- من 2009 إلى 2013: سجل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي قيماً أعلى من العتبة المرجعية (0.51 في 2009، 0.58 في 2010، 0.64 في 2011، 0.54 في 2012، و0.50 في 2013)،

مما يشير إلى فترة من الاستقرار المالي المدعوم بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية المبكرة؛

- من 2014 إلى 2016: انخفض المؤشر إلى أقل من العتبة المرجعية مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد؛

- من 2017 إلى 2019: عاد المؤشر إلى مستويات تفوق العتبة المرجعية مما يعكس استقراراً مالياً مدعوماً بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

- في 2020: تراجع المؤشر إلى 0.43، مسجلاً أدنى مستوى له خلال الفترة المدروسة، مما يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والاستقرار المالي؛

- في 2021: تعافى المؤشر إلى 0.55، مما يعكس استعادة الاستقرار المالي بدعم من تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة أسعار النفط.

وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية، نجد أن مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) لعب دوراً بارزاً في تشكيل اتجاهات المؤشر التجميعي، حيث سجل قيماً مرتفعة وصلت إلى 0.82 في 2011، وانخفضت إلى 0.45 في 2015 قبل أن تعود للارتفاع إلى 0.62 في 2021. يعكس ذلك تأثير الظروف الاقتصادية الشاملة، مثل أسعار النفط، على الاستقرار المالي في السعودية.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI):** شهد المؤشر تذبذباً طفيفاً في قيمه خلال الفترة (2009-2024)، حيث تراوحت بين 0.49 و0.44، يمكن أن نفسر ذلك من خلال تحليل مؤشرات الفرعية. شهد مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية تحسناً بين عامي 2009 و2021، حيث ارتفع من 0.23 إلى 0.35 مما يعكس

جهودا مستمرة لتعزيز القطاع المالي. بالمقابل، انخفض مؤشر كفاءة وعمق الأسواق المالية من 0.66 في 2009 إلى 0.52 في 2021، مما يشير إلى تحديات في تطوير الأسواق المالية مقارنة بالمؤسسات المصرفية. ويأتي هذا التذبذب في سياق الإصلاحات المالية التي تبنتها الحكومة السعودية، والتي تهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصا من ضمن رؤية السعودية 2030، الذي يركز على زيادة مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار في الأسواق المالية.

2. مؤشر السلامة المالية (FSI): بدأ بقيمة مرتفعة في 2009 عند 0.57، ثم سجل انخفاضا تدريجيا حتى عام 2014، أين بلغ أدنى مستوياته، بعدها شهدنا تحسنا تدريجيا الى ان بلغ ذروته في 2018، قبل أن يتراجع بشكل طفيف في 2020 و 2021. وعلى مستوى المؤشرات الفرعية لمؤشر السلامة المالية المدونة في الملحق رقم (01)، فقد تحسنت كفاية رأس المال في المملكة بشكل ملحوظ من 17.6% في 2009 إلى 19.9% في 2021، مما يعكس متانة القطاع المصرفي السعودي، خاصة في ظل السياسات التنظيمية الصارمة التي فرضتها مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، كما انخفضت القروض المتعثرة من 3.3% إلى 1.9%، مع زيادة المخصصات لهذه القروض من 89.8% إلى 135.4%، مما يشير إلى تحسن جودة الأصول المصرفية، مدعوما بتعزيز نظم الرقابة وإدارة المخاطر. من جهة أخرى، تراجعت ربحية البنوك خلال الفترة المذكورة، فيما يتعلق بالسيولة، ارتفعت الأصول السائلة/الالتزامات السائلة من 18.1% إلى 20.4%، مما يعكس تحسن قدرة البنوك على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، كما انخفضت نسبة القروض/الودائع من 169.4% إلى 141.2%، مما يعكس سياسات أكثر تحفظا في منح القروض، خاصة بعد تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على السيولة المصرفية.

يمكن القول إن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار بفضل التحسن في كفاية رأس المال وجودة الأصول وإدارة السيولة. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات تتعلق بتراجع الربحية، مما يتطلب التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية وتنويع مصادر الدخل لضمان استدامة الأداء القوي.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): نلاحظ من الشكل البياني أن هذا المؤشر كان له تأثير واضح وقوي على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، حيث يتحركان جنبا إلى جنب، حيث أظهر المؤشر أداء قويا بين عامي 2009 و 2011، فقد ارتفع من 0.56 إلى 0.82، ثم انخفض بشكل ملحوظ بين 2012 و 2015، ليصل إلى 0.45، بعدها بدأ المؤشر في التعافي تدريجيا من 2016 حتى 2018، قبل أن يتراجع في 2019 و 2020، ليعود وينتعش سنة 2021 بتسجيله لقيمة 0.62.

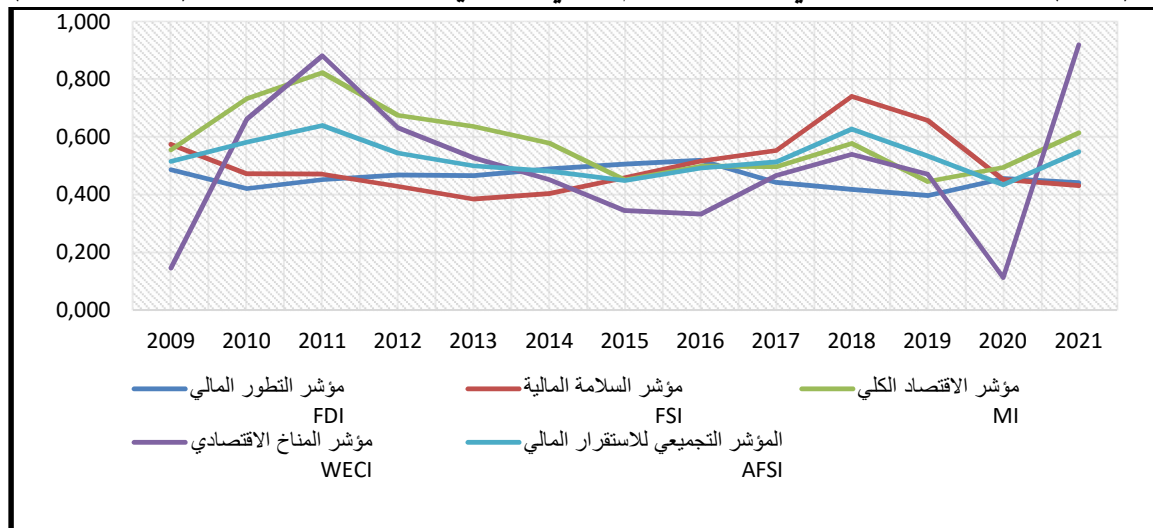
بالنظر الى المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي السعودي نجد أن البيئة الاقتصادية السعودية شهدت تقلبات خلال الفترة (2009-2021). ففي الوقت الذي انخفض فيه معدل التضخم من 5.06% في 2009 إلى 3.06% في 2021، شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات كبيرة أين سجل تراجعا حادا بمعدل (-4.34%) في 2020 نتيجة تداعيات الجائحة، قبل أن يتعافى بقوة إلى

4.33% في 2021. مدعوما بتنفيذ برامج تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. بالمقابل، تحول العجز في الحساب الجاري من (-5.36%) في 2009 إلى فائض بنسبة 5.1% في 2021، مما يعكس تحسنا في الأداء الاقتصادي الخارجي للمملكة. كذلك، ارتفع الدين الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ من 14% في 2009 إلى 28.8% في 2021، نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية والبنية التحتية، بما في ذلك مشاريع رؤية السعودية 2030، كما شهد معدل نمو الإيرادات الحكومية تقلبات حادة، حيث سجل (-53.7%) في 2009 قبل ان يشهد نموا بنسبة 23.5% في 2021، مما يعكس جهود الحكومة لزيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة.

يمكن القول إنه خلال الفترة المدروسة، تأثر الاقتصاد السعودي بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، حيث شهدت الأسواق انهيارات حادة في 2014-2015 نتيجة وفرة المعروض النفطي عالميا، ما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة وارتفاع عجز الموازنة. ومع ذلك، استجابت الحكومة السعودية عبر تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية وقد انعكست هذه الإصلاحات على الاستقرار المالي، حيث ساعدت في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

يوضح الشكل التالي علاقة المؤشرات الفرعية بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي:

الشكل (18.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار النظام المالي السعودي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

تعكس التأثيرات المجتمعة للمؤشرات الفرعية على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي السعودي مدى تأثر الاستقرار المالي السعودي بالسلامة المالية للقطاع المصرفي، الاقتصاد الكلي، التطور المالي، والمناخ الاقتصادي. على سبيل المثال، في أعوام 2014 و 2015، أدى انخفاض مؤشر السلامة المالية ومؤشر الاقتصاد الكلي إلى تراجع المؤشر التجميعي. بالمقابل، ساهم تحسنها خلال السنوات الموالية في استعادة الاستقرار المالي. كما أن تراجع مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي في عام 2020 أثر سلباً على

الاستقرار المالي، إلا أن التعافي الملحوظ في عام 2021 يعكس تعزيزاً قوياً للاستقرار المالي نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية.

سادساً: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري والمؤشرات الفرعية المكونة له:

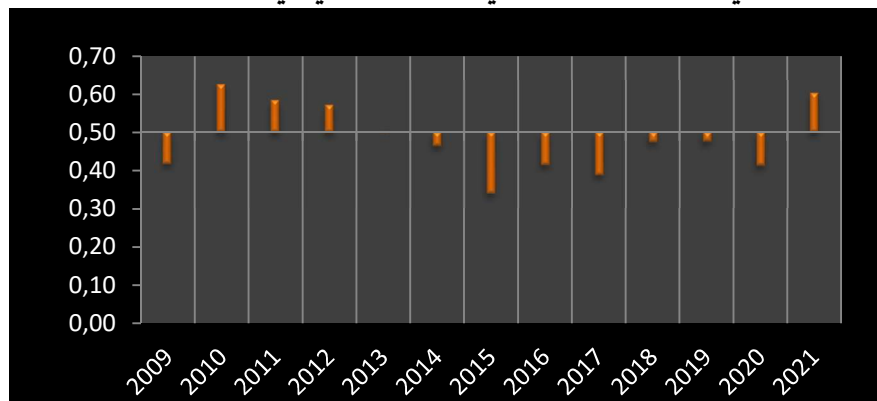
الجدول (12.5): تطور قيم المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,42	0,63	0,58	0,57	0,50	0,46	0,34	0,41	0,39	0,47	0,48	0,41	0,60
مؤشر التطور المالي FDI	0,56	0,59	0,52	0,58	0,43	0,49	0,48	0,53	0,49	0,47	0,48	0,55	0,53
مؤشر السلامة المالية FSI	0,51	0,69	0,58	0,58	0,47	0,46	0,28	0,28	0,21	0,35	0,39	0,38	0,47
مؤشر الاقتصاد الكلّي MI	0,36	0,56	0,53	0,55	0,55	0,47	0,37	0,57	0,55	0,60	0,57	0,50	0,69
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي السعودي خلال الفترة من 2009 إلى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (19.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في قطر خلال الفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12.5)

شهد المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري تطورات مهمة خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث تأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية المحلية والدولية، مثل تقلبات أسعار النفط، والأزمات المالية العالمية، وتداعيات الحصار الاقتصادي في 2017، وأخيراً آثار جائحة كوفيد-19. وقد انعكست

هذه المتغيرات على أداء المؤشرات المالية والاقتصادية، مما أثر على استقرار النظام المالي في الدولة، حيث:

- في 2009: بدأ المؤشر بتسجيل قيمة 0.42، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى انخفاض مستويات السيولة وزيادة المخاطر المالية؛

- من 2010 إلى 2013: شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً، حيث استقر عند قيم مساوية أو أعلى من 0.5، مما يشير إلى استعادة الاستقرار المالي نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي وعودة الاستثمارات، إلى جانب السياسات المالية التي انتهجتها الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي؛

- من 2014 إلى 2020: واجه الاقتصاد القطري موجة جديدة من عدم الاستقرار المالي، إذ انخفض المؤشر إلى 0.46 في عام 2014، ثم بلغ أدنى مستوياته عند 0.34 في عام 2015، وذلك بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط، مما أثر على الإيرادات الحكومية والسيولة في القطاع المصرفي. ورغم تسجيل تحسن طفيف إلى 0.41 في عام 2016، إلا أن الأزمة الدبلوماسية الخليجية في عام 2017 أدت إلى انخفاض جديد في المؤشر، مما يعكس التأثير السلبي للحصار الاقتصادي المفروض على قطر آنذاك؛

- في 2021: سجل المؤشر قيمة 0.6، مما يعكس تعافي النظام المالي القطري من تداعيات جائحة كورونا، وذلك بفضل التدابير الحكومية الداعمة للنشاط الاقتصادي، وزيادة الإنفاق العام، واستعادة الاستثمارات الأجنبية، ما عزز الاستقرار المالي خلال هذه الفترة.

- وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. مؤشر التطور المالي (FDI): شهد المؤشر استقراراً نسبياً خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث تراوحت قيمته بين 0.43 و0.5، ورغم بعض التقلبات الطفيفة، إلا أنه لم يظهر انخفاضات حادة، حيث من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور المالي المدونة في الملحق رقم (01)، نلاحظ أن مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفع من 0.38 في 2009 إلى 0.47 في 2021، مما يعكس تطور القطاع المصرفي وزيادة الشمول المالي، إلا أن الأسواق المالية كانت أكثر تقلباً، حيث سجلت انخفاضاً حاداً في 2014 قبل أن تستعيد عافيتها لاحقاً، مما يعكس التأثير الكبير بأسعار الطاقة المتذبذبة وضعف تنوع الأدوات الاستثمارية في السوق القطري. ومع ذلك، فإن الإجراءات الحكومية لدعم القطاع المالي، مثل تطوير سوق السندات والصكوك، ساهمت في استقرار الأسواق لاحقاً. عموماً يمكننا القول إن مؤشر التطور كان تأثيره متوسطاً على المؤشر التجميعي، ولم يكن العامل الرئيسي وراء تقلبات الاستقرار المالي.

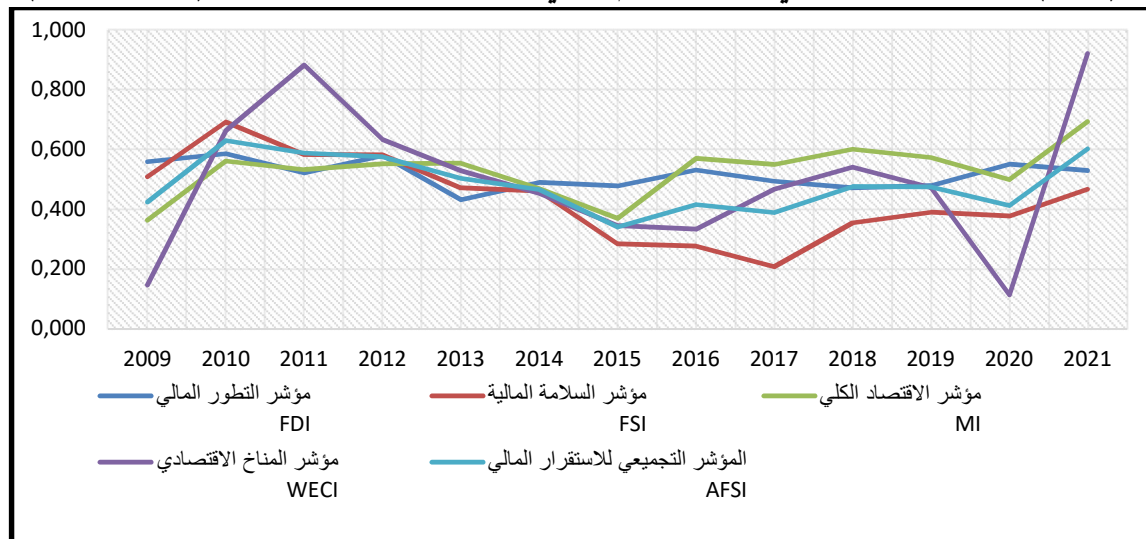
2. مؤشر السلامة المالية (FSI): أظهر المؤشر تراجعاً حاداً في بعض الفترات، خاصة في 2015 و2016 و2017، حيث سجل 0.28 في 2015 و2016، وانخفض إلى 0.21 في 2017. تزامنت

هذه الانخفاضات مع أدنى مستوى للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي عند 0.34 في 2015 و 0.39 في 2017، مما يشير الى أن تدهور مؤشر السلامة المالية كان له التأثير الأكبر على حالات عدم الاستقرار المالي. بالمقابل، كان لتحسنه في 2021 دور في دعم الاستقرار المالي حيث سجل المؤشر التجميعي 0.60. وعلى مستوى المؤشرات الفرعية لمؤشر السلامة المالية نجد أن القطاع المصرفي القطري أظهر استقرارا نسبيا في كفاية رأس المال، حيث ظلت النسبة بين 15% و 20% طوال الفترة، مما يعكس سياسات رقابية صارمة. ومع ذلك، فإن جودة الأصول شهدت تراجعا طفيفا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 1.3% في 2016 إلى 2.4% في 2021، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وتأثير جائحة كورونا على الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن مؤشرات الربحية والسيولة شهدت انخفاضا ملحوظا خاصة خلال الحصار الاقتصادي،

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI): يظهر المؤشر ارتباطا إيجابيا بالاستقرار المالي في قطر، حيث سجل تحسنا ملحوظا في 2021، وهو أعلى قيمة له خلال الفترة، متزامنا مع تعافي المؤشر التجميعي إلى 0.6، كما ساهمت التحسنات في 2016 و 2017 و 2018 في عدم تسجيل المؤشر التجميعي لقيم أقل من عتبة الاستقرار المالي، مما يدل على أن استقرار الاقتصاد الكلي كان عاملا داعما في فترات التعافي المالي، و على صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي نلاحظ تأثر الاستقرار المالي في قطر بالعوامل الاقتصادية الكلية، حيث شهد التضخم تقلبات كبيرة، من انكماش بنسبة -4.86% في 2009 إلى تضخم بلغ 2.3% في 2021، متأثرا بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة تكاليف المعيشة. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد تراجعا حادا في 2020 حيث بلغ -3.56% بسبب تداعيات الجائحة، لكنه تعافى في 2021 مع استئناف الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة أيضا الى أن السياسات المالية المرنة، مثل زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية ومشاريع كأس العالم 2022، ساعدت في دعم الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي.

يوضح الشكل التالي علاقة المؤشرات الفرعية بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي القطري:

الشكل (20.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري تأثره بمؤشراتها لفرعية،

حيث:

- خلال الفترة التي شهدت عدم استقرار مالي أي من 2014 إلى 2017، تأثر المؤشر التجميعي بشكل كبير بمؤشري السلامة المالية والمناخ الاقتصادي العالمي، حيث في 2015 و 2017، كان الانخفاض الحاد في مؤشر السلامة المالية أحد الأسباب الرئيسية لتراجع المؤشر التجميعي إلى ما دون العتبة المرجعية (0.5). بالإضافة إلى ذلك، لعب انخفاض مؤشر المناخ الاقتصادي دورا في تسجيل المؤشر لحالة عدم الاستقرار المالي خاصة في 2020؛

- خلال الفترة التي شهدت استقرارا ماليا أي من 2010 إلى 2013، كان المؤشر التجميعي مدعوما بشكل كبير بتحسين جميع المؤشرات الفرعية.

بناء على ما سبق يبرز تحليل تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي القطري أن النظام المالي القطري تمكن من الحفاظ على استقرار مالي نسبي على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية، ويعود ذلك إلى قوة النظام المصرفي، واحتياطياتها المالية الضخمة، والإصلاحات الهيكلية التي عززت مناعتها أمام الصدمات.

سابعاً: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الإماراتي

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الإماراتي ومؤشراته الفرعية:

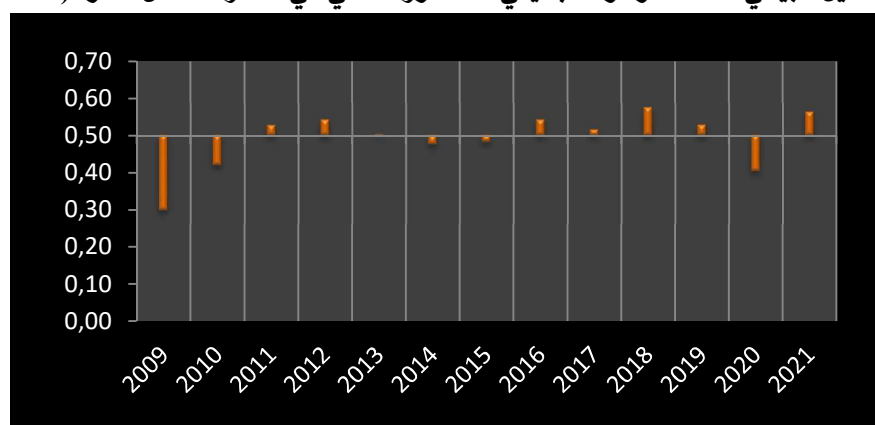
الجدول(13.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الاماراتي ومؤشراته الفرعي للفترة(2009-2021)

السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,30	0,42	0,53	0,54	0,50	0,48	0,48	0,54	0,51	0,57	0,53	0,41	0,56
مؤشر التطور المالي FDI	0,53	0,44	0,41	0,42	0,44	0,58	0,49	0,47	0,51	0,49	0,49	0,49	0,49
مؤشر السلامة المالية FSI	0,45	0,50	0,58	0,66	0,55	0,50	0,57	0,54	0,49	0,57	0,56	0,39	0,35
مؤشر الاقتصاد الكلّي MI	0,12	0,27	0,42	0,42	0,47	0,43	0,42	0,62	0,56	0,62	0,51	0,48	0,74
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الإماراتي خلال الفترة من 2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(21.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الامارات خلال الفترة (2009 - 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(13.5)

شهد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة تقلبات ملحوظة بين عامي 2009 و2021، متأثراً بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية. بدأ المؤشر بحالة من عدم الاستقرار المالي في 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، قبل أن يتحسن تدريجياً ليبلغ مرحلة الاستقرار المالي بين 2011 و2013، حيث تجاوز عتبة 0.5. ومع ذلك، أدى انخفاض أسعار النفط في 2014-2015 إلى عودة عدم الاستقرار المالي 0.48، قبل أن يستعيد الاقتصاد توازنه بين 2016 و2019 بفضل التنويع الاقتصادي والاستثمارات غير النفطية، حيث تجاوز المؤشر 0.5 مجدداً. في 2020، تسببت جائحة كورونا في تراجع المؤشر إلى 0.41، مما يعكس ضغوطاً على النظام المالي، لكنه تعافى

في 2021 مسجلا 0.56، بدعم من السياسات التحفيزية وتعافي القطاعات الاقتصادية. يعكس هذا التطور مرونة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تجاوز الأزمات واستعادة الاستقرار المالي. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي فقد عكس تطورها التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الإمارات خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث أن:

1. مؤشر التطور المالي (FDI) ظل مستقرا نسبيا حول 0.49 خلال معظم السنوات، مما يشير إلى ثبات مستويات التطور المالي رغم بعض التقلبات الطفيفة، وكان تأثيره على المؤشر التجميعي محدودا. وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية لمؤشر التطور المالي نجد أن مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية حافظ على استقرار نسبي، إذ تراوح حول 0.40 طوال الفترة المدروسة، مما يشير إلى نضج القطاع المالي في الإمارات وقدرته على تقديم خدمات مالية متنوعة. أما مؤشر الأسواق المالية، فقد شهدت تذبذبا واضحا، حيث تأثر بانخفاض ثقة المستثمرين خلال فترات الأزمات خاصة في 2020 أين يظهر التأثير السلبي للجائحة على الأسواق المالية.

2. مؤشر السلامة المالية (FSI) : فقد سجل أعلى قيمة له في 2012 (0.66)، مدفوعا بصلابة النظام المصرفي، لكنه تراجع تدريجيا ليسجل 0.35 في 2021، مما أدى إلى فترات من عدم الاستقرار المالي. وبالنظر إلى مؤشرات السلامة المالية المدونة في الملحق رقم (01)، نجد أن النظام المصرفي الإماراتي أظهر قوة في كفاية رأس المال، حيث تجاوزت النسبة 18% خلال معظم السنوات، ما يعكس التزام المصارف بالمعايير الاحترازية العالمية بازل 3. رغم ذلك، فإن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بعد 2012 و2020 يشير إلى تأثيرات الأزمات الاقتصادية، حيث واجهت الشركات صعوبات في السداد، لكن التغطية العالية لهذه القروض عبر المخصصات الاحترازية عكست نهجا متحوطا من قبل المصارف الإماراتية، بالنسبة لمؤشرات الربحية فقد لوحظ انخفاض العوائد على حقوق الملكية خلال 2020-2021. في المقابل، عززت مستويات السيولة العالية، وتحسن نسبة القروض إلى الودائع، استقرار النظام المصرفي.

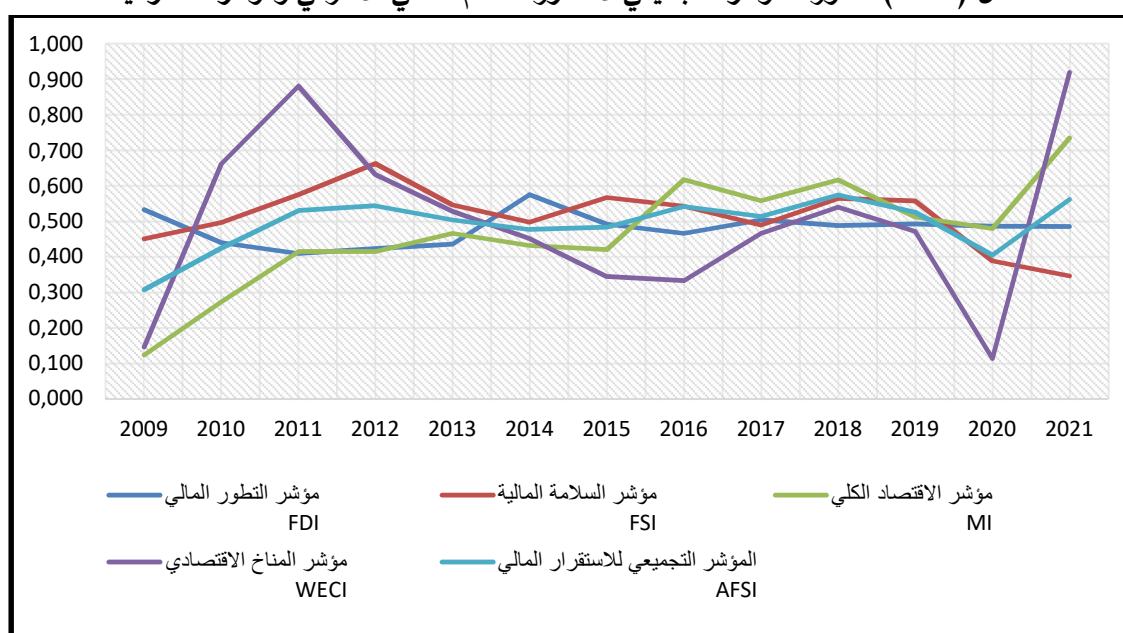
3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) : كان أكثر المؤشرات تقلبا، حيث بدأ عند 0.12 في 2009، لكنه شهد تحسنا واضحا ليصل إلى 0.74 في 2021، مما دعم الاستقرار المالي في السنوات الأخيرة.

وبالنظر إلى مؤشرات السلامة المالية المدونة في الملحق رقم (01)، في معدلات التضخم والنمو، حيث تأثرا بشكل ملحوظ بتغيرات أسعار النفط، التي كانت مصدرا رئيسيا للنمو. فبعد الانكماش الاقتصادي في 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، شهدت البلاد فترة من التعافي بفضل ارتفاع أسعار النفط، لكنها واجهت تحديات جديدة في 2014-2015 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية، مما أدى إلى تباطؤ النمو وزيادة الضغوط على المالية العامة. أما بعد 2016 فقد ساهم في تحسن مؤشر الاقتصاد الكلي كل من زيادة قيمة الفائض في الحساب الجاري من (2.58%) عام 2016 إلى (11.51%) عام 2021، وكذلك زيادة نسبة الاحتياطيات الأجنبية من (23.12%) عام 2016 إلى (31.58%) عام 2021.

2021. أما خلال 2020، فقد كانت الجائحة هي العامل الأساسي وراء الانكماش الحاد الي سبب تحقيق معدل نمو قدره (-4.96%) نتيجة القيود الصحية وتراجع الطلب العالمي، إلا أن السياسات التحفيزية ودعم القطاعات غير النفطية ساهمت في عودة النمو الإيجابي في 2021 أين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل 4.35%. كما أن الحساب الجاري حافظ على فوائض جيدة، رغم تراجعته في بعض الفترات، وهو ما يعكس مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع الصدمات.

يوضح الشكل التالي علاقة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي بمؤشرات الفرعية:

الشكل (22.5): تطور المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الاماراتي ومؤشراته الفرعية



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي أن تأثره بمؤشرات الفرعية كان كالتالي:

- في حالة عدم الاستقرار المالي (2009-2010) كان لمؤشر (MI)الاقتصاد الكلي التأثير الأكبر على المؤشر التجميعي، حيث أظهرت قيمهما ارتباطا طرديا ملحوظا في الانخفاض المتزامن، أما مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي ساهم بدرجة أقل في التأثير على المؤشر التجميعي خلال هذه الفترة. بالمقابل، أظهر التطور المالي ارتباطا سلبيا ضعيفا مع المؤشر التجميعي، مما يشير إلى أنه لم يكن عاملا رئيسيا في حالات عدم الاستقرار المالي؛

- في حالة الاستقرار المالي (2016-2020) كان لجميع المؤشرات الفرعية عدا مؤشر الاقتصاد الكلي دورا مهما في تسجيل المؤشر التجميعي لحالة الاستقرار المالي، حيث أظهر ارتباطا إيجابيا معه، عدا عدم وجود تأثير ملحوظ لمؤشر السلامة المالية خلال انتكاسة الاستقرار المالي سنة 2020.

بناء على ما سبق يمكننا القول أن الاستقرار المالي في الإمارات شهد تطورات ملحوظة طيلة الفترة من 2009 إلى 2021، حيث تأثرت المؤشرات المالية والاقتصادية بالعديد من العوامل المحلية والعالمية، بدءا الأزمة المالية العالمية في 2008، مروراً بتراجع أسعار النفط في 2014، وصولاً إلى تداعيات

جائحة كوفيد-19 في 2020، كان لهذه العوامل تأثير مباشر على أداء القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي.

ثامنا: المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الكويتي

فيما يلي جدول تطوّر قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي ومؤشراته الفرعية:

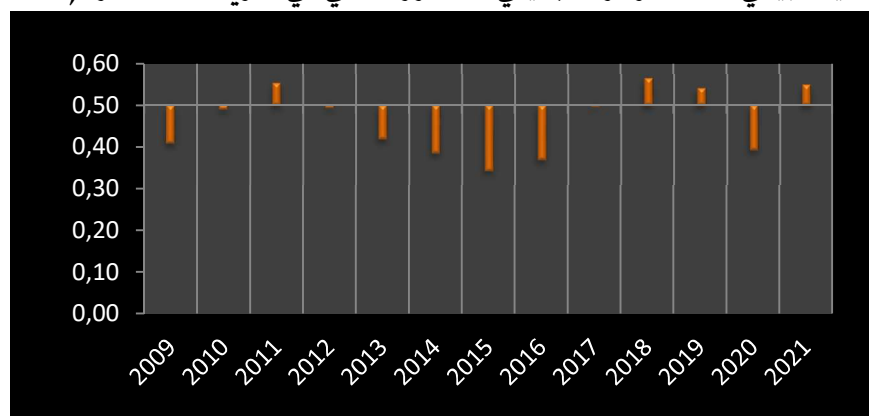
الجدول (14.5): تطوّر المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الكويتي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,41	0,49	0,55	0,49	0,42	0,38	0,34	0,37	0,50	0,56	0,54	0,39	0,55
مؤشر التطور المالي FDI	0,45	0,46	0,44	0,43	0,43	0,46	0,47	0,50	0,51	0,50	0,36	0,41	0,40
مؤشر السلامة المالية FSI	0,51	0,57	0,56	0,49	0,44	0,38	0,37	0,44	0,48	0,60	0,59	0,36	0,53
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,37	0,38	0,49	0,48	0,36	0,36	0,27	0,26	0,53	0,55	0,55	0,50	0,51
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WECI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الكويتي خلال الفترة من 2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(23.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الكويت خلال الفترة (2009 – 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(14.5)

يوضح تطوّر قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الكويت أن النظام المالي الكويتي شهد فترات متناوبة من الاستقرار وعدم الاستقرار خلال الفترة من 2017 الى 2021، متأثراً بالعوامل الاقتصادية المحلية والدولية حيث:

- من 2009 إلى 2010: سجل المؤشر التجميعي قيما أقل من العتبة المرجعية لحالة الاستقرار المالي، حيث بلغ 0.41 في 2009، وتحسن إلى 0.49 في 2010، تعكس هذه الفترة حالة من عدم الاستقرار المالي؛

- في 2011: سجل المؤشر قيمة 0,55 مما يدل على تحسن استقرار النظام المالي في الكويت مدفوعا بتعافي الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية العالمية؛

- من 2012 إلى 2016: انخفض المؤشر مجددا إلى ما دون العتبة المرجعية، حيث بلغ 0.42 في 2013، ثم واصل التراجع إلى 0.37 في 2016. يشير هذا الانخفاض إلى حالة من عدم الاستقرار المالي، تأثر الاقتصاد الكويتي بانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ضغوط على النظام المالي؛

- من 2017 إلى 2019: عاد المؤشر إلى مستويات الاستقرار، حيث ارتفع إلى 0.50 في 2017، وبلغ ذروته عند 0.56 في 2018، ثم استقر عند 0.54 في 2019. تعكس هذه الفترة تحسنا في الاستقرار المالي بفضل ارتفاع أسعار النفط؛

- في 2020: تراجع المؤشر إلى 0.39، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، والتي أثرت على القطاعات الاقتصادية والمالية في الكويت؛

- في 2021: تعافى المؤشر إلى 0.55، ما يعكس استعادة الاستقرار المالي، بدعم من تعافي الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية. أما على صعيد المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي فإن:

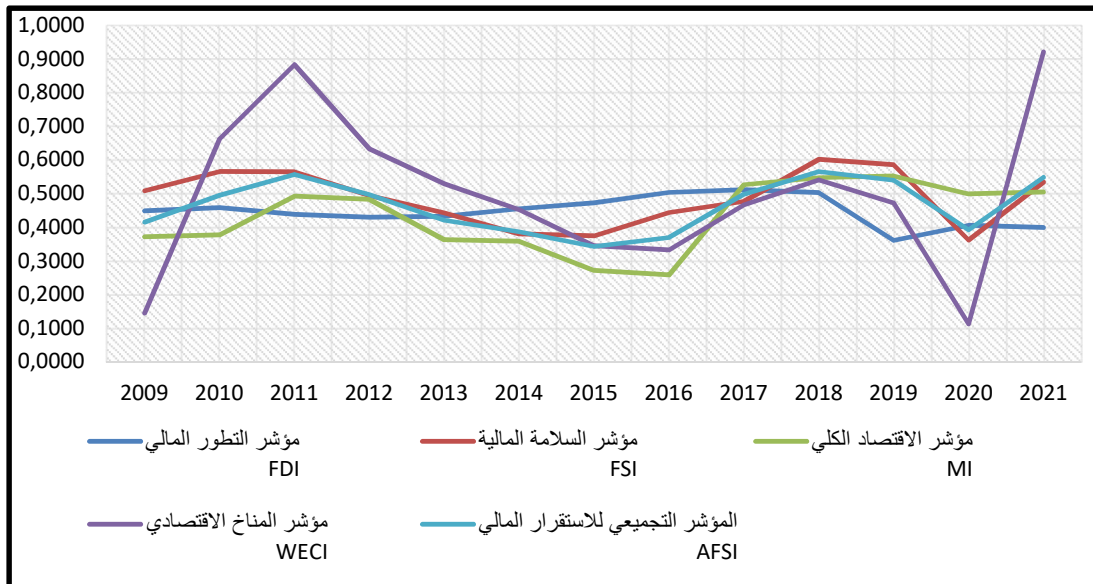
1. **مؤشر التطور المالي (FDI)** : يعكس هذا المؤشر مستوى الأسواق والمؤسسات المالية، ورغم استقراره النسبي بين (0.40 و 0.5) طيلة الفترة المدروسة، إلا أنه سجل انخفاضا في 2019 حيث سجل 0.36 ثم 0.41 في 2020، مما أثر سلبا علالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي، خاصة مع تأثر الأسواق المالية الكويتية بتداعيات جائحة كورونا على غرار الأسواق المالية عبر العالم، و بالرغم من التحسن الطفيف في 2021 الا أنه لم يكن كافيا لدعم المؤشر التجميعي بقوة، ما يعكس الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات المالية.

2. **مؤشر السلامة المالية (FSI)** : شهد المؤشر تقلبات واضحة، حيث بلغ ذروته في 2010 بـ 0.57، ثم تراجع تدريجيا الى 0.44 في 2016، مما يعكس ضغوطا على استقرار النظام المصرفي في الكويت، إلا أن المؤشر سجل تحسنا ملحوظا في 2018 و 2019، حيث وصل إلى 0.60 و 0.59 على التوالي، قبل أن ينخفض في 2020 إلى 0.36 تحت تأثير الأزمة الصحية العالمية، لكنه تعافى مجددا في 2021 حيث سجل 0.53، و بالنظر الى مؤشراته الفرعية المدونة في الملحق رقم(01) نجد أن الانخفاض الذي سجله المؤشر في 2016 و 2017 كان سببه ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وضعف الربحية، كما ان تراجع المؤشر في 2020 كان نتيجة تراجع الربحية وزيادة المخاطر الائتمانية بسبب الجائحة، ثم تحسن في 2021 بدعم من مؤشرات السيولة ونسبة كفاية رأس المال في البنوك الكويتية.

3. مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) : كانت تقلبات المؤشر واضحة خلال الفترة من 2009 إلى 2021، حيث انخفض إلى 0.26 في 2016، مما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط والسياسات المالية المقيدة، لكنه تعافى سريعاً في 2017 و2018 متجاوزاً 0.50. استمر المؤشر عند مستويات مستقرة نسبياً حتى 2021 (0.51)، وبالنظر إلى مؤشراته الفرعية المدونة في الملحق رقم (01) نلاحظ أن التحسن الذي شهده المؤشر خلال الفترة من 2017 و2019 كان مدعوماً بزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن أسعار النفط، كذلك كان سبباً في تراجع المؤشر في 2020 نتيجة تأثيرات الجائحة. وبالرغم من انتعاش المؤشر في 2021، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض الانخفاضات السابقة في المؤشر التجميعي.

و يوضح التمثيل البياني التالي تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي ومؤشراته الفرعية:

الشكل (24.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الكويتي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة برنامج Excel

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاماراتي علاقته بمؤشراته الفرعية من خلال:

- كان لمؤشر السلامة المالية ومؤشر المناخ الاقتصادي العالمي التأثير الأكبر على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الكويت، حيث أن تراجعها في 2020 كان أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض المؤشر التجميعي بينما أدى الانتعاش القوي الذي شهده مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي في 2021 سبباً في دفع المؤشر التجميعي نحو التعافي؛
- ساهم انخفاض مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ في حالات عدم الاستقرار المالي التي سجلها المؤشر التجميعي؛ مما يشير إلى حساسية النظام المالي في الكويت إلى الصدمات الخارجية؛

- كان لمؤشري الاقتصاد الكلي والتطور المالي تأثيراً محدوداً نسبياً مقارنة بالمؤشرات الأخرى، مما يدل على أنه لم يكن من العوامل الأساسية في حالات عدم الاستقرار المالي.

تاسعا: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الأردن

يوضح الجدول التالي تطور قيم المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الأردني ومؤشراته الفرعية:

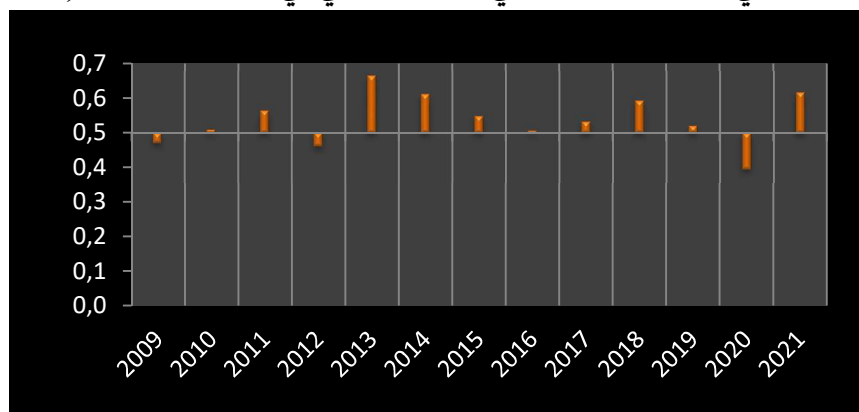
الجدول (15.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

السنوات المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,47	0,51	0,56	0,46	0,66	0,61	0,55	0,51	0,53	0,59	0,52	0,40	0,62
مؤشر التطور المالي FDI	0,50	0,46	0,42	0,40	0,39	0,37	0,37	0,37	0,37	0,38	0,36	0,35	0,36
مؤشر السلامة المالية FSI	0,50	0,37	0,48	0,44	0,72	0,55	0,64	0,64	0,60	0,70	0,62	0,48	0,58
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,53	0,66	0,63	0,47	0,72	0,79	0,55	0,44	0,52	0,54	0,46	0,39	0,64
مؤشر المناخ الاقتصادي WECI العالمي	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي الأردني خلال الفترة من 2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(25.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2009- 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(15.5)

شهد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (AFSI) خلال الفترة من 2009

إلى 2021 تقلبات واضحة بين فترات الاستقرار وعدم الاستقرار المالي، حيث:

- في 2009: سجلت الأردن في بداية الفترة حالة من عدم الاستقرار أين حقق المؤشر التجميعي قيمة 0.47؛

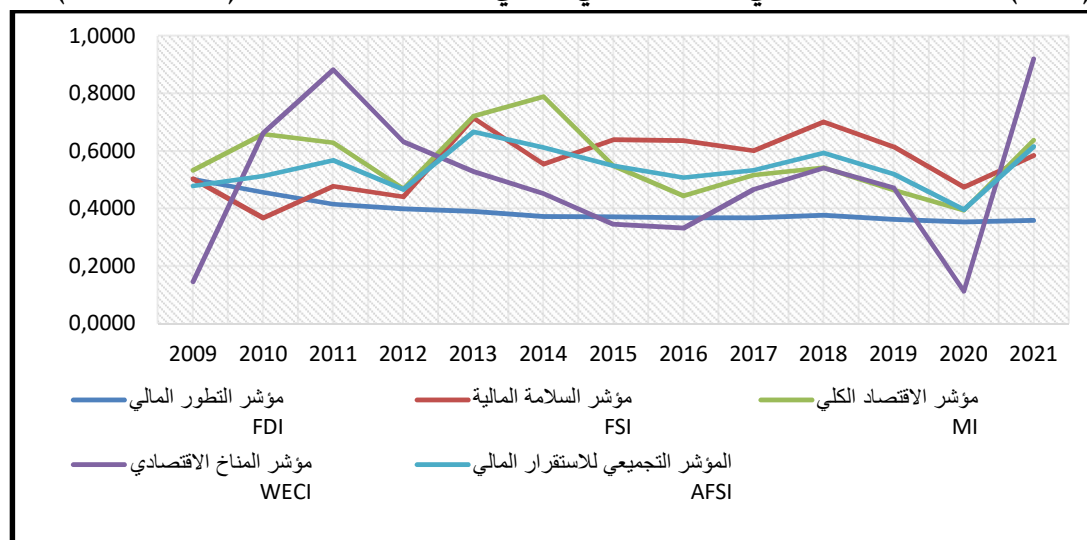
- من 2010 الى 2011: شهد المؤشر حالة من الاستقرار المالي؛

- في 2012: انخفضت قيمة المؤشر التجميعي الى مادون العتبة المرجعية مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي في النظام المالي الأردني .
- من 2012 الى 2021: تجاوزت قيم المؤشر التجميعي العتبة المرجعية باستثناء سنة 2020 أين انخفضت قيمته الى ما دون القيمة المرجعية للاستقرار المالي وذلك طبعا بسبب التأثير السلبي للجائحة على الاقتصاد الاردني. سجل المؤشر أقوى حالة استقرار في عام 2013 بقيمة 0.66. بشكل عام، يمكننا القول أن النظام المالي الاردني وحسب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المحسوب، عاش فترة من الاستقرار المالي خلال الفترة (2013-2019)، وحالات من عدم الاستقرار خلال السنوات 2009 و 2012 و 2020.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

1. **مؤشر التطور المالي (FDI) :** شهد المؤشر تراجعا مستمرا طوال الفترة، حيث انخفض من 0.50 في 2009 إلى 0.36 في 2021، وبالنظر الى مؤشراته الفرعية المدونة في الملحق رقم (01) نجد أن مؤشر كفاءة وعمق المؤسسات المالية كان مستقرا عند مستويات 0.45-0.46. في المقابل، تراجع مؤشر كفاءة وعمق الأسواق المالية بشكل حاد من 0.52 في 2009 إلى 0.24 في 2021، ما يعكس تأثر الأسواق المالية بالتقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية، وقد كان لهذا التراجع أثر سلبي على المؤشر التجميعي، حيث إن ضعف التطور المالي يعكس انخفاض نمو القطاع المالي وضعف دور المؤسسات المالية في دعم الاقتصاد، مما يضعف الاستقرار المالي العام.
2. **مؤشر السلامة المالية (FSI) :** سجل تحسنا ملحوظا بين 2009 و 2021، حيث ارتفع من 0.50 في 2009 إلى 0.58 في 2021، مع تحقيق ذروة عند 0.70 في 2018. وقد ساهم تحسن مؤشر السلامة المالية كل من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال وانخفاض نسبة القروض المتعثرة خلال الفترة من 2013 الى غاية 2019.
3. **مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) :** سجل المؤشر تقلبات كبيرة خلال الفترة من 2009 إلى 2021، مما يعكس تأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات الداخلية والخارجية، فقد بدأ المؤشر عند 0.53 في 2009، ثم سجل ارتفاعا ملحوظا إلى 0.66 في 2010 و 0.63 في 2011، مدفوعا بتحسّن نمو لنواتج المحلي الإجمالي، إلا أن المؤشر تراجع إلى 0.47 في 2012 بسبب ارتفاع العجز في الحساب الجاري، واصل المؤشر تحسنه ليصل إلى 0.79 في 2014، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، نتيجة تعافي الأسواق العالمية وتحسن الإيرادات الحكومية. لكن بعد ذلك، شهد المؤشر تراجعا تدريجيا بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث انخفض إلى 0.44 في 2016، وعلى الرغم من تعافيه نسبيا إلى 0.54 في 2018، إلا أنه تراجع مرة أخرى إلى 0.39 في 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدين العام، وبحلول 2021، ارتفع المؤشر إلى 0.64، ما يعكس انتعاشا اقتصاديا تدريجيا مدفوعا بتحسّن الطلب العالمي وبدء تعافي الأنشطة الاقتصادية.

فيما يلي تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاردني والمؤشرات الفرعية المكونة له:
الشكل (26.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بواسطة برنامج Excel.

- أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الاردني علاقته بمؤشراته الفرعية من خلال:
- أظهر مؤشر السلامة المالية التأثير الأكبر على المؤشر التجميعي خلال السنوات التي سجل فيها المؤشر حالة الاستقرار المالي، كما أن انخفاض مؤشر السلامة المالية كان العامل الرئيسي في تراجع المؤشر التجميعي خلال فترات عدم الاستقرار المالي؛
 - ساهم مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي أيضا في تراجع المؤشر التجميعي بقوة في سنة 2020؛
 - لعب مؤشر الاقتصاد الكلي دورا أقل تأثيرا لكن انخفاضه كان عاملا في تسجيل المؤشر التجميعي لحالات عدم الاستقرار المالي؛
 - كان تأثير مؤشر التطور المالي محدودا مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

عاشرا: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي

فيما يلي جدول تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي والمؤشرات الفرعية المكونة له

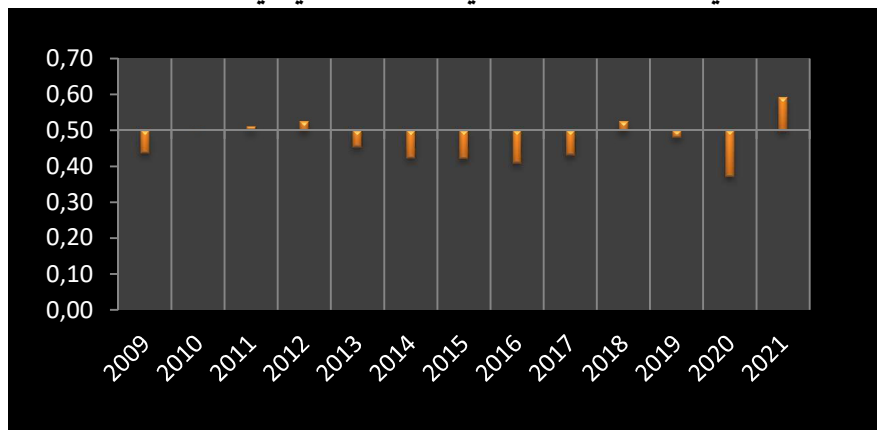
الجدول (16.5): تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي AFSI	0,44	0,50	0,51	0,53	0,45	0,42	0,42	0,41	0,43	0,53	0,48	0,37	0,59
مؤشر التطور المالي FDI	0,41	0,45	0,41	0,43	0,39	0,43	0,40	0,38	0,44	0,43	0,43	0,42	0,46
مؤشر السلامة المالية FSI	0,32	0,35	0,25	0,41	0,41	0,41	0,44	0,38	0,41	0,53	0,48	0,51	0,44
مؤشر الاقتصاد الكلي MI	0,68	0,65	0,75	0,67	0,50	0,44	0,43	0,48	0,45	0,55	0,50	0,26	0,72
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي WEI	0,08	0,61	0,84	0,59	0,50	0,43	0,34	0,32	0,46	0,53	0,48	0,11	0,92

المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

ومن أجل تسهيل فهم أداء المؤشر التجميعي لاستقرار النظام المالي العراقي خلال الفترة من 2009 الى 2021، تم تمثيله وفق القيمة المرجعية (0.5) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل(27.5): التمثيل البياني لأداء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2009- 2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(5.16)

شهد المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 2009 الى 2021، ما يعكس التغيرات في استقرار القطاع المالي نتيجة تأثره بالعوامل الاقتصادية المحلية والعالمية كالسياسات المالية والنقدية المتبعة، والمناخ الاقتصادي العالمي، ويمكن تقسيم تطورات المؤشر إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- من 2009 إلى 2012: فترة تحسن نسبي، حيث انتقل المؤشر من عدم الاستقرار المالي إلى الاستقرار المالي، إذ سجل المؤشر في 2009 قيمة أقل من العتبة المرجعية، مما يشير إلى حالة من عدم الاستقرار المالي، ثم تجاوز تحسن المؤشر خلال السنوات الموالية الى غاية 2012 أين سجل قيمة 0.53؛

- من 2013 إلى 2017: فترة عدم استقرار مالي حيث تراجع المؤشر مرة أخرى إلى ما دون العتبة المرجعية، مما يشير إلى فترة من عدم الاستقرار المالي؛

- من 2018 الى 2021: شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً، رغم التراجع في 2019 و 2020 بسبب الجائحة.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية فإن:

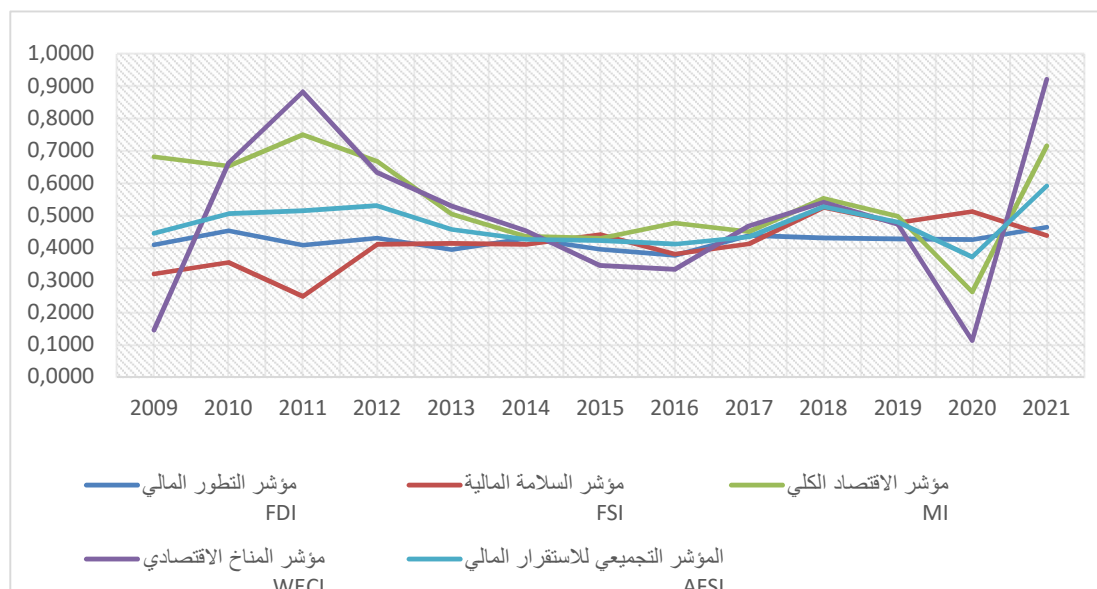
1- مؤشر التطور المالي (FDI): شهد مؤشر التطور المالي تقلبات طفيفة خلال الفترة 2009- 2021، حيث ظل أداء المؤسسات المالية دون تحسن كبير، إذ تراوحت قيمته بين 0.33 و0.37، مما يعكس ضعف الكفاءة والعمق المالي. بالمقابل، كان عمق وكفاءة الأسواق المالية أكثر تذبذباً، حيث ارتفع من 0.44 في 2009 إلى 0.56 في 2021، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة في 2010 و2018، مما

قد يرتبط بفترة تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحسن السيولة في الأسواق. رغم ذلك، فإن هذه التحسينات لم تكن كافية لدعم استقرار النظام المالي، حيث ظل التطور المالي في العراق محدوداً.

2- مؤشر السلامة المالية (FSI) : شهد المؤشر تقلبات ملحوظة على مدار الفترة المدروسة، حيث بلغ أدنى قيمة له عند 0.25 في 2011، تلاه تحسن تدريجي ليصل إلى 0.53 في 2018، وهو ما أسهم في تعزيز الاستقرار المالي خلال هذه الفترة. إلا أن المؤشر سجل تراجعاً مرة أخرى ليصل إلى 0.44 في 2021، وعند تحليل العوامل الفرعية المساهمة في هذه التقلبات، كما هو موضح في الملحق رقم (01)، يتبين أن التغيرات في المؤشر كانت مدفوعة أساساً بتقلبات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة، فعلى مستوى نسبة كفاية رأس المال، شهدت تحسناً طفيفاً، حيث ارتفعت من 10.02% في 2009 إلى 12.80% في 2021، وهو ما يعكس جهود البنوك لتعزيز ملاءتها المالية ومقاومة الصدمات الاقتصادية. أما فيما يخص جودة الأصول، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بشكل مستمر من 8.20% في 2009 إلى 16.10% في 2021، وبلغت ذروتها عند 21% في عام 2018، الأمر الذي يشير إلى تزايد المخاطر الائتمانية وضعف قدرة المقترضين على السداد نتيجة للتحديات الاقتصادية المتزايدة. من ناحية أخرى، عانت مؤشرات الربحية من تراجع ملحوظ، حيث انخفض معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من 24.93% في 2009 إلى 4.19% في 2021، ويرجع ذلك إلى تزايد المخاطر الائتمانية وانخفاض النشاط الاقتصادي، مما أثر سلباً على قدرة المصارف على تحقيق عوائد مستدامة. أما السيولة، فقد سجلت تحسناً ملحوظاً، مما يعكس تفضيل البنوك الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من الأصول السائلة كإجراء احترازي لمواجهة حالة عدم الاستقرار المالي. بناءً على ذلك يمكننا القول بأن مؤشر السلامة المالية لعب دوراً داعماً للاستقرار المالي في بعض الفترات، إلا أنه لم يكن العامل الرئيسي وراء التراجع الحاد في عام 2020، حيث كانت العوامل الاقتصادية الكلية والاضطرابات المالية الأكثر تأثيراً على أداء النظام المصرفي في تلك الفترة.

3- مؤشر الاقتصاد الكلي (MI) : اتسم المؤشر بدرجة عالية من التقلب خلال الفترة المدروسة، وكان الأكثر تقلباً من بين جميع المؤشرات الفرعية، فقد سجل أعلى قيمة له عند 0.68 في 2009، ثم شهد تراجعاً تدريجياً ليصل إلى أدنى مستوى له عند 0.26 في عام 2020، قبل أن يسجل انتعاشاً ملحوظاً ليبلغ 0.72 في 2021، وتعزى هذه التقلبات إلى التغيرات في المؤشرات الفرعية الرئيسية، والتي انعكست بشكل واضح على أداء المؤشر طوال الفترة. فقد شهد معدل التضخم تذبذبات حادة، حيث انخفض من 6.80% في 2009 إلى (-0.20%) في 2020، في ظل الانكماش الاقتصادي الناجم عن تداعيات جائحة كوفيد-19، ثم عاد للارتفاع مجدداً إلى 6.4% في 2021 نتيجة تعافي الطلب وعودة النشاط الاقتصادي التدريجي، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل تغيرات ملحوظة، حيث انخفض من 3.38% عام 2009 إلى (-12.04%) في 2020، وهو التراجع الأكبر خلال الفترة بسبب

التداعيات السلبية للجائحة، قبل أن يسجل تعافيا طفيفا إلى 1.58% في 2021. علاوة على ذلك، شهد الحساب الجاري تدهورا ملحوظا، حيث بلغ العجز مستويات حرجية في 2020 بـ (-10.87)، وهو ما يعكس الضغوط الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الحكومية. وقد أثرت هذه العوامل بشكل مباشر على الاستقرار المالي، حيث حدثت من قدرة الحكومة على دعم القطاع المالي، وزادت من المخاطر النظامية في الاقتصاد. وبناء على هذه المعطيات، يمكننا القول بأن مؤشر الاقتصاد الكلي كان الأكثر تأثرًا بالأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، لا سيما انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، مما جعله العامل الأساسي وراء التقلبات الحادة في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي. وكان هذا المؤشر المحرك الرئيسي للتراجع الكبير في عام 2020، وكذلك للتحسن الذي سجل في عام 2021، ما يؤكد الدور المحوري للعوامل الاقتصادية الكلية في تحديد مدى استقرار النظام المالي في العراق. فيما يلي التمثيل البياني لتطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي ومؤشراته الفرعية: الشكل (28.5): تطور قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي ومؤشراته الفرعية للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بواسطة برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملاحق: (01)،(02)،(03)

أظهر تحليل تطور المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العراقي علاقته بمؤشراته الفرعية من خلال:

- لعب مؤشر الاقتصاد الكلي (دورا رئيسيا في دعم الاستقرار المالي، حيث شهد المؤشر أعلى مستوياته في السنوات التي تجاوز فيها المؤشر التجميعي العتبة المرجعية للاستقرار المالي، كما أظهر تأثيرا ملحوظا أيضا خلال فترات عدم الاستقرار المالي، مثل انخفاضه إلى 0.26 عام 2020 بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وجائحة كوفيد-19؛
- كان تأثير مؤشر السلامة المالية طفيفا على المؤشر التجميعي، ويظهر ذلك من خلال فترات عدم الاستقرار المالي؛

- كان لمؤشر المناخ الاقتصادي دورا في تراجع المؤشر التجميعي الى حالة عدم الاستقرار المالي، مما يعكس الاثر السلبي للظروف الاقتصادية العالمية على الاستقرار المالي المحلي في العراق.

بناءا على ما سبق يمكننا القول إن لاستقرار المالي في العراق كان هشا خلال الفترة من 2009- إلى 2021، حيث تأثر بشكل رئيسي بالصدمات الخارجية مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. فرغم التحسن النسبي في بعض مؤشرات السلامة المالية، إلا أن تراجع جودة الأصول والربحية حد من قدرة القطاع المصرفي على دعم الاستقرار. من ناحية أخرى، كان مؤشر الاقتصاد الكلي هو الأكثر تقلبا، حيث كان المحرك الأساس لحالة عدم الاستقرار المالي في 2020 والتعافي في 2021، مما يعكس الأثر العميق للأزمات الاقتصادية على استقرار النظام المالي في العراق.

2.5. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات المدونة في الملحق (01) بواسطة برنامج (EViews13).

1.2.5. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تعد الإحصاءات الوصفية خطوة أساسية في تحليل البيانات، حيث توفر فهما أوليا لمتغيرات الدراسة وتساعد في فهم كيفية توزيع مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي عبر دول منطقة (MENA)، وذلك بواسطة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير على حدة، ثم المقارنة فيما بينها.

فيما يلي جدول يلخص نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والموضحة في الملحق رقم (06)

الجدول (17.5): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

AFSI	NCBB	ATMs	OBP	NIC	NBCB	NDCB	NDC	
0.491994	11.87553	34.49423	12.08407	0.348487	259.3498	820.9525	469.6456	المتوسط الحسابي
0.675066	24.88668	81.21473	66.83000	0.976226	665.4795	1407.232	1476.486	أعلى قيمة
0.287191	3.853653	1.076134	0.066894	0.035613	28.55342	361.0584	36.86167	أدنى قيمة
0.077491	6.252750	23.31212	16.16513	0.294438	155.4555	272.2406	389.3241	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام (EViews13)

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (18.5) نلاحظ عموماً أن متوسطات المتغيرات تعكس الأداء العام لمؤشرات الشمول المالي والمؤشر التجميعي للاستقرار المالي فيعينة من دول منطقة MENA خلال الفترة (2009-2021)، حيث يلاحظ:

- المتوسط الحسابي لقيم (AFSI) كان ضعيفاً جداً مما يعكس أن الاستقرار المالي في المنطقة متوسط نسبياً في حين كان الانحراف المعياري صغيراً جداً يشير إلى تباين معتدل في مستويات الاستقرار المالي بين الدول المختلفة للمنطقة؛

- المتوسط الحسابي لقيم (NCBB) كان متوسطاً يشير إلى وجود تواجد جيد للفروع البنكية، بينما التباين العالي (انحراف معياري مرتفع) يدل على تفاوت كبير بين الدول في هذا الجانب، مما قد يؤثر على مستوى الشمول المالي والاستقرار المالي؛

- المتوسط الحسابي لقيم (ATMs) كان عالياً ويشير إلى انتشار جيد للصرف الآلي، لكن التباين الكبير يدل على اختلافات كبيرة بين الدول، مما قد يؤثر على استخدام الخدمات المالية وبالتالي على الاستقرار المالي؛

- المتوسط الحسابي لقيم (OBP) كان منخفضا نسبيا والانحراف المعياري عاليا يشير إلى تفاوت كبير في انتشار هذه الخدمات المالية عبر الخط بين الدول، مما قد يؤثر على قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية وبالتالي على الاستقرار المالي؛
 - المتوسط الحسابي لقيم (NIC) كان منخفضا والانحراف المعياري كبيرا مما يشير إلى تفاوت كبير بين الدول في انتشار مؤسسات التأمين، مما قد يؤثر على مستوى الشمول المالي والاستقرار المالي؛
 - المتوسط الحسابي لقيم (NBCB) كان عاليا والانحراف المعياري كبيرا، مما يشير إلى تفاوت كبير بين الدول في مستوى مؤشر الاقتراض بين الدول، مما قد يؤثر على الشمول المالي والاستقرار المالي؛
 - المتوسط الحسابي لقيم (NDCB) كان مرتفعا والانحراف المعياري كبير مما يدل على تفاوت كبير في مستوى مؤشر الادخار بين الدول؛
 - المتوسط الحسابي لقيم (NDC) كان عاليا والانحراف المعياري كبيرا مما يشير إلى تفاوت كبير بين الدول في استخدام بطاقات الخصم، مما قد يؤثر على الشمول المالي والاستقرار المالي بشكل مباشر.
- تظهر الإحصاءات الوصفية بشكل عام تباينا كبيرا بين الدول في منطقة MENA فيما يتعلق بمؤشرات أبعاد الشمول المالي الشمول المالي. هذا التباين يشير إلى اختلافات كبيرة في مدى توفر واستخدام الخدمات المالية، مما قد يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي في هذه الدول.
- من خلال استخدام نموذج الانحدار الكمي، سنتمكن من تحليل تأثير هذه المتغيرات على مؤشر الاستقرار المالي عبر مختلف نقاط توزيع المتغير التابع، مما يوفر فهما أعمق للعلاقات الديناميكية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في منطقة MENA.
- 2.2.5. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:**

في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ثم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لاجتناب مشكلة التعدد الخطي، وجب التحقق مما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الجدول (18.5): الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع (AFSI)	المتغيرات المستقلة
0.201819	NCBB
0.124506	ATMS
0.053605	OBP
0.015135	NIC
0.067799	NBCB
0.108976	NDCB
0.140750	NDC

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام (EViews13)

يتضح من الجدول رقم (18.5) والملحق رقم (07) أن أغلب المتغيرات المستقلة لا تربطها علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية (5%) مع المتغير التابع (AFSI)، ماعدا متغير عدد الفروع البنكية (NCBB) أين تربطه علاقة ارتباط إيجابية مع المؤشر التجميعي (AFSI) بلغت درجة 20% وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى عدم وجود علاقات خطية مباشرة بين مؤشرات الشمول المالي ومتغير الاستقرار المالي وبالتالي عدم فعالية نماذج الانحدار الخطية لتحليل التأثيرات بينها.

3.2.5. اختبارات التوصيف

مما سبق، يتضح عدم وجود علاقة خطية قوية بين المتغير التابع (AFSI) والمتغيرات المستقلة المعبرة عن الشمول المالي، وللتحقق من باقي الافتراضات المسبقة لتقدير نماذج بانل لابد من إجراء اختبارين مهمين:

- اختبارات التحديد لإثبات تجانس سلوك المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالنسبة لدول العينة؛
- اختبار سببية (DH) لإثبات عدم وجود علاقة سببية في الاتجاه المعاكس من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

أولاً: اختبارات التجانس: من أجل التحقق من فرضية تجانس ميول الانحدار في نماذج بانل لابد من القيام باختبارات التجانس، والتي تجرى عادة من خلال اختبار هاسيو (1986) أو اختبار سوايمي (1970). لذلك نقوم بإجراء الاختبار الأول نظرا لقوته في حالة توازن هيكلية البيانات ($N \approx T$). نتائج اختبارات التجانس حسب هاسيو (1986) (Khouiled, 2018) موضحة في الجدول رقم (19.5) والملحق رقم (09).

الجدول (19.5): نتائج اختبارات التجانس

الفرضيات	F-Stat	P-Value
الفرضية الأولى	1.803695	0.014377
الفرضية الثانية	1.684811	0.028771
الفرضية الثالثة	1.907580	0.057729

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

بالنظر لإحصائية فيشر والقيمة الاحتمالية الموافقة لها الخاصة بالفرضية الثانية، فإننا نرفض فرضية عدم القائلة بتجانس معاملات الانحدار بين كل المتغيرات المستقلة السبعة، والمتغير التابع (AFSI). حيث إن $Prob=0.0287$ وهي أقل من درجة المعنوية 5%. نتيجة لذلك، فلا بد من إجراء التقديرات على نماذج تسمح باختلاف المعالم مثل نماذج بانل بمعالم متغيرة مقطوعيا، أو الانحدارات الكمية (Quantile regression).

ثانياً: اختبارات السببية: بعد التحقق من عدم تجانس المتغيرات للدول العربية العشرة، نجري اختبار سببية ديميتريسكو-هيرلان الذي يدعم المعطيات غير المتجانسة، وذلك لإثبات اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث كانت النتائج كما في الجدول الموالي والملحق رقم (08).

الجدول (20.5): اختبارات سببية (DH) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	المتغير التابع (AFSI)	
	إحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية للإحصائية
NCBB	0.75198	0.3876
ATMS	0.00497	0.9439
OBP	0.90124	0.3444
NIC	7.1286	0.9979
NBCB	0.03172	0.8589
NDCB	0.02955	0.8638
NDC	0.30740	0.5803

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

تظهر نتائج الاختبار عدم وجود سببية كلية ومباشرة وفق منهجية (DH) من كل المتغيرات المستقلة السبعة باتجاه المتغير التابع (AFSI)، وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي كانت أكبر من درجة المعنوية 5% مثلما هو مبين في الجدول، وهذا ما يؤكد عدم فعالية النماذج الخطية في التقدير، مما يلزمنا استخدام نماذج الانحدار الكمي التي تعتبر أحد النماذج غير الخطية التي تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية.

4.2.5. تقدير النموذج

أولاً: تقدير نموذج الانحدار الكمي

نموذج الانحدار الكمي (QuantileRegression) هو تقنية إحصائية تستخدم لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عبر مختلف نقاط توزيع المتغير التابع، وليس فقط المتوسط كما في الانحدار الخطي التقليدي. طور هذا النموذج في أوائل التسعينيات بواسطة روجر كوهن (Roger Koenker) وألفريد فريدمان (Alfred Friedman (Koenke & Bassett Jr, 1978, p. 35)).

إن؛ بينما يركز الانحدار الخطي التقليدي (OLS) على تقدير المتوسط الشرطي للمتغير التابع، ويهدف إلى تقليل مجموع المربعات الفروق بين القيم الفعلية والمتوقعة. فإن نموذج الانحدار الكمي يمكنه تقدير أي كمية شرطية من المتغير التابع، مثل الوسيط (0.5 كمية) أو الربع الأول (0.25 كمية) أو الربع الثالث (0.75 كمية) من المتغير التابع، وذلك يسمح لنا بفهم كيفية تأثير المتغيرات المستقلة على توزيع المتغير التابع بأكمله وليس فقط على المتوسط مما يوفر لنا مرونة أعلى في تحليل النتائج.

قبل عرض النتائج ومناقشتها، نقوم بالاختبارات الإحصائية والتشخيصية والنتائج مبينة في الجدول أدناه، والملاحق رقم من (11) إلى (14).

الجدول (21.5): نتائج تقدير النماذج الثلاثة قبل التحسين

الاختبارات	الإحصائية	النموذج الأولي
جودة التوفيق	معامل التحديد	7.93%
المعنوية الكلية	القيمة الاحتمالية لإحصائية LR	0.0334
الارتباط الذاتي بين الأخطاء	إحصائية Q	0.002
ثبات تباين الأخطاء	اختبار ليفيني	0.2802

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

كانت النتائج في مجملها مقبولة لكن بمعامل تحديد ضعيف حيث بلغت حوالي (8%)، مما يشير إلى ضعف تفسير المتغيرات المستقلة السبعة في النموذج الأولي، لكن هذا المؤشر ليس له أهميته الخاصة في نموذج الانحدار الكمي بما أنه انحدار غير خطي. بالنسبة لإحصائية (LR) فقد امتاز النموذج بالمعنوية الإحصائية التي بلغت قيمته الاحتمالية (0.0334) وهي قيمة أقل من 5%، وهذا يعني قبول النموذج إحصائياً. نتائج باقي الاختبارات كانت كما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء تجري اختبار مصور الارتباط الذي تنص فرضية العدم لإحصائية (Q) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير. من خلال الجدول رقم (21.5) والملحق رقم (12) نركز على التأخير الرابع الذي يمثل ثلث العينة المطلوب في الاختبار. النتيجة أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Q) تساوي (0.002)، وهي أقل من (5%) درجة المعنوية، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهو ما يستلزم معالجة هذا الإشكال.

2. اختبارات ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني وجود ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء، حيث تنص فرضية العدم تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء. يظهر من الجدول رقم (05) والملاحق رقم (13-14) أن تباين الأخطاء متجانس باعتبار المقاطع وباعتبار الزمن حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي تساوي (0.2802) و(0.4842) على التوالي، وبالتالي كلها أكبر من (5%) درجة المعنوية. والنتيجة لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير.

ثانياً: تقدير نموذج الانحدار الكمي المحسن

لأجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء الملاحظ من خلال الاختبارات السابقة، نقوم بإعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة، حيث نقوم بترجيح الأخطاء

بمقلوب الانحراف المعياري لبواقي التقدير، وذلك لتثبيت المشكل القياسي الذي كشفنا عنه سابقا. نتائج التقدير باستخدام الوسيط (Quantile = 0.5) وهي القيمة الأقرب للمتوسط، مبينة في الجدول أدناه والملاحق رقم من (15) إلى (17).

الجدول (22.5): نتائج تقدير النموذج بعد التحسين

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	القيمة الاحتمالية
الحد الثابت	0.584715	0.016726	34.95872	0.0000
NCBB	0.001140	0.001046	1.089368	0.2781
ATMS	0.001263	0.000444	2.847965	0.0052
OBP	0.000592-	0.000680	0.870949-	0.3855
NIC	0.035105-	0.017784	1.973970-	0.0506
NBCB	E-052.73	E-053.88	0.703283	0.4832
NDCB	0.000126-	E-053.29	3.837631-	0.0002
NDC	E-055.16-	E-052.31	2.238660-	0.0270

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

الملاحظة الأولية هي تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء التي تم الكشف عنها سابقا، حيث يظهر الملحق رقم (17) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Q) للتأخير الرابع التي تساوي (0.139) تفوق درجة المعنوية (5%).

من خلال ما سبق يمكن كتابة المعادلة المقدرة للنموذج بالصيغة أدناه مع رصد الملاحظات التالية:

$$AFSI = 0.58471 + 0.00113 \times NCBB + 0.00126 \times ATMS - 0.00059 \times OBP \\ - 0.03510 \times NIC + 2.728e - 05 \times NBCB - 0.00012 \times NDCB \\ - 5.162e - 05 \times NDC$$

النموذج المقدر بعد التحسين يمتاز بجودة توفيق منخفضة، لكن هذا المؤشر معنوي إحصائيا بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية (LR) التي تساوي (0.01075) وهي أقل من درجة المعنوية (5%)، وبالتالي فالنموذج له معنوية عالية، التفاصيل في الملحق رقم (15)

ثالثا: المعنوية الإحصائية للمعالم وفق النموذج المحسن باستخدام الوسيط (Quantile = 0.5)

يوضح الجدول (22.5) نتائج التقدير القياسي لنموذج الانحدار الكمي المحسن، لتأثيرات المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات قياس الشمول المالي، على المتغير التابع ممثلا بالمؤشر التجميعي للاستقرار المالي وقد دلت النتائج على ما يلي:

1. **المعنوية الجزئية للحد الثابت:** قيمة المعلمة موجبة (0.584715) تشير إلى أن المتغير (AFSI) يتوقع له أن يرتفع ب (0.584%) عن مستواه الحالي كمتوسط لكل الدول العربية في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، وهذا التوقع له دلالاته الإحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي (0.0001)، وهي أقل من درجة المعنوية 5(%).
 2. **معنوية مؤشر انتشارالصرافات الالية (ATMs):** قيمة المعلمة موجبة (0.001263)، بمعنى زيادة (ATMs) بمئة وحدة تؤدي إلى زيادة (AFSI) ب (0.126%)، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي (0.0052) والتي تقل عن درجة المعنوية 5(%).
 3. **معنوية مؤشر انتشار مؤسسات التأمين (NIC):** معلمة المؤشر سالبة (-0.035105) بمعنى زيادة (NIC) بمئة وحدة تؤدي إلى نقصان (AFSI) ب (3.5%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي عند درجة المعنوية 10(%) بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي (0.0506).
 4. **معنوية مؤشر الادخار (NDCB):** قيمة المعلمة سالبة (E-052.73) بمعنى زيادة عدد المقترضين بمئة شخص تؤدي إلى نقصان (AFSI) ب (0.0126%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي (0.0002) والتي تقل عن درجة المعنوية 5(%).
 5. **معنوية مؤشر ملكية بطاقات الخصم (NDC):** قيمة المعلمة سالبة (E-055.16) بمعنى زيادة (NDC) بمئة ألف وحدة تؤدي إلى نقصان (AFSI) ب (5.16%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0270 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.
- باقي المتغيرات لم تكن لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع (AFSI) وهي: (NCBB) و (OBP) و (NBCB).
- رابعا: تحليل الحساسية:** يبين اختبار الفروق بين ميول الانحدار بحسب الكميات المقترحة، ما إذا كان يوجد اختلاف بين كل كمية وأخرى مما يدعم فرضية عدم التجانس. في الجدول رقم (23.5) أجرينا اختبار المقارنة بين الربع الأول والوسيط ثم بين الوسيط والربع الثالث.

الجدول(23.5): نتائج اختبار الفروق بين ميول معادلة الانحدار الكمي

الكميات	المتغير	.Prob
0.5 ,0.25	NCBB	0.0414
	ATMS	0.0000
	OBP	0.0201
	NIC	0.0076
	NBCB	0.5361
	NDCB	0.0050
	NDC	0.0000
0.75 ,0.5	NCBB	0.0000
	ATMS	0.0047
	OBP	0.0000
	NIC	0.0871
	NBCB	0.0000
	NDCB	0.0034
	NDC	0.3456

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

يظهر الملحق رقم (18) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع للاختبار التي تساوي (0.0001) تقل عن درجة المعنوية (5%) وبالتالي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ميول معادلة الانحدار الكمي لكل ربع من الربيعات الأربعة، ومنه وجود اختلافات في التأثير حسب مستويات الاستقرار المالي المختلفة.

بشيء من التفصيل، نلاحظ أن كل المتغيرات لم تتجاوز قيمها الاحتمالية درجة المعنوية (5%) سواء في المقارنة بين الربع الأول والوسيط، ماعدا المتغير (NBCB)، ونفس الملاحظة في المقارنة بين الوسيط والربع الثالث ماعدا المتغير (NDC). أي أنه يوجد فروق بين ميول الانحدار الكمي لكل المتغيرات بالمقارنة بين الربعات.

لأجل تأكيد نتائج اختبار الفروق بين ميول معادلة الانحدار الكمي، نقارن بين نتائج التقدير للمتغيرات المذكورة في الربع الأول والوسيط والربع الثالث. النتائج مبينة في الجدول رقم (24.5) وبالتفصيل في الملحق رقم (19).

الجدول (24.5): نتائج التقدير حسب الربيعات

المتغير	الكميات	المعالم	.Prob
NCBB	0.250	0.002882	0.0000
	0.500	0.001140	0.2781
	0.750	0.009050	0.0000
ATMS	0.250	0.000302-	0.2234
	0.500	0.001263	0.0052
	0.750	0.000236	0.3999
OBP	0.250	0.000699	0.0672
	0.500	0.000592-	0.3855
	0.750	0.001673	0.0002
NIC	0.250	0.073900-	0.0000
	0.500	0.035105-	0.0506
	0.750	0.059997-	0.0000
NBCB	0.250	E-054.69	0.0318
	0.500	E-052.73	0.4832
	0.750	0.000167-	0.0000
NDCB	0.250	E-055.09-	0.0063
	0.500	0.000126-	0.0002
	0.750	E-054.74-	0.0240
NDC	0.250	E-053.33	0.0107
	0.500	E-055.16-	0.0270
	0.750	E-056.94-	0.0000

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

خامسا: المعنوية الإحصائية للمعالم حسب أبعاد مؤشرات الشمول المالي

باستخدام اختبار القيود المسمى اختبار والد المطبق على معادلة الانحدار الكمي السابقة، نحاول تفسير تأثيرات الشمول المالي حسب أبعاده على الاستقرار المالي في عينة من الدول للفترة من 2009 الى 2021، بمعنى تفسير تأثير مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية مجملة (NCBB، ATM، OBP، وNIC). ومجموعة مؤشرات بعد الاستخدام (NBCB، NDCB، وNDC) مجملة، وقد كانت نتائج الاختبار كما هي مبينة في الجدول الموالي والملحقين رقم (20) و (21)، حيث تختبر فرضية العدم عدم اختلاف كل المعاملات عن الصفر.

الجدول (25.5): نتائج التقدير حسب الربيعات لمؤشرات الشمول المالي حسب أبعادها

الاختبارات	إحصائية كاي تربيع	القيمة الاحتمالية
مؤشرات الوصول	13.42154	0.0094
مؤشرات الاستخدام	38.75887	0.0001

المصدر: اعداد الطالبة باستخدام (EViews13)

حسب نتائج الاختبار، فإن تأثيرات كل مجموعة مؤشرات على حده كانت ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0094)، و (0.0001) لمجموعة مؤشرات الوصول ومجموعة مؤشرات الاستخدام على التوالي، وهي قيم تقل عن درجة المعنوية (5%).
هذه النتائج تشير إلى أن:

- مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية تؤثر بشكل معنوي على الاستقرار المالي، ولكن بدرجة محدودة نسبياً مقارنة بمؤشرات الاستخدام التي كانت ذات تأثير أكبر، مما يدل على تأثير أقوى وأكثر وضوحاً على الاستقرار المالي في عينة الدول خلال الفترة (2009-2021).
- قيمة إحصائية كاي تربيع كانت أعلى لمؤشرات الاستخدام (38.758) مقارنة بمؤشرات الوصول (13.421)، فهذا يدل على أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية، مثل فتح الحسابات المصرفية أو استخدام بطاقات الائتمان، له تأثير أقوى على الاستقرار المالي مقارنة بإمكانية الوصول فقط إلى هذه الخدمات، إذن قيمة الإحصائية الأعلى لمؤشرات الاستخدام تؤكد إلى أن هذه المجموعة من المؤشرات لها تأثير أقوى وأكثر أهمية على الاستقرار المالي مقارنة بمؤشرات الوصول.

3.5. اختبار الفرضيات:

من خلال الجدول (24.5)، وبالنظر إلى مستوى دلالة 5%، تظهر نتائج تقدير النموذج حسب الربيعات أنه توجد أدلة ذات دلالة إحصائية تشير إلى:

عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ

أظهر هذا المؤشر تأثيراً إيجابياً على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (AFSI) عند الربيعين الأول والثالث، في حين لم يكن له دلالة إحصائية عند المستوى المتوسط، كما أن التأثير الإيجابي يتناقص كلما زادت مستويات (AFSI)، مما يشير إلى أن التوسع في عدد الفروع البنكية قد يعزز الاستقرار المالي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض والمتوسط أكثر من الدول ذات الاستقرار المالي العالي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الأولى (H1) التي تفترض وجود تأثير إيجابي لهذا المؤشر على الاستقرار المالي.

عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ (ATMs)

كان لهذا المؤشر تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية فقط عند المستوى المتوسط من (AFSI) ، مما يشير إلى أن توافر الصرافات الآلية يعزز الاستقرار المالي عند هذا المستوى. وعليه، يتم قبول الفرضية التي تفترض تأثيرا إيجابيا لمؤشر عدد الصرافات الآلية على الاستقرار المالي في دول منطقة (MENA) نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت

تبين أن لهذا المؤشر دلالة إحصائية عند الربعين الأول والثالث فقط، حيث كانت التأثيرات إيجابية في كلا المستويين، كما أن هذا التأثير يزداد كلما ارتفع مستوى (AFSI) ، وهذا يدل على أن زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، خاصة في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع. وبالتالي، يتم قبول الفرضية التي تفترض وجود تأثير إيجابي لهذا المؤشر على الاستقرار المالي.

عدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ

أظهرت النتائج دلالة إحصائية لهذا المؤشر عند جميع مستويات (AFSI) ، ولكن بتأثيرات سلبية، كما أن التأثير السلبي كان أكبر في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، بينما كان أقل حدة عند المستويات الأعلى من (AFSI) ، وهذا يشير إلى أن التوسع في مؤسسات التأمين قد لا يكون عاملاً داعماً للاستقرار المالي في المنطقة، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تفترض تأثيراً إيجابياً لهذا المؤشر، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى تأثير سلبي.

عدد المقترضين من مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ

أظهرت النتائج أن لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، لكنه يتحول إلى تأثير سلبي في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، ويعكس هذا التحول أن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية قد يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الدول ذات النظم المالية الأقل استقراراً، ولكنه قد يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوبة في الدول التي تتمتع باستقرار مالي أعلى. بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية التي تفترض تأثيراً سلبياً لمؤشر الاقتراض من القطاع الرسمي على الاستقرار المالي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، وقبولها في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع.

عدد المودعين لدى مؤسسة مالية رسمية لكل 1000 بالغ

تبين أن لهذا المؤشر تأثيراً سلبياً ذو دلالة إحصائية عند جميع مستويات (AFSI) ، حيث كان التأثير السلبي أكثر وضوحاً عند المستوى المتوسط، وأقل سلبية عند المستويات المنخفضة والمرتفعة (الربع الأول والثالث). تعكس هذه النتائج أن زيادة عدد المودعين قد لا تكون دائماً مؤشراً إيجابياً على الاستقرار المالي، وعليه، يتم رفض الفرضية التي تفترض تأثيراً إيجابياً لهذا المؤشر، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى تأثير سلبي.

عدد مستخدمي بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ

كانت لهذا المؤشر دلالة إحصائية عند جميع مستويات (AFSI) ، إلا أن التأثير كان إيجابيا فقط عند المستوى المنخفض من (AFSI) ، بينما كان التأثير سلبيا عند المستويين المتوسط والمرتفع، مع تسجيل أعلى تأثير سلبي عند الربع الثالث. وهذا يشير إلى أن استخدام بطاقات الخصم قد يكون عاملا محفزا للاستقرار المالي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، لكنه قد يكون له آثار عكسية في الدول ذات الاستقرار المالي الأعلى. بناء على ذلك، يتم قبول الفرضية التي تقترض وجود تأثير إيجابي لهذا المؤشر على الاستقرار المالي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، بينما يتم رفضها في الدول ذات الاستقرار المالي العالي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تقدير نموذج الانحدار الكمي (Quantile Regression) لعينة من دول منطقة MENA بهدف رصد أثر مؤشرات الشمول المالي على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي. في البداية، كشفت نتائج تقدير النموذج المحسن عند الوسيط ($Quantile = 0.5$) عن وجود تأثير إيجابي لمؤشر انتشار الصرافات الآلية (ATMs) على الاستقرار المالي، في حين ظهرت تأثيرات سلبية لكل من مؤشرات التأمين (NIC)، والادخار (NDCB)، وبطاقات الخصم (NDC)، بينما لم يكن لمؤشرات الاقتراض الرسمي (NBCB)، و مؤشر انتشار الخدمات المالية عبر الخط (OBP)، ومؤشر انتشار الفروع البنكية (NCBB) أي دلالة إحصائية. لكن، بعد إجراء اختبار الفروق بين ميول الانحدار بحسب الكميات، ثم اختبار المقارنة بين الربع الأول والوسيط ثم بين الوسيط والربع الثالث، أظهر الاختبار عن وجود اختلافات في التأثير حسب مستويات الاستقرار المالي المختلفة. ومن نتائج تقدير معلمات الانحدار الكمي في الربعيات (الربع الأول، الوسيط، والربع الثالث)، تبين أن بعض المؤشرات التي لم تظهر معنوية في البداية ظهرت آثارها بشكل واضح في مستويات معينة من الاستقرار المالي. أظهر مؤشر عدد الفروع البنكي لكل 100 ألف بالغ (NCBB) ومؤشر نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط (OBP) تأثيراً إيجابياً في الربع الأول والثالث مع انعدام الدلالة عند الوسيط، بينما احتفظ مؤشر عدد مؤسسات التأمين لكل 100 ألف بالغ (NIC) بتأثير سلبي في جميع المستويات، وإن اختلفت حدته وفقاً لدرجة الاستقرار المالي. كذلك، تغير أثر بعض المؤشرات من الإيجابي إلى السلبي أو العكس، باختلاف الربع الإحصائي، مما يدل على أهمية الأخذ بالاعتبار التفاوتات عبر التوزيع الكمي (AFSI). من جهة أخرى وعند تقدير معلمات النموذج حسب المؤشرات مجتمعة في بعدي الوصول واستخدام الخدمات المالية. أظهرت النتائج أن مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية تؤثر بشكل معنوي على الاستقرار المالي، ولكن بدرجة محدودة نسبياً مقارنة بمؤشرات الاستخدام التي كانت ذات تأثير أكبر. تؤكد هذه النتائج أن استخدام نموذج الانحدار الكمي يوفر رؤية أشمل للعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ يكشف اختلاف الأثر باختلاف مستويات الاستقرار المالي في الدول العربية، وهو ما قد لا يظهر بوضوح في النماذج التقليدية. وسيتم في الفصل اللاحق مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل السادس : تفسير

ومناقشة النتائج

مقدمة الفصل

1.6. النتائج

1.1.6. نتائج أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المالي بشكل فردي

2.1.6. نتائج أثر أبعاد الشمول المالي على الاستقرار المالي

2.6. التفسير الاقتصادي للنتائج

1.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر الإيجابي لعدد الفروع البنكية

2.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر الإيجابي لعدد الصرافات الآلية

3.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر الإيجابي لنسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط

4.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر السلبي لعدد مؤسسات التأمين

5.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر غير المتجانس لمؤشر الاقتراض الرسمي

6.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر السلبي لمؤشر الادخار الرسمي

7.2.6. التفسير الاقتصادي للأثر غير المتجانس لمؤشر مستخدمي بطاقات الخصم

3.6. إقتراحات وتوصيات

مقدمة الفصل

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقدير أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في عينة مختارة من دول منطقة وشمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة من 2009 إلى 2021. لتحقيق هذا الهدف، تم في الفصل الأول صياغة الإشكالية البحثية، إلى جانب تحديد السؤال الرئيسي وأسئلته الفرعية، ووضع مجموعة من الفرضيات التي تم اختبارها خلال مسار البحث.

تناول الفصلان الثاني والثالث الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمفاهيم الشمول المالي والاستقرار المالي، مع التركيز على الروابط النظرية بينهما وأبرز التحديات المرتبطة بتحقيقهما في السياقات الاقتصادية المختلفة. في الفصل الرابع، تم شرح المنهجية المعتمدة لجمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك طريقة بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية، كما تم توظيف نموذج الانحدار الكمي لتحليل بيانات البائل وقياس الاثر بين المتغيرات في عينة الدول.

في هذا الفصل الأخير، سيتم عرض النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة استناداً إلى التحليل الكمي، وتفسيرها ضمن السياق الاقتصادي والمالي لدول المنطقة. سيركز على تفسير النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في عينة الدراسة، كما سيتم ربط النتائج بمشكلة البحث والفرضيات التي تمت مناقشتها، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول مدى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها البحثية.

1.6. النتائج:

1.1.6. نتائج تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي حسب مؤشرات الشمول المالي
بالنظر إلى مستوى دلالة 5%، تظهر نتائج تقدير النموذج حسب الربيعات وفق الجدول (25.5)، انه توجد أدلة ذات دلالة إحصائية تشير الى:

أولاً: الاثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الفروع البنكية: زيادة عدد الفروع البنكية تساهم في تحسين الاستقرار المالي في دول منطقة MENA، خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

ثانياً: الاثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الصرافات الآلية: زيادة عدد الصرافات الآلية تزيد من مستوى الاستقرار المالي في دول منطقة MENA التي تتمتع بمستوى منخفض من الاستقرار المالي من 2009 إلى 2021؛

ثالثاً: الاثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط: زيادة انتشار الخدمات المالية عبر الخط تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الاستقرار المالي في دول منطقة MENA خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

رابعاً: الاثر السلبي لمتغير نسبة انتشار مؤسسات التأمين: زيادة عدد مؤسسات التأمين لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي في دول منطقة MENA خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

خامساً: التأثير غير المتجانس لمتغير الاقتراض الرسمي: زيادة عدد المقرضين له آثار إيجابية على الاستقرار المالي في دول منطقة MENA التي تعاني من ضعف الاستقرار المالي، ولكن يكون له آثار سلبية في دول المنطقة التي تتمتع بالفعل بمستويات عالية من الاستقرار المالي، خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

سادساً: الاثر السلبي لمتغير الادخار الرسمي: زيادة نسبة الادخار في دول منطقة MENA ذات الاستقرار المنخفض إلى المتوسط، تؤثر سلباً على استقرارها المالي خلال الفترة 2009 إلى 2021؛

سابعاً: الاثر غير المتجانس لمتغير نسبة استخدام بطاقات الخصم: العلاقة بين عدد بطاقات الخصم والاستقرار المالي في دول منطقة MENA متباينة حسب مستويات الاستقرار المالي بها، حيث تؤثر سلباً على الاستقرار المالي في الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار المالي أما في البيئات ذات الاستقرار المالي المنخفض، فتساهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

2.1.6. نتائج أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي حسب ابعاد الشمول المالي

- حسب نتائج الاختبار وولد المطبق على معادلة الانحدار الكمي، فإن تأثيرات كل مجموعة مؤشرات على حده كانت ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0094، و0.0001

لمجموعة متغيرات بعد الوصول للخدمات المالية ومجموعة متغيرات بعد الاستخدام على التوالي، وهي قيم تقل عن درجة المعنوية 5%؛

- هذه النتائج تشير إلى أن متغيرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية تؤثر بشكل معنوي على الاستقرار المالي، ولكن بدرجة محدودة نسبياً مقارنة بمتغيرات الاستخدام التي كانت ذات تأثير أكبر، مما يدل على تأثير أقوى وأكثر وضوحاً على الاستقرار المالي في عينة من دول منطقة MENA خلال الفترة من 2009 إلى 2021؛

- كان أثر متغيرات استخدام الخدمات المالية أقوى على الاستقرار المالي من تأثير متغيرات الوصول للخدمات المالية وهي نتيجة متوقعة، لأن مجرد وجود الخدمات المالية لا يكفي لضمان الاستقرار، بل يجب أن يتم استخدامها بشكل فعال، مثلاً زيادة استخدام القروض والمدخرات يساهم في تنشيط الاقتصاد وزيادة الاستقرار. هذا لا يقلل من أهمية متغيرات الوصول على الرغم من أن تأثيرها الأقل، لأنها تعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستخدام، فمن غير الممكن استخدام خدمات مالية غير متاحة.

2.6. التفسير الاقتصادي للنتائج

سنحاول تفسير التأثيرات التي تمارسها مؤشرات الشمول المالي على مؤشر الاستقرار المالي اقتصادياً في عينة تتكون من 10 دول من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة من 2009 إلى 2021.

1.2.6. الأثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الفروع البنكية:

أظهرت النتائج أن لعدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ أثراً إيجابياً على الاستقرار المالي، لكنه يتناقص مع ارتفاع مستوى الاستقرار المالي، حيث كان أكثر وضوحاً في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، بينما تراجع الأثر الإيجابي في الدول ذات الاستقرار المرتفع نتيجة نضج الأنظمة المالية وتنوع الخدمات المصرفية، في حين لا يكون له تأثير معنوي عند المستويات المتوسطة من الاستقرار المالي ويعزى ذلك إلى دور الفروع البنكية في تعزيز الشمول المالي والثقة بالنظام المصرفي، إذ توفر للأفراد والشركات وصولاً أوسع للخدمات المالية، مما يقلل من الإقصاء المالي ويدعم الاستقرار، كما يساهم توسع الفروع في تنويع المخاطر المالية، وتحسين إدارة الموارد المالية عبر تسهيل الادخار والإقراض، مما يقلل الاعتماد على القطاعات غير الرسمية الأكثر عرضة للصدمات. إضافة إلى ذلك، يعزز ارتفاع عدد الفروع البنكية من فرص الادخار والاستثمار، مما يدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين انتشار الفروع البنكية وتعزيز الاستقرار المالي، وأن توسيع الشبكة المصرفية يعزز الاستقرار المالي، لا سيما في الدول ذات الاقتصادات الناشئة، حيث تتوافق مع نتائج دراسات أحمد

ومليك(2017)، العراقي والنعمي (2018)، نعيم وقيسييه (2018)، الخزرجي والأعرجي(2020)، فو وآخرون (2020)، هونغ فام(2020)، أولوسيغون وآخرون (2021)، حاسيني وبولنفاد (2021)، بال وبانديوبادي (2022)، قديري ومكيدش (2022)، عيني(2022)، وجيما وماكوني ((2023)).

2.2.6. الأثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الصرافات الآلية:

كشفت نتائج الدراسة أن انتشار الصرافات الآلية كان له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، إلا أن هذا التأثير كان معنويًا فقط في الدول ذات المستوى المتوسط من الاستقرار المالي، ويعزى ذلك إلى دور الصرافات الآلية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وزيادة كفاءة نظام المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي، مما يساهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي ويؤدي إلى استقرار أكبر للقطاع المصرفي. في المقابل، لم يكن لزيادة عدد الصرافات الآلية تأثير معنوي في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، ويعود ذلك إلى ضعف البنية التحتية المالية، وقلة انتشار الخدمات المصرفية، وغياب الثقة في المؤسسات المالية، مما يحد من الدور الإيجابي للصرافات الآلية في دعم الاستقرار المالي. كذلك، لم يكن الأثر واضحًا في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، حيث تمتلك هذه الدول أنظمة مالية متقدمة، وشبكة واسعة من الخدمات المصرفية الرقمية والمتطورة، مما يقلل من الاعتماد الكبير على الصرافات الآلية كوسيلة رئيسية للوصول إلى الخدمات المصرفية.

وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد علاقة خطية بين عدد الصرافات الآلية والاستقرار المالي، إذ يبرز تأثيرها الإيجابي فقط في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، حيث يكون للنظام المالي القدرة على الاستفادة من توسع خدمات الدفع النقدي الآلي دون أن يكون ذلك على حساب الاستقرار المالي. أما في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، فإن العوامل الهيكلية، مثل ضعف الثقة بالمؤسسات المصرفية وغياب الوعي المالي، تحد من تأثير الصرافات الآلية، وفي الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، فإن الدور الذي تلعبه الصرافات الآلية يصبح ثانويًا مقارنة بعوامل أخرى، مثل تنوع الخدمات المصرفية، ورقمنة المعاملات المالية، وتطور القطاع المصرفي، مما يقلل من تأثير انتشار الصرافات الآلية على الاستقرار المالي في تلك الدول.

بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين انتشار الصرافات الآلية والاستقرار المالي، ومن أبرزها دراسة نعيم وقيسييه (2018)، والخزرجي والأعرجي (2020)، وفو وآخرون (2020)، وهونغ فام (2020)، وحاسيني وبولنفاد (2021)، وعجاز سيد وآخرون (2021)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن زيادة انتشار الصرافات الآلية تعزز الشمول المالي، وتحسن من كفاءة المعاملات المالية، مما يساهم في استقرار النظام المصرفي.

ومع ذلك، فإن هذه النتائج تتناقض مع استنتاجات بعض الدراسات، مثل دراسة قديري ومكيدش (2022)، ودراسة عيني(2022)، حيث خلصت هاتان الدراستان إلى أن انتشار الصرافات الآلية قد

لا يكون عاملا حاسما في تحقيق الاستقرار المالي، أو قد تكون له تأثيرات متباينة بناءً على الظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة.

3.2.6. الأثر الإيجابي لمتغير نسبة انتشار الخدمات المالية عبر الخط:

أظهرت نتائج الدراسة أن انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت، يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وأن تأثير هذا المؤشر يزداد كلما ارتفع مستوى الاستقرار المالي في الدولة، فقد تبين أن التأثير الهامشي لهذه الخدمات كان إيجابيا لكنه ضعيفا في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، وهو ما يعزى إلى دورها في تحسين الشمول المالي، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، وتقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية. أما في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، فقد كان الأثر أكثر وضوحا وقوة، مما يعكس قدرة هذه الدول على الاستفادة من الابتكارات الرقمية بفعالية، بفضل ما تمتلكه من بنية تحتية مالية وتكنولوجية متقدمة، بالإضافة إلى أطر تنظيمية متطورة تعزز من قدرة القطاع المالي على التكيف مع التحول الرقمي.

في المقابل، لم تسجل تأثيرات معنوية في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، وهو ما يشير إلى احتمال وجود عوامل وسيطة أخرى تلعب دورا أكبر في التأثير على الاستقرار المالي، مثل السياسات النقدية، جودة الإطار المؤسسي، ومستوى التنوع في القطاع المالي. عموما، تشير هذه النتائج إلى أن الخدمات المالية عبر الإنترنت تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتقوية آليات الدفع، وزيادة كفاءة المعاملات المالية، مما يقلل من المخاطر النظامية ويعزز من مرونة النظام المالي. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الخدمات ليس موحدا، بل يعتمد بشكل أساسي على مدى تطور البنية التحتية المالية والتكنولوجية، والبيئة التنظيمية داخل كل دولة. فالاقتصادات التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار المالي قادرة على استيعاب وتوظيف الابتكار المالي الرقمي بطريقة أكثر فاعلية.

بالمقارنة مع ما توصلت له الدراسات السابقة نجد أن هذه النتائج تدعم نتائج دراسة كاسري وآخرون (2022)، وكذلك دراسة بال وبانديوبادياي (2022)، حيث أكدت كلا الدراستين على العلاقة الإيجابية بين المعاملات المالية الإلكترونية والاستقرار المالي، خصوصا في السياقات التي يتوافر فيها حد أدنى من التنظيم المالي والتكنولوجي. غير أن هذه النتائج تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة عجاز سيد وآخرون (2021)، التي خلصت إلى أن الاستخدام المفرط للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي في الدول الآسيوية الناشئة قد يؤدي إلى زيادة حالة عدم الاستقرار في القطاع المالي على المدى الطويل، وهو ما قد يعزى إلى ضعف الأطر الرقابية والتنظيمية في تلك الدول، أو إلى الاستخدام غير المنظم للتكنولوجيا المالية، مما يؤدي إلى تعاضد المخاطر التشغيلية والاحتياطية التي قد تهدد الاستقرار المالي.

4.2.6. الاثر السلبي لمتغير نسبة انتشار مؤسسات التأمين

أظهرت النتائج أن مؤشر انتشار مؤسسات التأمين له أثر سلبي على الاستقرار المالي، حيث يزداد هذا الاثر في البيئات ذات الاستقرار المالي الضعيف، ففي الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، يؤدي التوسع في قطاع التأمين إلى زيادة المخاطر النظامية بسبب ضعف الأطر التنظيمية وكفاءة السوق، أما في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، فينخفض الاثر السلبي، لكنه يظل موجودا نتيجة تحديات استيعاب التوسع في هذا القطاع، وفي الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، يرتفع التأثير السلبي مجددا، مما يعكس تعقيد النظام المالي والمخاطر المرتبطة بإدارة المؤسسات المالية الكبيرة.

تعكس هذه النتائج أن زيادة عدد مؤسسات التأمين قد تؤدي إلى تراجع الاستقرار المالي عبر ارتفاع المنافسة غير المستدامة، وضعف الملاءة المالية لبعض الشركات، وغياب الأطر التنظيمية الفعالة، حيث أن التنافس الشديد بين مؤسسات التأمين قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية محفوفة بالمخاطر بهدف زيادة الحصة السوقية، مما يعرض الاستقرار المالي للخطر، مما يستدعي تعزيز الرقابة لضمان استقرار القطاع. وتبرز الدراسة أهميتها في تحليل هذا الجانب من الشمول المالي في الدول العربية، نظرا لندرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

5.2.6. الاثر غير المتجانس لمتغير الاقتراض الرسمي :

تظهر النتائج أن تأثير مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على الاستقرار المالي يتسم بعدم التجانس، حيث يختلف التأثير تبعا لمستوى الاستقرار المالي في كل دولة. فقد كان التأثير الهامشي للاعتماد على الاقتراض الرسمي إيجابيا لكنه ضعيف جدا في الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من الاستقرار المالي، بينما ظهر تأثير سلبي في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، ويعزى ذلك إلى أن الإقراض الرسمي يعزز القدرة المالية للأفراد والشركات، ويقلل من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، والتي قد تكون أكثر عرضة لمخاطر مالية مرتفعة. وعلى النقيض، فإن التوسع غير المنضبط في الإقراض الرسمي في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع قد يؤدي إلى زيادة مخاطر عدم السداد، وارتفاع معدلات القروض المتعثرة، مما يفرض ضغوطا على القطاع المصرفي ويهدد الاستقرار المالي.

أما في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، فلم يظهر المؤشر أي تأثير معنوي يُذكر، مما يشير إلى احتمال وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على الاستقرار المالي، مثل جودة التنظيم المصرفي، وتطور الأسواق المالية، ومستوى الحوكمة.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الاقتراض الرسمي والاستقرار المالي ليست خطية، بل تعتمد على مستوى الاستقرار المالي القائم في كل دولة. فمن جهة، في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، تساهم زيادة استفادة الفئات الهشة من القروض الرسمية في دعم الأنشطة الاقتصادية

الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاستقرار المالي بشكل عام. ومن جهة أخرى، في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع، يؤدي الإفراط في منح القروض دون ضوابط رقابية صارمة إلى زيادة المخاطر الائتمانية، وتفاقم نسبة القروض المتعثرة، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار القطاع المصرفي، ويمكن تفسير المخاطر المحتملة الناجمة عن التوسع المفرط في الإقراض الرسمي من خلال النظر إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008. فقد أدى الإفراط في تقديم القروض العقارية في الولايات المتحدة، دون رقابة كافية، إلى انهيار مالي واسع النطاق لم يقتصر تأثيره على الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل امتد إلى النظام المالي العالمي ككل. وبالمثل، فإن زيادة الشمول المالي بشكل غير منضبط في الدول التي وصلت بالفعل إلى مستويات عالية من الاستقرار المالي قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسينات إضافية، بل قد يسهم في زيادة الهشاشة المالية وزيادة مخاطر الأزمات المصرفية.

وبالمقارنة مع الدراسات السابقة، تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دينيلا وآخرون (2018)، التي أكدت على عدم تجانس أثر الاقتراض الرسمي على الاستقرار المالي، خاصة في الدول ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة الدنيا من الاستقرار المالي. كما أن هذه النتائج تتماشى مع استنتاجات مورغان وبونتينيس (2014)، وأماتوس وعلي رضا (2015)، ودينيليا وآخرون (2018)، وصديق وكابيراج (2018)، وأولوسيغون وآخرون (2021)، وحاسيني وبولنفاد (2021) (في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، حيث أكدت هذه الدراسات على الأثر الإيجابي للاقتراض الرسمي على الاستقرار المالي في تلك البيئات).

ومع ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تتعارض مع استنتاجات الدراسات السابقة في الدول ذات الاستقرار المالي المرتفع. حيث أشارت بعض الدراسات، مثل مورغان وبونتينيس (2014)، وأماتوس وعلي رضا (2015)، إلى وجود أثر إيجابي للاقتراض الرسمي على الاستقرار المالي في جميع الدول، بغض النظر عن مستوى استقرارها المالي، بينما أظهرت هذه الدراسة أن التأثير يصبح سلبيا عند تجاوز حد معين من الإقراض في الدول الأكثر استقرارا. كما أن نتائج هذه الدراسة تتباين مع استنتاجات قديري ومكيدش (2022)، وأوفويدا وآخرون (2023)، اللتين خلصتا إلى أن الاقتراض الرسمي له تأثير سلبي عام على الاستقرار المالي دون التمييز بين الدول وفقاً لمستوى استقرارها المالي.

6.2.6. الأثر السلبي لمتغير الادخار الرسمي:

أظهرت نتائج الدراسة أن أثر مؤشر الإيداع الرسمي لدى المؤسسات المالية كان سلبيا بشكل عام، مع تباين في درجة هذا التأثير حسب مستويات الاستقرار المالي. فقد اتضح أن التأثير السلبي يرتفع في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط، بينما يكون أقل وضوحا أو غير معنوي في الدول ذات الاستقرار المنخفض أو المرتفع، ويشير هذا النمط إلى وجود علاقة غير خطية بين عدد

المودعين لدى القطاع الرسمي والاستقرار المالي، بحيث لا تؤدي زيادة الإيداع بالضرورة إلى تعزيز الاستقرار المالي، بل قد تعكس خلاها هيكليا أو ضعفا في الثقة العامة بالنظام المالي. ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي لزيادة عدد المودعين في القطاع المالي الرسمي من خلال عدة آليات أهمها:

- زيادة المنافسة بين البنوك: حيث تؤدي الزيادة في قاعدة المودعين إلى منافسة أشد بين المؤسسات المصرفية، مما قد يدفعها إلى تقديم قروض بشروط أكثر مرونة أو بأسعار فائدة أقل، ما يزيد من مخاطر التعثر الائتماني ويضعف جودة الأصول المصرفية؛

- تعاظم حساسية النظام المصرفي للصدمات: حيث تجعل الكثافة العالية للمودعين البنوك أكثر عرضة لعمليات السحب الجماعي عند حدوث أي أزمة اقتصادية أو مالية مفاجئة، مما يؤدي إلى أزمات سيولة قد تهدد استقرار النظام المالي بأكمله.

بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أن هذه النتائج تدعم ما توصلت إليه دراسة أولوسيغون وآخرون (2021)، التي أظهرت وجود أثر سلبي لمؤشر الادخار الرسمي على الاستقرار المصرفي في نيجيريا، حيث عزى الباحثون ذلك إلى ضعف قدرة البنوك على إدارة المخاطر الناجمة عن تدفق الودائع في بيئة مالية هشة. كما تتفق أيضا مع دراسة صفوان وشاليهين (2021)، والتي أكدت أن زيادة قاعدة الودائع نتيجة الانفتاح المالي في الدول النامية تؤدي إلى تراجع في الاستقرار المصرفي، نتيجة لتضخم الودائع دون وجود آليات كافية لضبط مخاطرها، بالمقابل، تتناقض هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة هان وميليكي (2013)، التي بينت أن اتساع قاعدة المودعين قبل الأزمة المالية العالمية في 2008 ساهم في الحد من انخفاض السيولة خلال الأزمة، ما يعكس دور الودائع في تعزيز مرونة النظام المالي في أوقات الأزمات. كما تتعارض مع دراسة أماتوس وعلي رضا (2015) ودراسة الخزرجي والأعرجي (2020)، حيث وجدت تلك الدراسات علاقة إيجابية بين الادخار الرسمي والاستقرار المالي، وأرجعت ذلك إلى قدرة النظام المصرفي في بعض البيئات الاقتصادية على توظيف الودائع بكفاءة وبما يعزز الثقة في النظام المالي.

6.2.7. الأثر غير المتجانس لعدد مستخدمي بطاقات الخصم:

أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير مؤشر استخدام بطاقات الخصم لكل مئة ألف بالغ كان غير متجانس، حيث تباين بحسب مستوى الاستقرار المالي في دول المنطقة. ففي الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، كان التأثير إيجابيا ولكنه محدودا، ويعزى ذلك إلى دور بطاقات الخصم في الحد من التعاملات النقدية، وتعزيز الشفافية المالية، وتقليص الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي بشكل تدريجي في هذه البيئات المالية الناشئة. بالمقابل، أظهر المؤشر تأثيرا سلبيا في الدول ذات الاستقرار المالي المتوسط والعالي، وهو ما يعكس أثرا عكسيا لانتشار بطاقات الخصم في البيئات الأكثر تطورا ماليا. ويُفسر ذلك بأن الاستخدام الواسع لبطاقات الخصم قد

ارتبط بزيادة الإقراض الشخصي الموجه نحو الاستهلاك غير المنتج، مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية الفردية، وزيادة احتمالية التعثر في السداد، وبالتالي زيادة المخاطر النظامية على القطاع المصرفي. ويمكن تلخيص أبرز المبررات وراء هذا التباين في التأثير كما يلي:

- في الدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، يساهم استخدام بطاقات الخصم في تقليص حجم التعاملات النقدية، وتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة النظام المالي، ما يؤدي إلى تقوية الثقة في المؤسسات المصرفية ودعم الاستقرار المالي؛

- في الدول ذات الاستقرار المتوسط والعالي، يرتبط الانتشار الواسع لاستخدام بطاقات الخصم بزيادة الإقراض الاستهلاكي المفرط، ما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد وتضخم الديون الشخصية، ومن ثم تقويض استقرار النظام المالي في حال حدوث أي صدمات اقتصادية.

وبمقارنة نتائج الدراسة مع ما توصلت له الدراسات السابقة نجد أنها تتفق في شقها المتعلق بالدول ذات الاستقرار المالي المنخفض، مع ما توصلت إليه دراسات تشيهاك وآخرون (2016)، وفو وآخرون (2020)، ومجدي رجب وأحمد صالح (2021)، والتي أكدت أن الشمول المالي من خلال بطاقات الخصم يمكن أن يساهم في دعم الاستقرار المالي، خاصة في الدول النامية، نظراً لأثره الإيجابي في تقليص الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الشفافية. أما في شقها المتعلق بالدول ذات الاستقرار المالي المتوسط والعالي، فتعارض هذه النتائج مع نتائج الدراسات المذكورة، إذ أظهرت تلك الدراسات أن بطاقات الخصم تساهم إيجابياً في دعم الاستقرار المالي في الدول الآسيوية، وهو ما قد يفسر بالاختلاف في البيئة التنظيمية، والسياسات الائتمانية، ومستوى الوعي المالي لدى الأفراد بين الدول الآسيوية محل الدراسة ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3.6. اقتراحات وتوصيات

استناداً إلى النتائج المتحصل عليها والتفسيرات الاقتصادية المستخلصة، يوصي الباحثون بما

يلي:

- بالنسبة للدول ذات الاستقرار المالي المنخفض:
- ضرورة إعادة بناء الثقة بالنظام المالي الرسمي من خلال تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للفئات المهمشة، وزيادة توزيع الفروع البنكية جغرافياً، مع التركيز على المناطق الريفية والنائية التي تعاني من نقص كبير في الإتاحة المصرفية.
- تبني سياسات مالية شاملة تدعم الشمول المالي كجزء من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ربط الخدمات المصرفية ببرامج الدعم الحكومي والمشاريع الصغيرة.
- بالنسبة للدول ذات الاستقرار المالي المتوسط:

- الاستثمار في توسيع وانتشار أجهزة الصراف الآلي، إذ بيّنت النتائج أن لهذا العامل تأثيرًا إيجابيًا مهمًا في هذه الدول، بشرط أن يصاحبه تطوير في البنية التحتية الرقمية وتبسيط الإجراءات المصرفية لرفع معدلات الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات.
- الشروع في تحديث الأطر الرقابية والتنظيمية استعدادًا للانتقال التدريجي نحو الخدمات المالية الرقمية بشكل أكثر كثافة في المستقبل.
- بالنسبة للدول ذات الاستقرار المالي المرتفع:
 - توجيه الجهود نحو تعزيز الابتكار المالي الرقمي والرقمنة الشاملة للخدمات المصرفية، إذ أظهرت النتائج أن لهذه الخدمات أثرًا إيجابيًا واضحًا على استقرارها المالي.
 - في المقابل، ينبغي توخي الحذر من الإفراط في التوسع الائتماني الرسمي دون ضوابط رقابية صارمة، لما أظهرته النتائج من تأثير سلبي على الاستقرار المالي في هذه الدول بسبب المخاطر الائتمانية المتراكمة.
- بالنسبة لقطاع التأمين:
 - بما أن توسع قطاع التأمين أظهر أثرًا سلبيًا على الاستقرار المالي في معظم الدول، أوصي بتعزيز الرقابة الصارمة على مؤسسات التأمين، والتأكد من ملاءتها المالية وقدرتها على تحمل المخاطر دون تهديد النظام المالي ككل، إضافة إلى تنظيم المنافسة للحد من الممارسات الاستثمارية الخطرة.
- بالنسبة لقطاع الخدمات المالية الرقمية:
 - توصي الدراسة بضرورة مواءمة انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت مع تحسين البيئة التنظيمية والأمن السيبراني، لضمان أن لا تؤدي الرقمنة السريعة إلى زيادة المخاطر التشغيلية أو الاحتيالية التي قد تقوض استقرار القطاع المالي.
- بالنسبة للسياسات المالية الكلية
 - توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات رقابية كلية (Macroprudential Policies) تتضمن معايير واضحة للإقراض، ونسب ملاءة صارمة، وأنظمة إنذار مبكر لرصد المخاطر النظامية قبل تفاقمها.
 - كذلك على صانعي القرار دمج أهداف الشمول المالي في الاستراتيجيات التنموية الوطني وتخصيص ميزانيات واضحة لتطوير البنية التحتية المصرفية والرقمية، بما يحقق استدامة الاستقرار المالي والتنمية معًا.
- دمج أهداف الشمول المالي في الاستراتيجيات التنموية الوطنية:

و أخيرا توصي الدراسة بدراسة متغيرات أخرى قد تكمل النتائج المتوصل اليها مثل الحوكمة المؤسسية والجوانب السياسية والظروف الاقتصادية الكلية، لمعرفة مدى تداخلها مع الشمول المالي والاستقرار المالي.

قائمة المصادر والمراجع

كتب:

- عبد النبي إسماعيل الطوخي. (2009). *التنبؤ المبكر بالازمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة*. القاهرة: جامعة أسيوط.
- غاري شيناسي. (2005). *الحفاظ على الاستقرار المالي. سلسلة قضايا اقتصادية، 01(36)*.
- كوهين مائير. (2007). *النظم المالية والتمويلية (الإصدار 01)*. مصر: دار الفجر.
- نبيل حشاد. (1994). *استقلالية البنوك المركزية*. القاهرة: اتحاد المصارف العربية.

□ مجلات ومقالات:

- ابراهيم بلقطة، عبد الغاني حريري، و عبد القادر مطاي. (2017). *فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الازمات المالية. المجلة البحثية في العلوم المالية والمحاسبية، 02(04)، 32-48*.
- إبراهيم عدلي. (2021). *بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. مجلة الدراسات المالي والمحاسبية والإدارية، 08(01)، 259-270*.
- أحمد بلوافي. (2009). *البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليلي تجريبي، من كتاب الازمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي. جدة (المملكة السعودية): مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي*.
- أحمد مهدي بلوافي. (2011). *هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون؟ مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 24(01)، 95-126*.
- اسماعيل عبد الله كيلان، و صافي عبد نهى. (2021). *دور الوعي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة الكوفيد-19. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية و الثقافية، 01(05)*.
- أمية طوقان. (2005). *دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. ورقة تم تقديمها في إطار مؤتمر بعنوان "مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية". دمشق*.

- خديجة شيماء يونس، و علي بوهنة. (2023). فعالية السياسة الاحترازية الكلية في استباق هشاشة القطاع البنكي الجزائري. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 12(02)، 124-142.
- رشيد بوكساني، و أمينة مزيان. (2011). الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر. *أبحاث اقتصادية وإدارية* (10).
- سالم صلاح الحساوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-. (58).
- سليمة خوالدي، و محمد رضا بوسنة. (2023). تقييم وضعية الاستقرار المالي في الجزائر وفق منهجية المؤشر التجميعي خلال الفترة (1996-2017). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 10(01)، 322-340.
- الشرفا ياسر طه، و حنين عجور. (2019). دور الاشتغال المالي في المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء - دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة-. *المجلة العالمية للاقتصاد و الاعمال*، 5(06).
- شروق حدوش، محمد قادري، و محمد شهيد. (2019). اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية- دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري-. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 02(01)، 139-154.
- الشمري جواد، و آخرون. (بلا تاريخ). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016). *المجلة العراقية للعلوم الإدارية* (63).
- شنبلي صورية، و بن لخضر السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 04(01)، 104-129.

- صابر بن معتوق. (2019). اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي-دراسة تجربة الاردن. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06(02)، 30-48.
- العيد صوفان، و الطيب بولحية. (2017). فعالية نظم الغذاء المبكر في التنبؤ بالآزمات المالية-الازمة المالية العالمية 2007 نموذجا. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 33(02)، 240-247.
- محمد أمين مصطفى، و هارون عطيل. (30 جوان، 2020). الشمول المالي و مؤشرات قياسه العالمية و المحلية. مجلة الاقتصاد و التنمية، 08(01).
- محمد بن موسى. (2017). أثر المعرفة و محو الامية على مستوى الشمول المالي في العالم. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 8(15).
- محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمو المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال(01).
- نظيرة قلادي. (2017). مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر (EWS) في قياس الاستقرار المالي. مجلة العلوم الإنسانية، 08(02)، 318-332.
- هشام وسام، و الزبداوي كامل. (2020). استراتيجية الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (القطاع المصرفي العراقي دراسة حالة). مجلة الإدارة والاقتصاد.
- هيروكو أورا، و ليليانا شوماخر. (2013). بنوك تحت الضغط. مجلة التمويل والتنمية، 50(02).

□ تقارير ومؤتمرات:

- صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.
- صندوق-النقد-العربي. (2020). مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). صندوق النقد العربي.
- مجموعة البنك الدولي. (25 جانفي، 2022). تاريخ الاسترداد 02 جوان، 2023، من الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمد: <https://www.albankaldawli.org>

- مصرف قطر المركزي. (2011). تقرير الاستقرار المالي . قطر.
- مها عزالدين, س & , ندى محمد, ح . (2006). دليل تكوين مؤشر مركب مركز دعم المعلومات و اتخاذ القرار.
- نغم حسين نعمة، و حسن أحمد نوري. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية- بغداد تحت شعار الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تاريخ الاسترداد 08 12, 2024، من <http://www.arabfund.org.pdf>
- أحمد شفيق الشاذلي. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.
- أحمد طلفاح. (2005). مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي. المعهد العربي للتخطيط.
- مها عز الدين سيد ، و ندى محمد حافظ. (2006). دليل تكوين المؤشرات المركبة. مصر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات.
- نغم حسين, & , أحمد نوري, ح . (2019). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق /ك.

□ مذكرات تخرج:

- أحمد أنور الدين الفراء. (د.ت). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين). مذكره ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل. غزة: الجامعة الإسلامية.

- ريمة ذهبي. (2013). الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة قسنطينة 2.
- سليم حمود. (2021). فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الازمات المالية دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر .
- صباح حسن عبد سلمان العكيلي. (2017). تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمتها السوقية (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية). أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية. كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، جمهورية العراق: جامعة كربلاء.
- عبد الرحمن بن الشيخ. (2009). اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد-دراسة حالة الجزائر-. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر.
- عبد الغاني بن علي. (2016). الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
- علي عبد الرضا حمودي العميد. (د،ت). مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالازمات (دراسة تطبيقية- حالة العراق). بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: البنك المركزي العراقي.
- مصطفى بوبكر. (2015). الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي - حالة النظام المصرفي الجزائري-. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

- منذر محمد الصمادي. (2011). أثر كفاءة نموذج CAMRL على مؤشرات المتانة المالية للبنوك الإسلامية الأردنية. أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- هاجر بوديار. (2023). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي (وفق رؤية مالية إسلامية) دراسة حالة بنك الجزائر 1962-2023. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص علوم مالية ومصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة شبوط إبراهيم -الجزائر 3-.
- هشام وسام، و كاطع الزيداوي. (2020). استراتيجية الدفع المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: القطاع المصرفي العراقي دراسة حالة القطاع المصرفي العراقي. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء: جامعة كربلاء.
- وسام شيلي. (2020). محاولة اختبار مدى قدرة الاصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلاية النظام المصرفي الجزائري الفترة (2004-2017). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

مراجع أجنبية:

- (2021). *Global Findex Databas*.
- Abayomi , A., & Al sadek, m. (2008). what is financial stability. *financial stability paper series*(01).
- Abouch, m., Saidi, A., & Firano, z. (2012). Financial stability: definitions, theoretical, foundations and roles of the central banks. *international research journal of finance and economics*.
- Akhil, I. D. (2013, december). Financial Inclusion: Issues and Challenges. *Researchgate*.
- Albulescu, C. (2010). Forecasting The Romanian Financial System Stability Using A Stochastic Simulation Model. *Romanian journal of economic forecasting*, 1(13), 81-93.
- Alexandra, Z. a., & Laurent, W. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of Development Finance*, 1-12.

- Alicia, G., & Herrero, P. D. (2004). Financial Stability and the Design of Monetary Policy. *Journal of International Money and Finance* .
- Allen, W., & Wood, G. (2006). Defining and achieving financial stability. *Financial Stability is currently*, 02(02), 152-172.
- Asli Demirguc, K., & Leora Klapper, K. (2012, April). Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. (T. W. Bank, Éd.) *Development Research Group-Finance and Private Sector Development Team -Policy Research Working Paper*(6025).
- Asli Demirguc, -K., & Leora, K. (2012). Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. *the World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team*.
- Asli, D.-K. K., Demirguc-Kunt, & Klapper, D. (2017). *Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review Recent Empirical Evidence*.
- Atkinson, A., & Messy, F. (2012). *Measuring Financial Literacy*. OECD Publishing.
- Attia, H., & Benson, C. C. (2018). Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region. *Working Paper , Arab Monetary Fund*.
- Beck, T., Demirgüç, K., & Levine, R. (2007, march). Finance, Inequality and the Poor. *Journal of Economic Growth .Springer*, 12(06), 27–49.
- Benjamin, J. (2010). The Narratives of Financial Law,. “*Oxford Journal of Legal Studies*”, 30(4), 787-814.
- Berg, A., & Pattilo, C. (1999). towards a new early warning system of Financial crises. *Journal of international Money and finance*, 18(01), 561-586.
- Betbèze, J.-P. (2011). *les banques centrales et la stabilité financière, les rapports du conseil d’analyse économique*. Paris: La Documentation française.
- BIS. (2018). *The changing nature of the financial system*. BIS paper n 148.
- Bjorn, L. (2004). *Global Crises, Global Solutions*. Cambridge University Press.
- CFI, C. f. (2018). *Our Definition of Financial Inclusion*. Washington D.C. ,USA.
- CGAP, & IFC. (2013). *FINANCIAL INCLUSION TARGETS AND GOALS LANDSCAPE AND GPMI VIEW*. A Note to the Global Partnership for Financial Inclusion (GPMI).

- Charles, F., & Clyde, G. (2007). Financial Stability: What It Is and Why It Matters. (256).
- Crockett, .. A. (1997). Theory and Practice of Financial Stability. 1-60.
- crockett, A. (1997). The theory and practice of financial stability. *Essays in international finance ; no. 203*. International Finance Section, Department of Economics, Princeton New Jersey: Princeton University.
- Crockett, A. (2000). In search of anchors for financial and monetary stability. Vienna, 27-29 April.
- Demirgüç, K., & Klapper, L. (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database. *World Bank Policy Research Working Paper*.
- Demirgüç-Kunt, & All. (2021). : Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.
- Djebbara, M. (2009). redicting Financial Crises: Myth and Reality. *Recueil de Communications du Colloque International sur: " la crise Financière et Economique et Gouvernance Mondiale"*. Algérie, Sétif: Université Farhat Abbas.
- *Economic Growth and Political Stability in Non-Oil MENA Countries: 2019-2021 Analysis*. (2021). Consulté le jun 11, 2023, sur United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): www.unescwa.org
- Eichengreen, B. (2006). *Financial Stability, Expert Paper Series Three: Financial Stability, International Task Force on Global Public Goods*. Stockholm, Sweden.
- Eric, G. (1992). *Finance internationale :l'etat actuel de la théorie*. Paris: Edition Economica.
- *European Central Bank - eurosistem*. (2022, september). Consulté le march 05, 2022, sur Financial Stability Review: <https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/html/index.en.html>
- G20 Financial Inclusion Action Plan. (2017). *Financial Inclusion Action Plan*.
- Girardin, E. (1992). *Finance internationale: l'etat actuel de la théorie*. paris, france: Edition Economica.
- *Global knowledge Partner*. (2017). Consulté le 02 17, 2023, sur مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index - GKI):
- H. R., K. (2012). Financial Inclusion and Financial Stability: Are They Two Sides of the Same Coin? *RBI Monthly Bulletin*.

- Hirwa, A., & Nasiri, A. (2015). FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN. *The international journal of social sciences*, 36(01), 39-49.
- IMF, FSB, & BIS. (2016). Elements of effective macroprudential policies Lessons from.
- IMF. (2018). *Financial Inclusion and Stability: Policy Lessons from Cross-Country Analysis*.
- IMF. (2019). *Public Debt and Fiscal Sustainability in the MENA Region*. Consulté le jun 12, 2023, sur International Monetary Fund (IMF): www.imf.org
- IMF. (2020). *Financial Access Survey*.
- IMF. (2020). Financial Inclusion and Financial Stability: A Policy Perspective.
- IMF. (2020, October 19). *Oil Dependence and Economic Diversification in the Middle East and North Africa*. Consulté le jun 12, 2023, sur International Monetary Fund (IMF): www.imf.org
- *Inflation and Economic Pressures in the MENA Region*. (2020). Consulté le jun 12, 2023, sur International Labour Organization (ILO): www.ilo.org
- John, D., & Zeno, R. (2005). Monetary Policy and Financial Stability: What Role for the Futures Market? Récupéré sur www.ems.bbk.ac.uk
- Karlan, D., & Zinman, J. (2014). Teaching the Poor with Microcredit: Evidence from a Randomized Controlled Trial in Bosnia and Herzegovina. *American Economic Review*, 104(12).
- Lindgren, C.-J. (1996). Gillian Garcia and Matthew I. Saal, *Bank Soundness and Macroeconomic Policy*. Washington imf: Issues and Experience in the Global Economy.
- Lusardi, A., & Mitchell, O. (2014). The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence. *Journal of Economic Literature*, 52(01), 5-44.
- Lynne, S. (2015). TRANSFORMING OUR WORLD: The 2030 Agenda for Sustainable Development A/RES/70/1: THEME: statement, 'Do not leave Indigenous Australians behind'. *United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues*.
- Mahmoud, M. K.-D. (2019). *Financial inclusion and its role in achieving economic development*. Alexandria.: University Education House, Egypt.

- Martin, Č., & Davide, S. (2016). The Nexus of Financial Inclusion and Financial Stability: A Study of Trade-Offs and Synergies. (P. R. Paper, Éd.) *Office of the Chief Economist*.
- Minsky , H. (1992). *the capital of Development of the Economy and The struvture of Finanial Institutions*. working paper of IMF N72.
- Mishkin, F. (1992). Anatomy of a Financial Crisis. *Evolutionary Economics*(02), 115-130.
- N'guessan, K. (2004). *Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents*. new york.
- Nardo, M. (2012). the framework. in: *10 th Jrc Annual Seminar on composite indicators*, (pp. 24-29). ispra,italy.
- OECD. (2013). *Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD.INFE Survey*.
- Pattanaik, S. (2008). Gaping Fault Lines in the Global Financial Stability Architecture: Lessons from the US Sub-Prime Crisis*. *INTERNATIONAL AND AREA STUDIES* , 15(02), 87-114.
- Paul, Y. (2018). *Millennial Financial Literacy and Fin-tech Use: Who Knows What in the Digital Era*.Global Financial Literacy Excellence Center (GFLEC) , TIAA Institute.
- Peter, M., & Victor, P. (2017). Financial Stability and Financial Inclusion: Case of SME Lending. *UNESCAP Workshop on small and medium enterprises (SME)financing and the role of development banks in Asia and the Pacific and Latin America*.27-28 september 2017 Bangkok.
- Plihon, G. (2005). *Defining Financial Stability*.International Monetary Fund.
- Roger Ferguson, J. (2006). *Thoughts on financial stabilty*.
- Rui, H., & Martin, M. (2013). Financial Inclusion for Financial Stability:Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis.
- Sahay, R., Cihak, M., & N'Diaye, B. A. (2015). Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals.
- Sarma, M. (2008). Index of Financial Inclusion. Working Pape. (215).
- sarma, m. (2012, juin). Index of Financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness. *Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development*.

- Schinas, G. J. (2004). Defining Financial Stability, Working Paper 187 International Capital Markets Department, International Monetary Fund, Washington D.C.USA.
- Shinasi, G. (2004). *Defining Financial Stability*.
- Shinasi, G. (2004). *Defining Financial Stability*. IMF working paper.
- Simon, N., & Isabelle, G. (2018). "Financial Inclusion and Stability in the MENA Region: Evidence from Poverty and Inequality". 24.
- Summit, G. L. (2013). *The Global Partnership for Financial Inclusion (GFI)*. Report to the Leaders, Russia.
- Tiziano, B. (2017). *stress test and risk integration in bank: A statistical framework and practical software guide (in matlab and R)*. usa: Elsevier.
- Vision 2030. (s.d.). Consulté le jun 11, 2023, sur <https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview>
- World Bank Group. (2020). *Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*.
- World Economic Forum. (2015). *The Future of Financial Inclusion*.
- World Bank. (2021). *Economic Diversificationn MENA: Progress and Prospects*. Consulté le jun 11, 2023, sur World Bank: www.worldbank.org
- World-Bank. (2021). *Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*.
- Yaroslava, B., Maya, G., & Davit, K. (2018). financial inclusion, financial literacy, AND financial education in georgia. *Working Paper Series, Asian Development Bank Institute*.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في بناء المؤشر التجميعي

الجزائر

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشر الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور لهي FDI	كفاءة وعمق المؤسسة تلطبية	0,480	0,490	0,492	0,482	0,479	0,483	0,485	0,477	0,483	0,495	0,486	0,466	0,450
	كفاءة وعمق الاسواق تلطبية	0,134	0,155	0,109	0,100	0,098	0,096	0,096	0,095	0,110	0,093	0,080	0,149	0,142
مؤشر سلامة لمصرية (القطع FSI) لمصري	كفاءة رأس لطل	26,200	23,636	23,775	23,616	21,488	15,792	18,400	18,750	19,370	19,040	18,200	19,600	21,800
	لقرروض تلطبية / لقرروض لمتعة	21,142	18,310	14,398	11,726	10,564	9,935	9,767	12,089	12,959	12,697	14,756	16,364	15,337
	معدل الغدء الى حقوق لملكية ROE	65,400	73,480	72,153	69,788	68,187	61,776	59,927	54,619	51,285	57,124	47,000	46,210	48,600
	معدل الغدء الى الأصول ROA	24,704	24,851	21,091	21,089	18,880	15,756	15,056	15,497	15,799	15,733	19,118	11,340	10,733
	هملش لعدة لطل	1,424	1,898	1,969	2,078	1,932	1,670	1,540	1,549	1,743	1,862	2,340	1,384	1,352
	هملش لعدة لطل	2,419	2,264	2,427	2,820	3,227	3,196	3,284	3,825	3,952	4,268	3,637	2,954	3,199
	الطل الأصول لملكية اللتلظت لملكية	68,273	58,622	60,452	54,937	55,511	48,821	43,899	38,852	26,073	30,350	32,382	31,488	32,702
	الطل لقروص لطل لوطع	33,385	33,765	31,805	33,943	37,960	37,068	43,475	49,169	49,995	50,181	53,707	55,025	48,485
	للة ضخم	5,737	3,911	4,524	8,891	3,254	2,917	4,784	6,398	5,591	4,270	1,952	2,415	7,226
	معدل نمو لملح لملح لطل	1,600	3,600	2,900	3,400	2,800	3,800	3,700	3,200	1,400	1,200	1,000	-5,100	3,500
مؤشر لاقة صلد للي MI	لعجز أو لقص في لسلط لطل	0,300	7,500	9,900	5,900	0,400	-4,400	-16,400	-16,500	-13,100	-9,600	-9,900	-12,900	-2,800
	لن لملح لملح لملح لطل	9,770	10,500	9,300	9,300	7,100	7,700	8,700	20,400	26,800	38,300	46,000	52,300	63,000
	معدل نمو لملح لملح لطل	-29,294	19,335	30,227	11,149	-6,023	-3,678	-11,071	-1,193	19,946	12,881	-3,297	-14,555	16,765
	اللة لملح لملح لملح لطل	113,046	105,738	95,680	95,949	96,038	87,157	90,734	75,480	61,640	49,957	41,803	40,778	34,386
	نسبة لملح لملح لطل	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000
	معدل لملح لملح لطل	2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل نمو لملح لملح لطل	-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000
مؤشر لملح اللة صلد WECI	معدل لملح لملح لطل	2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل نمو لملح لملح لطل	-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرك الاستقرار لبي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور لبي FDI	كفاءة و عمق لمؤسك لمبية		0,260	0,270	0,267	0,266	0,271	0,277	0,287	0,297	0,290	0,289	0,302	0,308	0,318
	كفاءة و عمق الاسبق لمبية		0,526	0,351	0,275	0,262	0,231	0,298	0,239	0,294	0,273	0,278	0,283	0,286	0,287
مؤشر لسلامة لمبية لإقطاع لمصري (FSI)	كفاءة رأس لطل	كفاءة رأس لطل	14,800	14,700	15,100	16,300	13,700	13,900	14,500	14,000	14,700	15,700	17,700	20,100	22,500
		لقروض لمتغيرة لبي لقروض	19,300	14,800	13,400	13,600	10,900	9,800	9,300	8,500	7,200	6,965	6,052	5,890	5,014
	جودة الضول	لمخصك لبي لقروض لمتغيرة	100,400	92,500	94,600	97,100	99,800	98,900	99,100	99,200	98,300	98,000	97,600	95,200	92,200
		لبيدية	معدل لعد على حقوق للملكية ROE	18,134	21,711	20,311	26,516	27,198	30,246	33,742	34,413	30,922	27,436	32,120	25,124
	معدل لعد على الضول ROA		1,208	1,489	1,419	2,017	2,210	2,512	2,741	2,570	2,289	2,235	2,736	2,226	2,356
	همش لعدة لبي لدخل		2,389	2,440	2,627	3,701	3,858	3,767	4,183	3,686	3,697	3,344	4,766	4,132	3,848
	لمبولة	لبي الضول لمة الإلوك لمة	41,947	40,597	34,562	22,375	14,776	17,578	38,083	45,487	56,848	55,830	57,012	62,350	52,626
		لبي لقروض لبي لولة	50,854	48,059	49,538	47,672	42,920	41,029	40,187	40,617	35,410	35,575	35,483	36,821	36,734
مؤشر للاقتصاد لبي MI	لضخم		11,763	11,265	10,065	7,112	9,470	10,070	10,370	13,814	29,507	14,401	9,153	5,045	5,214
	معدل نمو للج لمبي لبي		4,670	5,150	1,760	2,230	2,190	2,920	4,370	4,350	4,180	5,330	5,550	3,550	3,290
	لعجز أو لقص في لصلب لبي		-2,230	-1,900	-2,500	-3,600	-2,200	-0,900	-3,600	-5,700	-5,800	-2,300	-3,400	-2,900	-4,400
	لبن لبي لعم/للج لمبي لبي		69,450	69,590	72,830	69,860	79,810	80,870	83,750	91,590	97,800	87,950	80,090	86,220	89,900
	معدل نمو الإلوك لبيدية		27,203	-5,026	-6,118	10,918	7,334	18,618	-1,556	-23,175	-23,976	25,598	21,395	8,479	15,428
	الاحتيلك لبيدية/للج لمبي البي		18,451	16,910	7,899	5,614	5,734	4,885	4,815	7,111	14,656	15,934	13,986	10,153	9,377
	نسبة لبي لمبية		50,000	50,000	50,000	40,000	40,000	40,000	40,000	40,000	40,000	50,000	50,000	50,000	50,000
مؤشر لمخ لاقتصادي GECI	معدل لضيخم لمبي		2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل لنمو للاقتصادي لمبي		-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرات الاستقرار للي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لتطور ليلي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست ليلية	0,327	0,333	0,343	0,350	0,340	0,370	0,380	0,389	0,403	0,404	0,404	0,410	0,405
	كفاءة و عمق السوق ليلية	0,047	0,101	0,072	0,072	0,071	0,070	0,074	0,074	0,080	0,078	0,058	0,058	0,056
مؤشر لسلامة ليلية (إقطاع لمصرفي) FSI	كفاءة رأس لعل	12,200	11,600	11,900	11,800	9,400	9,400	12,000	11,500	11,800	11,700	13,000	12,900	13,700
	للقروض لمتغيرة لاجلي للقروض	13,200	13,000	11,300	12,800	14,500	15,800	16,000	14,500	13,500	13,700	14,400	14,300	14,300
	لمخصص لاجلي للقروض لمتغيرة	45,100	46,800	48,600	45,700	56,400	58,100	56,800	57,900	57,000	55,700	55,900	54,400	57,400
	معدل لعد على حقوقي للملكية ROE	14,433	11,714	7,598	9,434	11,313	18,015	17,594	18,173	19,722	18,324	21,595	15,392	16,470
	معدل لعد على الأصول ROA	1,244	0,657	0,600	0,750	0,915	1,304	1,377	1,503	1,648	1,538	1,884	1,417	1,616
	هدهم لعد لاجلي لداخل	3,250	3,055	2,856	2,900	3,036	3,006	3,054	2,431	2,472	2,629	3,402	3,143	2,848
	اجلي الأصول لولة للازمت لولة	20,632	18,759	20,618	22,241	23,818	26,302	25,726	27,433	22,153	18,471	21,017	18,286	16,223
	اجلي للقروض لاجلي لولة	114,909	121,938	131,257	127,978	129,879	131,628	134,103	135,436	139,000	141,016	130,442	130,581	126,119
مؤشر للاقتصاد لي MI	للتضخم	3,665	3,339	3,240	4,612	5,316	4,626	4,437	3,629	5,309	7,308	6,720	5,634	5,706
	معدل نمو لليج ليلي لاجلي	3,040	2,970	-2,050	4,220	2,430	3,090	0,970	1,120	2,240	2,620	1,590	-8,820	4,410
	لعجز أو نقص في حسب ليلي	-2,800	-4,800	-7,400	-8,200	-8,300	-8,900	-8,400	-8,300	-9,700	-10,400	-8,100	-6,000	-6,000
	لبن لحكلي لعم/لليج ليلي لاجلي	42,930	38,770	42,480	42,520	44,250	47,600	51,340	59,100	66,940	73,440	67,770	77,770	79,940
	معدل نمو للإرات لحكومية	-5,764	6,415	13,499	-1,580	-14,793	-0,025	-15,833	1,227	-4,107	5,898	4,528	-1,695	13,818
	الاحتياط لاجنبية/لليج ليلي لاجلي	25,978	21,121	16,189	18,432	15,506	14,919	16,514	13,841	14,564	13,258	18,898	23,061	18,955
	نسبة لحيه ليلية	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000
مؤشر لملخ الاقتصادي GECI	معدل للتضخم ليلي	2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل لنمو الاقتصادي ليلي	-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرات الاستقرار الى	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لتطور ليلي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست ليلية		0,391	0,402	0,405	0,413	0,416	0,420	0,423	0,430	0,431	0,435	0,439	0,437	0,433
	كفاءة و عمق الاسبق ليلية		0,260	0,274	0,240	0,235	0,229	0,236	0,243	0,256	0,255	0,249	0,248	0,255	0,256
مؤشر لسلامة ليلية للإقطاع لمصري (FSI)	كفاءة رأس ليل	كفاءة رأس ليل	12,200	9,600	10,500	11,500	13,120	13,800	13,700	13,700	13,900	14,000	15,600	15,700	16,000
	جودة التمويل	لقروض لمتغيرة ليلي لقروض	17,200	18,700	19,400	15,700	10,900	6,000	6,900	7,400	7,600	7,500	6,100	5,900	6,900
		لمخصص ليلي لقروض لمتغيرة	54,700	54,900	59,300	67,100	64,200	65,200	68,300	69,100	71,100	69,700	69,800	68,000	68,800
	ليدية	معدل ليل على حقيل للمكية ROE	23,839	21,931	20,110	19,633	16,425	13,939	15,523	16,563	14,143	13,791	13,696	8,455	9,970
		معدل ليل على التمويل ROA	1,979	1,921	1,754	1,745	1,516	1,341	1,509	1,643	1,401	1,358	1,392	0,873	1,013
		طمش لعدة ليلي لدخل	3,132	3,320	2,968	3,226	2,879	2,572	2,927	2,501	2,534	2,439	2,338	2,385	2,200
	لسيلة	اجلي التمويل للمة /الزات للمة	27,429	24,378	30,248	26,451	30,243	25,309	33,190	35,629	34,351	34,430	35,638	35,471	35,933
		اجلي لقروض ليلي لولع	93,518	76,989	80,063	81,122	78,698	76,031	71,664	70,900	69,964	70,492	72,693	70,952	70,092
مؤشر للاقتصاد ليلي MI	لنضخم		0,972	0,994	0,907	1,287	1,881	0,442	1,558	1,635	0,755	1,804	0,303	0,706	1,402
	معدل نمو لليل ليلي الاجلي		3,750	3,500	5,520	3,060	4,120	2,720	4,340	0,520	5,060	3,070	2,890	-7,180	8,020
	لعجز أو لنقص في ليل ليلي		-5,360	-4,370	-7,560	-9,330	-7,610	-5,920	-2,100	-3,800	-3,200	-4,900	-3,400	-1,200	-2,300
	لين ليلكي ليلم/لليل ليلي الاجلي		46,100	49,000	52,500	58,200	61,700	58,600	58,400	60,070	60,250	60,500	60,250	72,200	68,900
	معدل نمو الزات لحكومية		-12,246	-0,816	16,952	-1,814	3,656	5,082	-16,235	5,226	6,855	2,484	4,064	-9,294	10,024
	الاحتيلك الاجنبية/لليل ليلي الاجلي		23,302	23,506	18,323	16,028	16,243	17,015	20,605	22,497	22,094	19,208	20,486	29,666	25,137
	نسبة ليلية ليلية		50,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	70,000	70,000	70,000	70,000

مؤشك الاستقرار للي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر التطور للي FDI	كفاءة و عمق لمؤسك للية		0,391	0,402	0,405	0,413	0,416	0,420	0,423	0,430	0,431	0,435	0,439	0,437	0,433
	كفاءة و عمق السوق للية		0,260	0,274	0,240	0,235	0,229	0,236	0,243	0,256	0,255	0,249	0,248	0,255	0,256
مؤشر لسلامة للية للقطاع لمصرفي (FSI)	كفاءة رأس لال	كفاءة رأس لال	12,200	9,600	10,500	11,500	13,120	13,800	13,700	13,700	13,900	14,000	15,600	15,700	16,000
	جودة الأصول	لقروض لمتغيرة ليلي لقروض	17,200	18,700	19,400	15,700	10,900	6,000	6,900	7,400	7,600	7,500	6,100	5,900	6,900
		لمتخصص ليلي لقروض لمتغيرة	54,700	54,900	59,300	67,100	64,200	65,200	68,300	69,100	71,100	69,700	69,800	68,000	68,800
	لوحدة	معدل لال على حقك للمكية ROE	23,839	21,931	20,110	19,633	16,425	13,939	15,523	16,563	14,143	13,791	13,696	8,455	9,970
		معدل لال على الأصول ROA	1,979	1,921	1,754	1,745	1,516	1,341	1,509	1,643	1,401	1,358	1,392	0,873	1,013
		هامش للدة ليلي للال	3,132	3,320	2,968	3,226	2,879	2,572	2,927	2,501	2,534	2,439	2,338	2,385	2,200
	لسيلة	ليلي الأصول لللة للال لللة	27,429	24,378	30,248	26,451	30,243	25,309	33,190	35,629	34,351	34,430	35,638	35,471	35,933
		ليلي لقروض ليلي للوالع	93,518	76,989	80,063	81,122	78,698	76,031	71,664	70,900	69,964	70,492	72,693	70,952	70,092
مؤشر الاقتصاد للي MI	للصخم		0,972	0,994	0,907	1,287	1,881	0,442	1,558	1,635	0,755	1,804	0,303	0,706	1,402
	معدل نمو للال ليلي ليلي		3,750	3,500	5,520	3,060	4,120	2,720	4,340	0,520	5,060	3,070	2,890	-7,180	8,020
	للعز أو للص في لليب ليلي		-5,360	-4,370	-7,560	-9,330	-7,610	-5,920	-2,100	-3,800	-3,200	-4,900	-3,400	-1,200	-2,300
	للين لليب لال/للال ليلي ليلي		46,100	49,000	52,500	58,200	61,700	58,600	58,400	60,070	60,250	60,500	60,250	72,200	68,900
	معدل نمو للإللك لليب لليب		-12,246	-0,816	16,952	-1,814	3,656	5,082	-16,235	5,226	6,855	2,484	4,064	-9,294	10,024
	الاحتياطك اللببية/للال ليلي ليلي		23,302	23,506	18,323	16,028	16,243	17,015	20,605	22,497	22,094	19,208	20,486	29,666	25,137
	نسبة لليب للية		50,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	70,000	70,000	70,000	70,000	70,000

مؤشرك الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لتطور للي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لمية		0,414	0,396	0,391	0,396	0,382	0,391	0,414	0,387	0,405	0,397	0,396	0,372	0,368
	كفاءة و عمق السوق لمية		0,632	0,467	0,413	0,435	0,473	0,738	0,552	0,529	0,585	0,561	0,571	0,583	0,585
مؤشر لسلامة لمية القطاع FSI (لمصري)	كفاءة رأس للمل	كفاءة رأس للمل	19,900	19,361	20,053	20,559	19,264	18,113	18,301	18,906	18,097	17,545	17,693	18,144	17,100
		للقروض لمتعثرة الاجلي للقروض	4,178	5,267	6,086	7,130	5,852	5,312	4,746	4,797	4,997	5,257	6,027	7,571	7,287
	جودة الوصول	لمخصص الاجلي للقروض لمتعثرة	99,200	92,300	96,700	98,100	99,300	101,600	138,200	140,500	137,500	134,900	119,600	110,200	87,000
		لوجية	معدل لعد على حقوق للمكية ROE	10,892	10,860	11,638	12,239	12,591	14,486	13,638	12,392	11,058	11,480	12,418	5,558
	معدل لعد على الوصول ROA		1,273	1,458	1,590	1,696	1,749	1,990	1,895	1,692	1,552	1,621	1,673	0,721	1,222
	هامش لكفاءة الاجلي للخل		2,675	3,042	3,228	3,234	3,118	3,149	2,994	2,768	2,688	2,905	2,715	2,318	2,019
	لسيطرة	الاجلي الوصول للمة الإلتزام للمة	20,773	24,178	21,935	24,484	21,382	22,332	27,223	27,546	28,321	41,185	39,552	45,380	45,212
		الاجلي للقروض الاجلي لولع	121,935	111,813	105,911	104,456	101,931	85,454	88,625	90,657	94,606	91,705	93,083	86,865	81,566
مؤشر لاقتصاد لكي MI	لضخم		1,562	0,878	0,877	0,662	1,101	2,346	4,070	1,617	1,967	3,069	-1,931	-2,079	-0,014
	معدل نمو للمج للملي الاجلي		-5,240	1,600	6,220	1,820	5,060	4,170	6,790	5,560	0,740	1,310	1,110	-4,960	4,350
	لعجز أو لقص في لصلب لاجلي		3,100	4,060	12,060	19,010	18,290	13,160	4,740	3,580	7,040	9,660	8,930	6,040	11,550
	للين لحكلي لطم/للمج للملي الاجلي		21,140	18,800	20,860	20,660	15,610	13,820	16,100	19,270	21,860	21,330	26,800	41,090	35,880
	معدل نمو للإلت لحكومية		-36,330	10,144	14,733	5,490	7,448	1,817	-32,207	42,130	6,948	14,405	0,107	-20,249	17,234
	الاحتيلط لاجنابية/للمج للملي الاجلي		10,294	10,923	10,329	12,231	17,041	18,937	25,367	23,125	24,424	23,299	25,924	30,532	31,581
	نسبة لحية لمية		50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور لحلي FDI	كفاءة وعمق لمؤسست لطلبية		0,385	0,410	0,374	0,396	0,396	0,427	0,441	0,461	0,428	0,428	0,462	0,482	0,472
	كفاءة وعمق الاسواق لطلبية		0,711	0,739	0,649	0,739	0,451	0,533	0,496	0,581	0,540	0,495	0,478	0,598	0,567
مؤشر سلامة لطلبية (القطاع لمصري FSI)	كفاءة رأس للمل	كفاءة رأس للمل	15,500	16,100	16,100	20,600	16,000	15,900	15,200	15,600	15,000	18,000	18,000	18,800	18,900
	جودة الاصول	لقروض لمعثره الاجلي لقروض	1,200	2,000	1,700	1,700	1,900	1,700	1,600	1,300	1,600	1,900	1,800	2,000	2,400
		لمخصصات الاجلي لقروض لمعثره	97,677	89,241	79,932	88,091	96,800	99,100	79,800	79,900	83,200	70,000	76,000	81,000	80,000
	ليحية	معدل للعد لى حقوق لملكية ROE	17,060	19,168	19,092	17,298	16,721	16,769	15,784	14,580	13,979	14,460	14,323	11,451	12,598
		معدل للعد لى الاصول ROA	2,327	2,637	2,733	2,497	2,272	2,191	1,987	1,702	1,557	1,618	1,591	1,235	1,320
		هامش لعد الاجلي لدخل	2,659	3,183	3,298	2,890	2,967	2,772	2,547	2,776	2,458	2,397	2,375	2,341	2,409
	لسيطرة	اجلي الاصول لسلامة الائتمات لسلامة	27,677	29,241	19,932	18,091	11,700	15,434	11,484	13,255	10,694	20,975	20,610	18,866	18,463
		اجلي لقروض الاجلي لوضع	87,935	78,713	80,126	67,707	64,797	70,073	81,674	90,657	79,245	96,932	113,793	124,146	134,934
مؤشر لاقته صدد لكلي MI	للتضخم		-4,863	-2,425	1,138	2,315	3,222	3,350	1,814	2,677	0,395	0,256	-0,667	-2,540	2,304
	معدل نمو لملح لملي الاجلي		11,960	19,590	13,380	4,730	5,560	5,330	4,750	3,060	-1,500	1,230	0,690	-3,560	1,630
	لعجز أو لقص في لحساب لبحري		7,240	20,010	31,070	33,190	30,420	23,960	8,500	-5,450	3,850	9,100	2,400	-2,070	14,640
	للين لحكومي لملح لملي الاجلي		35,980	30,420	33,470	32,120	30,880	24,910	34,920	46,710	53,960	55,350	51,950	48,210	44,860
	معدل نمو للإيرادات لحكومية		6,301	30,894	33,264	29,462	13,899	-4,064	-45,089	-9,576	27,344	3,286	-3,609	-17,301	20,541
	الحد لبط لتلاجن لدية لملح لملي الاجلي		19,223	24,920	10,019	17,765	21,174	20,958	23,037	21,018	9,317	16,560	22,521	28,371	23,485
	نسبة لحدوية لطلبية		50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000
مؤشر لملح اللاقته صدي GECI	معدل لالتضخم لملي		2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل نمو للاقته صدي لملي		-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور للي FDI	كفاءة و عمق لمؤسسات لمالية	0,427	0,428	0,420	0,414	0,423	0,437	0,464	0,481	0,480	0,491	0,507	0,526	0,513
	كفاءة و عمق الاسواق لمالية	0,452	0,471	0,439	0,429	0,426	0,456	0,462	0,506	0,522	0,495	0,202	0,270	0,270
مؤشر لسلامة لمالية القطاع لمصرفي (FSI)	كفاءة رأس لعل	19,300	15,600	16,700	18,900	18,900	16,900	17,500	18,600	18,400	18,000	18,500	19,000	19,200
	لقرروض لمتغيرة لجني لقرروض	11,461	8,953	6,984	5,191	3,640	2,890	2,372	2,225	1,949	1,623	1,777	2,007	1,359
	لقرروض لمتغيرة لجني لقرروض	128,000	128,300	127,600	129,300	134,600	163,900	204,800	236,900	230,200	253,500	270,600	220,300	309,700
	معدل لعد على لحقوق للملكية ROE	9,810	13,269	11,056	10,365	8,908	9,875	9,142	9,232	9,685	10,425	9,309	4,023	8,296
	معدل لعد على لأصول ROA	1,098	1,823	1,643	1,521	1,249	1,290	1,196	1,226	1,296	1,408	1,297	0,558	1,119
	هامش لعد ليجني للخل	2,827	3,012	3,060	2,938	2,999	2,741	2,403	2,466	2,634	2,717	2,588	2,142	2,105
	لجني لأصول لعدة لأوقات لعدة	18,865	18,579	19,677	19,871	20,848	26,894	31,688	33,053	33,063	42,912	43,352	41,918	41,523
	لجني لقرروض لجني لوضع	98,879	109,328	112,606	99,975	99,592	96,716	95,565	94,438	96,390	102,771	101,867	102,071	102,914
	للتضخم	4,496	4,839	3,255	2,682	2,909	3,272	3,198	2,172	0,543	1,092	2,102	3,424	3,981
	معدل نمو للبح لملي الاجلي	-7,080	-2,370	9,630	6,630	1,150	0,500	0,590	2,930	-4,710	2,430	-0,550	-8,860	1,150
مؤشر للاقتصاد للي MI	لعجز أو لفص في لبح لبحلي	26,690	32,040	42,940	45,460	40,300	33,440	3,500	-4,630	7,960	14,400	13,120	4,580	7,200
	للين لبحلي لعد/للبح لملي الاجلي	6,650	6,160	4,640	3,600	3,090	3,430	4,650	9,940	20,480	15,100	11,630	11,700	8,630
	معدل نمو للإزات لحكومية	13,356	-20,104	22,865	45,047	3,895	-1,867	-23,824	-46,902	29,300	16,554	24,917	-33,452	-39,223
	الاحتياطك الاجنبية/للبح لملي الاجلي	21,733	21,487	19,263	19,023	18,608	21,629	27,018	31,021	30,566	29,146	32,065	49,948	36,053
	نسبة لحية لمالية	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000
	معدل للتضخم لملي	2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
مؤشر لمليخ لاقتصادي GECI	معدل لنمو الاقتصادي لملي	-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور الملي FDI	كفاءة وعمق المؤسسة المالية		0,461	0,454	0,460	0,458	0,460	0,444	0,434	0,448	0,450	0,474	0,463	0,458	0,464
	كفاءة وعمق الأسواق المالية		0,523	0,442	0,356	0,324	0,305	0,286	0,294	0,273	0,271	0,264	0,247	0,233	0,240
مؤشر سلامة المالية للقطاع المصرفي (FSI)	كفاءة رأس المال	كفاءة رأس المال	16,600	15,900	17,700	17,600	18,500	18,400	19,100	18,500	17,800	16,900	17,000	18,300	18,300
	مؤشر سلامة الوصول	لقرضات متعثرة المجملي	6,600	4,300	4,100	4,200	6,700	5,385	5,768	5,455	5,496	5,455	5,265	5,385	5,671
		مخاطر الائحة لقرضات متعثرة	63,800	78,400	79,600	67,800	77,000	77,600	74,700	78,200	75,400	79,300	69,500	71,500	75,200
	ليحية	معدل المدد على حقوق الملكبة ROE	9,761	7,362	9,053	10,006	12,049	10,111	11,482	11,368	10,675	13,448	13,177	4,503	8,852
		معدل المدد على الأصول ROA	1,522	1,154	1,396	1,538	1,866	1,492	1,576	1,573	1,507	1,861	1,778	0,603	1,154
		هشاشة القدة للدخل	3,293	3,030	3,003	3,073	3,218	3,225	3,580	3,574	3,617	3,687	3,698	3,516	3,377
	لسيطرة	المجملي الأصول لسلامة الائحة لسلامة	33,500	35,650	35,039	34,509	31,373	30,183	29,005	27,317	25,655	24,613	25,348	28,270	27,733
		المجملي لقرضات لوهع	75,425	72,592	73,250	76,167	75,427	72,407	70,132	74,271	79,779	84,116	83,831	87,201	84,771
	مؤشر سلامة القطاع MI	للتضخم		-0,739	4,846	4,162	4,515	4,825	2,899	-0,877	-0,778	3,324	4,462	0,762	0,333
معدل نمو المالح للملي المجملي		5,020	2,310	2,740	2,430	2,610	3,380	2,500	1,990	2,470	1,920	1,750	-1,100	3,660	
لعجز أو نقص في لحساب الجاري للين الحكومي للملي المجملي		-5,080	-6,950	-10,030	-14,890	-10,170	-7,080	-9,000	-9,700	-10,600	-6,900	-1,700	-5,700	-8,200	
معدل نمو الإربا للحكومية		57,970	59,440	62,070	70,520	75,580	75,010	78,420	63,700	61,800	61,200	62,600	72,200	76,400	
الائحة لسلامة المجملي		-11,239	3,132	16,106	-6,639	13,925	26,213	-6,484	4,020	5,031	5,580	-1,088	-9,355	15,654	
معدل نمو الإربا للحكومية		49,470	50,240	40,955	27,917	40,145	43,555	42,939	38,957	36,290	30,730	27,520	27,970	31,320	
معدل نمو الإربا للحكومية		60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	
مؤشر سلامة القطاع GECI	معدل نمو المالح للملي		2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل نمو المالح للملي		-1.7	4.3	3.1	2.4	2.6	2.8	2.9	2.6	3.2	3.0	2.6	-3.1	6.0

مؤشرات الاستقرار للملي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور للملي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لمالية	0,358	0,370	0,350	0,347	0,338	0,332	0,346	0,342	0,335	0,331	0,327	0,336	0,346
	كفاءة و عمق الاسوق لمالية	0,445	0,517	0,450	0,496	0,436	0,510	0,430	0,397	0,525	0,512	0,511	0,496	0,563
مؤشر لسلامة لمالية (القطاع لمصرفي) FSI	كفاءة رأس لمل	10,020	10,890	11,300	12,620	13,800	11,200	11,500	10,800	14,700	15,300	13,500	14,100	12,800
	جودة الضول	لقروض لمتعثرة /اجلي	8,200	7,880	8,670	10,250	9,020	12,690	14,840	17,550	16,180	21,000	18,500	16,100
		لمخصصات /اجلي لقروض لمتعثرة	46,500	47,000	48,200	51,000	51,000	53,000	52,700	53,700	47,600	57,300	67,100	52,100
	لوحية	معدل لملد على حقوق لملكية ROE	24,932	11,170	16,451	16,324	18,251	18,547	9,493	3,938	8,866	6,104	2,869	4,188
		معدل لملد على الضول ROA	5,223	4,241	1,945	3,459	3,971	4,445	4,839	2,883	1,985	1,555	0,716	1,832
		هلمش لملدة /اجلي لدخل	3,565	8,494	4,079	3,894	3,467	3,775	1,724	2,140	2,523	2,984	2,533	1,916
	لسيطرة	اجلي الضول لملدة للتراكت لملدة	71,769	82,062	69,446	79,826	69,471	66,749	82,729	81,187	75,330	77,981	78,376	109,565
		اجلي لقروض /اجلي لوقع	19,775	23,626	25,599	32,323	31,884	31,982	38,935	41,126	40,424	42,147	43,712	49,905
مؤشر للاقتصاد للملي MI	للتضخم	6,874	2,878	5,801	6,089	1,879	2,236	1,393	0,557	0,184	0,367	-0,199	0,574	6,042
	معدل نمو للمج للملي الاجلي	3,380	6,400	7,550	13,940	7,630	0,200	4,720	13,790	-1,820	2,630	5,510	-12,040	1,580
	لعجز أو لفص في لصلب لملي	-11,520	1,640	10,880	5,060	1,140	2,600	-6,370	-7,430	-4,700	4,410	0,490	-10,870	7,760
	للملي لملكي لملم /للمج للملي الاجلي	87,380	53,530	40,720	34,780	31,990	32,860	56,880	64,340	58,920	62,370	65,050	52,010	62,820
	معدل نمو للإرث لملكومية	-29,390	24,649	58,780	10,498	-4,988	-7,426	-48,715	-4,999	48,744	37,648	0,936	-41,748	41,909
	الاحتياطك الاجنبية/للمج للملي الاجلي	39,701	36,543	32,856	32,261	33,136	29,017	32,374	27,191	26,343	28,465	29,113	30,080	30,926
	نسبة لحية لمالية	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000
مؤشر لملخ الاقتصادي GECI	معدل للتضخم للملي	2,720	3,690	5,070	4,080	3,620	3,230	2,750	2,740	3,240	3,620	3,510	3,250	4,700
	معدل لنمو للاقتصادي للملي	-1,700	4,300	3,100	2,400	2,600	2,800	2,900	2,600	3,200	3,000	2,600	-3,100	6,000

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر التطور FDI المالي	كفاءة و عمق المؤسسات المالية		0,4802	0,4901	0,4918	0,4822	0,4789	0,4826	0,4855	0,4765	0,4828	0,4949	0,4856	0,4664	0,4496
	كفاءة و عمق الاسواق المالية		0,1335	0,1551	0,1092	0,0998	0,0978	0,0958	0,0958	0,0946	0,1098	0,0932	0,0802	0,1486	0,1424
مؤشر السلامة المالية (القطاع FSI المصرفي)	كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	1,00	0,78	0,80	0,78	0,60	0,13	0,13	0,17	0,06	0,06	0,00	0,45	0,19
		جودة الاصول	القروض المتعثرة /اجمالي القروض	1,00	0,75	0,41	0,17	0,07	0,01	0,00	0,20	0,28	0,26	0,44	0,58
	المخصصات/اجمالي القروض المتعثرة		0,70	1,00	0,95	0,86	0,81	0,57	0,50	0,31	0,19	0,40	0,03	0,00	0,09
	الربحية	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	0,99	1,00	0,73	0,73	0,58	0,36	0,31	0,34	0,36	0,35	0,59	0,04	0,00
		معدل العائد على الأصول ROA	0,07	0,55	0,62	0,73	0,59	0,32	0,19	0,20	0,40	0,52	1,00	0,03	0,00
		هامش الفائدة/اجمالي الدخل	0,08	0,00	0,08	0,28	0,48	0,46	0,51	0,78	0,84	1,00	0,68	0,34	0,47
	السيولة	اجمالي الأصول السائلة /الالتزامات السائلة	1,00	0,77	0,81	0,68	0,70	0,54	0,42	0,30	0,00	0,10	0,15	0,13	0,16
		اجمالي القروض /اجمالي الودائع	0,07	0,08	0,00	0,09	0,27	0,23	0,50	0,75	0,78	0,79	0,94	1,00	0,72
مؤشر الاقتصاد MI الكلي	التضخم		0,55	0,28	0,37	1,00	0,19	0,14	0,41	0,64	0,52	0,33	0,00	0,07	0,76
	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي		0,75	0,98	0,90	0,96	0,89	1,00	0,99	0,93	0,73	0,71	0,69	0,00	0,97
	العجز أو الفائض في الحساب الجاري		0,64	0,91	1,00	0,85	0,64	0,46	0,00	0,00	0,13	0,26	0,25	0,14	0,52
	الدين الحكومي العام/ الناتج المحلي الاجمالي		0,05	0,06	0,04	0,04	0,00	0,01	0,03	0,24	0,35	0,56	0,70	0,81	1,00
	معدل نمو الإيرادات الحكومية		0,00	0,82	1,00	0,68	0,39	0,43	0,31	0,47	0,83	0,71	0,44	0,25	0,77
	الاحتياطيات الاجنبية/ الناتج المحلي الاجمالي		1,00	0,91	0,78	0,78	0,78	0,67	0,72	0,52	0,35	0,20	0,09	0,08	0,00
	نسبة الحرية المالية		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر المناخ الاقتصادي WECI	معدل التضخم العالمي		0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل النمو الاقتصادي العالمي		0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور للي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لمالية	0,26	0,27	0,27	0,27	0,27	0,28	0,29	0,30	0,29	0,29	0,30	0,31	0,32
	كفاءة و عمق الاسوق لمالية	0,53	0,35	0,27	0,26	0,23	0,30	0,24	0,29	0,27	0,28	0,28	0,29	0,29
مؤشر لسلامة لمالية القطاع للمصري (FSI)	كفاءة رأس للمل	0,13	0,11	0,16	0,30	0,00	0,02	0,09	0,03	0,11	0,23	0,45	0,73	1,00
	للقروض لمتغيرة لاجلي للقروض	1,00	0,69	0,59	0,60	0,41	0,34	0,30	0,24	0,15	0,14	0,07	0,06	0,00
	لمخصص لاجلي للقروض لمتغيرة	1,00	0,04	0,29	0,60	0,93	0,82	0,84	0,85	0,74	0,71	0,66	0,37	0,00
	معدل لعدد على حقوق للملكية ROE	0,00	0,22	0,13	0,51	0,56	0,74	0,96	1,00	0,79	0,57	0,86	0,43	0,60
	معدل لعدد على الأصول ROA	0,00	0,18	0,14	0,53	0,65	0,85	1,00	0,89	0,71	0,67	1,00	0,66	0,75
	هامش لعدد لاجلي لدخل	0,00	0,02	0,10	0,55	0,62	0,58	0,75	0,55	0,55	0,40	1,00	0,73	0,61
	اجلي الأصول للمة للإثبات	0,57	0,54	0,42	0,16	0,00	0,06	0,49	0,65	0,88	0,86	0,89	1,00	0,80
	اجلي للقروض لاجلي للوحة	1,00	0,82	0,91	0,79	0,49	0,36	0,31	0,34	0,00	0,01	0,00	0,09	0,09
	للتخيم	0,27	0,25	0,21	0,08	0,18	0,21	0,22	0,36	1,00	0,38	0,17	0,00	0,01
	معدل نمو للمخ لملي الاجلي	0,77	0,89	0,00	0,12	0,11	0,31	0,69	0,68	0,64	0,94	1,00	0,47	0,40
مؤشر للاقتصاد للي MI	لعجز أو نقص في حساب لاجلي	0,73	0,80	0,67	0,45	0,73	1,00	0,45	0,02	0,00	0,71	0,49	0,59	0,29
	لين لحكي لعم/للمخ لملي الاجلي	0,00	0,00	0,12	0,01	0,37	0,40	0,50	0,78	1,00	0,65	0,38	0,59	0,72
	معدل نمو للإثبات لحكومية	1,00	0,37	0,35	0,68	0,61	0,83	0,44	0,02	0,00	0,97	0,89	0,63	0,77
	الاحتياط لاجلي/للمخ لملي الاجلي	1,00	0,89	0,23	0,06	0,07	0,01	0,00	0,17	0,72	0,82	0,67	0,39	0,33
	نسبة لحيه لمالية	1,00	1,00	1,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	معدل للتخيم لملي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل لنمو للاقتصادي لملي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00
مؤشر للمخ للاقتصادي GECI	معدل للتخيم لملي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل لنمو للاقتصادي لملي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار للملي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لتطور لملي FDI	كفاءة و عمق لمؤسسات لمبية		0,33	0,33	0,34	0,35	0,34	0,37	0,38	0,39	0,40	0,40	0,40	0,41	0,41
	كفاءة و عمق الاسواق لمبية		0,05	0,10	0,07	0,07	0,07	0,07	0,07	0,07	0,08	0,08	0,06	0,06	0,06
مؤشر لسلامة لمبية الإقطاع FSI (لمصري)	كفاءة رأس المال	كفاءة رأس المال	0,65	0,51	0,58	0,56	0,00	0,00	0,60	0,49	0,56	0,53	0,84	0,81	1,00
	جودة الأصول	لقروض لمتمغرة /إجمالي لقروض	0,40	0,36	0,00	0,32	0,68	0,96	1,00	0,68	0,47	0,51	0,66	0,64	0,64
		لمخصصات /إجمالي لقروض لمتمغرة	0,00	0,13	0,27	0,05	0,87	1,00	0,90	0,98	0,92	0,82	0,83	0,72	0,95
	لوحدية	معامل للمد على حقوقي للملكية ROE	0,49	0,29	0,00	0,13	0,27	0,74	0,71	0,76	0,87	0,77	1,00	0,56	0,63
		معامل للمد على الأصول ROA	0,50	0,04	0,00	0,12	0,25	0,55	0,61	0,70	0,82	0,73	1,00	0,64	0,79
		ههمش للقدرة /إجمالي لدخل	0,84	0,64	0,44	0,48	0,62	0,59	0,64	0,00	0,04	0,20	1,00	0,73	0,43
	لسيطرة	اجبلي الأصول للمدة للإيرادات للمدة	0,39	0,23	0,39	0,54	0,68	0,90	0,85	1,00	0,53	0,20	0,43	0,18	0,00
		اجبلي لقروض /إجمالي للوحة	0,00	0,27	0,63	0,50	0,57	0,64	0,74	0,79	0,92	1,00	0,59	0,60	0,43
مؤشر للاقتصاد لملي MI	للتضخم		0,10	0,02	0,00	0,34	0,51	0,34	0,29	0,10	0,51	1,00	0,86	0,59	0,61
	معامل نمو للمخ للملي الاجبلي		0,90	0,89	0,51	0,99	0,85	0,90	0,74	0,75	0,84	0,86	0,79	0,00	1,00
	لعجز أو للعص في لحسب لملي		1,00	0,74	0,39	0,29	0,28	0,20	0,26	0,28	0,09	0,00	0,30	0,58	0,58
	لمين لمحكي لمعلم /لمخ للملي الاجبلي		0,10	0,00	0,09	0,09	0,13	0,21	0,31	0,49	0,68	0,84	0,70	0,95	1,00
	معامل نمو للإيرادات لمحكومة		0,34	0,75	0,99	0,48	0,04	0,53	0,00	0,58	0,40	0,73	0,69	0,48	1,00
	الاحتياطيك الاجنبية/لمخ للملي الاجبلي		1,00	0,62	0,23	0,41	0,18	0,13	0,26	0,05	0,10	0,00	0,44	0,77	0,45
	نسبة لمحبة لمبية		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر لمخ الاقتصادي GECI	معامل للتضخم لملي		0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معامل لنمو الاقتصادي لملي		0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور للي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لمالية		0,39	0,40	0,41	0,41	0,42	0,42	0,42	0,43	0,43	0,44	0,44	0,44	0,43
	كفاءة و عمق الاسوق لمالية		0,26	0,27	0,24	0,24	0,23	0,24	0,24	0,26	0,26	0,25	0,25	0,25	0,26
مؤشر لسلامة للمالية القطاع FSI (لمصرفي)	كفاءة رأس لمل	كفاءة رأس لمل	0,41	0,00	0,14	0,30	0,55	0,66	0,64	0,64	0,67	0,69	0,94	0,95	1,00
	جودة الأصول	لقروض لمتغيرة لاجلي لقروض	0,84	0,95	1,00	0,73	0,37	0,01	0,07	0,11	0,13	0,12	0,01	0,00	0,07
		لمخصصات لاجلي لقروض لمتغيرة	0,00	0,01	0,28	0,76	0,58	0,64	0,83	0,88	1,00	0,91	0,92	0,81	0,86
	لوحدية	معدل لعدد على حقوق للملكية ROE	1,00	0,88	0,76	0,73	0,52	0,36	0,46	0,53	0,37	0,35	0,34	0,00	0,10
		معدل لعدد على الأصول ROA	1,00	0,95	0,80	0,79	0,58	0,42	0,58	0,70	0,48	0,44	0,47	0,00	0,13
		هامش لكفاءة لاجلي لدخل	0,83	1,00	0,69	0,92	0,61	0,33	0,65	0,27	0,30	0,21	0,12	0,17	0,00
	لسيطرة	اجلي الأصول للمدة للإيرادات	0,26	0,00	0,51	0,18	0,51	0,08	0,76	0,97	0,86	0,87	0,97	0,96	1,00
		اجلي لقروض لاجلي لوضع	1,00	0,30	0,43	0,47	0,37	0,26	0,07	0,04	0,00	0,02	0,12	0,04	0,01
مؤشر الاقتصاد لكي MI	لتضخم		0,42	0,44	0,38	0,62	1,00	0,09	0,80	0,84	0,29	0,95	0,00	0,26	0,70
	معدل نمو للمخ لملي الاجلي		0,72	0,70	0,84	0,67	0,74	0,65	0,76	0,51	0,81	0,67	0,66	0,00	1,00
	لعجز أو لفص في لصب لبي		0,49	0,61	0,22	0,00	0,21	0,42	0,89	0,68	0,75	0,54	0,73	1,00	0,86
	لبن لحكوي لعم/للمخ لملي الاجلي		0,00	0,11	0,25	0,46	0,60	0,48	0,47	0,54	0,54	0,55	0,54	1,00	0,87
	معدل نمو للإيرادات لحكومية		0,12	0,46	1,00	0,43	0,60	0,64	0,00	0,65	0,70	0,56	0,61	0,21	0,79
	الاحتياطك الاجنبية/للمخ لملي الاجلي		0,53	0,55	0,17	0,00	0,02	0,07	0,34	0,47	0,44	0,23	0,33	1,00	0,67
	نسبة لحيمة لمالية		0,00	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر لمخ الاقتصادي GECI	معدل لتضخم لملي		0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل لنمو للاقتصادي لملي		0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور للملي FDI	كفاءة وعمق لمؤسست مالية	0,292	0,288	0,283	0,288	0,299	0,315	0,325	0,360	0,357	0,338	0,352	0,358	0,349
	كفاءة وعمق الاسواق المالية	0,664	0,539	0,605	0,631	0,615	0,646	0,669	0,658	0,513	0,482	0,427	0,536	0,518
مؤشر سلامة للمالية للقطاع لمصرفي FSI	كفاءة رأس للملي	0,02	0,00	0,23	0,11	0,11	0,18	0,68	0,96	1,00	1,00	0,95	0,63	0,80
	للقروض لم تعثرة المحلي للقروض	1,00	0,86	0,52	0,27	0,10	0,00	0,07	0,14	0,24	0,40	0,35	0,50	0,35
	مخاطر صحت المحلي للقروض لم تعثرة	0,00	0,35	0,46	0,59	0,73	1,00	0,80	0,94	0,67	0,72	0,63	0,68	0,49
	معدل المدد على حقوق ملكية ROE	0,88	0,76	0,90	0,87	0,90	1,00	0,91	0,58	0,59	0,71	0,59	0,00	0,25
	معدل المدد على الأصول ROA	0,54	0,55	0,82	0,81	0,82	0,92	0,87	0,60	0,76	1,00	0,85	0,00	0,41
	هامش لمدد المحلي للدخل	0,67	0,47	0,39	0,24	0,19	0,12	0,00	0,21	0,56	0,95	1,00	0,55	0,18
	اجلي الأصول للمتطلبات	0,49	0,33	0,28	0,40	0,12	0,00	0,02	0,31	0,31	0,92	0,90	1,00	0,63
	اجلي لقرص المحلي لوضع	1,00	0,46	0,17	0,15	0,11	0,01	0,33	0,41	0,30	0,23	0,00	0,27	0,34
	نسبة لحرية لمالية	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	معدل نمو لمتج لمحي الاجلي	0,15	0,61	1,00	0,64	0,47	0,55	0,59	0,44	0,28	0,46	0,34	0,00	0,57
مؤشر لاقته صدد للملي MI	للعجز أو نقص في حساب لجري	0,42	0,66	1,00	0,96	0,83	0,57	0,00	0,15	0,31	0,53	0,41	0,17	0,43
	للين لحكومي لطم لالمتج لمحي الاجلي	0,42	0,23	0,13	0,05	0,02	0,00	0,14	0,38	0,51	0,55	0,68	1,00	0,93
	معدل نمو للإربا تلحكومي	0,00	0,95	1,00	0,62	0,44	0,42	0,12	0,37	0,84	0,80	0,54	0,36	0,74
	الادتميط تالاجندبية لالمتج لمحي الاجلي	1,00	0,75	0,64	0,83	0,99	0,98	0,90	0,64	0,39	0,14	0,16	0,23	0,00
	نسبة لحرية لمالية	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	معدل لمت ضخ لمحي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل نمو لاقته صدد لمحي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشر الاستقرار لطي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور لطي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لطيية	0,41	0,40	0,39	0,40	0,38	0,39	0,41	0,39	0,41	0,40	0,40	0,37	0,37
	كفاءة و عمق الاسوق لطيية	0,63	0,47	0,41	0,43	0,47	0,74	0,55	0,53	0,59	0,56	0,57	0,58	0,59
مؤشر لسلامة لطيية القطاع FSI (لمصري)	كفاءة رأس لطل	0,81	0,65	0,85	1,00	0,63	0,29	0,35	0,52	0,29	0,13	0,17	0,30	0,00
	لقرروض لمتعثرة	0,00	0,32	0,56	0,87	0,49	0,33	0,17	0,18	0,24	0,32	0,54	1,00	0,92
	اجلي لقرروض	0,23	0,10	0,18	0,21	0,23	0,27	0,96	1,00	0,94	0,90	0,61	0,43	0,00
	لمخصص لاجلي													
	لقرروض لمتعثرة													
	معدل لعدد على	0,60	0,59	0,68	0,75	0,79	1,00	0,91	0,77	0,62	0,66	0,77	0,00	0,47
	حقوق لملكية ROE													
	معدل لعدد على	0,43	0,58	0,68	0,77	0,81	1,00	0,92	0,77	0,65	0,71	0,75	0,00	0,39
	الوصول ROA													
	هامش لكفاءة لاجلي	0,54	0,84	1,00	1,00	0,90	0,93	0,80	0,62	0,55	0,73	0,57	0,25	0,00
مؤشر لاقتصاد لكي MI	اجلي الوصول لمنة	0,00	0,14	0,05	0,15	0,02	0,06	0,26	0,28	0,31	0,83	0,76	1,00	0,99
	الانفاق لمنة													
	اجلي لقرروض	1,00	0,75	0,60	0,57	0,50	0,10	0,17	0,23	0,32	0,25	0,29	0,13	0,00
	اجلي لولوع													
	لضخم	0,59	0,48	0,48	0,45	0,52	0,72	1,00	0,60	0,66	0,84	0,02	0,00	0,34
	معدل نمو للمج لمطي الاجلي	0,00	0,57	0,95	0,59	0,86	0,78	1,00	0,90	0,50	0,54	0,53	0,02	0,80
	لعجز أو لقص في لصب لاجلي	0,00	0,06	0,56	1,00	0,95	0,63	0,10	0,03	0,25	0,41	0,37	0,18	0,53
مؤشر لاقتصاد لكي MI	لبن لحكوي لنام/للمج لمطي	0,27	0,18	0,26	0,25	0,07	0,00	0,08	0,20	0,29	0,28	0,48	1,00	0,81
	الاجلي													
	معدل نمو الإلوات لحكومية	0,00	0,59	0,65	0,53	0,56	0,49	0,05	1,00	0,55	0,65	0,46	0,20	0,68
	الاحتياطك الاجنذبكية/للمج لمطي	0,00	0,03	0,00	0,09	0,32	0,41	0,71	0,60	0,66	0,61	0,73	0,95	1,00
	الاجلي													
	نسبة لحية لطيية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر للمخ الاقتصادي GECI	معدل لضخم لمطي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل لنمو للاقتصادي لمطي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

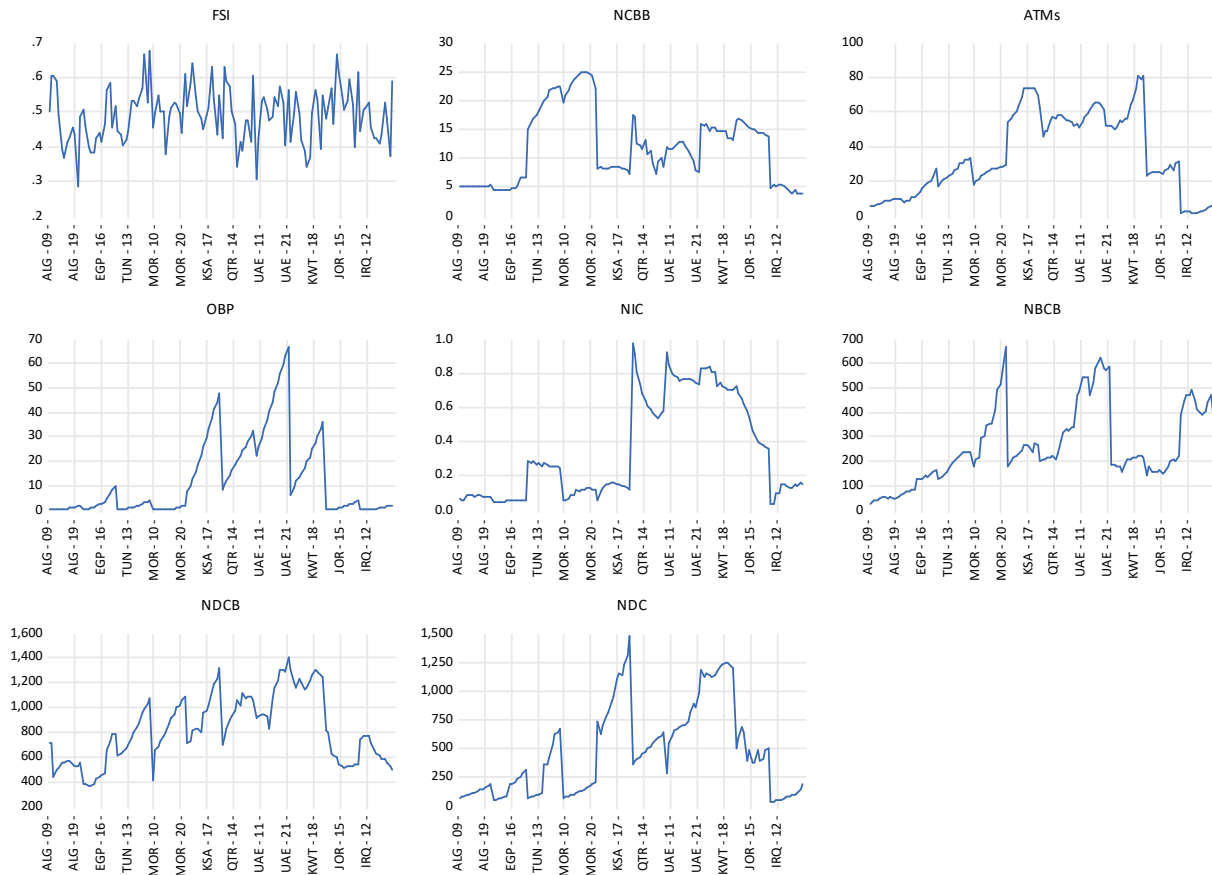
مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور للمؤشر FDI	كفاءة وعمق لمؤسستين	0,38	0,41	0,37	0,40	0,40	0,43	0,44	0,46	0,43	0,43	0,46	0,48	0,47
	كفاءة وعمق الاسواق المالية	0,71	0,74	0,65	0,74	0,45	0,53	0,50	0,58	0,54	0,50	0,48	0,60	0,57
مؤشر سلامة المالية للإقطاع المصرفي (FSI)	كفاءة رأس المال	0,09	0,20	0,20	1,00	0,18	0,16	0,04	0,11	0,00	0,54	0,54	0,68	0,70
	لقد وضعت معايير الجود	0,00	0,67	0,42	0,42	0,58	0,42	0,33	0,08	0,33	0,58	0,50	0,67	1,00
	لقد وضعت معايير الجود	0,95	0,66	0,34	0,62	0,92	1,00	0,34	0,34	0,45	0,00	0,21	0,38	0,34
	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	0,73	1,00	0,99	0,76	0,68	0,69	0,56	0,41	0,33	0,39	0,37	0,00	0,15
	معدل العائد على الأصول ROA	0,73	0,94	1,00	0,84	0,69	0,64	0,50	0,31	0,21	0,26	0,24	0,00	0,06
	هامش الفائدة للدخل	0,33	0,88	1,00	0,57	0,65	0,45	0,21	0,45	0,12	0,06	0,04	0,00	0,07
	اجتياز الأصول لسلطة الامتثال لسلطة	0,92	1,00	0,50	0,40	0,05	0,26	0,04	0,14	0,00	0,55	0,53	0,44	0,42
	اجتياز لقرص لوضع	0,33	0,20	0,22	0,04	0,00	0,08	0,24	0,37	0,21	0,46	0,70	0,85	1,00
	نسبة التضخم	0,00	0,30	0,73	0,87	0,98	1,00	0,81	0,92	0,64	0,62	0,51	0,28	0,87
	معدل نمو الائحة للمحلي الاجلي	0,67	1,00	0,73	0,36	0,39	0,38	0,36	0,29	0,09	0,21	0,18	0,00	0,22
مؤشر لائحة مالية MI	لحجز أو لخص في لحساب لطري	0,33	0,66	0,95	1,00	0,93	0,76	0,36	0,00	0,24	0,38	0,20	0,09	0,52
	للين لحكومي لعمد لائحة للمحلي الاجلي	0,36	0,18	0,28	0,24	0,20	0,00	0,33	0,72	0,95	1,00	0,89	0,77	0,66
	معدل نمو الائحة للحكومية	0,66	0,97	1,00	0,95	0,75	0,52	0,00	0,45	0,92	0,62	0,53	0,35	0,84
	الائحة لائحة لائحة للمحلي الاجلي	0,52	0,82	0,04	0,44	0,62	0,61	0,72	0,61	0,00	0,38	0,69	1,00	0,74
	نسبة لائحة لائحة	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	معدل التضخم للمحلي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل نمو الائحة للمحلي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00
مؤشر لائحة مالية GECI	معدل التضخم للمحلي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل نمو الائحة للمحلي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار لطي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لقطر لطي FDI	كفاءة و عمق لمؤسست لامية	0,43	0,43	0,42	0,41	0,42	0,44	0,46	0,48	0,48	0,49	0,51	0,53	0,51
	كفاءة و عمق الاسوق لامية	0,45	0,47	0,44	0,43	0,43	0,46	0,46	0,51	0,52	0,50	0,20	0,27	0,27
مؤشر لسلامة لامية لقطاع لمصرفي FSI	كفاءة رأس لطل	1,00	0,00	0,30	0,89	0,89	0,35	0,51	0,81	0,76	0,65	0,78	0,92	0,97
	جودة الأصول	لقروض لمتغيرة	1,00	0,75	0,56	0,38	0,23	0,15	0,10	0,09	0,06	0,03	0,04	0,06
		لمخصص لاجلي	0,00	0,00	0,00	0,01	0,04	0,20	0,60	0,56	0,69	0,79	0,51	1,00
	لوحدة	معدل لعد على	0,63	1,00	0,76	0,69	0,53	0,63	0,55	0,56	0,61	0,69	0,57	0,00
		لحقوق للملكية ROE	0,43	1,00	0,86	0,76	0,55	0,58	0,53	0,58	0,67	0,58	0,00	0,44
		معدل لعد على	0,76	0,95	1,00	0,87	0,94	0,67	0,31	0,38	0,55	0,64	0,51	0,04
	لسيطرة	هامش لعدة لاجلي	0,01	0,00	0,04	0,05	0,09	0,34	0,53	0,58	0,98	1,00	0,94	0,93
		للإيرلات لامة	0,24	0,82	1,00	0,30	0,28	0,13	0,06	0,11	0,46	0,41	0,42	0,47
مؤشر للاقتصاد لطي MI	لضخم	0,92	1,00	0,63	0,50	0,55	0,64	0,62	0,38	0,00	0,13	0,36	0,67	0,80
	معدل نمو لملج لمطي الاجلي	0,10	0,35	1,00	0,84	0,54	0,51	0,51	0,64	0,22	0,61	0,45	0,00	0,54
	لعجز أو لقص في لحلب لطي	0,63	0,73	0,95	1,00	0,90	0,76	0,16	0,00	0,25	0,38	0,35	0,18	0,24
	لنن لحكوي لطم/للمج لمطي	0,20	0,18	0,09	0,03	0,00	0,02	0,09	0,39	1,00	0,69	0,49	0,50	0,32
	لنن لاجلي	0,66	0,29	0,76	1,00	0,55	0,49	0,25	0,00	0,83	0,69	0,78	0,15	0,08
	معدل نمو الإيرلات لحكومية	0,10	0,09	0,02	0,01	0,00	0,10	0,27	0,40	0,38	0,34	0,43	1,00	0,56
	الاحتياطيات الاجنبية/للمج لمطي	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر لملج لاقتصادي GECI	نسبة لحية لامية	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل لضمخم لطي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

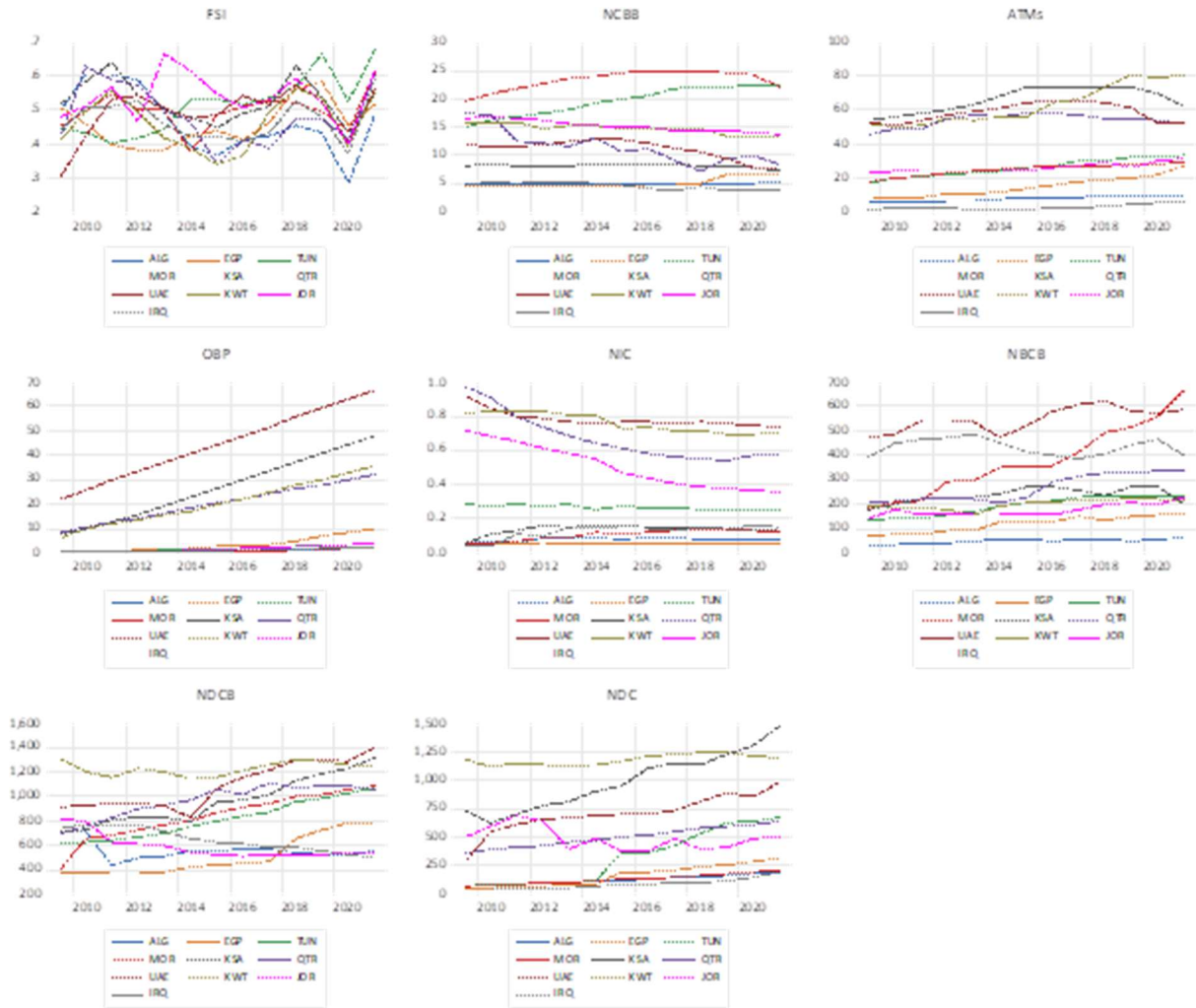
مؤشرات الاستقرار المالي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر لمتطور لبي FDI	كفاءة و عمق المؤسسات المالية	0,461	0,454	0,460	0,458	0,460	0,444	0,434	0,448	0,450	0,474	0,463	0,458	0,464
	كفاءة و عمق الاسواق المالية	0,523	0,442	0,356	0,324	0,305	0,286	0,294	0,273	0,271	0,264	0,247	0,233	0,240
مؤشر لسلامة القطاع المصرفي FSI	كفاية رأس المال	0,22	0,00	0,56	0,53	0,81	0,78	1,00	0,81	0,59	0,31	0,34	0,75	0,75
	كفاية رأس المال	0,22	0,00	0,56	0,53	0,81	0,78	1,00	0,81	0,59	0,31	0,34	0,75	0,75
	جودة الاصول	0,96	0,08	0,00	0,04	1,00	0,49	0,64	0,52	0,54	0,52	0,45	0,49	0,60
	المخصصات/اجمالي القروض المتعثره	0,00	0,92	1,00	0,25	0,84	0,87	0,69	0,91	0,73	0,98	0,36	0,49	0,72
	الربحية	0,59	0,32	0,51	0,62	0,84	0,63	0,78	0,77	0,69	1,00	0,97	0,00	0,49
	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	0,73	0,44	0,63	0,74	1,00	0,70	0,77	0,77	0,72	1,00	0,93	0,00	0,44
	معدل العائد على الأصول ROA	0,42	0,04	0,00	0,10	0,31	0,32	0,83	0,82	0,88	0,98	1,00	0,74	0,54
	هامش الفائدة/اجمالي الدخل	0,81	1,00	0,94	0,90	0,61	0,50	0,40	0,25	0,09	0,00	0,07	0,33	0,28
مؤشر للاقتصاد لبي MI	اجمالي الأصول السائلة /الالتزامات السائلة	0,31	0,14	0,18	0,35	0,31	0,13	0,00	0,24	0,57	0,82	0,80	1,00	0,86
	اجمالي القروض /اجمالي الودائع	0,02	1,00	0,88	0,94	1,00	0,66	0,00	0,02	0,73	0,93	0,29	0,21	0,39
	التضخم	1,00	0,56	0,63	0,58	0,61	0,73	0,59	0,50	0,58	0,49	0,47	0,00	0,78
	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	0,74	0,60	0,37	0,00	0,36	0,59	0,45	0,39	0,33	0,61	1,00	0,70	0,51
	العجز أو الفائض في الحساب الجاري	0,00	0,07	0,20	0,61	0,86	0,83	1,00	0,28	0,19	0,16	0,23	0,70	0,90
	الدين الحكومي العام/ الناتج المحلي الاجمالي	0,00	0,38	0,73	0,12	0,67	1,00	0,13	0,41	0,43	0,45	0,27	0,05	0,72
	معدل نمو الإيرادات الحكومية	0,97	1,00	0,60	0,03	0,56	0,71	0,68	0,51	0,35	0,16	0,00	0,11	0,18
مؤشر لمخ الاقتصادي GECI	الاحتياطيات الاجنبية/ الناتج المحلي الاجمالي	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	معدل التنافسية الاقتصادية	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل النمو الاقتصادي العالمي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

مؤشرات الاستقرار لطي	المؤشرات الفرعية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر تطور لطي FDI	كفاءة وعمق المؤسسات لطيية	0,36	0,37	0,35	0,35	0,34	0,33	0,35	0,34	0,33	0,33	0,33	0,34	0,35
	كفاءة وعمق الاسواق لطيية	0,44	0,52	0,45	0,50	0,44	0,51	0,43	0,40	0,52	0,51	0,51	0,50	0,56
مؤشر سلامة لطيية للقطاع لمصرفي FSI	كفاءة رأس لطل	0,00	0,16	0,24	0,49	0,72	0,22	0,28	0,15	0,89	1,00	0,66	0,77	0,53
	لقرض لم تعثره الاجلي	0,02	0,00	0,06	0,18	0,09	0,37	0,53	0,74	0,63	1,00	0,81	0,83	0,63
	مخصصات الاجلي لقرض لم تعثره	0,00	0,02	0,08	0,22	0,22	0,32	0,30	0,35	0,05	0,52	1,00	0,59	0,27
	معدل المدة الى حقوق الملكية ROE	1,00	0,38	0,62	0,61	0,70	0,71	0,30	0,05	0,27	0,15	0,00	0,25	0,06
	معدل المدة الى الأصول ROA	1,00	0,78	0,27	0,61	0,72	0,83	0,91	0,48	0,28	0,19	0,00	0,25	0,02
	هامش لفدة الاجلي لدخل	0,41	1,00	0,47	0,45	0,40	0,43	0,19	0,24	0,28	0,34	0,28	0,21	0,00
	اجلي الأصول لسلمة الالتزامات لسلمة	0,12	0,36	0,06	0,31	0,06	0,00	0,37	0,34	0,20	0,26	0,27	0,26	1,00
	اجلي لقرص الاجلي لوهج	0,00	0,13	0,19	0,42	0,40	0,41	0,64	0,71	0,69	0,74	0,79	0,94	1,00
مؤشر الاقتصاد لطي MI	للتضخم	1,00	0,44	0,85	0,89	0,29	0,34	0,23	0,11	0,05	0,08	0,00	0,11	0,88
	معدل نمو المجل لمحي الاجلي	0,59	0,71	0,75	1,00	0,76	0,47	0,65	0,99	0,39	0,56	0,68	0,00	0,52
	لعجز أو لفص في لحساب لجري	0,00	0,59	1,00	0,74	0,57	0,63	0,23	0,18	0,30	0,71	0,54	0,03	0,86
	لبنين لحكومي لطم لالمج لمحي الاجلي	1,00	0,39	0,16	0,05	0,00	0,02	0,45	0,58	0,49	0,55	0,60	0,36	0,56
	معدل تمويل الإلزامات لحكومية	0,18	0,68	1,00	0,55	0,41	0,38	0,00	0,41	0,91	0,80	0,46	0,06	0,84
	الاحتياط لتلاجن بنية لالمج لمحي الاجلي	1,00	0,76	0,49	0,44	0,51	0,20	0,45	0,06	0,00	0,16	0,21	0,28	0,34
	نسبة لحرية لطيية	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
مؤشر لمخ الاقتصادي GECI	معدلات تضخم لطي	0,00	0,41	1,00	0,58	0,38	0,22	0,01	0,01	0,22	0,38	0,34	0,23	0,84
	معدل نمو لاقترصادي لطي	0,15	0,81	0,68	0,60	0,63	0,65	0,66	0,63	0,69	0,67	0,63	0,00	1,00

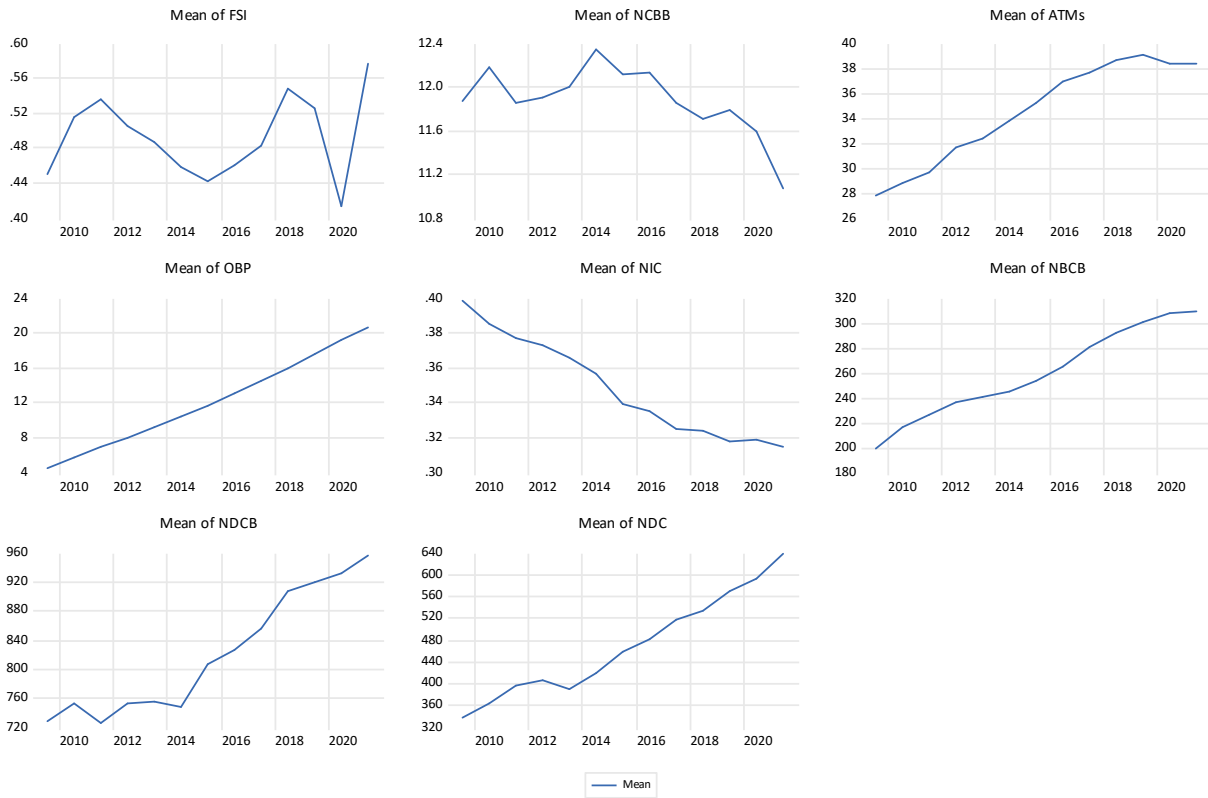
الملحق رقم (03) الرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة



الملحق رقم (04) الرسوم البيانية المجمعة لمتغيرات الدراسة



الملحق رقم (05) الرسوم البيانية لمتغيرات الدراسة حسب المتوسط المقطعي



	FSI	NCBB	ATMS	OBP	NIC	NBCB	NDCB	NDC
Mean	0.491994	11.87553	34.49423	12.08407	0.348487	259.3498	820.9525	469.6456
Median	0.498284	11.60183	27.66086	2.402987	0.204168	216.6448	794.0107	392.8971
Maximum	0.675066	24.88668	81.21473	66.83000	0.976226	665.4795	1407.232	1476.486
Minimum	0.287191	3.853653	1.076134	0.066894	0.035613	28.55342	361.0584	36.86167
Std. Dev.	0.077491	6.252750	23.31212	16.16513	0.294438	155.4555	272.2406	389.3241
Skewness	0.002390	0.492488	0.256225	1.452386	0.569948	0.745484	0.244837	0.750483
Kurtosis	2.695540	2.145185	1.756879	4.300238	1.696679	2.683306	1.966074	2.393868
Jarque-Bera	0.502225	9.213131	9.793091	54.86173	16.23921	12.58444	7.089246	14.19328
Probability	0.777935	0.009986	0.007472	0.000000	0.000298	0.001851	0.028880	0.000828
Sum	63.95917	1543.819	4484.250	1570.929	45.30334	33715.47	106723.8	61053.93
Sum Sq. Dev.	0.774624	5043.497	70105.66	33709.17	11.18351	3117466.	9560827.	19552953
Observations	130	130	130	130	130	130	130	130

الملحق رقم (07) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 06/26/24 Time: 00:11

Sample: 2009 2021

Included observations: 130

Correlation Probability	FSI	NCBB	ATMS	OBP	NIC
FSI	1.000000 -----				
NCBB	0.201819 0.0213	1.000000 -----			
ATMS	0.124506 0.1581	0.200649 0.0221	1.000000 -----		
OBP	0.053605 0.5447	-0.126621 0.1511	0.793484 0.0000	1.000000 -----	
NIC	0.015135 0.8643	0.253022 0.0037	0.624598 0.0000	0.538278 0.0000	1.000000 -----
NBCB	0.067799 0.4434	0.146300 0.0967	0.249165 0.0043	0.479110 0.0000	0.271591 0.0018
NDCB	0.108976 0.2171	0.303374 0.0005	0.788750 0.0000	0.734227 0.0000	0.573315 0.0000
NDC	0.140750 0.1102	0.097955 0.2675	0.868884 0.0000	0.709554 0.0000	0.574674 0.0000

الملحق رقم (08) نتائج اختبارات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/26/24 Time: 00:13

Sample: 2009 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NCBB does not Granger Cause FSI	120	3.90452	0.0505
FSI does not Granger Cause NCBB		0.75198	0.3876
ATMS does not Granger Cause FSI	120	1.12343	0.2914
FSI does not Granger Cause ATMS		0.00497	0.9439
OBP does not Granger Cause FSI	120	0.22002	0.6399
FSI does not Granger Cause OBP		0.90124	0.3444
NIC does not Granger Cause FSI	120	0.86363	0.3546
FSI does not Granger Cause NIC		7.1E-06	0.9979
NBCB does not Granger Cause FSI	120	1.15861	0.2840
FSI does not Granger Cause NBCB		0.03172	0.8589
NDCB does not Granger Cause FSI	120	1.09068	0.2985
FSI does not Granger Cause NDCB		0.02955	0.8638
NDC does not Granger Cause FSI	120	1.31957	0.2530
FSI does not Granger Cause NDC		0.30740	0.5803

الملحق رقم (9) نتائج اختبار التجانس بين متغيرات الدراسة

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.803695	0.014377
H2	1.684811	0.028771
H3	1.907580	0.057729

الملحق رقم (10) نتائج تقدير الانحدار الكمي

Dependent Variable: FSI
 Method: Quantile Regression (Median)
 Date: 06/26/24 Time: 00:31
 Sample: 2009 2021
 Included observations: 130
 Huber Sandwich Standard Errors& Covariance
 Sparsitymethod: Siddiqui usingfitted quantiles
 Bandwidthmethod: Hall-Sheather, bw=0.19179
 Estimation successfully identifies unique optimal solution

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.451828	0.026278	17.19398	0.0000
NCBB	0.003819	0.001439	2.653394	0.0090
ATMS	-0.000350	0.000648	-0.540430	0.5899
OBP	0.000565	0.000842	0.671094	0.5034
NIC	-0.036457	0.025130	-1.450746	0.1494
NBCB	0.000100	6.59E-05	1.515986	0.1321
NDCB	-7.67E-05	5.81E-05	-1.321390	0.1888
NDC	0.000101	4.60E-05	2.204731	0.0293
Pseudo R-squared	0.079379	Meandependent var		0.491994
Adjusted R-squared	0.026557	S.D. dependent var		0.077491
S.E. of regression	0.077093	Objective		3.725162
Quantile dependent var	0.498019	Restr. objective		4.046359
Sparsity	0.169012	Quasi-LR statistic		15.20353
Prob(Quasi-LR stat)	0.033477			

الملحق رقم (11) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Date: 07/05/24 Time: 00:28
 Sample: 2009 2021
 Included observations: 130

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.337	0.337	15.136	0.000
		2 0.116	0.003	16.956	0.000
		3 0.013	-0.031	16.978	0.001
		4 -0.050	-0.051	17.316	0.002
		5 -0.012	0.027	17.335	0.004
		6 -0.025	-0.025	17.424	0.008
		7 -0.047	-0.038	17.728	0.013
		8 -0.048	-0.024	18.048	0.021
		9 -0.110	-0.092	19.756	0.019
		10 -0.030	0.040	19.883	0.030
		11 0.067	0.083	20.522	0.039
		12 -0.027	-0.093	20.630	0.056

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (12) نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء النموذج بحسب المقاطع

Test for Equality of Variances of RESID01

Categorized by values of COUNTRY

Date: 07/05/24 Time: 00:30

Sample: 2009 2021

Included observations: 130

Method	df	Value	Probability
Bartlett	9	7.259952	0.6101
Levene	(9, 120)	1.234906	0.2802
Brown-Forsythe	(9, 120)	0.967750	0.4702

Category Statistics

COUNTRY	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
ALG	13	0.099397	0.077901	0.076729
EGP	13	0.065257	0.051947	0.050529
IRQ	13	0.060841	0.049444	0.048452
JOR	13	0.073564	0.054864	0.053878
KSA	13	0.071263	0.053978	0.052056
KWT	13	0.079426	0.070309	0.068175
MOR	13	0.054682	0.038039	0.036918
QTR	13	0.089329	0.074243	0.072384
TUN	13	0.066810	0.050713	0.050219
UAE	13	0.062739	0.049511	0.047370
All	130	0.074940	0.057095	0.055671

Bartlett weighted standard deviation: 0.073490

الملحق رقم (13) نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء النموذج بحسب الأزمنة

Test for Equality of Variances of RESID01

Categorized by values of YEARS

Date: 07/05/24 Time: 00:33

Sample: 2009 2021

Included observations: 130

Method	df	Value	Probability
Bartlett	12	15.92721	0.1946
Levene	(12, 117)	0.967021	0.4842
Brown-Forsythe	(12, 117)	0.726889	0.7227

Category Statistics

YEARS	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
2009	10	0.068694	0.051420	0.050807
2010	10	0.081975	0.064466	0.059943
2011	10	0.076668	0.056187	0.055315
2012	10	0.074043	0.059913	0.059913
2013	10	0.073495	0.051873	0.047086
2014	10	0.073923	0.051371	0.049878
2015	10	0.066057	0.047823	0.046997
2016	10	0.051100	0.036468	0.036468
2017	10	0.028869	0.022409	0.022409
2018	10	0.039546	0.030611	0.030611
2019	10	0.056901	0.041947	0.033855
2020	10	0.052512	0.040191	0.036428
2021	10	0.046809	0.039637	0.039637
All	130	0.074940	0.045717	0.043796

Bartlett weighted standard deviation: 0.062772

الملحق رقم (14) نتائج تقدير الانحدار الكمي بعد التحسين

Dependent Variable: FSI

Method: Quantile Regression (Median)

Date: 06/26/24 Time: 00:33

Sample: 2009 2021

Included observations: 130

Weightingseries: RESID01

Weight type: Inverse standard deviation (EViews default scaling)

Ordinary (IID) Standard Errors& Covariance

Sparsitymethod: Siddiqui usingresiduals

Bandwidthmethod: Hall-Sheather, bw=0.19179

Estimation successfully identifies unique optimal solution

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.584715	0.016726	34.95872	0.0000
NCBB	0.001140	0.001046	1.089368	0.2781
ATMS	0.001263	0.000444	2.847965	0.0052
OBP	-0.000592	0.000680	-0.870949	0.3855
NIC	-0.035105	0.017784	-1.973970	0.0506
NBCB	2.73E-05	3.88E-05	0.703283	0.4832
NDCB	-0.000126	3.29E-05	-3.837631	0.0002
NDC	-5.16E-05	2.31E-05	-2.238660	0.0270

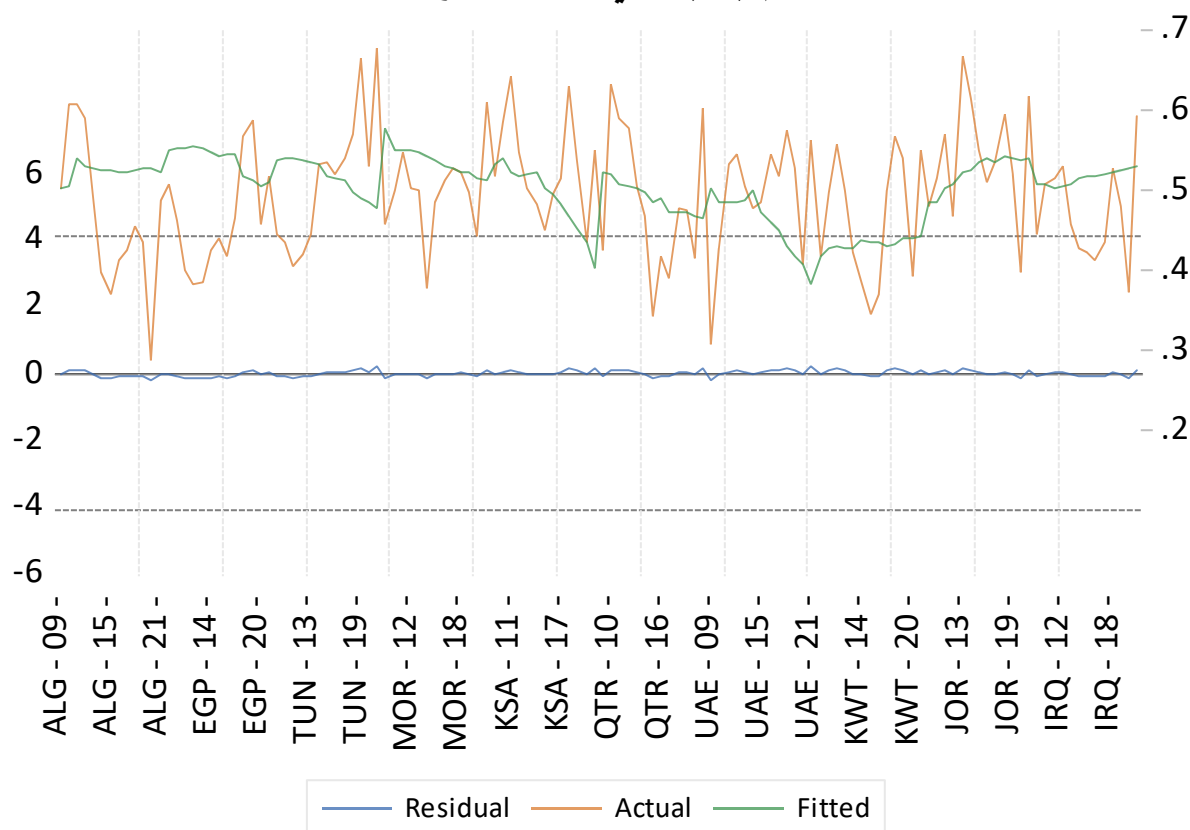
Weighted Statistics

Meandependent var	2.910990	S.D. dependent var	17.41879
S.E. of regression	4.093184	Weightedmeandep.	-673334.0
Pseudo R-squared	0.044557	Adjusted R-squared	-0.010263
Objective	150.8429	Quantile dependent var	0.502145
Restr. objective	157.8774	Sparsity	3.078110
Quasi-LR statistic	18.28281	Prob(Quasi-LR stat)	0.010757

Unweighted Statistics

Meandependent var	0.491994	S.D. dependent var	0.077491
Quantile dependent var	0.498019		

الملحق رقم (15) بواقي تقدير النموذج المحسن



الملحق رقم (16) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج المحسن

Date: 07/05/24 Time: 00:41

Sample: 2009 2021

Included observations: 130

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.180	0.180	4.3191	0.038
		2	0.132	0.103	6.6722	0.036
		3	-0.016	-0.058	6.7050	0.082
		4	-0.042	-0.046	6.9461	0.139
		5	0.004	0.029	6.9486	0.224
		6	-0.041	-0.037	7.1758	0.305
		7	-0.066	-0.064	7.7837	0.352
		8	-0.053	-0.024	8.1734	0.417
		9	-0.101	-0.077	9.6268	0.382
		10	-0.096	-0.070	10.939	0.362
		11	0.020	0.065	10.996	0.444
		12	-0.041	-0.046	11.246	0.508

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

الملحق رقم (17) اختبار الفروق بين ميول النموذج المحسن

Quantile Slope Equality Test

Equation: EQ03

Specification: FSI C NCBB ATMS OBP NIC NBCB NDCB NDC

Estimated equation quantile tau = 0.5

Number of test quantiles: 4

Test statistic compares all coefficients

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	331.8291	14	0.0000

Restriction Detail: $b(\tau_h) - b(\tau_k) = 0$

Quantiles	Variable	Restr. Value	Std. Error	Prob.
0.25, 0.5	NCBB	0.001743	0.000854	0.0414
	ATMS	-0.001565	0.000362	0.0000
	OBP	0.001291	0.000555	0.0201
	NIC	-0.038794	0.014525	0.0076
	NBCB	1.96E-05	3.17E-05	0.5361
	NDCB	7.55E-05	2.69E-05	0.0050
	NDC	8.49E-05	1.88E-05	0.0000
0.5, 0.75	NCBB	-0.007910	0.000856	0.0000
	ATMS	0.001027	0.000363	0.0047
	OBP	-0.002265	0.000556	0.0000
	NIC	0.024892	0.014551	0.0871
	NBCB	0.000194	3.17E-05	0.0000
	NDCB	-7.90E-05	2.70E-05	0.0034
	NDC	1.78E-05	1.89E-05	0.3456

الملحق رقم (18) نتائج التقدير حسب الربيعات للنموذج المحسن

Quantile Process Estimates

Equation: EQ03

Specification: FSI C NCBB ATMS OBP NIC NBCB NDCB NDC

Estimated equation quantile tau = 0.5

Number of process quantiles: 4

Display all coefficients

	Quantile	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.250	0.418810	0.009309	44.98904	0.0000
	0.500	0.584715	0.016726	34.95872	0.0000
	0.750	0.595468	0.010539	56.50014	0.0000
NCBB	0.250	0.002882	0.000582	4.950390	0.0000
	0.500	0.001140	0.001046	1.089368	0.2781
	0.750	0.009050	0.000659	13.72850	0.0000
ATMS	0.250	-0.000302	0.000247	-1.223772	0.2234
	0.500	0.001263	0.000444	2.847965	0.0052
	0.750	0.000236	0.000279	0.844830	0.3999
OBP	0.250	0.000699	0.000378	1.846478	0.0672
	0.500	-0.000592	0.000680	-0.870949	0.3855
	0.750	0.001673	0.000428	3.904659	0.0002
NIC	0.250	-0.073900	0.009898	-7.465986	0.0000
	0.500	-0.035105	0.017784	-1.973970	0.0506
	0.750	-0.059997	0.011206	-5.353984	0.0000
NBCB	0.250	4.69E-05	2.16E-05	2.171457	0.0318
	0.500	2.73E-05	3.88E-05	0.703283	0.4832
	0.750	-0.000167	2.44E-05	-6.830441	0.0000
NDCB	0.250	-5.09E-05	1.83E-05	-2.777347	0.0063
	0.500	-0.000126	3.29E-05	-3.837631	0.0002
	0.750	-4.74E-05	2.08E-05	-2.285676	0.0240
NDC	0.250	3.33E-05	1.28E-05	2.591514	0.0107
	0.500	-5.16E-05	2.31E-05	-2.238660	0.0270
	0.750	-6.94E-05	1.45E-05	-4.777517	0.0000

الملحق رقم (19) نتائج اختبار التماثل للنموذج المحسن

Symmetric Quantiles Test

Equation: EQ03

Specification: FSI C NCBB ATMS OBP NIC NBCB NDCB NDC

Estimated equation quantile tau = 0.5

Number of test quantiles: 4

Test statistic compares all coefficients

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	141.4889	8	0.0000

Restriction Detail: $b(\tau) + b(1-\tau) - 2*b(.5) = 0$

Quantiles	Variable	Restr. Value	Std. Error	Prob.
0.25, 0.75	C	-0.155153	0.024809	0.0000
	NCBB	0.009653	0.001552	0.0000
	ATMS	-0.002592	0.000658	0.0001
	OBP	0.003555	0.001008	0.0004
	NIC	-0.063686	0.026379	0.0158
	NBCB	-0.000175	5.75E-05	0.0024
	NDCB	0.000154	4.89E-05	0.0016
	NDC	6.71E-05	3.42E-05	0.0498

الملحق رقم (20) نتائج اختبار القيود لمؤشرات الوصول

Wald Test:

Equation: EQ03

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	3.355385	(4, 122)	0.0121
Chi-square	13.42154	4	0.0094

Null Hypothesis: $C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	0.001140	0.001046
C(3)	0.001263	0.000444
C(4)	-0.000592	0.000680
C(5)	-0.035105	0.017784

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم (21) نتائج اختبار القيود لمؤشرات الاستخدام

Wald Test:

Equation: EQ03

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	12.91962	(3, 122)	0.0000
Chi-square	38.75887	3	0.0000

Null Hypothesis: $C(6)=C(7)=C(8)=0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6)	2.73E-05	3.88E-05
C(7)	-0.000126	3.29E-05
C(8)	-5.16E-05	2.31E-05

Restrictions are linear in coefficients.